النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين

الدكتور
عبد الجبار فتحي زيدان

الطبعة الثانية
دار الجيل
الموصل - العراق
١٤٣١ هـ - ٢٠١١م

الكتاب : النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين
المؤلف : الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان الحمداني

مطبعة الأخوة
نشر وتوزيع
مكتبة الجيل العربي
لصاحبها ذاكر خليل العلي
الموصل شارع النجفي
الطبعة الثانية ١٤٣١هـ=٢٠١١م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد
١٧٣٢/ لسنة ٢٠١٠م

النصب على نزع الخافض والتضمين

من بدع النحاة والمفسرين

الدكتور

عبدالجبار فتحي زيدان الحمداني

أستاذ اللغة العربية والنحو القرآني

الطبعة الأولى ٢٠١٠م

العربي الجيل الموصل - العراق

مقدمة

بسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، والْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله ، وخاتَمِ النَّبيين ، وعَلَى آلِهِ وأَصْحابِهِ أَجْمَعِين ، من الأنصارِ والمهاجرين ، والذين اتبعوهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين

وبعد ، فهذا كتابي : النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين ، أسأل الله ، جلَّ شأنه ، أن ينفع به الباحثين والدارسين ، وأسأله سبحانه ، أن يتقبَّله منِّي عملًا خالصًا لوجهه الكريم ، اللهمَّ آمين ، وبعد

فقد كثر ما كتب الباحثون المحدثون في موضوع النصب على نزع الخافض ، وفي موضوع التضمين ، على أنَّهما من المواضيع النحوية الأصيلة ، تقليدًا للنحاة القدامى ، وهما في الحقيقة قولان مختَلَقان ، ومصنوعان ، ترتَّب على الأخذ بهما في إعراب القرآن وتفسيره مآخذ ، ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم أُعرِب وفُسِّر استنادًا إلى القواعد النحوية التي دُوِّنتْ في كتب النحو ، فتكون المآخذ التي وقع فيها المعربون والمفسرون ، مصدرها وأساسها أقوال النحاة ، لذلك كان من البديهي أن أنسبها إليهم جميعًا على حد سواء .

ولمَّا كان موضوع البحث يتعلق بدراسة قضية نحوية في القرآن الكريم ، تطلَّب هذا الأمر دراسة هذا الموضوع في كتب النحو ، وتبيَن من خلال هذه الدراسة أنَّ النحاة قسَّموا النصب على نزع الخافض على قسمين : قياسي ، وسماعي ، وذهبوا إلى أنَّ السماعي ، منه ما هو مُطَّرَد ، ومنه ما هو غير مُطَّرَد ، وأدخلوا ضمن هذا الباب المفعول لأجله ، وقد وجدت النحاة والمفسرين كثيرًا ما قرنوا النصب على نزع الخافض بالتضمين ، بل كثيرًا ما حاولوا حلّ ما اعترى القول الأول من إشكال بالثاني ، وقد تبيَّن لي أنَّ مآخذ الأخذ بهذين القولين ، كان سببها إخضاع لغة القرآن للقواعد النحوية المستنبطة من أشعار العرب .

ومن أجل أن أستوفي مسائل النصب على نزع الخافض ، ومسائل التضمين ، كُلًّا على حدة ، اقتضى دراستها في فصلين ، جعلتُ الأول في النصب على نزع الخافض ، والثاني في التضمين

الفصل الأول : النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم

المبحث الأول : تعدِّي الفعل في القرآن الكريم إلى مفعوله بنفسه في مواضع وبحرف الجرّ في مواضع أُخَرَ

الفعل المتعدي في اللغة إمَّا أن يكون متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، نحو : أكرمتُ زيدًا ، وإمَّا أن يكون متعديًا إلى مفعوله بحرف الجرّ ، نحو : مررتُ بزيد ، وثمة أفعال وردت في اللغة والقرآن الكريم جمعت بين هذين الضربين من التعدي ، نحو : شكرتُ زيدًا ، وشكرتُ لزيد ، ونحو : يبتغي فضل الله ، ويبتغي من فضل الله ، وثمة أفعال أخرى لم تتعدَّ إلى مفعولها بنفسها ، بل تعدَّت إليه بحرف جر في مواضع ، وبحرف جرٍّ آخر في مواضع أُخَرَ ، ودراسة هاتين القضيتين ، ينبغي قصرها على الصيغة نفسها ؛ لأنَّه كثيرًا ما تتغير حالة تعدّي الفعل إذا تغيرت صيغته ، نحو : خرجتُ بزيد ، وأخرجتُ زيدًا ، وفيما يأتي دراسة هذه القضية النحوية في نماذج من الأفعال القرآنية التي تعددت واختلفت حالات تعدّيها إلى مفعولها ، وما كان ذلك إلّا لتعدد واختلاف المعاني المقصودة ، مرتبة حسب الحروف الهجائية ، ومن الله التوفيق والرشاد ، والهدى والسداد .

١-أتى : ورد أتى في القرآن الكريم فعلًا لازمًا ، كقوله تعالى : (أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ){النحل : ١} وكثر مجيئه متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، وتعدّي الفعل إلى مفعوله بنفسه يفيد استيعابه له واحتواءه بمعناه ، أي : اشتماله على مفعوله كلَّه بمعناه ، فهذا هو معنى المفعولية فاحفظه ، كقوله تعالى : (يَوْمَ لا يَنفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ {٨٨} إِلّا مَنْ أَتَى

اللَّـهَ بِقَلْـبٍ سَلِيمٍ)[الشعراء : ٨٩} وقولـه تعـالى : (فَأَتَـاهُمْ الْعَـذَابُ مِـنْ حَيْـثُ لا يَشْعُرُونَ)[الزمر : ٢٥} وقوله تعالى : (حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا)[الأنعام : ٣٤}

فتجد أنَّ مفعول أتى كان منتهى ما يبتغيه فاعله ، أمَّا تعديه إليه بحرف الجرّ فيفيد تقييد ارتباطه به بما يدلُّ عليه الحرف الجارّ ، ويتوجَّه بموجبه ، وقد ورد متعديًا إليه بـ(على) كقوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الأنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا)[الإنسان : ١} فاستعمل (على) كأنَّه أراد معنى مرور هذا الدهر عليه ، وهو غير موجود ، فهو لا يمثل من الإتيان مبتغاه ومنتهاه ، وهذا واضح من سياق الآية ، ولا أعني بقولي هذا أنِّي أُضمِّن أتى معنى مرَّ وعبرَ ، وإنَّما أقول ذلك لتوضيح المعنى المراد من تعدي أتى هنا إلى مفعوله بـ(على) ، وهذا واضح في قوله تعالى : (وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَآئِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُواْ يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَـهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)[الأعراف : ١٣٨} فعدَّى أتى بـ(على) لأنَّ هذا ما وجدوه وقالوا به وطلبوه من نبيهم في طريق إتيانهم ، وكذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا لا يَرْجُونَ نُشُورًا)[الفرقان : ٤٠} وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ)[النمل : ١٨} وقوله تعالى : (مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ)[الذاريات : ٤٢}

واستناد إلى ما تقدم ذكره أنَّه من المناسب أن يقال مثلًا : في حجنا قبل أن نأتي مكة أتينا على المدينة ؛ ومن المناسب أيضًا تعديه إليه بنفسه لا بـ(على) في قوله تعالى : (فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا)[مريم : ٢٧} فقومها هو منتهى إتيانها ، وكذلك قوله تعالى : (فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)[الكهف : ٧٧} لأنَّ إتيانهم

القرية كان آخر سفرهما معًا ، ونزلا فيها طلبًا للطعام والاستضافة ومكثا فيها حتى هدَّ الخضر عليه السلام الجدار وبناه وأقامه من جديد .

وورد متعديًا إلى مفعوله بالباء ، والباء تفيد معنى الإلصاق ، فلأنَّه أريد معنى إلصاق الإتيان بمعموله ، لا معنى استيعابه واحتوائه استعمل الباء ، كما جاء هذا في قوله تعالى : (إِلّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ)[النساء : ١٩} ومعنى الإلصاق يفيد معنى الجزئية ، فهو مناسب في هذا السياق ، لأنَّ المتعدَّى إليه بالباء نكرة ، مما يدلُّ على أنَّه ما أريد استيعاب جنس الفاحشة بمعنى الفعل ؛ لذلك فإنَّه لمَّا أريد ذلك ، وأريد احتواءه بمعنى الفعل عدَّى الفعل إليه بنفسه في قوله تعالى : (وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً)[النساء : ١٥} لذلك تطلَّب هذا الأمر المجيء بأربعة شهداء ، ولذلك أيضًا عدَّاه إليه بنفسه في قوله تعالى : (قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ)[الأعراف : ٨٠} وقوله تعالى : (وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ)[النمل : ٥٤}

وورد متعديًا إليه بـ(مِن) لا بنفسه كقوله تعالى : (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ)[الحج : ٢٧} لأنَّه أريد مبتدأ إتيانهم لا منتهاه .

٢-أخذ : الكثير في أخذ أنَّه يتعدى إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـهٌ غَيْرُ اللّهِ يَأْتِيكُم بِهِ)[الأنعام : ٤٦}وقوله تعالى : (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ)[الأعراف : ١٥٤}وقوله تعالى : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ)[هود : ٦٧} وقوله تعالى : (وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)[الكهف : ٧٩}

وورد متعديًا إلى مفعوله بالباء ، كقوله تعالى : (وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ)[الأعراف : ١٥٠} وما عُدِّي هنا إلى مفعوله بنفسه ، وقيل : وأخذ رأس أخيه ؛ لأنَّه ما أريد أخذ رأسه كلّه ، مما جاز احتمال معنى قطعه وفصله عن الجسد ، وإنَّما عدّاه إليه بالباء ، والباء تفيد معنى الإلصاق بالشيء ، فيكون المراد الإمساك بجزء منه ، وقد جاء في التفسير أنَّه أخذ بذؤابة شعر رأسه[١]

وورد متعديًا إليه بـ(مِن) كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا)[التوبة : ١٠٣} وما عُدِّي هنا إلى مفعوله بنفسه ، وقيل : خذ أموالهم ؛ وإنَّما عدَّاه بـ(مِن) لأنَّه ما أراد أخذ كلّ أموالهم ، بل بعضها ، و(مِن) هنا للتبعيض

٣-أذن : كثر تعدي أذن إلى مفعوله باللام ، كقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ لا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا)[طه : ١٠٩} والمعنى : لا تنفع الشفاعة إلّا شفاعة من أذن له الرحمن ، أي : أذن للشافع في الشفاعة [٢] وقوله تعالى : (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ)[يوسف : ٨٠} والمعنى : فلن أفارق أرض مصر حتى يأذن لي أبي في الانصراف إليه ، أو يحكم الله بالخروج منها ، أو بالموت ، أو بقتالهم[٣] وقوله تعالى : (عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ)[التوبة : ٤٣} والمعنى : ما لك أذنت لهم في القعود عن الغزو حين استأذنوك [٤] واللام أفادت هذا المعنى ، لأنَّها تفيد الملك والاختصاص

---

(١) ينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٤١٢/٢ والكشاف للزمخشري ١٥٥/٢ وأنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥/٣

(٢) ينظر : الوسيط ٢٢٢/٣ ومدارك التنزيل للنسفي ص ٧٠٣

(٣) ينظر : الوسيط للواحدي ٦٢٥/٢ ومدارك التنزيل ص ٥٤١

(٤) ينظر : الوسيط ٥٠١/٢ ومدارك التنزيل للنسفي ص ٤٣٧

وورد متعديًا إليه بالباء كقوله تعالى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ)[الشورى : ٢١} واللام تفيد الملك والاختصاص ، والباء تفيد الإلصاق ، فالفرق بينهما واضح حتى إنَّ المتعدَّى إليه باللام غير المتعدَّى إليه بالباء ، لذلك جاز الجمع بينهما ، لأنَّ لكلٍّ منهما دلالته فتقول مثلًا : أذنتُ لزيد باستعارة كتبي ، وأذن المعلم للطالب بالسؤال والكلام ، وهذا ما تجده في الشواهد السابقة التي تعدّى الفعل فيها أخذ باللام ، فقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ لا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) معناه : أذن الرحمن للشافع بالشفاعة ، وقوله تعالى : (حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي) معناه : حتى يأذن لي أبي بالانصراف وقوله تعالى : (عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ) معناه : لِمَ أذنتَ لهم بالقعود ، وكذلك قوله تعالى : (مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ) معناه : ما لم يأذن لهم به الله ، والباء من دون اللام تلتقي مع معنى المفعولية ، فما عُدِّيَ الفعل إلى مفعوله بنفسه في قوله تعالى : (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ)[البقرة : ٢٧٩} وقيل : فأذنوا حربًا ؛ لأنَّه ما أريد اشتماله على مفعوله ، واستيعابه واحتواءه بمعناه ، لكنَّه تعدّى إليه بالباء ؛ لأنَّه المراد قربه منه والتصاقه به ، وقد تعدَّى إليه بنفسه في قوله تعالى : (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالأصَالِ)[النور : ٣٦} وما عُدِّي إليه بالباء ، وقيل : أذن الله بأن ترفع ويذكر فيها اسمه ، بل تعدَّى إليه بنفسه ، لأنَّه أراد اشتمال إذن الله على رفع اسمه وذكره واحتوائه بمعناه ، فيشمله الإذن بالكلية ، من دون تقييدة بجزئية الإلصاق التي تفيده الباء

٤-**أكل** : ورد الفعل أكل متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، وبحرف الجر (من) على حدٍّ سواء ، فمن الأول قوله تعالى : (وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ)[البقرة : ١٨٨} وقوله تعالى : (حَتَّىَ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ)[آل عمران : ١٨٣} وقوله تعالى : (وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ)[يوسف : ١٣}

ومن الثاني قوله تعالى : (قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى {١٢٠} فَأَكَلا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا){طه : ١٢٠-١٢١} وقوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ){يوسف : ٣٦} وقوله تعالى : (فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلا يُبْصِرُونَ)السجدة : ٢٧}

وتعدي أكل إلى مفعوله بنفسه أريد منه معنى المفعولية كما جاء في شواهد الباب الأول ، وتعديه إليه بحرف الجرّ (مِن) أريد منه معنى التبعيضية ، كما جاء في شواهد الباب الثاني

٥-**برأ-تبرَّأ** : لم يرد تبرَّأ متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، بل ورد متعديًا إليه بـ(مِن) كقوله تعالى : (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ {١٦٦} وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ){البقرة : ١٦٥-١٦٦} وورد متعديًا إليه بـ(إلى) كقوله تعالى : (قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلاء الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ){القصص : ٦٣} و(مِن) للابتداء ، و(إلى) للانتهاء ، فالفرق بين الحرفين الجارَّين واضح ، والمتعدَّى إليه بالأول هو غير المتعدَّى إليه بالثاني ، بل أحدهما خلاف الثاني ، وكلٌّ منهما جيء به لدلالته الخاصة به ، حتى إنَّه جاز الجمع بينهما ، وأن يقال : تبرَّأتُ من أقربائي الظالمين إلى الله سبحانه ، بل هذا ما جاء في تفسير قوله تعالى : (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) بأنَّ المعنى : تبرَّأنا إليك منهم ، وهم لم يعبدونا ، وإنَّما عبدوا غيرنا[١]

(١) ينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٤٠٥/٣ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٩٤/٤ ومدارك التنزيل للنسفي ص ٨٧٧

٦-**بغى-يبتغون** : ورد الفعل يبتغون متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : (يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا)[المائدة : ٢] لأنَّه أريد معنى المفعولية ، وعندما أريد معنى التبعيض عُدِّي إليه بـ(مِن) التبعيضية ، كقوله تعالى : (يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ)[المزمِّل : ٢٠]

٧-**باء-بوَّأَ** : ورد هذا الفعل بتضعيف العين متعدِّيًا إلى مفعولين بنفسه ، كقوله تعالى : (تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ)[آل عمران : ١٢١] لأنَّه أريد منه كليهما معنى المفعولية ، وعدِّي إلى أحدهما باللام ، عندما أريد منه معنى الملك والاختصاص ، كقوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا)[يونس : ٨٧] لم يُعدَّ الفعل إلى مفعوله بنفسه ، بل عُدِّي إليه باللام ؛ لأنَّه أريد جعل تبوُّء بيوتٍ بمصر ملكًا لقوم موسى وأخيه وخاصًّا بهما من دون غيرهما ، وكذلك عُدِّي إليه باللام في قوله تعالى : (وَإِذْ بَوَّأْنَا لابْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ)[الحج : ٢٦] والمراد جعل تبوُّء مكان البيت ملكًا لإبراهيم وخاصًّا به من دون غيره

٧-**جاء** : ورد جاء متعديًا إلى مفعوله بنفسه كقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ)[الحجر : ٦٠] لأنَّه أراد استيعابه واحتواءه بمعنى المجيء ، وعدَّاه إليه بـ(مِن) كقوله تعالى : (أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ)[النساء : ٤٣] لأنَّه أراد معنى الابتداء ، أي : أنَّ المجيء ابتدأ من مكان الغائط ، ولو عدَّاه إليه بنفسه ، وقيل : أو جاء أحد منكم الغائط ، لأفاد المجيء إلى الغائط لا المجيء منه ، فيكون خلاف المعنى المراد ، وعدّاه إليه باللام كقوله تعالى : (وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا)[الأعراف : ١٤٣] ولكون اللام تفيد الاختصاص والملك فإنَّ فيها معنى التعليل ، أو معنى لأجل ، فعدّاه إليه باللام لإرادة هذا المعنى ، أي : جاء لأجل ميقاتنا ، أي : لكلام الله في الموعد المضروب لذلك ، ولما أفاد هذا المعنى لو عدَّاه إليه بنفسه وقيل : وجاء موسى ميقاتنا

٨-**جعل** : ورد جعل متعديًا إلى مفعوليه بنفسه ، كقوله تعالى : (قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ {٦٩} وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ {٧٠} وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ {٧١} وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ {٧٢} وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ)[الأنبياء : ٦٩-٧٣} وورد متعدِّيًا إلى مفعوله الأول بـ(مِن) كقوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ {٢٣} وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ)[السجدة : ٢٣-٢٤}

جاء (جعل) متعديًا إلى مفعوله الأول بنفسه في الأنبياء في قوله تعالى : (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً) لأنَّه أراد معنى المفعولية الذي يفيد معنى الكلّية ، وهذا واضح من سياق الآية ، فقد أراد شمول كلّ الذين سبق ذكرهم من الأنبياء : إبراهيم ، ولوط ، وإسحاق ، ويعقوب ، بأنَّه سبحانه جعلهم جميعهم أئمة ، وهذا موافق للحقيقة ، ولمَّا لم يرد معنى الكلية عدَّاه إليه بـ(مِن) في سورة السجدة في قوله تعالى : (هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ {٢٣} وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) لأنَّه أراد بعض بني إسرائيل ، وهذا موافق أيضًا للحقيقة ، فتأمَّل أنَّ المتعدى إليه بنفسه غير المتعدَّى إليه بحرف الجرّ ، حتى إنَّه لا يصحُّ أن تضع أحدهما موضع الآخر ؛ لأنَّه سيكون خلاف السياق والواقع والمعنى المراد

وورد متعديًا إلى مفعوله الأول بـ(في) كقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ)[الأنبياء : ٣١} لو عدَّى (جعلَ) إلى مفعوله الأول بنفسه ، وقيل : وجعل الأرض رواسي ، لأفاد معنى الكلية ، أي : لأفاد جعل الأرض كلها جبالًا ، وهذا المعنى خلاف المراد والواقع ، ولو عدَّاه إليه بـ(مِن) لأفاد التبعيض ، وهو معنى يفيد أنَّه جعل بعض الأرض جبالًا ، أي : أنَّه أنشأ الجبال من الأرض ، والحقيقة أنَّ الله سبحانه لم يجعل من الأرض جبالًا ، ولم

ينشئها منها ، وإنَّما كان خلق الرواسي مستقلًّا عن خلق الأرض ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ)[النحل : ١٥] وهذا يعني أنَّه جلَّ جلاله ألقى الرواسي في الأرض بعد خلق الأرض ، قال الطبري في تفسير هذه الآية : ((يقول تعالى ذكره : ومن نعمه عليكم أيها الناس أن ألقى في الأرض رواسي ، وهي جمع راسية ، وهي الثوابت في الأرض من الجبال ، وقوله (أَن تَمِيدَ بِكُمْ) يعني : أن لا تميد بكم...وذلك أنَّه جلَّ شأنه أرسى الأرض بالجبال لئلّا يميد خلقه الذي على ظهرها ، بل وقد كانت مائدة قبل أن تُرسى بها...والميد هو الاضطراب...وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل...عن قتادة عن الحسن في قوله تعالى : (وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ) قال : الجبال أن تميد بكم ، قال قتادة : سمعتُ الحسن يقول : لمَّا خُلقت الأرض كادت تميد ، فقالوا : ما هذه بمقرّة على ظهرها ، فأصبحوا وقد خُلِقت الجبال ، فلم تدر الملائكة مِمَّ خُلِقت الجبال))[١] فهذا هو السرّ في أنَّه عدَّى (جعلَ) إلى مفعوله الأول بـ(في) وقال : (وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ) ولم يُعدَّ إليه بـ(مِن) وقيل : وجعلنا من الأرض رواسي ، وهناك سرٌّ آخر ، ((فقد كان يُظن أن الجبال قائمة على سطح الأرض، إلّا أنه اكتشف حديثًا أن لكل جبل جذرًا قد يمتدّ تحت الأرض حتى يبلغ طوله ضعفى ارتفاع الجبل ، فيكون شأنها شأن الوتد ، وهذا ما قال به القرآن الكريم ، قال الله تعالى: (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا {٦}وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا) [النبا:٦-٧]))[٢] لذلك استعمل (في) من دون (مِن) لأنَّ (في) تفيد معنى الظرفية ، وتدلُّ على معنى الدخول في الشيء

---

(١) جامع البيان ١١٠/١٤

(٢) كتابي : إعجاز القرآن الكريم

وورد (جَعَلَ) متعدِّيًا إلى مفعوله الأول بـ(على) كقوله تعالى : (ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا){البقرة : ٢٦٠} والمعنى واضح ، وهو أنَّه جعل الجزء فوق كل جبل ، فيكون أحدها غير الثاني ، ولو عدَّاه إليه بنفسه وقيل : وجعلنا كلَّ جبل منهنَّ جزءًا ، لأفاد أنَّه جعل أحدهما نفس الآخر ، فيكون خلاف الواقع والمعنى المراد ، وجيء بـ(على) هنا لتفيد معنى الاستعلاء الحسي ، وجاءت بمعنى الاستعلاء المعنوي ، كقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ){الأنعام : ٢٥} وهذا التعدي يفيد أيضًا أنَّ القلوب غير الأكنَّة ، فلو عدَّاه إليه بنفسه ، وقيل : وجعلنا قلوبهم أكنَّة ، لأفاد جعل قلوبهم كلها أكنَّة ، ولو عدَّاه بـ(مِن) وقيل : وجعلنا من قلوبهم أكنَّة ، لأفاد معنى التبعيض ، ولو عدَّاه إليه بـ(في) وقيل : وجعلنا في قلوبهم أكنَّة ، لدلَّ على تمكن الأكنَّة من القلوب ، والاستقرار فيها ؛ لأنَّ (في) تفيد معنى الدخول في الشيء ، ولو عدَّاه إليه باللام ، وقيل : وجعلنا لقلوبهم أكنَّة ، لأفاد إيتاء القلوب أكنَّة ؛ لأنَّ اللام تفيد الملك والاختصاص ، فلم يعدِّه إليه بنفسه ، ولا بـ(مِن) ولا بـ(في) ولا باللام ؛ لأنَّه ما أراد معنى أيٍّ منها ، بل أراد معنى تغشيتها بالأكنَّة وحجبها لمنعها من فقه القرآن ، وهذا المعنى لا يتحقق إلّا بالتعدية بـ(على) لأنَّها تفيد معنى التسلط والاستعلاء والتغطية كما جاء في قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ) والمعنى : أنَّهم بسبب اتباعهم أهواءهم جعلنا على قلوبهم أغطية لئلّا يفقهوا القرآن

وورد متعدِّيًا إلى مفعوله الأول باللام ؛ لأنَّه أراد معنى الملك والاختصاص ، كقوله تعالى : (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لاحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ){الكهف : ٣٢} وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً){الرعد : ٣٨} فيكون الضمير (هم) في (لَهُمْ) عائدًا إلى الرسل ، وهم غير الأزواج والذرية ، ولو عدَّاه إليه بنفسه وقيل : وجعلناهم أزواجًا وذرية

، أو عدَّاه إليه بـ(مِن) وقيل : وجعلنا منهم أزواجًا وذرية ، لجعل الرسل أنفسهم جميعهم أو بعضهم أزواجًا وذرية ، فيكون خلاف المعنى المراد .

وورد متعدِّيًا إلى مفعوله الأول باللام ، و(مِن) في قوله تعالى : (وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ){النحل : ٧٢}عدَّى (أنفُسِكُمْ) و(أَزْوَاجِكُم) بـ(مِن) لأنَّه أراد من كليهما معنى الابتداء ، والمعنى : أنشأ من أنفسكم أزواجًا ، وأنشأ من أزواجكم بنين وحفدة

وورد (جعل) متعديًا إلى مفعوله الأول بـ(في) وإلى كليهما بنفسه في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّن الْعَالَمِينَ){المائدة : ٢٠} عُدِّيَ جعل الثانية إلى مفعوله بنفسه ، وتعدي الفعل إلى مفعوله بنفسه يفيد استيعابه له واحتواءه بمعناه ، أي : اشتماله على مفعوله كلَّه بمعناه ، أي : أنَّه سبحانه جعلهم جميعًا ملوكًا ؛ لذلك جاء في التفسير (((وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا) قال ابن عباس : جعل لهم الخدم والحشم ، وقال مجاهد : كلُّ من لا يدخل عليه إلّا بإذنه فهو ملك ، وقال قتادة : كانوا أول من ملك الخدم وسخَّر لهم من بني آدم ، وقال السُّدِّي : يعني : وجعلكم أحرارًا تملكون أنفسكم بعدما كنتم في أيدي القبط بمنزلة العبيد وأهل الجزية)) [1] وقال ابن الجوزي : ((وبماذا جعلهم ملوكًا ؟ فيه ثمانية أقوال أحدها : بالمنِّ والسلوى والحجر ، والثاني : بأن جعل للرجل منهم زوجة وخادمًا ، والثالث : بالزوجة والخادم والبيت ، رويت هذه الثلاثة عن ابن عباس ، وهذا الثالث اختيار الحسن ومجاهد ، والرابع : بالخادم والبيت ، قاله عكرمة ، والخامس : بتمليكهم الخدم ، وكانوا أوَّل من تملَّك الخدم ، ومن اتخذ خادمًا فهو ملك ، قاله قتادة ، والسادس : بكونهم أحرارًا يملك الإنسان منهم

---

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٧١/٢

نفسه وأهله وماله ، قاله السدي ، والسابع : بالمنازل السابعة ، فيها المياه الجارية ، قاله الضحاك ، والثامن : بأن جعل لهم الملك والسلطان ، ذكره الماوردي)) [1] فقد أفاد معنى الكلية لتعديه إليه بنفسه ، ولما أفاد هذا المعنى لو عُدِّيَ إليه باللام وقيل : وجعل لكم ملوكًا ، أو عُدِّي إليه بـ(مِن) وقيل : وجعل منكم ملوكًا ، أو عدِّي إليه بـ(في) وقيل : وجعل فيكم ملوكًا ، كما قال : (جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء) ((قال الكلبي : جعل منكم أنبياء على عهد موسى بن عمران ، وهم السبعون الذين اختارهم موسى من قومه ، فانطلقوا معه إلى الجبل)) [2] وجاء في حاشية الكشاف : ((قال أحمد (بن المنير الإسكندري) : والحامل على تفسير الملك بهذه التفاسير أنَّ الله تعالى : أنبأ في ظاهر الكلام أنَّه جعل الجميع ملوكًا ، بقوله : (وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا) ولم يقل : وجعل فيكم ملوكًا ، كما قال : (جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء) فلمَّا عمم الملك فيهم ، ولا شكَّ أنَّ الملك المعهود هو الاستيلاء العام ، لم يثبت لكل أحد منهم فيتعيَّن حمل الملك على ما كان ثابتًا لجميعهم ، أو لأكثرهم من الأبعاض المذكورة ، هذا هو الباعث على تفسير الملك بذلك ، والله أعلم ، وهذا المعنى وإن لم يثبت لكل واحد منهم إلّا أنَّه كان ثابتًا لملوكهم ، وهم منهم ، إذ إسرائيل الأب الأقرب يجمعهم ، فلمَّا كان ملوكهم منهم ، وهم أقرباؤهم وأشياعهم وملتبسون بهم جاز الامتنان عليهم بهذه الصنيعة ، والمعنى مفهوم...فإن قلتَ : فَلِمَ لم يقل : إذ جعلكم أنبياء ؛ لأنَّ الأنبياء منهم ، كما قلتَ في الملوك ؟ قلتُ : النبوة مزية غير الملك ، وآحاد الناس يشارك الملك في كثير مما به صار الملك ملكًا ، ولا كذلك النبوة فإنَّ درجتها أرفع من أن يشرك من لم تثبت له مع الثابتة نبوته في مزيتها

---

(١) زاد المسير ١٩٠/٢

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٧١/٢ وينظر : الكشاف للزمخشري ٦٠٧/١

وخصوصها ونعتها ، فهذا هو سرّ تمييز الأنبياء وتعميم الملوك والله أعلم))[1]
وتقدم ما جاء في الوسيط (((جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء) ((قال الكلبي : جعل منكم أنبياء على عهد موسى بن عمران ، وهم السبعون الذين اختارهم موسى من قومه ، فانطلقوا معه إلى الجبل)) والحقيقة أنَّه لم يعدِّ (جعل) إلى مفعوله الأول بـ(مِن) ويقال : جعل منكم أنبياء ، بل عدَّاه بـ(في) التي تفيد معنى الدخول في الشيء ، والتمكن منه ، وقال : (جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء) لأنَّه أراد أنَّ نعمة النبوة متأصلة في بني إسرائيل ، حتى إنَّها تمتَّد إلى إبراهيم عليه السلام جدّ إسرائيل الذي نسبوا إليه ، وإسرائيل هو لقب ليعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام

٨-**خرج** : لم يرد خرج في القرآن الكريم متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، وعُدِّي إلى مفعوله بـ(على) التي تفيد الاستعلاء والاستشراف على الشيء ، وبـ(مِن) التي تفيد الابتداء ، كقوله تعالى : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)}القصص : ٧٩} وقوله تعالى : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ)}مريم : ١١} لأنَّه أراد بـ(على) معنى استشراف خروجه عليهم ، وأراد بـ(مِن) أنَّ خروجه بدأ من المحراب ، وعدَّاه إليه بـ(إلى) كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ)}الحجرات : ٥} لأنَّه ما أراد استشراف خروجه عليهم ، بل منتهاه ، لأنَّ المعنى : لو انتظروا حتى تخرج إليهم ، وعدَّاه إليه بـ(في) التي تفيد معنى الدخول في الشيء ، والتمكن منه والاستقرار فيه ، كقوله تعالى : (إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ)}الصافات : ٦٤} ذلك أنَّ ((منبتها في قعر جهنَّم وأغصانها ترتفع إلى دركاتها)) [2] وعدَّاه إليه بالباء التي تفيد الإلصاق كقوله

---

(١) الكشاف للزمخشري ٦٠٧/١ الحاشية رقم (١)

(٢) مدارك التنزيل ص ١٠٠٢

تعالى : (وَإِذَا جَآؤُوكُمْ قَالُوٓاْ آمَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ)(المائدة : ٦١} لأنَّه أراد التصاقهم بالكفر ((وتقديره : ملتبسين بالكفر)) [١]

٩-خرَّ : لم يرد خرَّ في القرآن متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، وعُدِّي إليه بـ(على) لأنَّه أراد معنى الاستعلاء ، كقوله تعالى : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ)(النحل : ٢٦} وعُدِّي إليه بـ(مِن) لأنَّه أراد معنى الابتداء ، كقوله تعالى : (وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاء فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ)(الحج : ٣١} وعُدِّي باللام لأنَّه أراد معنى لأجل ، أو لانتهاء الغاية القريبة ، كقوله تعالى : (وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّدًا)(يوسف : ١٠٠} والمعنى : خروا لأجله ساجدين ، وقوله تعالى : (قُلْ آمِنُواْ بِهِ أَوْ لاَ تُؤْمِنُواْ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا {١٠٧} وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا {١٠٨} وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا)(الإسراء : ١٠٧-١٠٩} ((قال الزمخشري : ((فإن قلتَ : ما معنى الخرور للذقن ؟ قلتُ : السقوط على الوجه ، وإنَّما ذكر الذقن ، وهو مجتمع اللحيين ؛ لأنَّ الساجد أول ما يلقي به الأرض من وجهه الذقن . فإن قلتَ : حرف الاستعلاء ظاهر المعنى ، إذا قلتَ : خر على وجهه وعلى ذقنه ، فما معنى اللام في خرَّ لذقنه ولوجهه ؟ قلتُ : معناه جعل ذقنه ووجهه للخرور واختص به ؛ لأنَّ اللام للاختصاص . فإن قلتَ : لِمَ كرر يخرون للأذقان ؟ قلتُ : لاختلاف الحالين ، وهما خرورهم في حال كونهم ساجدين ، وخرورهم في حال كونهم باكين)) [٢] وقال العكبري : ((والثاني : أنَّها متعلقة بـ(يَخِرُّونَ) واللام على بابها))[٣] وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((أمَّا قوله : (يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ) فليس المعنى ، والله أعلم ، على الأذقان ؛ لأنَّ هناك فرقًا بين قولك :

---

(١) مدارك التنزيل ص ٢٩٢

(٢) الكشاف ٦٧٢/٢ .

(٣) التبيان ١٣٩/٢.

خرَّ على وجهه ، وخرَّ لوجهه ، فخرَّ على وجهه ، معناه : سقط على وجهه ، وأمَّا خرَّ لذقنه ، فمعناه : أنَّه خرَّ حتى بلغ في ذلك الذقن ، أو الاختصاص ، أي : حتى خص ذقنه بذلك))[1] والمعنى الأخير كما ترى متأتٍّ من دلالتها على انتهاء الغاية القريبة أو المتصلة أو المباشرة)) [2]

١٠-**دخل** : ورد دخل في القرآن الكريم متعديًا إلى نفسه ، كقوله تعالى : (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا){الكهف : ٣٥} لإرادة معنى المفعولية ، وعُدِّي إليه بـ(في) لأنَّه أراد معنى الدخول في الشيء ، وكثر ذلك في الأمور المعنوية ، كقوله تعالى : (وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ){الأنبياء : ٧٥} لم يعدِّه إليه بنفسه ، وعدَّاه إليه بـ(في) لأنَّ رحمة الله أوسع من كل شيء ، فليس المراد دخولها ، بل الدخول فيها ، لتحيط رحمة الله بالداخل فيها ، وتحتضنه ، وعدَّاه إليه بـ(من) لأنَّه أراد معنى الابتداء كقوله تعالى : (وَقَالَ يَا بَنِيَّ لاَ تَدْخُلُواْ مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُواْ مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ){يوسف : ٦٧} وعدَّاه إليه بالباء ؛ لأنَّه أراد معنى الإلصاق والملابسة ، كقوله تعالى : ((وَإِذَا جَآؤُوكُمْ قَالُوَاْ آمَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ){المائدة : ٦١} أو معنى الملابسة والملامسة بالجماع ، كقوله تعالى : (مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ){النساء : ٢٣} وعدَّاه إليه بـ(على) لأنَّه أراد معنى استشراف الدخول على الأشخاص ، كقوله تعالى : (وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ){يوسف : ٥٨} وقوله تعالى : (وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ {٥١} إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلاَمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ){الحجر : ٥١-٥٢} وقوله تعالى : (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ){آل عمران : ٣٧}

---

(١) معاني النحو ٥٧/٣.

(٢) كتابي : اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني ص ٣١٢

١١-**ركب** : ورد (ركب) متعديًا إلى مفعوله ؛ لأنَّه أريد معنى المفعولية ، كقوله تعالى : (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)[النحل : ٨} لم يعدِّ الركوب هنا إلى مفعوله بـ(في) بل عدَّاه إليه بنفسه لأنَّه أراد أنَّها تحملهم فوق ظهرها في أسفارهم وقضاء حوائجهم ، وعدَّاه إليه بـ(في) عندما صلح أن يحتوي المركوب على الراكب ويحويه ، كقوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ)[هود : ٤١} وقوله تعالى : (فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)[العنكبوت : ٦٥} ولمَّا أراد معنى التبعيضية عدَّاه إليه بـ(من) كقوله تعالى : (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)[غافر : ٧٩}

١٢-**استمع** : عدَّى (استمع) إلى مفعوله بنفسه كقوله تعالى : (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ)[الأحقاف : ٢٩} لأنَّه أراد استيعاب استماعهم للقرآن الكريم واشتماله عليه ، وعدَّاه إليه بالباء التي تفيد الإلصاق كقوله تعالى : (نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ)[الإسراء : ٤٧} لأنَّه أراد أن يكون المجرور المُلصَق به واسطة وسببًا للاستماع قال العكبري : ((أي : يستمعون بقلوبهم أو بظاهر أسماعهم)) [١]

وورد استمع متعديًا إلى مفعوله باللام في مواضع ، وبـ(إلى) في مواضع أُخَر ، وقد ظهر لي أنَّ بينهما علاقة أصل ، وهي أنَّه إذا كانت (إلى) لانتهاء الغاية فكذلك اللام ، إلّا أنَّ اللام لانتهاء غاية قريبة ، أو ملاصقة ومباشرة ، فقد عدَّاه إلى مفعوله بـ(إلى) لأنَّ المراد الاستماع عن بعد كقوله تعالى (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ)[يونس : ٤٢} فعن البهيقي عن الحاكم بسنده إلى الزهري أنّ أبا جهلٍ وأبا سفيان

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٤/٢ وينظر : الدر المصون للحلبي ٣٦٥/٤

والأخنس بن شريق خرجوا ليلة ليسمعوا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو يصلي بالليل فاخذ كل رجل منهم مجلسا ليستمع منه، وكل لا يعلم بمكان صاحبه، فباتوا يستمعون له حتى إذا أصبحوا وطلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فتلاوموا وقال بعضهم لبعض: لا تعودوا فلو رآكم بعض سفهائكم لأوقعتم في نفسه شيئا ثم انصرفوا ، حتى إذا كانت الليلة الثانية عاد كل رجل منهم إلى مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فقال بعضهم لبعض مثل ما قالوا أول مرة ثم انصرفوا ، فلما كانت الليلة الثالثة أخذ كل رجل منهم مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق، فقالوا: لا تبرح حتى نتعاهد ألاَّ نعود ، فتعاهدوا على ذلك ثم تفرقوا، سيرة ابن هشام ١/ ٢٥٠.

فقد كانوا يستمعون لتلاوة الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم عن بعد ، حتى إنَّه صلى الله عليه وسلم ما كان يعلم بهم

وعدَّاه باللام في قوله تعالى : (وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ){الأعراف : ٢٠٤} لأنَّ المراد الاستماع عن قرب ، وقد يُستنبط من التعدي باللام هنا لا بـ(إلى) حكم وهو لزوم المسلم الاستماع للقرآن الكريم والإنصات له إذا كان يُتلى قريبًا منه وفي حضرته ، ولا يلزم ذلك إذا استمع إليه عن بعد

ولمَّا أراد القرآن الكريم النهي عن رفع المسلم صوته في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم عدَّى فعل الجهر إلى مفعوله باللام لا بـ(إلى) في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ){الحجرات : ٢} فيكون المراد النهي عن جهرهم له عن قرب ، ولو قيل : ولا تجهروا إليه ، لشمل ما كان من بعد

يتضح مما مرَّ ذكره أنَّه لكون (إلى) أطول لفظًا ومبنى من اللام ؛ اختيرت الأولى لانتهاء الغاية البعيدة ، واللام لانتهاء الغاية القريبة ، أو الملاصقة والمباشرة ، وتتضح هذه القضية أكثر في قوله تعالى : (أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ)[الإسراء : ٧٨} فعدَّى باللام ؛ لأنَّ المراد الصلاة الأقرب ، وهي التي تكون عند زوال الشمس ؛ وعدَّى بـ(إلى) لأنَّ المراد الصلاة الأبعد التي تكون بعد غروب الشمس ؛ لذلك فإنَّه من الأبلغ أن يقال مثلًا : أقم الصلاة لصلاة الفجر إلى صلاة العشاء .

١٣-**أوفى** : ورد (أوفى) متعديًا إلى مفعوله بالباء في قوله : (بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)[آل عمران : ٧٦} وقوله تعالى : (وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ)[آل عمران : ١١١} وقوله تعالى : (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)[الفتح : ١٠} فعدَّى الفعل إلى مفعوله بالباء ، لمَّا أراد إلصاق معناه بالمجرور ، لكن لمَّا أراد ما هو أوسع من الإلصاق عدَّاه إليه بنفسه ، في قوله تعالى : (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ)[الإسراء ٣٥} وقوله تعالى : (وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ)[الأنعام : ١٥٢} وقوله تعالى : (أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ)[الشعراء : ١٨١} وتعدي الفعل إلى مفعوله بنفسه يفيد استيعابه له واحتواءه بمعناه ، أي : اشتماله على مفعوله كلَّه بمعناه ، كما تقدم تعريفه ، وقد أريد ذلك مع الكيل والوزن ؛ لأنَّ القرآن حذَّر كثيرًا من النقص في الكيل حتى قال جلَّ وعلا في سورة المطففين : (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ {١} الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ {٢} وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ {٣} أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ {٤} لِيَوْمٍ عَظِيمٍ {٥} يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العالمين)

المبحث الثاني : النصب على نزع الخافض في كتب النحو :

المطلب الأول : التعريف بالنصب على نزع الخافض :

الفعل عند النحاة ، إمَّا أن يتعدى فاعله الى مفعوله بنفسه ، أو بحرف الجر ، وقد عرفت ((التعدية لغة : التجاوز ، يقال : عدا طوره ، أي : جاوزه ، وفي الاصطلاح : تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به)) [١]

قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدَّى إلى الثاني ، كما تعدَّى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدًا درهمًا ، وكسوت بشرًا الثياب الجياد ، ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا){الأعراف: ١٥٥} وسميته زيدًا ، وكنيَّتُ زيدًا أبا عبد الله ، ودعوته زيدًا ، إذا أردتَ (دعوته) التي تجري مجرى (سميته) ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر ، لم يجاوز مفعولًا واحدًا ، ومنه قول الشاعر

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ [٢]

وقال عمرو بن معديكرب الزُّبَيدي (من البسيط)

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ [٣]

وإنَّما فُصِل هذا أنَّها أفعال ، توصل بحروف الإضافة فتقول : اخترت فلانًا من

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٦ ، وينظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ١٣٣-١٣٤ .

(٢) البيت من البسيط ، ولا يُعرَف قائله ،

(٣) النشب : المال الأصيل من نقود وماشية ، والبيت مختلف في قائله، وقد كثر ما استشهد به النحاة ، كالمبرد في المقتضب : ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، وابن هشام في المغني : ٣١٥/١ ، والسمين الحلبي في الدر المصون : ١٦٣/١ ، ٣٢٧ ، ٤٧٤/٥ ، ٢٧٣/٦ ، ٤٩١ ، ١٨٤/٧ ، والسيوطي في الأشباه : ٧١/٢

الرجال ، وسميته بفلان ، كما نقول : عرَّفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفرُ اللهَ من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومن ذلك قول المتلمس

آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُهُ والحَبُ يأكلُهُ في القرية السُّوسُ [١]

يريد على حَب العراق))[٢] ومثل هذا قال المبرد[٣]

بيَّن سيبويه أن المنصوب على نزع الخافض ، هو غير المفعول به ، فالأول نحو : أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا ، وكسوتُ بشرًا الثيابَ الجيادَ ، و (زيدًا) ، مفعول به أول ، و(درهمًا) ، مفعول به ثانٍ ، والثاني : نحو أستغفر اللهَ ذنبًا ، وأمرتك الخيرَ ، و (ذنبًا) ، ليس مفعولًا به ثانيًا ، بل هو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : أستغفر الله من ذنب ، وكذلك (الخير) ، ليس مفعولًا به ثانيًا ، بل هو أيضًا منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : أمرتك بالخير، وقال : ((وكما تقول : نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذلك ، أي : عن زيد ، وليست (عن) ، و(على) ها هنا بمنزلة الباء في قوله :(وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا) {النساء : ٧٩ ،١٦٦} ، و{الفتح : ٤٨ } وليس بزيد ؛ لأنَّ (عن) و(على) ، لا يفعل بها ذاك ، ولا بـ(مِن) ، في الواجب))[٤]

أكَد سيبويه أن حرف الجر المحذوف في باب النصب على نزع الخافض ، هو حرف جر أصلي ، وليس حرف جر زائد كالباء في قوله تعالى

---

(١) قائله المتلمس ، واسمه :جرير بن عبد المسيح الضُّبَعي... قوله : آليتُ : أي : حلفتُ على حَبِّ العراق أنِّي لا أطعمه الدهر ، مع أنَّ الحبّ متيسر يأكله السوسس ، وهو قُمَّل القمح ونحوه . ينظر : ديوانه ص ٩٥ ، والمقاصد النحوية للعيني : ٢٦٨/١ .

(٢) الكتاب تحقيق هرون : ٣٧/١-٣٨ ، وتحقيق إميل بديع : ٧١/١ – ٧٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥/٢-٣٦ ، ٣٢١/٢.

(٤) الكتاب تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٧٣/١

(وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا) {النساء ٧٩} ولهذا فإنَّه إذا حذف نُوي ووجب تقديره ، وهذا ما أوضحه السيرافي ، وهو يشرح كلام سيبويه بقوله : ((واعلم أنَّ الحروف التي يجوز حذفها على ضربين ، منها ما يحذف ، وهو مقدر منوي لصحة معنى الكلام ... ومنها مايكون زائدًا لضرب من التأكيد ... فإذا حذف لم يقدر ... نحو : ليس أخوك بزيد ؛ لأنَّ معناه : ليس أخوك زيدًا ، وما قام من أحدٍ ، لأنَّ معناه : ما قام أحدٌ ، فإذا حذفنا هذه الحروف لم يختلَّ الكلام))[١]

فحرف الجر منوي ويجب تقديره في حال ما سُمِّي النصب على نزع الخافض ، لأنَّه حرف جر أصلي ، بخلاف حرف الجر الزائد للتوكيد ، وقال الأخفش : (((لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف : ٢٦} أي : على صراطك... وقال الشاعر :

كأنِّي إذا أسعى لأظفرَ طائرًا مع النجم في جوِّ السماء يَصُوبُ [٢]

يريد : لأظفر بطائر ، فألقى الباء ، ومثله : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ){الأعراف :١٥٠ } أي : عن أمر ربكم)) [٣]

، وما عبَّر عنه سيبويه بقوله : ((فلمَّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل))[٤] سماه ابن مالك : ((متعدٍ بإسقاط حرف الجر)) واستشهد بما استشهد به الأخفش وأضاف : ((وكقول الأخر :

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني [٥]

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٧٨/١

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) معاني القرآن : ص ١٩٠ .

(٤) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٧٣/١

(٥) ((قائله هو عروة بن حزام... الاستشهاد فيه حيث حذف منه حرف الجر ، وجعل مجروره مفعولاً به ...وقد يقال : إنَّ قوله (لقضاني) قد يكون مُضمَّنًا معنى (غال) و(أهلك)

والأصل : على صراطك المستقيم ، وعن أمر ربكم ، ولأظفر بطائرٍ ، ولقضى عليَ)) [١]

وعلل ابن يعيش حذف حرف الجر في الأمثلة المتقدمة بقوله : ((إلّا أنَّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفًا ، في بعض كلامهم ، فيصل الفعل بنفسه ، فيعمل))[٢]

وبقوله : ((فإذا حذفوا ذلك الحرف ، إمَّا لضرورة الشعر ، وإمَّا لضرب من التخفيف ... وحكى أبو الحسن في غير الشعر : مررتُ زيدًا))[٣] وقال : ((وأنها قد تحذف في اللفظ اختصارًا واستخفافًا ، إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليها ، فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به ، وتكون مرادة في المحذوف))[٤]ونسب المرادي الى ابن عصفور قوله : ((وما كان لا يحلّ بنفس المفعول ، نحو : نصحتُ زيدًا ، فالأصل فيه أن يتعدى بالحرف ، ثم حذف منه في الاستعمال ، وكثر الأصل والفرع ، أي : أن يكون الأصل حرف الجر ، ثم أسقط اتساعًا ، نحو : شكر لزيدٍ وزيداً)) [٥] لو صحت هذه العلل ، لصح وجاز حذف حرف الجر قياسًا في كل موضع ، اتساعًا ، أو للاختصار والتخفيف .

فيتعدى حينئذ بنفسه ، ولا يكون على إسقاط (على) فلا يكون فيه استشهاد فافهم)) المقاصد النحوية : ٢٦٩/٢-٢٧١.

(١) شرح التسهيل ٨٥/٢ وينظر شرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٧-٤٣٨

(٢) شرح المفصل ٥١٤/٤-٥١٥

(٣) المصدر نفسه ٢٦٠/٥

(٤) المصدر نفسه ٥١٦/٤

(٥) شرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٧ وينظر : حاشية الصبان ١٣١/٢

تبين مما تقدم ذكره أن المنصوب على نزع الخافض ، هو بالأصل مجرور بحرف جرٍّ أصلي ؛ لذلك وجب عند حذفه ونصب الاسم تقديره ، بل وجب أن يكون منويًّا معناه لا لفظه فحسب ، هذا ما قال به النحاة وأجمعوا عليه .

إن تصريح النحاة بوجوب تقدير حرف الجرِّ بعد حذفه ، أي : بوجوب أن ينوى معناه في الكلام ، يعد تدخلًا وتحريفًا للمعنى المراد ؛ لأنَّ المتكلم ، ما حذف حرف الجر إلّا من أجل أن يُلغي معناه ، كما أنَّه أدى إلى ترك ما سمي منصوبًا على نزع الخافض سائبًا ، من غير تحديد الدلالة ، التي لا بدَّ من أن يكون قد تحول إليها ، بعد حذف حرف الجر.

المطلب الثاني : مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض :

١-**مآخذ المصطلح** : جعل سيبويه والنحاة من بعده الاسم المنصوب ، من حيث العمل منصوبًا بالفعل ، نصَّ على ذلك بقوله : ((فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) [١] وقال المبرد : ((واعلم أنَّك إذا حذفتَ حروف الإضافة من المقسَم به نصبته ، ؛ لأنَّ الفعل يصل فيعمل...وكذلك كل خافض في موضع نصب ، إذا حذفتَه وصل الفعل فعمل فيما بعده ، كما قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا){الأعراف: ١٥٥} أي : من قومه)) [٢] وهم من جهة أخرى ، أوجبوا تقدير حرف الجرِّ بعد حذفه ، فهو ((مقدر منوي لصحة معنى الكلام)) [٣] أي : أنهم جعلوا هذا المنصوب بالفعل ملحوظًا فيه دلالة الجار من حيث المعنى ، وهذا هو المأخذ الأول وهو الفصل

---

(١) الكتاب تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع ٧٣/١ .

(٢) المقتضب ٣٢١/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٨/١

بين المعنى والعمل ، والمأحذ الثاني : أنهم لم يسموا هذا الاسم مفعولًا به للفعل ، على الرغم من ادعائهم بأنَّه نصب به ، ففصلوا بين العمل والتسمية

وقد اشتهر عند النحاة مصطلح : المنصوب على نزع الخافض ، وظاهر هذا المصطلح يفيد أنَّ عامل النصب هو حذف حرف الجرّ ، في حين قد ذهبوا ، إلى ما ذهب اليه سيبويه ، وهو أنَّ الذي عمل فيه النصب هو الفعل ، وهذا هو المأحذ الثالث ، وهو التناقض بين ما يعنيه المصطلح وما قالوا به .

ب-النصب على نزع الخافض بين السماع والقياس : قال سيبويه : ((وليست : أستغفر الله ذنبًا ، وأمرتك الخيرَ ، أكثر في كلامهم جميعًا ، وإنَّما يتكلم بها بعضهم)) [١] وقال : ((وليس كل الفعل يفعل به هذا)) [٢] وقال الثمانيني : ((وهذا الذي ذكرته ، وما يجري مجراه إنَّما يجوز أن يسقط منه حرف الجر في المواضع التي اسقطتها العرب ، فأمَّا ما لم تجز العرب إسقاطه ، فإنه لا يجوز أن يسقط)) [٣]

فالنصب على نزع الخافض في الأمثلة التي تقدم ذكرها ، ونحو : شكرت زيدًا ، وشكرت لزيد ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له ، ونصحته ونصحت له ، ومررت زيدًا ، ومررت به ، وزوجت زيدًا امرأة ، وزوجته بها ، وعيَّرتُه سواده وعيرته بسواده ، وبريتُ القلم السكين ، وبريت القلم بالسكين ، وقبضت الدراهم زيدًا ، وقبضت الدراهم من زيد ، ومسحتُ رأسي ، ومسحتُ برأسي ، هذه الأمثلة ونحوها هي عند النحاة مما يحفظ ولا يقاس عليه . استنادًا

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٧٤/١ .

(٢) المصدر نفسه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٧٤/١ .

(٣) الفوائد والقواعد ص ٢٦٦

الى قلّة استعمالها في حال النصب ، وجعلوا الجر هو الأصل ، استنادًا الى كثرة استعمالها في حال الجرّ [١]

القول بالنصب على نزع الخافض جعل النحاة يعتمدون على قضية عددية ، فعدُّوا ما كثر استعماله هو القياس ، وما قلَّ هو الشاذ ، كقولهم مثلًا : إن الأصل والقياس في الفعل (مرَّ) تعدّيه الى مفعوله بحرف الجر (الباء) لأنَّه هو الأكثر استعمالًا ، ولهذا جعلوا : مررت زيدًا ، شاذًّا [٢] واستنادًا الى المقياس اللفظي العددي ساوى بعض النحاة بين النصب والجر، ولم يجعل أحدهما أصلًا للثاني ، وحصر ابن مالك هذا في الفعلين : نصحته ونصحت له ، وشكرته وشكرت له ، [٣] وقال المرادي : ((وقد عدَّها بعض النحويين خمسة أفعال : نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، وعدَّ)) [٤]

وقد نسي النحاة ، ولم يفطنوا إلى أنَّ كثرة استعمال حرف الجر وقلته متأتية من كثرة استعمال معنى حرف الجر وقلته ، فيجب أن لا تدخل هذه القضية في معادلة أيهما أفصح استعمالًا ؛ لأنَ المحدد والموجب في استعمال هذا أو ذاك ، المعنى والمقصود من الكلام ، فإذا كان المعنى والمقصود ما قلَّ ، وجب استعماله ، وإذا استعملنا التركيب الآخر بحجة كثرة وروده ، فقد عبَّرنا عن المعنى المراد بغير تركيبه ، فالشائع مثلًا حذف ألف (ابن) وقلَّ إثباتها عند وقوعها بين علمين ، وهذا ناجم من كثرة استعمال المعنى الموجب لحذف

---

(١) ينظر : كشف المشكل للحيدرة اليمنى ص ١٠٠-١٠١ ، والمقرِّب لابن عصفور ص ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٥/٤ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢، ، وشرح التسهيل للمرادي ص٤٣٩ ،وحاشية الصبان ١٣٠/٢

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٤٠/٤

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢-٨٦ .

(٤) شرح التسهيل ص ٤٣٧

الألف ، وقلّة استعمال المعنى الموجب لإثباتها ، فالمعروف والشائع أن (ابن) عند ورودها بين علمين كثيرًا ما تستعمل صفة للعلم قبلها ، ولهذا كثر وجوب حذف ألفها ، وقلَّما تستعمل خبرًا له ، ولهذا قل استعمال ألفها ، ففي هذه الحالة يعد من الخطل والخطأ الكبير أن نحكم على إثبات ألفها بالشذوذ ، عند وقوعها خبرًا لما قبلها ، ومثل هذا ما قد حصل في قضية النصب على نزع الخافض ، فمن الخطل والخطأ الكبير أيضًا ، أن نحكم على النصب بمجيئه على غير القياس ، أو الأصل أو الحكم عليه بالشذوذ لقلّة استعماله .

ج-الخافض بين الأصل والزيادة : من الحقائق التي ظهرت لي ، ومن خلال ما استفدته من دراساتي النحوية ، أنَّ القاعدة التي تبني على أساس المعنى لا يُختلَف فيها ؛ لأنَّ المعنى لا يتغير بتغير الالفاظ والتراكيب ، أمَّا القاعدة المبنية على أساس لفظي ، فإنَّها تفسح المجال إلى تعدد الأقوال وتضاربها ، فقد تبين مما تقدم ذكره ، أن سيبويه والسيرافي وغيرهما قد أكدوا أنَّ الجرّ هو الأصل في باب ما سمي النصب على نزع الخافض ، حتى أوجبوا تقديره وأن يكون منويًّا بعد حذفه ؛ لأنَّه حرف جر أصلي ، وفرقوه عن حرف الجر الزائد ، الذي إن حُذف وجب عدم تقديره ، إلّا أنِّي وجدت لدى بعضهم أقوالًا خرجوا فيها على هذا الذي شاع ؛ إذ جعلوا النصب هو الأصل ، وليس الجرّ ، فقد قال ابن الحاجب : ((كقولك : استغفرتُ اللهَ الذنبَ ، ومن الذنب ، فليست (مِن) فيه محذوفة ، وإنَّما هي إحدى اللغتين . الآخر : أنَّه مُعدًّى بنفسه ، وجاءت (مِن) على سبيل الزيادة ، لا على أنَّه مُعدًّى بـ(مِن) ، ثم حذفت ، كقولك : ما ضربت أحدًا ، وما ضربت من أحدٍ))[1]

فقد جعل (من) في نحو : استغفرت الله من الذنب ، حرف جر زائد ، والأصل هو النصب ، وهو خلاف ما قاله سيبويه وجمهور النحاة . وقال

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٠٧/٢ .

الرضي : ((واعلم أنَّه قيل في بعض الأفعال : إنَّه متعدٍّ مرة ، ومرة إنَّه لازم متعد بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان ، وكان كلُ واحد منهما غالبًا ، نحو : نصحتك ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك ، والذي أرى : الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقًا ، إذ معناه مع اللام ، هو معناه من دون اللام ...فهي إذن زائدة...إلّا أنَّها مطردة الزيادة ، في نحو : نصحت وشكرت)) [١]

ومثل هذا قال الهرمي في قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا){ الأعراف : ١٥٥} موضحًا ذلك بقوله : ((وتقول : إذا أردت إثبات حرف الجر : اختار موسى من قومه...فخفضت : القوم ، بـ(من) وموضعه نصب على المفعولية)) [٢] وبقوله : ((قولك : مررت بزيد... فيصير مجرورًا في اللفظ ، منصوبًا في المعنى ، فقالوا : مررت بزيد ، و (زيد) ، محفوض بالباء لفظًا ، وهو مفعول في المعنى منصوب بـ(مررت) ؛ لأنَّه مفعول من حيث إنَّه مجرور به)) [٣]

د-النصب على نزع الخافض والمعنى : حين أقام النحاة باب النصب على نزع الخافض على أساس لفظي ، أغفلوا الجانب المعنوي . قال المبرّد : ((وتقول : أمرتُهُ أن يقوم... فالمعنى ، أمرته بأن يقوم ، إلّا أنَّك حذفت حرف الخفض ، وحذفه مع (أن) جيد)) [٤] فالمبرد يصرّح بأن : أمرته أن يقوم ، وأمرته بأن يقوم ، معنييهما واحد . وقال : ((فأمَّا قوله : (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ){المؤمنون ٥٢} فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٣٩/٤

(٢) المحرر في النحو ٤٩٩/١

(٣) المحرر في النحو ٧١٥/٢

(٤) المقتضب ٣٥/٢

ولأنَّ هذه أمتكم أمّة واحدة ، وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) {الجن ١٨} أي : ولأنَّ))[١]

وقد غالى النحاة في التفسير اللفظي ، وإغفال المعنى ، حتى في تعليلاتهم . قال المبرّد : ((وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع (أن)...فإذا طال الكلام احتمل الحذف)) [٢] يريد أن حذف حرف الجر مع (أن) أحسن منه مع المصدر الصريح ، والحسن الذي يقصده حسن اللفظ ، ولذلك علل حذف حرف الجر مع المصدر المؤول ؛ لطول الصلة ليس غير ، أمَّا المعنى فلم يخطر بباله ، ولا ببال مَن قبله ومَن بعده من النحاة ، فالقول إذن بالنصب على نزع الخافض عند النحاة ، قائم على أساس لفظي بحت ، لذلك لم يعنوا في هذه المسألة بقضية التفريق بين معنى الخفض ودلالته ، ومعنى النصب ودلالته . فساووا مثلًا بين : مررت الديار ، ومررت بالديار ، ونحو ذلك في حين أن الفرق في المعنى بين التركيبين كبير وجلي ، وهم بهذا المنهج اللفظي قد قبروا روح اللغة العربية ، وأسكنوا وأخمدوا ما فيها من حركة وحيوية .

المطلب الثالث : النصب على نزع الخافض بين الجواز والشذوذ :

القول بالنصب على نزع الخافض قول مختلق ، لا وجود له ، ولا سيَّما في القرآن الكريم ، ومن زعم بوجوده في كتاب الله ، وجب عليه ان يبين سرّ التحوَّل من الجر إلى النصب ، وبيان سر هذا التحول ضروري جدًّا ، لأنَّه تحوَّل من الأصل إلى غير الأصل ، ولم أجد من النحاة والمفسرين من بيَّن هذا السرّ ، أو أشار إليه ، وحينئذٍ يكون وجوده في القرآن الكريم ، حسب زعمهم ،

---

(١) المقتضب ٣٤٧/٢

(٢) المصدر نفسه ٣٦/٢

عبثًا ، لذا أقول بأنَّ من أصرَّ على القول به ، فقد أصرَّ على الطعن بكتاب الله ، بوصفه بالعبثية ، وإذا تمكن بعضهم من وجدان هذا السر ، الذي لا بد من أن يكون متعلقًا ببيان الفرق في المعنى بين الجر والنصب ، فإنَّه حينئذٍ لا يكون ثمة حاجة إلى القول بالنصب على نزع الخافض ، لأنه سيكون لكل من الجر والنصب دلالته ، وسياقه الخاص ، الذي يقتضيه من دون الآخر.

أجاز النحاة حذف حرف الجر قبل : (أنَّ) و(أن) قياسًا ، وسيبويه حين أجاز حذف حرف الجر قبل الاسم ، لم يجز ذلك في كلّ الأفعال ، بل جعله سماعيًّا في أفعال معينة تحفظ ، ولا يقاس عليها ، وذكر من هذه الأفعال : اختار ، وسمَّى ، وكنَّى ، ودعا ، واستغفر ، ونبَّأ ، وأمر ، وآلى [1] وقال الثمانيني : ((وقد يكون الفعل يتعدَّى إلى مفعول بحرف جر ، ويكثر استعماله له ، ويؤمن فيه اللبس ؛ فيسقط حرف الجر ؛ ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا ؛ فينصبه ، تقول : دخلتُ في البيت ، ودخلتُ البيتَ...شكرتُ لزيدٍ ، وشكرتُ زيدًا...نصحتُ لزيدٍ ونصحتُ زيدًا...وعددتُك وعددتُ لك ، ووزنتُك ووزنتُ لك ، وبعتُك وبعتُ لك ، كلّ هذا بمعنى واحد ، إذا أمنوا اللبس أسقطوا حرف الجر تخفيفًا وتقول : كلتُك وكلتُ لك)) [2] وقال : ((فإن كثر استعمالهم له ، وأمنوا فيه اللبس ، جاز أن يسقطوا حرف الجر ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا ؛ فينصبه ، تقول : صدقتُ زيدًا في المقال...صدقتُ زيدًا المقال... (وزوَّجْناهمْ بحورٍ عِينٍ) {الدخان : ٥٤}...زوَّجتُ زيدًا امرأة... أمرتُ زيدًا بالخير... أمرتُ زيدًا الخير...اخترتُ من الرجال زيدًا... اخترتُ الرجال زيدًا...أستغفرُ الله من ذنبي...استغفرتُ الله ذنبي...كنَّيتُ زيدًا بأبي عبد الله... كنَّيتُ زيدًا أبا عبد الله ...سمَّيتُ أبا عبد الله بزيدٍ...سميتُ أبا عبد الله

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون : ١/٣٧-٣٨ ، وتحقيق بديع : ١/٧١-٧٣ .

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٦٣-٢٦٤ .

زيدًا...وهذا الذي ذكرتُه ، وما يجري مجراه ، إنَّما يجوز أن يسقط منه حرف الجر في المواضع التي أسقطتها العرب ، فأمَّا ما لم تجز العرب إسقاطه ؛ فإنَّه لا يجوز أن يسقط))[١]

وأعاد وأضاف الى ما تقدَّم ذكره نحاة آخرون : مسحتُ رأسي ، ومسحتُ برأسي ، وقبضتُ زيدًا المال ، وقبضتُ له المال ، وعيَّرتُ زيدًا سواده ، وعيَّرته بسواده ، وصدقتُ زيدًا الوعدَ ، وصدقتُ له الوعدَ ، وبعتُ زيدًا كتابًا ، وبعتُ له كتابًا ، وصددتُ زيدًا الطريق ، وصددته عن الطريق ، وأنبأتُ زيدًا الخبر ، وأنبأته عن الخبر، وكذلك : أخبر ، وخبَّر ، وحدَّث [٢]

وقصرها أبو حيان الأندلسي على سبعة أفعال ، فقال : ((وهي مقصورة على السماع ، وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكنَّى ، ودعا ، وزوَّج ، وصدَّق)) [٣] وقال السمين الحلبي : ((وهذا النوع مقصور على السماع ، حصره النحاة في ألفاظ)) [٤] وعدد اثني عشر لفظًا ، وهي الأفعال السبعة التي ذكرها شيخة ، أبو حيان ، مضيفًا إليها : حدَّث ، وأنبأ ، ونبَّأ ، وأخبر ، وخبَّر.

فليس كل فعل تعدَّى إلى مفعوله الأول أو الثاني بحرف الجر ، جاز حذفه ونصب الاسم بعده ، وإنَّما ذلك مقصور عند النحاة على أفعال معيّنة ، تحفظ ولا يقاس عليها ، وهي التي مرَّ ذكرها ، التي يطَّرد فيها الحذف ، والإيصال ، والنصب ، أمَّا ما جاء في اللغة منصوبًا على نزع الخافض في

---

(١) الفوائد والقواعد ص ٢٦٦.

(٢) ينظر : كشف المشكل للحيدرة اليمنى ص ١٠٠-١٠١ ، والمقرب لابن عصفور ص ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٥/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٩ ،وحاشية الصبان ١٣٠/٢ .

(٣) البحر المحيط ٥٠٣/٤

(٤) الدر المصون ٥/ ٤٧٤

غير هذه الأفعال ، فهو حذف غير مُطَّرَد ، بل لا يجوز ، كما صرَّحوا بذلك ؛ لذلك أدخلوها في حكم الشواذ .

قال السيرافي : ((وليس كل ما كان متعدِّيًا بحرف جر جاز حذفه ، إلّا ما كان مسموعًا من العرب سماعًا ، ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ بزيدٍ ، وتكلَّمتُ في زيدٍ ، ولا تقول : مررتُ زيدًا ، ولا تكلَّمتُ زيدًا ، كما تقول : أمرتُك الخيرَ ، ودخلتُ البيتَ ، في معنى : أمرتُك بالخير ، ودخلتُ في البيت)) [١] وقال ، وهو يشرح كلام سيبويه : ((يعني ، ليس كل ما كان متعدِّيًا بحرف جر جاز حذفه ، بل المتعدِّي بحرف جر على قسمين ، أحدهما : يجوز حذفه ، كما ذكر في : دخلتُ البيتَ ، واخترتُ الرجالَ زيدًا ، والآخر : لا يجوز حذفه ، كـ : مررتُ بزيدٍ ، وتكلمتُ في عمروٍ)) [٢]

نخلص من كل ما تقدَّم أنَّ النصب على نزع الخافض ، هو عند النحاة على قسمين : قياسي ، وهو حذف حرف الجر قبل : (أن) وأنَّ) وسماعي ، وقسموا السماعي إلى مُطَّرَد ، نحو : أمرتُك الخيرَ ، والأصل : أمرتُك بالخير ، وغير مُطَّرَد ، نحو : مررتُ زيدًا ، والأصل : مررتُ بزيدٍ .

المبحث الثالث : النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم :

المطلب الأول : مذهب الأخفش الصغير

نُسِب إلى الأخفش الأصغر أنَّه أجاز حذف حرف الجر ، مع غير (أن) و(أنّ) قياسًا إذا تعيَّن لفظ الخافض ، وتعيَّن موضعه ، ((كما في : خرجتُ الدار ، ولم يثبت)) [٣]

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٢٧٨-٢٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/٢٧٩ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٤٠ .

وقال ابن مالك : ((وأجاز علي بن سليمان الأخفش ، أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر :

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني))[١]

وقال المرادي : ((هو علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، فيجوز على مذهبه : بريتُ القلمَ السكينَ ، أي : بالسكين ، فحذف حرف الجر لمَّا تعيَّن هو ، وتعيَّن موضعه ، ووافقه ابن الطراوة)) [٢]وقال ابن عقيل : ((وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي ، وهو الأخفش الصغير إلى أنَّه يجوز الحذف مع غير (أنَّ) و(أن) قياسًا ، بشرط تعيّن الحرف ، ومكان الحرف ، نحو : بريتُ القلمَ بالسكِّينِ ، فيجوز عنده : بريتُ القلمَ السكِّينَ)) [٣]

والأخفش الصغير ، أو الأخفش الأصغر ، هو أحد الثلاثة المشهورين ، قرأ على ثعلب والمبرد ، قيل : إنَّ له تصانيف في النحو ، منها : المهذَّب ، وشرح رسالة كتاب سيبويه ، تُوفِّيّ سنة ٣١٠هـ [٤].

---

(١) شرح التسهيل ٨٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ص ٤٣٩ وابن الطراوة : ((هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقي أبو الحسين بن الطَّراوة ، بفتح الطاء والراء المهملتين ...كان نحويًّا ماهرًا... سمع على الأعلم كتاب سيبويه... وله آراء في النحو ، تفرَّد بها ، وخالف فيها جمهور النحاة ... وألَّف الترشيح في النحو ، وهو مختصر ، المقدمات على كتاب سيبويه ، مقالة في الاسم والمسمى ، مات سنة ثمان وعشرين وخمسمئة عن سن عالية)) بغية الوعاة للسيوطي ٥٠٧/١ ، وينظر : الأعلام للزركلي ١٣٢/٣

(٣) شرح ابن عقيل ٥٣٩/١ .

(٤) ينظر : نزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري ص ١٢٥ ، ومعجم الأدباء للحموي ١٧٧٠/٤ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١٤١/٢ ، والبلغة للقيروزآبادي ص ١٢٥ .

وقول ابن عقيل : ((فيجوز عنده)) إشارة منه إلى أنَّ هذا القول تفرَّد به الأخفش الصغير، ولو تأمَّل ابن عقيل والنحاة ما قاله ؛ لذهبوا جميعًا إلى أنَّ مذهبه هذا ، ينبغي أن يكون مذهب جميع النحاة .

هذا القول الذي نسبه النحاة إلى الأخفش الصغير ، ولم يلقوا له بالًا ، بل جعلوه في هامش الأقوال التي قيلت في هذا الباب ، ليمثل عين الحقيقة ، حقيقة النصب على نزع الخافض الذي أجمع النحاة والمعربون والمفسرون على القول به ، ويبدو أنَّه فقه هذا القول أكثر مما فقهوه ، فقد قدَّم أقوى مسوِّغَين ، وأكبر حجتين ، لو توافرا في أي خافض كان ، لجاز حذفه في كل مقاييس هذا القول المختَلَق ، لجاز أن يقال : بريتُ القلمَ السكينَ ، لأنَّ الكل متفق على أنَّ الخافض هو الباء ، وعلى أنَّ موضعه قبل (السكين) وأنَّه لا شكَّ ، ولا اختلاف في أنَّ الأصل : بريتُ القلمَ بالسكين ، لكن مما أعجب له أشد العجب ، هو أنَّ المثال الذي استشهد به الأخفش كما نُسِب إليه ، لا وجود له في واقع الاستعمال اللغوي ، ولا ما كان على شاكلته ، فإنِّي لم أقرأ ولم أسمع ، مثلًا ، قطَّعتُ اللحمَ السكينَ ، ولا : أكلتُ الطعامَ الملعقةَ ، ولا : ضربتُ الكرةَ رجلي ، ولا : رأيتُ فلانًا عينيَّ ، ولا : سمعتُ كلام فلان أذُنَيَّ ، ولا : سافرتُ الطائرةَ ، فإنِّي لم أقرأ ، ولم أسمع مثل هذه الأقوال على الرغم من أنَّها جميعها على غرار : بريتُ القلمَ السكينَ ، وكذلك قلَّما قرأتُ أو سمعتُ ، نحو : ذهبتُ بغدادَ ، ولا : قعدُتُ الكرسي ، ولا : نظرتُ النجوم ، على الرغم من أنَّها أيضًا ، تعيَّن فيها الخافض المحذوف ، وعُرِف موضعه ، وأمن فيها اللبس .

وهذا دليل ناهيك من دليل ، على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ، إذ لو كان له من وجود في اللغة العربية ؛ لكانت هذه الأمثلة أولى من غيرها ، امتثالًا لهذا القول المختَلَق ، لكانت أولى من غيرها بجواز حذف خافضها ، ونصب مجروره ، أي : لشاع فيها النصب ، كما شاع فيها الجر ، بل لوجب فيها النصب ؛ ما دام قد توافر في خافضها الشرطان الأساسيان

المذكوران ، ذلك أنَّ العرب ميَّالون في لغتهم إلى الإيجاز ، فهم غالبًا ، بل دائمًا ما يحذفون لفظ الخافض ، أو أيّ لفظ كان ، كلما أمكن الاستغناء عنه ، إلّا أنَّ هذا لم يحصل في الأمثلة المذكورة ونحوها .

إنَّ الأخفش والنحاة قد غفلوا عن حقيقة العلاقة بين لفظ الخافض ودلالته ، حقيقة أنَّه لا يمكن الفصل بينهما بأيّ حال من الأحوال ، والقول بالنصب على نزع الخافض قائم في الأساس على جواز التعبير عن دلالة الخافض من دون لفظه ، بينما العلاقة بين لفظ الخافض ودلالته ، علاقة الروح بالجسد ، إمَّا أن يذكرا معًا ، أو يحذفا معًا ، إنَّها علاقة عدم ووجود ، فهذا الذي يُعبَّر عنه من لدن الأخفش والنحاة بأمن اللبس لا معنى له ، لا يقدِّم ولا يؤخر ، إنَّه لا يغير من حقيقة التركيب شيئًا ، وهو أنَّه سيبقى التركيب فاسدًا ، تعيَّن عندنا الخافض وموضعه أم لا ، أي نقول بتعبير آخر : إنَّ قولنا : بريتُ القلمَ السكينَ ، لا ينقصه لفظ الخافض (الباء) فحسب ، بل ينقصه كذلك دلالتها ؛ لأنَّه إذا حذفنا لفظ الخافض ، حُذِفتْ معه تلقائيًّا دلالته ، وعند ذلك تُزال عن التركيب دلالة الخفض ويتحوَّل إلى ما يدلّ عليه النصب ، فـ(السكين) ، في قولنا : بريتُ القلمَ السكين ، لا يصحّ أن يُعرَب مجرورًا ، بل لا بدَّ من أن يُعرب بأحد معاني الاسم المنصوب : المفعولية ، أو الحالية ، أو البدلية ، أو الظرفية ، أو المصدرية ، أو التمييز، إلّا أنَّ أيّ معنى من هذه المعاني ، لا يصلح أن يُعرَب به (السكين) مما يجعل موضعه لغوًا ، ويتحوَّل التركيب بوجوده إلى كلام فاسد ؛ لذلك لم نجد هذه الأمثلة من بين التراكيب اللغوية في الكتب وكلام الناس ، وإذا جاز النصب وأفاد ، فهذا الجواز متأتٍّ من أنَّ الاسم المخفوض ، في كثير من التراكيب اللغوية ، قد يصلح أن يكون في معنى من معاني الاسم المنصوب ، نحو : مسحتُ برأسي ، فيجوز هنا حذف حرف الجر ، لا لجواز حذفه ، بل لجواز وقوع المخفوض به مفعولًا به ، وأن نقول : مسحتُ رأسي ، وكذلك قد يجوز حذف الخافض ، لجواز وقوع

المخفوض به من حيث المعنى : بدلًا ، أو حالًا ، أو ظرفًا ، أو معنى من معاني النصب الأُخَر ، فجاز الوجهان لجواز معنييهما ، وهذه الحالة هي التي أوهمت النحاة والمفسرين إلى القول بالنصب على نزع الخافض ، وإعمام الأخذ به في اللغة وفي إعراب القرآن الكريم وتفسيره .

المطلب الثاني : حقيقة الخلاف بين الخليل وسيبويه :

ذهب النحاة إلى جواز حذف حرف الجرِّ ، مع : (أنَّ) و(أن) قياسًا[١] وعللوا حذف حرف الجر معهما ، لاستطالتهما بصلتهما[٢] وهذا تعليل لفظي ، وكان ينبغي للنحاة أن يحددوا العلة المعنوية في قياس حذف حرف الجر مع ما سموه المصدر المؤول ، وعدم قياسه مع المصدر الصريح ، وهذا التفسير اللفظي أدَّى إلى الاختلاف بين قطبي النحو العربي ، قال سيبويه : ((سألتُ الخليل عن قوله ، جل ذكره : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)(المؤمنون : ٥٢)(بفتح (أنَّ) في إحدى القراءتين) فقال : إنَّما هو على حذف اللام ، كأنَّه قال : ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ، ونظيرها : (لإِيلافِ قُرَيْشٍ)(قريش :١) فإن حَذفتَ اللام من (أنَّ) ، فهو نصب ، كما أنَّك لو حذفتَ اللام من (لإيلاف) كان نصبًا ، هذا قول الخليل)) [٣]

فهذا هو مذهب الخليل أنَّ موضع (أنَّ) و(أن) بعد حذف حرف الجرّ عنهما هو النصب ، وهذا ما نسبه تلميذه إليه ، بكلام صريح لا غموض فيه ،

---

(١) ينظر : المقتضب للمبرد ٣٥/٢-٣٦ ، والمفصل للزمخشري ص ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٥/٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي ١٣٩/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٨ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٨١٨/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي ١٤٠/٤ ، ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٨ ، وحاشية الصبان ١٣٣/٢ .

(٣) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ١٢٦/٣-١٢٧ ، وتحقيق بديع : ١٤٦/٣ .

أمَّا مذهب سيبويه فيتمثل بقوله : ((ولو قال إنسان : إنَّ (أنَّ) ، في موضع جر في هذه الأشياء... لكان قولًا جيدًا)) [١] وقد تقدَّم قول سيبويه بأنَّ استعمال المصادر الصريحة منصوبة على نزع الخافض قليل في كلام العرب ، وأنَّ الأكثر استعمالها مجرورة بحرف جر أصلي ، وتقدَّم قوله أيضًا بأنَّ هذه المصادر الصريحة ، تكون منصوبة بالفعل بعد حذف حرف الجر [٢] فقد جعل المصدر الصريح المنصوب الذي يكثر مجيئه مجرورًا في موضع نصب ، بينما جوَّز وقوَّى جعل المصدر المؤول الذي يكثر استعماله غير مجرور في موضع جر ، وهذا خلاف ما يقتضيه المنطق ، ولو عكس لكان أقرب إلى الصواب .

فمذهب الخليل أنّ (أن) و(أنَّ) بعد حذف حرف الجر قبلهما تكونان في موضع نصب ، أمَّا سيبويه فقد أجاز أن تكونا في موضع جر ، وعدَّه مذهبًا قويًّا ، وتبع المبرد الخليل في مذهبه ، فقال : ((أشهد أنَّ محمدًا رسول الله ، فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسول الله ، أي : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمدًا رسول الله ، أي : أشهد بذلك، فإذا حُذِفتْ حروف الجر ، وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة)) [٣] وقال الأخفش : (((وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً){المؤمنون : ٥٢} فيزعمون أنَّ هذا ، ولأنَّ هذه أُمتكم أُمّة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، يقول : فاتقون لأنَّ هذه أُمتكم ، وهذا يحسن فيه كذاك ، فإن قلتَ : كيف تلحق اللام ، ولم تكن في الكلام ، فإنَّ طرح اللام وأشباهها من حروف الجر من (أنَّ) حسن ، ألا تراه يقول : أشهد أنَّك صادق

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ١٢٨/٣ ، وتحقيق بديع : ١٤٧/٣-١٤٨.

(٢) ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ١ /٧١-٧٤.

(٣) المقتضب للمبرد ٣٤٢/٢ .

، وإنَّما هو : أشهد على ذلك)) [١] يبدو أنَّ الأخفش ذهب إلى أنَّ حرف الجر مقدَّرٌ ومنويٌّ بعد حذفه قبل (أنَّ) وهذا يقتضي إعرابها في موضع جر بعد الحذف ، وقال السيرافي ، وهو يشرح كلام سيبويه : ((قال أبو سعيد : إذا تقدمتْ (أنَّ) مفتوحة ، ووليها حرف جر مقَدَّم ، فقول الخليل : إنَّها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حرف الجر ، فإذا قلتَ : جئتُكَ أنَّك تريد المعروف ، فـ(أنَّك) ، في موضع نصب بـ (جئتُكَ) ، لمَّا حذفت اللام وصل الفعل ، وكذلك سائر ما ذكرناه ، وكان الكسائي يقول : إنَّها في موضع جر ، وقد قوَّى سيبويه كونها في موضع جر من غير أن يبطل قول الخليل ، أو يردّه ، وكان محمد بن يزيد (المبرد) يراه منصوبًا ، ويذهب مذهب الخليل ، قال أبو سعيد : ((والزجاج يجوِّز الوجهين جميعًا في (أنَّ) النصب والجر، والأقوى عندي أنَّ موضعه جر)) [٢]

تبيَّن من خلال ما قاله سيبويه في كتابه ، والأخفش في معانيه ، والمبرد في مقتضبه ، والسيرافي في شرحه لكتاب سيبويه أنَّ ثمة أربعة مذاهب فيما يتعلق بموضع (أنَّ) و(أن) الإعرابي بعد حذف حرف الجر عنهما ، هي :

١-أنَّهما في موضع نصب ، وهذا مذهب الخليل ، والمبرد .

٢-أنَّهما في موضع جر ، وهذا مذهب الكسائي والأخفش.

٣-جواز الوجهين ، والجر أجود وأقوى ، وهذا مذهب سيبويه ، والسيرافي .

٤-جواز الوجهين ، على حد سواء ، وهذا مذهب الزجاج .

---

(١) معاني القرآن ص ٨٦ -٨٧ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٤٦/٣ .

هذه هي الحقيقة ، إلّا أنَّ كثيرًا من النحاة والمفسرين ، نسبوا إلى الخليل وسيبويه خلاف ذلك ، فقد قال ابن الحاجب : ((مذهب الخليل في (أنَّ) و(أن) وما في حيزهما ، إذا حُذِف حرف الجر عنهما ، أنَّهما في موضع خفض بإضمار حرف الجر ، ومذهب سيبويه أنَّهما في موضع نصب)) [١]

وما قاله ابن الحاجب ، هو خلاف ما جاء في الكتاب ، والحقيقة أنَّ هذا الوهم الذي وقع فيه ابن الحاجب ، مردُّه ما قلته آنفًا عن سيبويه بأنَّ في كلامه اضطرابًا ، وما قاله ابن الحاجب عن مذهب سيبويه يتعلق بمذهبه في المصادر الصريحة ، فقد صرَّح بأنَّها تكون منصوبة بالفعل بعد حذف حرف الجر عنها ، وصرَّح بخلاف ذلك في المصادر المؤولة ، أنَّ المذهب الأقوى عنده أن تكون في موضع جر.

وقد بيَّن ابن الحاجب المسوِّغ الذي اعتمد عليه كلٌّ منهما فقال : ((ومذهب سيبويه أنَّهما في موضع نصب ، فوجه قول سيبويه أنَّه اسم حُذِفَ منه حرف الجر ، فوجب أن يتعدَى الفعل إليه ؛ فينصبه كما في قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ){الأعراف: ١٥٥} وقول الشاعر :

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وهو واضح ، ووجه مذهب الخليل أنَّه اسم سقط منه حرف الجر في موضع لا يصح تسلط الفعل عليه ؛ فوجب إضماره ، كقولك : اللهِ لأفعلنَّ ، وكقولك : وبلدةٍ ، في بيت جران العود

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ[٢]

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٧١٢/٢ .

(٢) وهو من شواهد سيبويه : ينظر الكتاب تحقيق بديع ٣٢١/١ ، وقائله : جران العود ، واسمه : العامر بن الحارث ، واليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وقيل اليعافير : تيوس الظباء . ينظر : المقاصد النحوية : ٣٣٩/٢-٣٤٠ ، والذي في ديوانه :

قد ندع المنزلَ يا لميسُ يعْتسُّ فيه السبع الجروسُ

وكقول رؤبة : خيرٍ ، إذا قيل له : كيف أصبحتَ ؟ وشبهه...أمَّا قول رؤبة فشاذ ، لا ينبغي أن يُعَوَّل عليه في حمل اللغة الفصيحة ، وأمَا : اللهِ ، في القسم ، فقد جاء النصب والخفض ، والنصب هو الوجه ، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر ، وأمَّا قوله : وبلدةٍ ، فالمنازعة أولًا في أنَّ الخفض ليس بإضمار (رُبَّ) وإنَّما بالواو التي بمعنى (رُبَّ) وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعًا فيه ؛ فلا يصح القياس ؛ وكيف ، والخفض بإضمار حرف الجر ، كقول الفرزدق :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع [1]

والتقدير : إلى كُلَيبٍ ، قليل شاذ باتفاق [2]، فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ ، فإذن القول ما قاله سيبويه ؛ لِما يؤدي من إضمار حرف الجر وإعماله ، وهو قليل شاذ ، فلا ينبغي أن يُحمَلَ عليه مع إمكان حمله على ما هو الكثير الشائع)) [3]

وقد تبيَّن أنَّ القول بالجر قول سيبويه ، لا قول الخليل ، فهو وهم وقع فيه ابن الحاجب ، وأوقع فيه نحاة آخرين ، ممن قلدوه في هذا الوهم ، منهم ابن مالك ، فقال : ((واطَّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع (أنَّ) و(أن)

الذئب أو ذو لُبَد هموس يابسًا ليس به أنيسُ

إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ وبقر مُلَمَّعٌ كنوسُ

ديوان جران العود النميري ص ٩٧

(١) قائله الفرزدق وهو من قصيدة من الطويل ، يهجو بها جريرًا وقومه ، ينظر : شرح ديوان الفرزدق ٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٦٤/٢-٢٦٥ .

(٢) ينظر : المنهل الصافي ٤٤٦/٢ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٧١٢/٢ -٧١٣ .

محكومًا على موضعهما بالنصب ، لا بالجر ، خلافًا للخليل والكسائي... ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في قول الشاعر :

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع)) [١]

وقال : ((ومذهب الخليل والكسائي في (أنَّ) و(أن) ، عند حذف حرف الجر المطرد حذفه ، أنَّهما في محل جر ، ومذهب سيبويه ، والفراء ، أنَّهما في موضع نصب ، وهو الأصح ؛ لأنَّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل ، وقد يُستشهد لمذهب الخليل والكسائي ، بما أنشده الأخفش من قول الشاعر :

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه)) [٢]

والرضي فقال : ((ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام ، إلّا مع (أنَّ) و(أن) فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه ، وبالجر عند الخليل والكسائي ، والأول أَولى لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرًا ، ولهذا حُكِم بشذوذ : اللهِ لأفعلنَّ...ونحو قول رؤبة : خيرٍ...وقوله من الطويل :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع)) [٣]

والأشموني فقال : ((تنبيهان : الأول : إنَّما اطّرد حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أن) لطولهما ، الثاني : اختلفوا في محلهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أنَّ محلهما جر تمسكًا بقوله :

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبه))[١]

---

(١) شرح التسهيل ٨٥/٢ ،

(٢) شرح التسهيل ٨٧/٢ ، والبيت للفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي ، ينظر : ديوان الفرزدق ١٤٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢-٢٧٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٣٩/٤ -١٤٠.

ولكون ما نسبه ابن الحاجب ، وابن مالك ومن تبعهما إلى الخليل وسيبويه خلاف الحقيقة ؛ فقد وجدنا المرادي يعقب على كلام ابن مالك بقوله : ((حكى أنَّ مذهب سيبويه النصب ، ومذهب الخليل الجر ، والذي في كتاب سيبويه : أنَّ الخليل قال : إنَّه في محل نصب ، ثم قال : (يعني سيبويه) ولو قال إنسان : إنَّ (أنَّ) في موضع جر لكان قولًا جيدًا)) [٢] وقال ابن هشام : ((ومحل (أنَّ) و(أن) وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل ، وأكثر النحويين حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه ، وجوَّز سيبويه أن يكون المحل جرًّا فقال : بعدما حكى قول الخليل : لو قال إنسان إنَّه جر لكان قولًا قويًّا...وأمَّا نقل جماعة ، منهم : ابن مالك أنَّ الخليل يرى أنَّ الموضع جر ، وأنَّ سيبويه يرى أنَّه نصب فسهو ، ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)(المؤمنون : ٥٢} (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)(الجن : ١٨} أصلهما : لا تدعوا مع الله أحدًا لأنَّ المساجد لله ، وفاتقون لأنَّ هذه)) [٣] وقال ابن عقيل : ((فذهب الأخفش إلى أنَّهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنَّهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين)) [٤]

فابن الحاجب فيما قاله هنا قد افترى على الخليل فريتين : الأولى التي تقدَّم ذكرها ، وهي : أنَّه نسب إليه مذهب الجر ، ومذهبه هو النصب ، أمَّا الجر فهو مذهب سيبويه ، والثانية : علة قوله بالجر التي نسبها إلى الخليل ، وكان يجب عليه أن ينسبها إلى سيبويه

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٣٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل ص ٤٣٨ .

(٣) مغني اللبيب ٥٢٦/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٥٤٠/١ .

تبيَّن مما تقدَّم ذكره أنَّ (أن) و(أنَّ) مخففة ومشددة ، تكونان بعد حذف حرف الجر عنهما ، في موضع خفض عند سيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والأخفش الأوسط ، والسيرافي ، وهذا يعني أنَّ سيبويه ومن تبعه أخرجوا (أن) و(أنَّ) من باب النصب على نزع الخافض ، وأدخلوهما في باب الخفض بإضار الخافض قياسًا على الأمثلة التي حُذِف منها حرف الجر وبقي عمله ، وقد أشار إليها ابن الحاجب وغيره ، كما أشار إليها من قبلُ سيبويه نفسه ، فقال : ((فجاز ذلك كما جاز : لاهِ أبوك ، تريد للهِ أبوك ، وحذف الألف واللامين)) [1]

واللام في : لاه أبوك لام التعجب ، يضمرون قبلها : اعجبوا لأبيه ما أكمله ، فيحذفون لام التعجب مع لام الاسم وهم يريدون : لله أبوك : وأُنشِد لذي الإصبع من مجزوء الكامل :

لاهِ ابن عمِّك لا يخا فُ الحادثات من العواقب [2]

وقد بيَّن سيبويه مسوِّغ حذف حرف الجر وإبقاء عمله في هذا المثال ونحوه ، فقال : ((وزعم الخليل أنَّ قولهم : لاهِ أبوك ، ولقيتُه أمسِ ، إنَّما هو على : للهِ أبوك ، ولقيتُه بالأمس ولكنَّهم حذفوا الجار ، والألف واللام تخفيفًا على اللسان ، وليس كل جارٍّ يُضمَر ؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَمَّ قبحَ ، ولكنَّهم قد يضمرونه ، ويحذفونه فيما كثر في كلامهم ؛ لأنَّهم في تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ، وقال الشاعر العنبري من الطويل :

وجدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابة لعطفٍ ما يخشى السُّماةَ ربيبُها[1]

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ١١٥/٢ ، وتحقيق بديع : ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : العين للخليل ص ٣٥ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٨٩/١ ، ولسان العرب لابن منظور ١٣٩/١ ، ٢٦٠/١٣ ..

وقال امرؤ القيس :

ومثلِكِ بكرًا قد طرقتُ وثيِّبًا فألهيتها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ[٢]

أي : رُبَّ مثلِكِ، ومن العرب من ينصبه على الفعل)) [٣]

وقال في موضع آخر : ((ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلنَّ ، وذلك أنَّه أراد حرف الجر ، وإيَّاه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ؛ وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه ، كما حذف (رُبَّ) ، في قوله من الطويل :

وجدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابة لعطفٍ ما يخشى السُّماةَ ربيبُها

إنَّما يريدون : رُبَّ جدَّاء ، وحذفوا الواو ، كما حذفوا اللامين من قولهم : لاهِ أبوك، وحذفوا لام الإضافة (يعنى لام الجر) واللام الأُخرى ؛ ليخففوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون))[٤]

---

(١) البيت لا يُعرَف قائله ، وجداء : فلاة لا ماء فيها ، والسُّماة : جمع سامٍ ، وهو الذي يسمو لصيد الوحش في سموم الحر عند كنوسها ، والربيب : ما تربب من الوحش فيها ، والمعنى : هي فلاة لا ماء فيها ، ولا عمران ، فلا يخاف وحوشها الصيادين ، ينظر: لسان العرب ٢٦٧/٧ .

(٢) والبيت في الديوان :

فمثلِك حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِل .

ينظر : ديوان امرئ القيس ص٣٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري : ص٦٧

وقال التبريزي : ((ورواية سيبويه : ومثلِك بكرًا قد طرقتُ وثيِّبًا ، يريد : ربَّ مثلِك ، والعرب تبدل من (ربَّ) الواو ، وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف)) شرح القصائد العشر ص ٣١ ، وينظر المقاصد النحوية : ٤٨٧/١ .

(٣) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ١٦٢/٢-١٦٤ ،وتحقيق بديع : ١٦٣/٢-١٦٤ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٧/٢ .

(٤) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٤٩٨/٣ ، وتحقيق بديع : ٥٥٣/٣-٥٥٤ . .

وقياسًا على هذه الأمثلة الشاذة بنى سيبويه حكمه على أنَّ (أن) ،و(أنَّ) يكونان في موضع جر، بعد حذف حرف الجر عنهما ، وقد شرح السيرافي مذهب سيبويه الذي تبناه بقوله : ((قال أبو سعيد : والزجاج يجوز الأمران جميعًا ، في (أنَّ) النصب والجر ، والأقوى عندي أنَّ موضعه جر ، لأنَّ حروف الجر تُحذف من (أن) و(أنَّ) مخففة ومشددة ؛ لأنَّهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، وقد طال فحسن الحذف ؛ كما يحسن حذف الضمير العائد إلى (الذي) في قولك : الذي ضربتُ زيدٌ ، بمعنى : الذي ضربتُه زيدٌ...وكذلك حسن أن يقال : أنا راغب أن أُصاحبك ، وأنا على ثقة أنَّك مقيم ، والمعنى : أنا راغب في أن أُصاحبك ، وعلى ثقة من أنَّك مقيم ، فحسن حذف حرف الجر منهما ، ولو رددتَهما إلى لفظ المصدر ، لم يجز أن تحذف حرف الجر ، لا يجوز : أنا راغب مصاحبتك ، إلّا أن تأتيَ بـ(في) كما لا يجوز : أنا متكلم زيدًا ، بمعنى : أنا متكلم في زيد ، وكذلك لو قلتَ : أنا على ثقة مقامك ، لم يجز حتى تقول : على ثقة من مقامك ، فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة في اللفظ ، فكأنَّه موجود في الحكم ؛ ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ بالذي ضرب زيدٌ ، بمعنى : الذي ضربه زيدٌ ، وتعطف : الأخ ، على الهاء المحذوفة العائد إلى (الذي) ، وكأنَّها موجودة ؛ فكذلك اللام وسائر حروف الجر ، إذا حُذِفتْ كأنَّها موجودة)) [1]

وقال أيضًا : ((ومن الحذف الشاذ أيضًا قولهم : لاهِ أبوك ، يريد لله أبوك ، فحذفوا اللامين...واللامان المحذوفان عند سيبويه ، لام الجر واللام التي بعدها ، وقال محمد بن يزيد (يعني به المبرد) اللام لام الجر هي هذه المُبقاة ، وكانت أولى بالتبقية عنده ، لأنَّها دخلت لمعنى ، وفُتحتْ لام الجر ؛ لأنَّ لام الجر في الأصل مفتوحة ، والصواب عندنا ما قال سيبويه ؛ لأنّأ

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/٣٤٦-٣٤٧ .

رأيناهم قد حذفوا حروف الجر إذا دخلت على (أن) و(أنَّ) ، مخففة ومشددة ، نحو قولك : رغبتُ أن أُصاحبك ، وأيقنتُ أنَّ زيدًا خارج ، وتقديره : رغبتُ في أن أُصاحبك ، ، وأيقنتُ بأنَّ زيدًا خارج ، ولا يجوز حذفها من المصدر ؛ إذا قلتَ : رغبتُ في صحبتك ، وأيقنتُ بخروجك ، والأجود أنَّ (أن) في موضع جر ، وقد روي أنَّ رؤبة ، إذا قيل له : كيف أصبحتَ ؟ قال : خيرٍ ، يريد : بخير)) [1]

والغريب في هذه القضية أنَّ سيبويه ، الذي يُعَدُّ كتابه أول كتاب وصل إلينا ، من كتب المدرسة البصرية ، وأوسعها وأبرزها الذي منه تعرَّفنا إلى خصائص هذه المدرسة ، التي من بينها عدم القياس على القليل والشاذ ، قد أنكرت هذه المدرسة نفسها الأخذ بالشواهد التي استند إليها سيبويه ، ومنعوا القياس عليها ؛ قال أبو البركات بن الأنباري في كتابه : الإنصاف ، في المسألة السابعة والخمسين : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلّا بعوض... قال الفراء سمعناهم يقولون : اللهِ لتفعلنَّ ، فيقول المجيب : اللهِ لأفعلنَّ... فيخفض بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفًا... وروي عن رؤبة بن العجاج أنَّه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، أي : بخير قال الشاعر :

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضَلْتَ في حسبٍ عنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْزوني [2]

فخفض : لاهِ ، بتقدير اللام ، كأنَّه قال : لله ابن عمك وقال الآخر :

---

(١) المصدر نفسه ٤٤٤/٢ .

(٢) ((قائله ذو الأصبع ، واسمه حرثان بن الحارث قاله في مرير بن جابر)) المقاصد النحوية ٤٥٦/٢، وهذا البيت من شواهد ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٣٣٧ ، واستشهد به ابن دريد في الجمهرة ٥٩٦/١ ،وهو من شواهد الهروي في الأزهية ص ٢٩٠ ، وقد نسبه إلى كعب الغنوي خطأً ص٩٦-٩٧ ، وابن هشام في المغني ١٤٧/١ .

وما زُرْتُ سلمى أن تكون حبيبة إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبهْ

فخفض (دَيْنٍ) بإضمار حرف الخفض .

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنَّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد ها هنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة)) [١]

وكما أوجب من ذهب إلى القول بالجر ، إلى إضمار اللام وحروف الجر بعد حذفها عن (أن) و(أنَّ) ، فكذلك أوجب إضمارها من ذهب إلى القول بالنصب ، فقد شرح المبرد مذهب الخليل الذي تبنَّاه ، فقال : ((وزعم قوم من النحويين أنَّ موضع (أنّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأنَّ اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء ، واحتجوا بإضمار (رُبَّ) ، في قوله : وبلدةٍ ليس به أنيس ، وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُبَّ) ، والواو في قوله تعالى : (وأنَّ المساجدَ للهِ) واو عطف ، ومحال أن يُحذَف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدل ، واحتج هؤلاء بأنَّك تقول : أنَّك منطلق بلغني ، أو علمتُ ، فقيل لهم : هي لا تتقدَّم إلّا مكسورة ؛ وإنَما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة (يعني مفتوحة) لأنَّ المعنى معنى اللام ، كما تقول : جئتُك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما [٢]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٨/١-٣٧١ .

(٢) قائله : حاتم بن عُدي الطائي ، ينظر : ديوان حاتم الطائي ص ٤٥ ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر الكتاب بتحقيق هرون ، ٣٦٨/١ ، وبتحقيق بدبع ٤٣٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢

فإذا قلتَ : جئتك أنَّك تحب المعروف ، فالمعنى معنى اللام ؛ فعلى هذه قدَّمتَ ، فهذا قول الخليل)) [1]

وقال : ((وتقول : أشهد أنَّ محمدًا رسول الله ، فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسول الله ، أي : أشهد على ذلك ...فإذا حذفتَ حروف الجر وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه) (الأعراف : ١٥٥} أي : من قومه ، فهو مع الصلة حسن جدًّا، وإن شئتَ جئت به ، كما تقول : الذي ضربتُ زيدٌ ، فتحذف الهاء من الصلة ، ويحسن إثباتها ؛ لأنَّها الأصل)) [2]

فأنت ترى أنَّ كلا الفريقين الخليل وسيبويه يذهب إلى تقدير اللام قبل (أنَّ) حتى إنَّ كليهما شبهوا وجوب إضمارها بوجوب إضمار الضمير المحذوف العائد إلى الاسم الموصول ، إلّا أنَّ سيبويه يذهب إلى إضمارها معنى وعملًا ، كأنها موجودة بلفظها ، لذلك جعل (أن) و(أنَّ) في موضع جر ، وأمَّا الخليل فيذهب إلى إضمارها معنى من دون العمل ، إذن ليس ثمَّة فرق بين المذهبين ، فكلاهما يدعي أنَّ حرف الجر مقدَّر ، وكلاهما يدَّعي أنَّ الجر والنصب معنييهما واحد ، وكلاهما يدَّعي أنَّهما متحدان بمعنى الجر ، لا بمعنى النصب ؛ إذ لم يجعل كلاهما للنصب معنى .

إذا تبيَّن أنَّ حرف الجر لم يحذف في أيِّ شاهد قرآني إلّا من أجل أن يلغى معناه ، ويحلّ محلّه معنى النصب ، فَلِمَ هذا الخلاف ؟! فهم بدلًا من أن يبينوا الفرق بين دلالة الجر ، ودلالة النصب ، شغلوا أنفسهم في قضية لفظية اختلقوها ، وهذه هي إحدى عواقب التخلي عن المنهج المعنوي في تقعيد النحو العربي .

---

(١) المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ٣٤٢/٢ .

المطلب الثالث : شواهد النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم

لكثرة شواهد هذا الموضوع من جهة ، ولكون القول فيها واحدًا من جهة أخرى ؛ ارتأيتُ أن أقتصر على شرح شواهد مختارة من شواهد النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم ؛ لتكون نماذج لباقي شواهد هذا الباب ، وهي :

١-قال الله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ){البقرة : ٢٥} أجمعت كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره على أنَّ الأصل في قوله تعالى : (أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ) أن يكون مجرورًا بالباء ، والتقدير : بأنَّ لهم جنات ؛ لأنَّ (بشَّر) يتعدَّى إلى مفعولين ، الأول : يتعدَّى إليه بنفسه ، والثاني : يتعدَّى إليه بالباء ؛ فلمَّا حُذِف حرف الجر ، اختلفوا في موضع (أنَّ) ومعموليها ، فنسبوا إلى سيبويه ومن تبعه بأنّهَ ذهب إلى أنَّها في موضع نصب ؛ لأنَّه لمَّا حذف حرف الجر ، اتصل الفعل بما بعده فنصبه ، ونسبوا إلى الخليل ، ومن تبعه بأنَّه ذهب إلى أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع جر ؛ لأنَّ الجر هو الأصل ، قيبقى منويًّا ومقدَّرًا بعد الحذف ، كأنَّه موجود ، فالجر حسب مذهبه باق ، وذكروا أنَّه لا يجوز حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أن) ، فلو قلتَ : بشِّرْه بأنَّه خالد في الجنة ، جاز حذف الباء ؛ لطول الصلة ، أو الكلام ، ولو قلتَ : بشِّره الخلود ، لم يجز ، وهذا أصل يتكرر في القرآن ، كما قال العكبري [١]

وما نسبه المعربون والمفسرون هنا إلى الخليل وسيبويه خلاف الحقيقة ، فقد تقدَّم أنَّ الخليل ذهب إلى أنَّ (أنَّ) في موضع نصب ، وذهب سيبويه

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٢٩ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٠/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ١٦٢/١ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٢١٢/١ .

إلى أنَّ (أنَّ) في موضع جر ، وكلا هذين القولين باطل ؛ لأنَّ كليهما قائم على أساس أنَّ الأصل في (أنَّ) أن يكون مجرورًا بالباء ، ومما يجدر التنبيه عليه أنَّ قول النحاة بأنَّ الفعل (بشَّر) يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بالباء ، يجب أن لا يفهم على أنَّ هذه الباء استعملتْ لغرض التعدية الحقيقية ، بل هي استعملتْ لمعنى من معانيها الأساسية التي من بينها : معنى الإلصاق[١] كما أنَّ النحاة ، وإن استعملوا مصطلح تعدية (بشَّر) إلى مفعولها الثاني بالباء ، فهم قطعًا لا يقصدون أنَّ المجرور بها مفعول به حقيقة ؛ لأنَّهم حتى عند حذف الباء ونصبه اصطلحوا على تسميته : المنصوب على نزع الخافض ، وقد مرَّ أن أوضحنا أنَّ المنصوب على نزع الخافض ، هو غير المفعول به .

وإجماع النحاة والمعربين والمفسرين على أنَّ الأصل في قوله تعالى : (أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ) أن يكون مجرورًا بالباء ، قام على أساس قياس ما سمَّوه المصدر المؤول المركب من (أن) والفعل ، أو المركب من (أنَّ) ومعموليها ، بالمصدر الصريح ؛ فسلطوا على الأول الحكم نفسه الذي سلَّطوه على الثاني استنادًا إلى أنَّ المصدر المؤول يعد اسمًا ، كالمصدر الصريح ، فحكمهما واحد ، لأنَّ معنييهما واحد وليس الأمر كما قالوا ، فمن المعروف أنَّ (الفعل) يدل على شيئين : الحدث والزمان فـ(قام) مثلًا يدلّ على حدوث قيام في زمن ماضٍ ، ويدل على القيام ، وهو أحد ركني الفعل ، وهو المصدر[٢]. بل الفعل يدل على شيء ثالث ، وهو اسم الذات ، فلا بد للفعل من فاعل ظاهر أو مستتر ، والمصدر المؤول كثيرًا ما يكون مؤلفًا من (أنْ) والفعل ، أو (أنَّ) وجملة اسمية يكون خبرها جملة فعلية ، وهذا يعني أنَّ ما سمي المصدر المؤول هو غير المصدر الصريح ، فالمصدر المؤول كما تبين يدلّ على الذات

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ١/١٠١-١٠٣

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٧.

والحدوث وزمن معين، في حين أنَّ المصدر الصريح يدل على الحدوث فحسب ، وقد أكد ابن قيم الجوزية حقيقة هذا الفرق بينهما[١].

وذكر السيوطي أكثر من عشرة فروق بين المصدر الصريح وما سمي المصدر المؤول[٢] ولهذا فإنَّ كثيرًا ما لا يصح تحويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح مع المحافظة على المعنى نفسه إلّا بعد تأويلات لا تخلو من التكلف ، بل يتعذر ذلك ، نحو قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[النور: ٩] ، في قراءة نافع ، والفعل في هذه الآية بهذه القراءة يفيد الدعاء ، حتى جُعل أحد مسوغات عدم الفصل بينه وبين (أنِ) المخففة ، وقد استشهد ابن هشام بالآية المذكورة ثم قال ((إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلّا إذا كان مفعولًا مطلقًا نحو: سقيًا ورعيًا)) [٣] ويعني بذلك أنّه لا يمكن جعل (أنْ غَضِبَ اللهُ عليها) مصدرًا صريحًا ؛ لأنَّه يفقد عندئذ دلالته في الدعاء ، وقد يحصل العكس من ذلك، ففي باب المفعول المطلق يتعين أن يكون هذا المفعول مصدرًا صريحًا ، إذ ((لا يقع المؤول مفعولًا مطلقًا))[٤].

وقال الزركشي: (((أنَّ) المفتوحة نحو: علمت أنّ زيدًا قائم، وهي حرف توكيد كالمكسورة ، نصّ عليه النحاة ، واستشكله بعضهم ، قال : لأنَّك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدًا)) [٥].

يتضح مما تقدم ذكره أنَّ ، كلًّا من (أنَّ) و(أن) لم تستعمل لغرض المصدرية ، بل لغرض الوصل ، فالعرب استعملوا (أنِ) المخففة للوصل إلى الجملة الاسمية والفعلية ، إلّا أنّهم عندما أرادوا توكيد الاسم الذي يليها شددوا

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد، ١/ ١٤٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ١٩٤– ١٩٧.

(٣) مغني اللبيب، ١/ ٢٩.

(٤) حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل، ١/ ١٨٦.

(٥) البرهان في علوم القرآن، ٢/ ٤٢٢.

النون ، وهذا التشديد الذي جاء منه التوكيد اقتضى نصب الاسم فتكون (أنَّ) الثقيلة استعملت لغرضين ، لغرض الوصل إلى الجملة الاسمية ، والثاني لتوكيد مبتدأ هذه الجملة .

والمصدر الصريح لكونه اسمًا مفردًا ، صلح أن يكون تقسيرًا لاسم مفرد قبله ، ولهذا جاز وقوعه بدلًا عنه ، أوعطف بيان ، إلّا أنَّه غير صالح أن يكون تفسيرًا لمعنى فعل ، أو مضمون جملة ، وإنَّما صلح لهذا الغرض ما سمَّوه المصدر المؤول ؛ لأنَّه يعد في الحقيقة جملة ، لا يختلف عن أيّ جملة كانت ، سوى أنَّ العرب كانوا إذا أرادوا جعل الجملة في محل من الإعراب ، الرفع ، أو النصب ، أو الجر، استعانوا بـ(أن) أو (أنَّ) فجعلوها وصلة لإيقاع الجملة في هذه المواقع الإعرابية ، من ذلك جعلها مفسَّرة لما قبلها ، كقوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)[البقرة : ٢٥} ولهذا أصبحت الجملة المصدَّرة بـ(أنَّ) أو (أن) مستغنية عن الباء لاشتغالها عن دلالته بدلالة التفسير ، ولم تحتج إلى الباء ، إلّا إذا جيء بها لغرض إلصاق معنى الفعل بمضمون الجملة المفسِّرة ، لذلك لم تستعمل الباء في قوله تعالى : (وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا)[الكهف : ٢} ففي هذه الآية أريد جعل الجملة : لهم أجرُ حسنٌ ، تفسيرًا لما يدل عليه الفعل (يُبَشِّر) فلمَّا أُريد منها هذا استعملتْ (أنَّ) لهذا الغرض ، ولغرض آخر ، وهو توكيد اسمها ، لذلك جاء منصوبًا بمعنى التوكيد الذي جاء من تثقيل نون (أنَّ) وكذلك يقال الكلام نفسه في قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ)[يونس : ٢} ونظير هاتين الآيتين قوله تعالى : (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)[الحديد : ١٢} فقوله تعالى (بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ) فُسِّر مضمونه بقوله تعالى : (جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) كأنَّه قيل ما هذه البشرى

؟ فأُجيب : أنَّها جنات تجري من تحتها الأنهار ، إلّا أنَّ هذا التفسير جيء به هنا من دون الاستعانة بأداة الوصل (أن) وقد استعين بها في قوله تعالى : (فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ){آل عمران : ١٧٠} فقد فسَّر القرآن استبشار الشهداء بإخوانهم من أهل الدنيا بقوله تعالى : (أَلاّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) واستعملتْ الباء في قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا){الأحزاب : ٤٧} لأنَّه أريد إلصاق معنى الفعل (بَشِّر) بمضمون الجملة المفسِّرة : أَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ، وكذلك استعملت لهذا الغرض في قوله تعالى : (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا){النساء : ١٣٨} فقد استعمل الخافض في موضعين ، واستغني عنه في موضعين ، وهذا دليل على بطلان ما زعمه النحاة من أنَّ حرف الجر حُذف مع (أنَّ) و(أن) لطول الصلة ، أو للتخفيف ، فلو صح ما زعموا لترك استعمالها في كل موضع ، والدليل أيضًا على أنَّ الخافض اسستعمل لحاجة السياق لدلالته ، استعمال (على) بدلًا من الباء في قوله تعالى : (قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ){الحجر : ٥٤} وتفسيره : أبشرتموني بأن يولد لي غلام ؛ على الرغم من كبر سنِّي[١] فلو استُعملتِ الباء لمَّا أدَّت هذا المعنى .

٢-قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً){البقرة : ٦٧} قال الزجاجي : ((ومن قال : أمرتك أن تفعل...إنَّما أراد : أمرتك بأن تفعل ، فلمَّا حذف الخافض ، تعدَّى الفعل فنصب ، كما قال الشاعر :

أمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ)) [٢]

---

(١) ينظر : الكشاف ٥٥٨/٢ ، وزاد المسير ٣٠٩/٤ ، والتحرير والتنوير ٤٧/١٣ .

(٢) كتاب اللامات ص ١٥١ .

يقال في هذه الآية ما قيل في الآية السابقة ، فقد أجمعت كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره على أنَّ الأصل في قوله تعالى : (أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً) أن يكون مجرورًا بالباء ، والتقدير : بأَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ؛ لأنَّ (أمرَ) ، يتعدَّى إلى مفعولين ، الأول : يتعدَّى إليه بنفسه ، والثاني : يتعدَّى إليه بالباء ؛ كقول عمرو بن معديكرب الزُّبَيدي (من البسيط)

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فلمَّا حُذِف حرف الجر ، اختلفوا في موضع (أنَّ) ومعموليها ، فنسبوا إلى سيبويه ومن تبعه بأنّهَ ذهب إلى أنَّها في موضع نصب ؛ لأنَّه لمَّا حذف حرف الجر ، اتصل الفعل بما بعده فنصبه ، ونسبوا إلى الخليل ، ومن تبعه بأنَّه ذهب إلى أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع جر ؛ لأنَّ الجر هو الأصل ، فيبقى منويًّا ومقدَّرًا بعد الحذف [1].

وما نسبه المعربون والمفسرون إلى الخليل وسيبويه هنا خلاف الحقيقة ، فقد تقدَّم أنَّ الخليل ذهب إلى جعل (أن) في موضع نصب ، وأنَّ سيبويه ذهب إلى جعل (أن) في موضع جر ، وكذلك نقول هنا ما قلناه في الشاهد السابق : إنَّ كلا هذين القولين باطل ؛ لأنَّ كليهما قائم على أساس أنَّ الأصل في (أنَّ) و(أن) أن يكون كل منهما مجرورًا بالباء

إنَّ إعراب قوله تعالى : (أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً) في موضع نصب على نزع الخافض ، أو في موضع جر ، استنادًا إلى أنَّه في الأصل مجرور بالباء ، قياسًا على قول الشاعر : أَمَرْتُكَ الخيرَ...وعدم قياسه على الشواهد القرآنية أمر خطر ، لأنَّه يعني جعل لغة القرآن الكريم خاضعة للغة الشعر ، وتابعة لها ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر ، أنَّه حين ذهب النحاة والمعربون والمفسرون إلى أنَّ قوله تعالى : (أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً) في موضع نصب على نزع الخافض ،

---

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٤/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٦٤/١ ، والدر المصون ٤١٧/١ .

أو في موضع جر ، استنادًا إلى أنَّه في الأصل مجرور بالباء ، والتقدير : بأَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ، لم يأتوا بشاهد واحد على هذا الأصل من كلام العرب ، ولا من القرآن الكريم ، وإذا كانوا قد توصلوا إلى هذا الأصل قياسًا على بيت الشاعر : أَمَرْتُكَ الخيرَ...فهو قياس باطل ولا يصح لما يأتي :

١-إنَّ المتعدَّى إليه في البيت مصدر صريح ، وفي الآية مصدر مؤول .

٢-إنَّ المصدر الصريح اسم مفرد ، والمصدر المؤول في الحقيقة جملة ، ولا يصح قياس الجملة على المفرد .

٣-ليس من قواعد الأصول والحكمة أن تقاس الآية القرآنية على كلام البشر ، بل كان من الواجب أن تقاس على نظيراتها في القرآن الكريم ، وما أكثرها كقوله تعالى : (إِنِ الْحُكْمُ إِلّا لِلّهِ أَمَرَ أَلّا تَعْبُدُواْ إِلّا إِيَّاهُ){يوسف : ٤٠} وقوله تعالى : (قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا){هود ٨٧} وقوله تعالى : (إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ){سبأ : ٣٣} وقوله تعالى : (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا){النساء : ٥٨} وقوله تعالى : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ){سبأ : ١١} وقوله تعالى : (إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا){سبأ : ٣٣} وقوله تعالى : (يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلًا بَعِيدًا){النساء : ٦٠} وقوله تعالى : (قُلْ إِنِّيَ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ){الأنعام : ١٤} وقوله تعالى : (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ){يونس : ٧٢} وقوله تعالى : (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ){يونس : ١٠٤} وغيرها من الآيات الكريمات ، ولم ترد في آية واحدة منها مجرورة بالباء ، فكيف يُحكَم على أنَّ الأصل فيها الجر ، وهذا الأصل غير وارد البتة في القرآن الكريم ؟!

والحقيقة أنَّ قوله تعالى : (أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً) جملة مفسِّرة للمراد من الأمر في (يَأْمُرُكُمْ) في قوله تعالى : (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً) وجاز أن تكون في موضع نصب مفعولًا به ، لـ(يَأْمُرُكُمْ) والدليل على ذلك استعمال الباء مع المصدر الصريح بعد الفعل (أمر) في كل مواضعه في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ){البقرة : ٤٤} وقوله تعالى : (إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ){البقرة : ١٦٩} وقوله تعالى : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ){آل عمران : ١٠٤} وقوله تعالى : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء){البقرة : ٢٦٨} وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ){آل عمران : ٢١}

يقابله عدم استعمال الباء مع : (أنَّ) و(أن) بعد الفعل نفسه وفي كل مواضعهما أيضًا في القرآن الكريم ، والدليل على ذلك كله ، قوله تعالى : (وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ){آل عمران : ٨٠} فلم يستعمل الباء مع (أن) واستعملها مع (الكفر) فخالف بينهما في المقام نفسه ، وفي السياق نفسه .

فقد تبيَّن أنَّ النحاة والمعربين والمفسرين قد أجمعوا وأصروا على أنَّ : (أن) و(أنَّ) بعد (أمر) في القرآن الكريم بتقدير الباء ودلالتها ، وهذا يعني أنَّهم قد أجمعوا وأصروا على ارتكاب مأخذين في آن واحد ، الأول : أنَّهم بهذا التقدير قد ألغوا دلالة النصب ، والثاني: أنَّهم به أيضًا قد فرضوا على هذه الآيات دلالة الإلصاق ، في حين أنَّها ما أُريد أن تكون بهذه الدلالة ، يضاف إلى ذلك ، أنَّه ما أدراهم أنَّها بتقدير الباء ودلالتها ؟! ولِمَ لا تكون بتقدير اللام ودلالتها التي تفيد معنى التعليل ؟! بل هي بتقدير اللام أقرب من الباء ؛ لأنَّ (أمر) لم يجئ متعدَّيًا إلى (أن) بالباء في كل مواضعها ، بينما ورد متعدِّيًا

إليها باللام بتقديرها ولفظها ، فقد ورد متعدِّيًا إليها بتقديرها في قوله تعالى : (وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ)[الشورى : ١٥} والتقدير : وأُمِرْتُ لأن أعدل ، وفي قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[الأنعام : ٧١} والتقدير : وَأُمِرْنا لأن نُسْلِمَ ، وورد متعدِّيًا إليها بلفظها في قوله تعالى : (وَأُمِرْتُ لانْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)[سبأ : ١٢} فمن الأدلة الأخرى هنا على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ، أنَّه لا يمكن أن يُعوَّض عن هذا الخافض بخافض آخر ، من ذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ {١١} وَأُمِرْتُ لانْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)[سبأ : ١١-١٢} فاللام في الآية الثانية ، لا يمكن أن تسد مكان الباء ، فلو قيل في الكلام : وَأُمِرْتُ بأنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ، لتغير معنى الآية وتفسيرها وإعرابها ؛ لأنَّ اللام للتعليل ، والباء للإلصاق ، ولهذا جعل المفسرون الاسم الذي تعدَّى إليه (وَأُمِرْتُ) في الآية الثانية بالباء محذوف ، فقد قال الزمخشري في تفسير الآيتين : (((قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ) بإخلاص الدين (وَأُمِرْتُ) بذلك من أجل (أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)))[١]وقال ابن عطية : ((وقوله (وَأُمِرْتُ) لأنَّ معناه : وأُمِرْتُ بهذا الذي ذكرت ؛ لكي أكون أول من أسلم من أهل عصري وزمني))[٢]وقال أبو حيان : (((وَأُمِرْتُ) أي : أُمِرْتُ بما أُمِرْتُ به ؛ لأكون أول من أسلم)) [٣]

فإذا كان لكل خافض دلالته التي يُحتاج إليها من دون دلالة خافض غيره ، فهل يبقى بعد ذلك من حاجة ، أو مُسوِّغ للقول بالنصب على نزع الخافض ؟!

---

(١) الكشاف ١١٤/٤ .

(٢) المحرر الوجيز ٥٢٤/٤ .

(٣) البحر المحيط ٥٥٨/٧ .

٣-قال الله تعالى : **(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)**{**النساء : ١٢٧**} والشاهد في الآية : (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) و((أصل الرغبة : السعة في الشيء...والسعة في الإرادة...فإذا قيل : رغب فيه ، وإليه ، يقتضي الحرص عليه...وإذا قيل : رغب عنه ، اقتضى صرف الرغبة عنه ، والزهد فيه)) [١]

لشيوع القول بالنصب على نزع الخافض في كتب النحو ، تغلغل هذا القول اللفظي ، والمختلق الذي لا معنى له إلّا في أفكار المعربين والمفسرين ، فراحوا من غير وعي يقولون ويأخذون به في إعراب القرآن الكريم وتفسيره ، على الرغم من أنَّ قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) لم يتعيّن فيه الخافض المقصود ، لذا عاد هنا وعيهم ؛ فالتجؤوا إلى التفسير وأسباب نزول الآية ، نقل الطبري روايات كثيرة عن سبب نزول الآية ، منها : ((كان الرجل منهم تكون له اليتيمة بها الدمامة ، والأمر الذي يرغب عنها فيه ، ولها مال...فلا يتزوَّجها حتى تموت ، فيرثها)) [٢] ومنها : ((قال سعيد بن جبير : وكان الولي إذا كانت المرأة ذات جمال ، ومال رغب فيها ونكحها ، وإذا لم تكن ذات جمال ومال أنكحها ، ولم ينكحها)) [٣] بمعنى : زوَّجها لغيره ، ولم يتزوجها هو .

فلوجود هاتين الروايتين في سبب نزول الآية ، رواية الرغبة عن زواج اليتيمة لدمامتها وقلَّة مالها ، ورواية الرغبة في زواجها لجمالها ومالها ، نقل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري المتوفَّى سنة ٣١٠هـ ، الاختلاف في التقدير ، فقال : ((واختلف أهل التأويل في معنى قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) فقال بعضهم : معنى ذلك : وترغبون عن نكاحهنَّ...حدَّثنا حميد بن

---

(١) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٢٠٦ .

(٢) جامع البيان ٣٤٨/٥ .

(٣) جامع البيان ٣٤٨/٥ .

مسعدة السامي...عن الحسن (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال : ترغبون عنهنَّ...وقال آخرون : معنى ذلك : وترغبون في نكاحهنَّ...حدثنا حميد بن مسعدة...عن عبيدة (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال : وترغبون فيهنَّ...عن محمد قال : قلتُ لعبيدة (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال : ترغبون فيهنَّ)) [١]

وقد أخذ الزجاج بالتأويل الأول ، فقال : ((المعنى : وترغبون عن أن تنكحوهنَّ)) [٢] وأخذ القيسي بالتأويل الثاني ، فقال : (((أن) في موضع نصب بحذف الخافض ، وتقديره : وترغبون في أن تكحوهنَّ)) [٣] وتبعه العكبري فجعلها بهذا التقدير [٤]

والحقيقة أنَّ الرغبة في الآية الكريمة قد أُريد منها أن تكون مجردة من تحديدها بدلالة خافض معيَّن ، وقد تبيَّن ذلك من خلال التفسير ، وأسباب نزول الآية ، وهذه الحقيقة تحتم أن يكون قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) في موضع نصب مفعولًا به لـ(ترغبون) لا في موضع نصب على نزع الخافض ، وعلى هذا الأساس فسَّرها ابن عطية ، فقال : ((إن كانت الجارية غنية جميلة فالرغبة في نكاحها ، وإن كانت بالعكس فالرغبة عن نكاحها))[٥] وفسَّرها البيضاوي بقوله : ((في أن تنكحوهنَّ ، أو عن أن تنكحوهنَّ ، فإنَّ أولياء اليتامى كانوا يرغبون فيهنَّ ؛ إن كنَّ جميلات ويأكلون مالهنَّ ، وإلّا كانوا يعضلوهنَّ في ميراثهنَّ)) [٦]، وقال أبو حيَّان ((وقال أبو عبيدة : وترغبون أن تنكحوهنَّ ، هذا اللفظ يحتمل الرغبة ، والنفرة ، فالمعنى في الرغبة : في أن

---

(١) جامع البيان ٣٥٢/٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٢ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٠٧/١ .

(٤) التبيان في إعراب اقرآن ٣٠٠/١

(٥) المحرر الوجيز ١١٨/٢ .

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٠/٢ .

تنكحوهنَّ لمالهنَّ ، أو لجمالهنَّ، والنفرة ، فالمعنى : وترغبون عن أن تنكحوهنَّ لقبحهنَّ ، فتمسكوهنَّ رغبة في أموالهنَّ)) [١]

فهذه الآية وما جاء في تفسيرها دليل على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ، وقد صرَّح بهذه الحقيقة النحاة أنفسهم في كتب النحو ، فقد ذهبوا الى امتناع حذف حرف الجر مع الفعل (رغب) لأنَّه لا يُدرى ، هل المراد : رغب في ، أو : رغب عن ، والمرادان متضادان ؛ لذلك امتنع الحذف هنا ، أمّا قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) فقد حذف منها حرف الجر ، لأنَّ هذا الحذف كان يقصد منه الإبهام ، أي : الرغبة غير المقيدة بمعنى أحد هذين الحرفين ، ليكون المقصود ، من يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، أو من رغب فيهن لجمالهن[٢]

فقد دل قولهم على أن حذف حرف الجر في هذه الآية ، كان من أجل إلغاء معناه ، سواء أكان تقديره (في) أم (عن) ليحلّ محلّه معنى النصب والمفعولية الذي يفيد معنى الرغبة المطلقة المجردة ، وهذه هي حقيقة كل ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض .

وصفوة القول من كل ما مرَّ تفصيله ، أنَ كل ما سمِّي المصدر المؤول ، وقيل بأنَّه في موضع نصب على نزع الخافض ، إنَّما هو في الحقيقة جملة ، أمَّا كلٌّ من (أنَّ) و(أن) اللتين صُدِّرتا بها ، فهي أداة وصل ، تُوصِّل بها لإيقاع معنى المفعولية على الجملة بعدها ، أو لجعل ما دخلتْ عليه من الأفعال أو الجمل الاسمية تفسيرًا لمضمون ما تقدمها من أفعال وتراكيب ، فلا يكون لها محلٌّ من الإعراب ، أو أن تعرب إعرابها ، وهو ما يقابل البدل ، أو عطف البيان في المفرد .

---

(١) البحر المحيط ٣/٥١٣-٥١٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٧ وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٨ وحاشية الصبان ٢/١٣٢ -١٣٣

المبحث الرابع : النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد في القرآن الكريم

صرح النحاة والمفسرون بأنَّ نصب الاسم على نزع الخافض ورد في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، قال الزركشي في باب حذف الحرف : ((كثر في القرآن الكريم حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، كقوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ){الأعراف: ١٥٥} أي : من قومه (وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ){البقرة : ٢٥٣} (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ){ البقرة : ٢٣٥} أي : على عقده (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ){آل عمران :١٧٥} أي : يخوفكم بأوليائه...(ويَبْغونها عِوَجًا){الأعراف : ٤٥} أي : يبغون لها (والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ){يس : ٣٩}أي : قدَّرنا له (سَنُعيدُها سيرتها){طه : ٢١} أي : على سيرتها)) [١]

والشواهد التي استشهد بها الزركشي ، تدخل جميعها ضمن النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد ، باستثناء الشاهد الأول : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ){الأعراف: ١٥٥} فقد جعله النحاة والمفسرون فيما يطِّرد فيه حذف حرف الجر، وقد صرَّح الزركشي بأنّه ((كثر في القرآن الكريم حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به)) وقال الدماميني : ((وقد تُحذَف الحروف الجارة شاذًّا مع المعمول [٢] كما حكي عن رؤبة أنَّه قيل له : كيف أصبحتَ ؟ فقال : خيرٍ ، عافاك الله ، أي : على خير ، وكقول الفرزدق :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع

وكثيرًا مع نصبه ، نحو قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سبعينَ رَجُلًا){الأعراف: ١٥٥} أي : من قومه ، ونحو : استغفرتُ الله ، وأمرتُ زيدًا

---

(١) البرهان في علوم القرآن ص ٥٩٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة : ٥٧ .

الخيرَ ، وهو مع كثرته غير مقيس)) [1]ويعني بكثرته أنَّه حذفٌ مُطَّرد ، ويعني بقوله : أنَّه غير مقيس ، أي : أنَه سماعي ؛ فلكثرة الشواهد القرآنية في هذا الموضوع ؛ سنتطرَّق في هذا المبحث إلى ما اشتهر من الأفعال ، التي تحدَّث عنها النحاة في باب النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد ، وأدخلها المعربون والمفسرون ضمن هذا الباب في القرآن الكريم ، وهذه الأفعال مرتبة حسب صيغها ترتيبًا هجائيًّا ، هي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وأنبأ ، وحدَّث ، ودخل ، وزوَّج ، وسكن ، وسمَّى ، وشكر ، وصدَّ ، وكال ، ومسح ، ونبَّأ ، ونصح ، وهدى ، ووزن .

١-**اختار** : **قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا)**{**الأعراف : ١٥٥**} أجمعت كتب المعاني ، والإعراب ، والتفسير، على إعراب (قومه) منصوبًا على نزع الخافض استنادًا إلى أنَّ (اختار) يتعدَّى إلى مفعول واحد بنفسه ، ويتعدَّى إلى الثاني بحرف الجر ، والتقدير : اختار موسى سبعين رجلًا من قومه ، فلمَّا حذف حرف الجر (من) ، وصل الفعل إليه فنصبه[2]

وقال العكبري : ((ولا يجوز أن يكون (سبعين) بدلًا عند الأكثرين ، وأرى أنَّ البدل جائز على ضعف)) [3]وجاء في تفسير الآية أنَّ الله سبحانه أمر

---

(١) المنهل الصافي ٤٤٧/٢ ..

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٥/١ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ١٩٩ ، وجامع البيان للطبري ٩٠/٩-٩١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٣٢٥ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٢٢/١ ، والوسيط للواحدي ٤١٤/٢ ، والكشاف ١٥٨/٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٥٩/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٦/١ ، والتبيان للعكبري ٤٤٥/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٠٤/٤ ، والدر المصون ٤٧٥/٥ ..

(٣) التبيان ٤٤٥/١ ، وينظر : البحر المحيط ٥٠٤/٤ ، والدر المصون ٤٧٥/٥ ..

موسى عليه السلام أن يأتيه ، ومعه سبعون من بني إسرائيل ، ليبدوا إلى الله توبتهم وندمهم على ما فعلوا ، فاختار موسى عليه السلام ستة رجال من كل سبط من أسباط بني إسرائيل ، فبلغوا اثنين وسبعين رجلًا ، فخلَّف منهم رجلين ، فذهب بهم موسى عليه السلام إلى موضع عبادة وابتهال ودعاء ؛ ليكون منه ومنهم اعتذار إلى الله عز وجل ، من خطأ بني إسرائيل في عبادة العجل [1].

فقد تبيَّن من التفسير أنَّه وجب على قوم موسى عليه السلام جميعهم أن يعتذروا لله تعالى ، فهذا هو المعنى الأول الذي اقتضى اختيارهم جميعًا لهذا الاعتذار ، ولمَّا كان من المتعذر ، أو شبهه أن يذهبوا جميعهم ، بقضِّهم وقضيضهم إلى أرض الميقات ، جاز لتحقيق هذا الهدف أن ينوب عنهم من يمثلهم ويتكلم بلسانهم ، فاختار موسى عليه السلام منهم سبعين رجلًا ، وهذا الاختيار حقق هذه النيابة التي تشبه ما يُسمَّى اليوم مجلس البرلمان ، الذي يضم أعضاءً يمثل كلٌّ منهم قومه ، أو حزبه ، أو طائفته ، وهذا هو الذي فعله موسى عليه السلام ، فقد جاء في التفسير، كما مرَّ ، أنَّه اختار من كل سبط ستة ، وكل سبط كان يمثل قبيلة من قبائلهم الاثنتي عشرة ، لذلك اقتضى هذا التفسير أن يجعل (سبعين رجلًا) بدلًا من القوم ؛ لأنَّه قد أُريد من السبعين رجلًا أن يكونوا نائبين عن جميع بني إسرائيل ؛ ذلك بأن ناب كل ستة ، أو بضعة منهم عن قبيلته ؛ فهم بهذه النيابة قد تمّ اعتذار كل القوم ، فكأنَّه قد اختير القوم كلّهم ؛ لذا أقول بأنَّ في إعراب (قومه) منصوبًا عل نزع الخافض ، هذا الإعراب الذي يلزم أن تكون الآية بتقدير : من قومه ، لا يتعيَّن فيه هذا المعنى المراد ، ولاحتمل أن يكون المعنى أنَّ موسى عليه السلام قد اختار سبعين رجلًا من سبط واحد ، فإعراب (قومه) إذن منصوبًا على نزع الخافض

---

(١) ينظر : جامع البيان ٨٨/٩-٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٨/٢ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٤١٥/٢ ، والكشاف ١٥٨/٢ ، والمحرر الوجيز ٤٥٩/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٤/٤ .

تحريف لتفسير الآية ومقصودها ، ولو أردنا توخّي الدقّة في الإعراب ، لكان ينبغي إعراب (سبعين) بدل كل من كل بالنيابة ؛ لأنَّه لم تكن الغاية من اختيار هؤلاء السبعين أن يتوب الله عليهم فحسب ، بل الغاية أن يتوب على كل بني إسرائيل ، بعد أن مثَّلوا عنهم من يدعو بلسانهم .

٢-**استغفر** : قال الله تعالى : **(ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)**{**البقرة : ١٩٩**} قال سيبويه ، كما مرَّ ، في باب النصب على نزع الخافض : ((ومنه قول الشاعر (من البسيط)

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

...وأستغفر الله من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) [١] وقال المبرد في هذا الباب مستشهدًا بالبيت نفسه : ((وكذلك كل خافض في موضع نصب ؛ إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده...وقال الشاعر :

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

أي : من ذنب)) [٢]ومثل هذا قال الثمانيني [٣] والجرجاني [٤] وابن يعيش [٥] والرضي الأستراباذي [٦] والأشموني [٧] والسيوطي [٨] مستشهدين بالبيت

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٧/١ ، وتحقيق بديع : ٧١/١-٧٢.

(٢) المقتضب ٣٢١/٢ .

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٢٦٦ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٦١٤/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٢٩٧/٤ .

(٦) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٢٦/٢.

(٧) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤١/٢.

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر ١٧١/٢.

الشعري نفسه ، وبالتقدير نفسه ، وكذلك جاء الاستشهاد به للغرض نفسه في المعاجم اللغوية [١] فقد كثر ما استشهد النحاة واللغويون بهذا البيت ، على الرغم من أنَّهم قد أجمعوا على أنَّ قائله مجهول ، ولم يستشهد أحد منهم ، ولا مفسر من المفسرين بالشاهد القرآني ، بل لم يخطر ببال أحدهم ، حتى قال السمين الحلبي في قوله تعالى : (وَاسْتَغْفِرُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ){البقرة : ١٩٩}: ((قوله (واستغفروا الله) استغفر : يتعدَّى لاثنين ، أولهما بنفسه ، والثاني بـ(من) ، نحو : أستغفر الله من ذنبي ، وقد يحذف حرف الجر ، كقوله :

أستغفرُ الله ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

هذا مذهب سيبويه ، وجمهور الناس ، وقال ابن الطراوة [٢]: إنَّه يتعدَّى إليهما بنفسه أصالة ، وإنَّما يتعدَّى بـ(من) ، لتضمنه ما يتعدَّى بها ، فعنده : استغفرتُ الله من كذا ، بمعنى : تبتُ إليه من كذا [٣]، ولم يجئ : استغفر ، في القرآن متعدِّيًا إلّا لـلأول فقط ، فأمَّا قوله تعالى : (واستغفِرْ لِذَنْبِكَ) {غافر : ٥٥} (وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ){يوسف : ٢٩}...فالظاهر أنَّ هذه اللام لام العلة ، لا لام التعدية ، ومجرورها مفعول من أجله ، لا مفعول به)) [٤]

وهذا دليل يتكرر ، مرة تلو أخرى ، على أنَّ النحاة وأتباعهم المعربين والمفسرين قد جعلوا شعر العرب مصدرهم اللغوي الأول والأساسي ، مقدمين إيّاه على لغة كتاب الله ، بخلاف ما زعموا ، فلمَّا كان هذا هو الواقع ، فمن البديهي أن يستشهد جميعهم بالبيت المذكور ، ولم يستشهد أحد منهم بالشاهد

---

(١) ينظر : لسان العرب ٦٤/١١، وتاج العروس ١٣٧/١٣ .

(٢) مرت ترجمته في المبحث الأول .

(٣) وهذا ما ذهب إليه الجرجاني أيضًا ، ينظر : المقتصد ٦١٤/١-٦١٥.

(٤) الدر المصون ٣٣٦/٢-٣٣٧ .

القرآني الذي ورد على شاكلة بيت الشاعر المجهول ، حتى زعم صاحب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، المتكلم عن لسانه ولسانهم ، بأنَّه ((لم يجئ (استغفر) ، في القرآن الكريم إلّا متعديًا للأول فقط)) فلأنَّهم عنوا باستنباط قواعد اللغة من شعر العرب ، ولم يعنوا باستنباطها من لغة القرآن الكريم ، فقد نسوا جميعًا قوله تعالى : (قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ){يوسف : ٩٧} ففاعل (استغفر) ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره (أنتَ) يعود إلى (أبانا) ، ومفعوله الأول محذوف ، وكثيرًا ما يحذف للعلم به ؛ لأنَّ المراد به هو (الله) سبحانه في كل مرة ؛ إذ لا تُطلَب المغفرة إلّا منه جل وعلا ، و(ذنوبنا) مفعوله الثاني ، فما ذهب إليه ابن الطراوة [١]، وما نقله ((الدماميني عن ابن الحاجب وغيره ، أنَّ (استغفر) يتعدَّى للثاني تارة بنفسه ، وتارة بـ (مِن))) [٢] هو الحق ، وليس ثمة نصب على نزع الخافض ؛ لأنَّه إذا أريد من الثاني أحد معاني (مِن) التي من بينها معنى بيان الجنس جُرَّ بـ(مِن) إذ ما من اسم جُرَّ بحرف من حروف الجر ، إلّا من أجل أن يحمل هذا الاسم دلالة هذا الحرف ، نحو ما قدَّر النحاة : أستغفر الله من ذنب ، وجر الثاني بعد (استغفر) بـ (مِن) لم يرد في القرآن ، وإذا أُريد من الثاني معنى المفعولية جيء به منصوبًا ، كقوله تعالى : (قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ){يوسف : ٩٧}

٣-أمر : ورد الفعل (أمر) في القرآن الكريم متعدِّيا إلى مفعوله الثاني بحرف الجر (الباء) في أكثر من ثلاثين موضعًا ، ولم يرد ولو مرَّة واحدة مُتعدِّيا إليه بنفسه ، من ذلك قوله تعالى (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ

---

(١) ينظر : الدر المصون ٣٣٦/٢-٣٣٧ .

(٢) حاشية الصبان ١٤١/٢.

أَنفُسَكُمْ){البقرة : ٤٤} فحذف حرف الجر ونصب المجرور بعد (أمر) وارد في الشعر ، بل في ضروراته ، ولا وجود له في لغة القرآن الكريم

٤-أنبأ و ونبَّا : قال الله تعالى : (وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ){التحريم : ٣} قال سيبويه عن الفعل (نبَّا) : ((وكما تقول : نُبِّئْتُ زيدًا يقول كذا ، أي : عن زيد)) [١] وجاء في الدر المصون : ((قوله تعالى : (فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ) أصل : نبَّا ، وأنبأ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدَّث ، أن يتعدَّى لاثنين ، إلى الأول بنفسها ، والثاني بحرف الجر ، وقد يحذف الجار تخفيفًا ، وقد يحذف الأول للدلالة عليه ، وقد جاءت الاستعمالات الثلاثة في هذه الآيات ، فقوله تعالى : (فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ) تعدَّى لاثنين ، حُذِف أولهما ، والثاني مجرور بالباء ، أي : نبَّأت به غيرها ، وقوله تعالى : (فَلَمَّا نَبَّأَها بِهِ) ذكرهما ، وقوله تعالى : (مَن أَنْبَأَكَ هذا) ذكرهما وحذف الجار)) [٢]

والطامَّة الكبرى في هذه القضية أنَّ النحاة والمفسرين في باب النصب على نزع الخافض ، جعلوا المجرور والمنصوب معنى واحدًا ، وكما قال الثمانيني : ((كل هذا بمعنى واحد)) [٣]

والفعل (أنبأ) ، ورد متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بالباء ، في قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ {٣١} قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتقديم بديع : ٧٣/١ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٠/١ ،

(٢) ٣٦٤/١٠ .

(٣) الفوائد والقواعد ص ٢٦٤ .

الْحَكِيمُ {٣٢} قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ {٣٣})(البقرة : ٣١-٣٣}

وقد استعملت الباء في هذه المواضع ؛ لأنَّه أريد بها معنى من معانيها الأصلية والأساسية ، وهو معنى الإلصاق ، فقد أُريد إلصاق فعل الإنباء بالأسماء ، وهو معنى مناسب لتفسير هذه الآيات ، إذ المقصود إلصاق علامة لفظية بالمسميات ، وقد ورد متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بنفسه في موضع واحد ، هو قوله تعالى : (وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ)(التحريم : ٣}

كما أنَّ استعمال الباء كان مناسبًا لمقام الآيات السابقة ، فإنَّ خذفها هنا مناسب تمامًا لمقام هذه الآية ، فقد جاء في سبب نزولها أنَّ الرسول ، صلى الله عليه وسلَّم ، أسرَّ سرًّا لزوجته حفصة ، رضي الله عنها ، وطلب منها أن لا تفشيه ، إلّا أنَّها أخبرت به عائشة ، رضي الله عنها ، فغضب لذلك رسول الله ، صلى الله عليه وسلَّم ، فحلف أن لا يدخل عليهنَّ شهرًا فنزلت آية التحريم ، وقوله تعالى : (وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ)((أي : أطلع الله نبيه على قول حفصة لعائشة)) [١]

فقد عجبت حفصة ، رضي الله عنها ، أنَّه كيف علم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كل ما أخبرت به عائشة ، رضي الله عنها ، وهذا المقام اقتضي أن يتعدى (أنبأ) إلى مفعوله الثاني بنفسه ، والتعبير عن إفشائها السر بدلالة المفعولية ؛ لأنَّه أُريد الاحتواء عليه ، واستيعابه كلَّه بتفاصيله .

---

(١) زاد المسير ٨/٨٠ .

وأين مكان القول بالنصب على نزع الخافض ، فيما يتعلَّق بالفعل (نبَّأ) ؟! إذ اختلف تعدِّيه إلى الثاني باختلاف الدلالة والمقاصد ، فلمَّا أُريد إلصاق معناه بالمفعول الثاني تعدَّى إليه بالباء ، كقوله تعالى : (قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ){ يوسف : ٣٧} ولمَّا أريد من هذا المفعول بعضه ، تعدَّى إليه بـ (مِن) التبعيضية ، كقوله تعالى (قُل لاَّ تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ){التوبة : ٩٤} ولمَّا أُريد معنى المجاوزة ، تعدَّى إليه بـ(عن) ، كقوله تعالى : (وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ){الحجر : ٥١} ولو أريد اشتمال معنى الفعل عليه لحُذِف خافضه ، وهذا المراد لم يرد في (نبَّأ) ، في القرآن الكريم فيما سُمِّي النصب على نزع الخافض السماعي ، ولكن ورد فيما سُمِّي القياسي كقوله تعالى : (نَبِّىءْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ){الحجر : ٤٩} وهذا دليل على أنَّ ما سُمِّي المصدر المؤول ، هو في الحقيقة جملة ، وقد أريد هنا أن تكون مُفسِّرة لدلالة الفعل : (نَبِّىءْ) لذلك لم يتعدَّ إليها بحرف الجر .

وهذا دليل يتكرر على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ؛ لأنَّ أيَّ خافض كان ، لا يُؤتى به إلّا لحاجة الفعل ، أو السياق إلى دلالته .

٥-**دخل** ، و**سكن** : قال ابن هشام : ((وقول جماعة في : دخلتُ الدار ، أو المسجد ، أو السوق : إنَّ هذه المنصوبات ظروف ، وإنَّما يكون ظرفًا مكانيًّا ما كان مبهما...والصواب أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجار توسعًّا))[١]

وقال ابن عقيل : ((إذا تقرر أنّ المكان المختص ما له أقطار تحويه ، لا ينتصب ظرفًا ، فاعلم أنَّه سمع نصب كل مكان مختص مع : (دخل) ، و(سكن) ، ونصب الشام مع (ذهب) ، نحو: دخلتُ البيت ، وسكنتُ الدار ،

---

(١) مغني اللبيب ٥٧٦/٢ .

وذهبتُ الشام ، واختلف الناس في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذًا ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل : دخلتُ في الدار ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الدار ، نحو : مررتُ زيدًا ، وقيل : منصوبة على التتشيه بالمفعول به)) [١]

وجاء في الدر المصون ، في تفسير قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً)[ابقرة : ٥٨]: ((هذه : منصوبة على الظرف عند سيبويه ، وعند الأخفش على المفعول به ، وذلك أنَّ كل ظرف مكان مختص لا يتعدَّى إليه الفعل إلّا بـ(في) تقول : صليت في المسجد ، ولا تقول : صليتُ المسجد ، إلّا ما استثني ، ومن جملة ما استثنى (دخل) ، مع كل مكان مختص ، نحو : دخلتُ البيت ، والسوق ، وهذا مذهب سيبويه ، وقال الأخفش : الواقع بعد : دخلتُ ، مفعول به كالواقع بعد (هدمتُ) في قولك : هدمتُ البيت ، فلو جاء (دخل) مع غير الظرف تعدَّى بـ(في) نحو : دخلتُ في الأمر ، ولا تقول : دخلتُ الأمرَ ، وكذا لو جاء الظرف المختص مع غير (دخل) تعدَّى بـ(في) إلّا ما شذ)) [٢]

ما كان ينبغي للنحاة والمفسرين أن تشكل عليهم قضية جر الدار ونصبها ، فمن المعلوم أنَّ الخافض ما استعمل إلّا لإرادة ما دل عليه ، وقد بيَّن النحاة لكل خافض معانيه الأساسية ، والثانوية المستقاة من السياق ، فالأصل في الخافض (في) أن يفيد معنى الدخول في الشيء ، فقولنا : دخل زيدٌ في الدار ، يفيد دخوله الدار من جهة معينة ، وصار في جوفها ، بمعنى أنَّ الدار أحاطته واحتضنته ، وهذا هو المعنى المراد من قوله تعالى : (وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ)[الأنبياء : ٨٦]

---

(١) شرح ابن عقيل ٥٨٤/١-٥٨٥ .

(٢) الدر المصون ٣٧٢/١ .

وإذا لم نرد ما دلت عليه (في) فمن البديهي أن يتطلب هذا المراد حذفها ، ونصب الدار على المفعولية ، وبه تتسع دائرة الدخول ، وتكون جهات الدار الخارجية جميعها منافذ للدخول ، يدخل من أيّها شاء ، وإذا دخلها احتلّ فضاءها الداخلي ؛ ليجول فيها بكل حرية ، وهذا هو المعنى المراد من عدم استعمالها في قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ)[المائدة : ٦٥]

ولهذا نصبت (القرية) على المفعولية في قوله تعالى : (قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)[النمل : ٣٤] فقد أريد بدلالة المفعولية أن يستوعب دخولهم القرية ، وهكذا إذا دخل الفاتحون قرية عنوة ، دخلوها من كل جهة ، ثم جالوا فيها طولًا وعرضًا ، وهذا هو المعنى المراد أيضًا من قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً)[ابقرة : ٥٨] فنصبت (القرية) على المفعولية لتدل على اتساع منافذ الدخول إليها ، والخطاب موجه إلى بني إسرائيل ، وقد كانوا اثنتي عشرة قبيلة ، ولهذا الغرض نصبت (القرية) على المفعولية في قوله تعالى : (قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ)[الأعراف : ١٦١]

فكما أُريد توسيع دائرة دخولهم إلى القرية ؛ لكثرة قبائلهم وتعددها أُريد أيضًا توسيع منازل سكناهم ؛ فعند استعمال (في) وقولنا : يا بني إسرائيل اسكنوا في هذه القرية ، يصبح المعنى : اتخذوا لكم مساكن داخل القرية ، وهذا المعنى يفسح المجال لأن يقال مثل هذا لجماعة أخرى وأخرى ؛ لأنَّ (القرية) باستعمال (في) أصبحت ظرفًا لمن يريد السكن فيها ، أمَّا عند حذفها : كما قال الله تعالى : (اسْكُنُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ) يكون المعنى : اتخذوا هذه القرية سُكْنًا لكم ، فلا تكون بمعنى : اجعلوا لكم فيها مساكن ، إذ أزيلت عنها دلالة الظرفية ، بل تكون بمعنى : حوِّلوها إلى مساكن لكم ، أي : كأنَّ الله ، سبحانه ، ملَّكهم

إيَّاها ، فتأمَّل الفرق في المعنى ، بين استعمال الخافض وعدمه ؛ مما يدل على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض في هذه المواضع ونحوها .

٦-**زوَّج** : قال الله تعالى : (كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ){الدخان : ٥٤} الباء هنا أفادت معنى الإلصاق ، والمعنى : اقتران تزويجهم بالحور العين ، فإذا أُريد رفع هذا التزويج من درجة الاقتران إلى درجة أن يشملهما معًا حذفت الباء ، وقيل في الكلام : وزوجناهم الحور العين ، وقد احتيجت إلى هذه الدلالة في قضية زواج الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، من زينب ، رضي الله عنها ، ولما كان هذا الزواج الغاية منه إبطال عادة التبني ، اقتضى هذا الأمر أن يكون مقصودًا بذاته ، مما يستوجب تحقيقه بأوسع دلالاته ، وهو دلالة المفعولية ، وكان يمكن أن يتحقق هذا المعنى بنحو : زوَّجناك إيَّاها ، لكن لمَّا أُريد أن يضاف إلى هذا الغرض غرض آخر ، وهو أنَّ هذا الزواج لم يكن باختيار الرسول ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وإنَّما كان أولًا وآخرًا بأمر الله ، لم يقل سبحانه : زوَّجناكَ إيَّاها ، بل (زَوَّجْنَاكَهَا) قال الله سبحانه : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا){الأحزاب : ٣٧} فوصلَ الهاء العائدة إلى زينب ، رضي الله عنها ، بالكاف العائد إلى الرسول ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، ليدلّ بذلك على أنَّ هذا التزويج قد تولَّى الله أمره جملة واحدة ، وبكل مقدماته وعناصره ، التي لم يفصل بعضها عن بعض ، بمعنى : أنَّه قد تمَّ جميعه بتدبير الله وأمره وإرادته .

٧-**سمَّى** : تقدَّم قول سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى الى

الثاني ، كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدًا درهمًا ...وسميته زيدًا...وسميته بفلان)) [١]

وقال أبو حيان في إعراب قوله تعالى : (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ){آل عمران : ٣٦} ((وسمَّى : من الأفعال التي تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ويجوز حذفه ، وإثباته هو الأصل ، يقول : سمَّيتُ ابني بزيد ، وسمَّيته زيدًا ، قال :

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

أي : وسُمِّيتَ بكعب ، ويسمَّى بالجعل ، وهو باب مقصور على السماع)) [٢]

وقال السمين الحلبي : ((و(سمَّى) يتعدَّى لاثنين ، أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، ويجوز حذفه ، تقول سميت ابني زيدًا ، والأصل بزيد ، قال الشاعر ، فجمع بين الأصل والفرع :

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

أي : يُسمَّى بالجعل)) [٣]

---

(١) الكتاب تحقيق هرون : ٣٧/١ ، وتحقيق بديع : ٧١/١ – ٧٣ .

(٢) البحر المحيط ٧٠٢/١ .

(٣) الدر المصون ١٣٨/٣ ، والكعب : كل مَفصل للعظام ، وكعب الإنسان : هو العظم الناشز عند ملتقى الساق بالقدم ، والجُعَل : الخنفساء ، ينظر : لسان العرب ١٥٩/٣ ، ٧٦/١٣ ، ((قال كَعْب بن عُجَيل : إني قد هجوتُ نفسي ببيتين ، وقد ضممتُ عليهما ، فمن أصابهما فهو الشاعر ، فقال الأخطل :

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ سَمَيَّ الجُعَلْ

فقال : هما هذان)) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلاَّم الجمحي ص ٤٦٢–٤٦٣ ، وقال ابن فتيبة : ((كعب وعميرة : ابنا جُعَيل من بني تغلب ابنة وائلْ ، ولكعب يقول الشاعر:

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسمَّى الجُعَلْ

وكان محلك من وائل مكان القُراد من أست الجملْ))

وقولـه : ((فجمـع بـين الأصـل والفـرع)) يعنـي الجمـع بـين الجر(بِشَـرِّ العظـام) وعدم الجر(الجُعَلْ) وهذا سـهو منـه ؛ لأنَّ (كَعْبًا) هو المفعول الثـاني لـ(سُمِّيتُ) وليس (بِشَرِّ العظام) فلا يكون الشاعر في هذا البيت قد جمع بين الأصل والفرع

وديدن المفسرين كديدن النحاة ، قد كثر ما أخضعوا لغة القرآن الكريم للغة الشعر ، بل لضروراته ، وهذا دليل يتكرر على كذب ما زعموه ، بأنَّهم قد جعلوا القرآن الكريم مصدرهم الأول في اللغة ، ولو صدقوا لما قاسوا كتاب الله بالضرورات الشعرية ، ذلك أنَّ هذا الفعل (سمَّى) لم يرد في القرآن الكريم متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بحرف الجر ، بل الذي ورد تعدَّيه إليه بنفسه ، كقوله تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ)[الحج : ٧٨} وقوله تعالى : (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ)[آل عمران : ٣٦} وقوله تعالى : (عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا)[الإنسان : ١٨}

فلا مسوِّغ إذن لإدخال منصوب (سمَّى) الثاني في هذه الآيات في باب النصب على نزع الخافض ، لعدم وجود أصل هذا الباب في القرآن الكريم ، فتكون الأسماء : (المسلمين) ، و(مريم) ، و(سلسبيلا) ، مفعولات به لـ (سمَّى) وليست منصوبات على نزع الخافض ، كما زعم النحاة والمفسرون .

٨- **شكر ، ونصح** : قال الله تعالى : (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ)[البقرة : ١٥٢} قال الفراء : ((والعرب لا تكاد تقول : شكرتُك ، إنما

الشعر والشعراء ص٣٩٤-٣٩٥ ، والبيت الثاني من شواهد سيبويه ولم ينسبه إلى أحد ، ينظر كتاب سيبويه ٤٨٣/١ ، ولم أجد هذين البيتين في ديوان الأخطل الذي رجعتُ إليه ، وظهر لي أنهما في ديوان الأخطل بمطبوعات وتحقيق الأب أنطون عبد الله صالحاني ، بيروت ١٨٩١م ص ٣٣٥، ولم يتيسَّر لي الحصول على هذا الديوان .

تقول : شكرتُ لك ، ونصحتُ لك ، ولا يقولون : نصحتُكَ ، وربَّما قيلتا ، قال بعض الشعراء :

هم جمعوا بُؤْسى ونُعْمى عليكمُ فهَلّا شكرتَ القومَ إذ لم تقاتلِ

وقال النابغة :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي)) [١]

وقال الزجاجي : ((وذلك قولك : نصحتُ زيدًا ، ونصحتُ لزيدٍ ، والمعنى واحد وكذلك تقول : شكرتُ لزيدٍ ، وشكرتُه)) [٢] وقال ابن عطية : ((واشكروا لي واشكروني ، بمعنى واحد ، و(لي) أشهر وأفصح مع الشكر ، ومعناه : نعمي وأياديَّ ، وكذلك إذا قلتَ : شكرتُكَ : فالمعنى : شكرتُ صنيعك ، وذكرته...فما حُذف من ذلك ، فهو اختصار لدلالة ما بقي على ما حُذف)) [٣] وقال أبو حيان : ((فتقول : شكرتُ لزيد صنيعه)) [٤] وجاء في الدر المصون : ((وقال بعضهم : إذا قلتَ : شكرتُ لزيد ، فمعناه : شكرتُ لزيد صنيعه ، فجعلوه متعدِّيًا لاثنين ، أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر...وكذلك إذا قلتَ : شكرتك ، فالمعنى : شكرتُ صنيعك ، وذكرته ، فحذف المضاف ، فصار : شكرتُكَ)) [٥]

---

(١) معاني القرآن ٧٠/١ ، والبيت في ديوانه :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا وصاتي ولم تنجحْ لديهم رسائلي

ينظر : ديوان النابغة الذبياني ص ٩٢ .

(٢) كتاب اللامات ص ١٦١ .

(٣) المحرر الوجيز ٢٢٦/١ .

(٤) البحر المحيط ٦٣٦/١-٦٣٧ .

(٥) ١٨٤/٢ .

وفي المعاجم : ((الشكر : عرفان الإحسان ونشره)) [١] ((وشكرَ : عرَفَ الإحسان فأظهره)) [٢] وشكرتُ لله : اعترفتُ بنعمته علي ، وفعلتُ ما يجب فعله من فعل الطاعة ، وترك المعصية ، فـ((الشكر : تصور النعمة بالجنان ، وذكرها باللسان)) [٣]

فقد أجمعت كتب النحو ، كما مرَّ ، وكذلك كتب المعاجم على جواز أن يقال : شكرتُكَ وشكرتُ لك ؛ لورود هذين الوجهين في كلام العرب وفي الحديث النبوي ، وأجمعوا إيضًا على أنَّ : شكرتُ لك ، هو الأشهر والأفصح ؛ لا لأنَّه لغة التنزيل ؛ ولكن لأنَّه هو الأصل[٤] لأنَّ الواقع عليه حدوث الشكر في نحو قولنا : شكرتُ لزيد ، ليس (زيد) وإنَّما هو مفعول به محذوف ، ولام (زيد) تفيد الاختصاص والملك ، أو التمليك ((نحو : وهبتُ لزيد دينارًا)) [٥] إلّا إلّا أنَّ الذي يقابل (دينارًا) ليس (الإحسان) بل ذكره ونشره ، فالمعادلة في هذا التركيب : شكرتُ لزيد إحسانه ، ومحصلة معناه : أنَّ زيدًا وهب لك إحسانه ، وأنتَ وهبتَ له وخصَّصتَ له ذكر هذا الإحسان ونشره ، ومفعول (شكر) غالبًا ما يُحذف لعمومه أو للعلم به ، والتقدير : شكرتُ لزيد معروفه ، أو إحسانه ، بمعنى : اعترفتُ له بفضل إحسانه عليَّ ، وذكرت هذا الإحسان ، وحدَّثتُ به

---

(١) العين للخليل ص ٤٨٩ ، وتهذيب اللغة ١٩١١/٢ .

(٢) الأفعال لابن القوطية ص ٢٨١.

(٣) عمدة الحفاظ : ٢٨٣/٢ .

(٤) ينظر : الزاهر في معاني كلام الناس لأبي بكر بن الأنباري ١٤٣/١ ، والصحاح للجوهري ص ٥٥٧ ، والنهاية في غريب الحديث ٨٨٤/١ ، ولسان العرب ١١٥/٨ ، والمصباح المنير ص ٣٢٠ ، وبصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ٣٣٤/٣ ، وتاج العروس ١١٧/١٢ .

(٥) مغني اللبيب : ٢٠٩/١ .

من أُصاحب وأُجالس[١] ؛ فإذا حذفت المفعول به واللام وقلت : شكرتُ زيدًا ، أوقعتَ الشكر على (زيد) والأصل والمراد وقوعه على الإحسان ؛ فالأصل إذن : شكرتُ لك ، حتى أدخل الكسائي صيغة : شكرتُك ، في لحن العامة ، فقال : ((ولا يقال : شكرتُك)) [٢] وقال ابن السكيت : ((وتقول : شكرتُ لك ، فهذه اللغة الفصيحة)) [٣] وجاء في المصباح المنير للفيومي : ((وربما يتعدى بنفسه فيقال : شكرتُه ، وأنكره الأصمعي في السعة ، وقال : بابه الشعر ، وقول الناس في القنوت : نشكركَ ولا نكفركَ ، لم يثبت في الرواية عن عمر ، رضي الله عنه ، على أنَّ له وجهًا ، وهو الازدواج)) [٤]

والذي ورد في القرآن الكريم : جر الأول باللام ، وحذف الثاني ، فقوله تعالى : (وَاشْكُرُواْ لِي) تقديره : واشكروا لي نعمي عليكم ، هذا هو الأصل ، وبهذا التقدير فسَّرها الطبري [٥] ، ولم يرد ما يقابل : شكرتُك ، بل الذي ورد ذكر المفعول به ، مع حذف الجار والمجرور ، كقوله تعالى : (وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ){النحل : ١١٤} وهي بمعنى الآية الأولى نفسها وتقديرها ، إذ المراد شكر النعم ، بمعنى ذكرها ونشرها بالقلب واللسان ، ولم يرد الجمع بينهما ، بل الاقتصار على أحدهما ، لأنَّ ذكر أحدهما يدل على الآخر ، ويغني عنه ، وقد اقترنت لام التمليك بالمفعول به ، في قوله تعالى : (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ {١٢٠} شَاكِرًا لانْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ {١٢١})){النحل : ١٢٠-١٢١}

---

(١) ينظر : المصباح المنير ص ٣٢٠ ، ولسان العرب ١١٥/٨ .

(٢) ما تلحن فيه العامَّة ص ١٠٢-١٠٣ .

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٨١ .

(٤) ص ٣٢٠

(٥) جامع البيان ٤٧/٢ .

وقد تقدَّم أنَّ مفعول (شكر) غالبًا ما يحذف ، إمَّا للعلم به ، وإمَّا لكونه عامًّا ، لذلك اقتضى ذكره ؛ إذا قصد به أمرًا خاصًّا ، كقول الشاعر :

شكرتُ له يوم العُكاظ نَوالَه ولم أكُ للمعروف ثَمَّ كَنُودا [١]

وكما نقول نحن المشرفين في قاعة المناقشة : أشكر لزملائي المناقشين حضورَهم في هذا اليوم ، وجاز حذف الجار والمجرور ، وأن يقال : أشكر حضوركم ، لأنَّ ذكر المفعول به ، يدلّ عليهما ،

وما قيل في (شكرَ) ، يقال في (نصحَ) ، تقدَّم أنَّ منصوب (شكر) غالبًا ما يُحذَف ، وكذلك مفعول (نصح) الذي يتعدَّى إليه بنفسه ، غالبًا ما يُحذَف ؛ لأنَّ مراده معلوم ، وهو القول ، أو النصيحة ، ولام : نصحتُ لك ، هي لام : شكرتُ لك نفسها ، فقولنا : نصحتُ له ، معناه : وجَّهتُ نصحي له من دون غيره ، بمعنى : أخلصتُ له قولي ، ونصيحتي[٢] وقد تقدَّم قول الفراء : ((والعرب...إنما تقول : ... نصحتُ لك ، ولا يقولون : نصحتُكَ ، وربَّما قيلت... قال النابغة :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي)) [٣]

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ){الأعراف : ٦٢} : ((يقال : نصحته ، ونصحتُ له ، وفي زيادة اللام مبالغة ، ودلالة على إمحاض النصيحة ، وأنَّها وقعتْ خالصة للمنصوح ، مقصودًا بها جانبه لا غير ، فرب نصيحة ينتفع بها

---

(١) ينظر :غريب القرآن الكريم في لغات العرب ، لأبي حيان الأندلسي ص ١٢٥ ، ولم أجد هذا البيت في كتب النحو ، ولم أقف على قائله .

(٢) ينظر : الأفعال لابن القوطية ص ٣٠٩ ، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١٨٣/٤ ، وبصائر ذوي التمييز ٦٣/٥ .

(٣) معاني القرآن ٧٠/١ .

الناصح ، فيقصد النفعين جميعًا)) [1] والحقيقة أنَّ لام (له) حرف جر أصلي ، وما ذكره الزمخشري هو شرح لدلالتها التي ذكرناها ، وهي إفادتها معنى تخصيص النصح للمنصوح ، والإخلاص له في القول والنصيحة ، وما شاع في كتب النحو ، من أنَّ (نصح) يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجر، دفع النحاة والمفسرين إلى الظن بأنَّ اللام زائدة ، وأنَّ الاسم المجرور هذا مفعول به ، وأنَّه هو الذي وقع عليه فعل الفاعل ، وإنَّما مفعول (نصح) في الحقيقة محذوف ، وهو الذي مرَّ تقديره ، والشرح الذي ذكره الزمخشري لهذه الصيغة ، كان في غاية الدقّة ، فهذا هو المراد من قولنا : نصحتُ له ، وهو معنى إخلاص النصح للمنصوح من دون غيره ، حتى من دون الناصح ، مما يدل على أنَّ لام (له) جيء بها للغرض الذي بيَّنّاه .

وما ذكرته المعاجم موافق لما تقدَّم ذكره ، جاء في تهذيب اللغة للأزهري : ((وقد نصحتُ له نصيحتي نصوحًا ، أي : أخلصتُ وصدقتُ))[2] له النصيحة ، فمفعول (نصح) الذي هو (نصيحتي) يحذف للعلم به ، أو لعمومه ، ويجب ذكره إذا دل على غير النصيحة والقول ، نحو : ((نصحتُ له الودَّ ، أي : أخلصته)) [3]

وصفوة ما تقدَّم أنَّ كتب النحو واللغة حين أجمعت على أنَّ صيغة : نصحتُ له ، أفصح من : نصحتُه ، ليس السبب أيضًا أنَّها لغة التنزيل ، ولكن لأنَّها موافقة للمعنى المراد ، وقد وجدتُ الزمخشري أحسن من فسَّر مدلول هذه الصيغة ، وقد مرَّ قوله فيها ، الذي استنتجنا منه بأنَّ اللام في (له) تفيد معنى الاختصاص ؛ ولهذا ، كما ذكر ، دلَّت على إمحاض النصيحة ، بمعنى

---

(١) الكشاف ١١١/٢ .

(٢) ٣٥٨٤/٤ ، وينظر : لسان العرب ٢٦٨/١٤ .

(٣) مفردات القرآن للراغب الأصبهاني ص ٥١٧ .

: أنَّها وقعت خالصة للمنصوح له ، مقصودًا بها جانبه فحسب ، وأنَّ المتكلم ليست له أية مصلحة فيها ، فهذا المدلول لهذه الصيغة يوجب أن يكون معناها وتقديرها : نصحتُ له نصيحتي ، أي : أخلصتها له ، وقد اكتسبت هذه الدلالة من لام (له) فعند حذفها ونصب الاسم تمَّحي هذه الدلالة .

لذلك أجمعت كتب المعاجم على أنَّ الأصح والأفصح أن يقال : نصحتُ له [١] أمَّا : نصحته ، فهو انحراف عن الأصل ، والمعنى المراد ، ففي قولنا مثلًا ، نصحتُ زيدًا ، ليس المراد إيقاع حدوث النصح على (زيدًا) بل على النصيحة المحذوفة ، فيكون التقدير : نصحتُ زيدًا نصيحتي ، فوقع (زيدًا) موقع النصيحة ، التي وقعت في التقدير بدل اشتمال منه ، ولهذا أدخل الكسائي : نصحتُك ، في لحن العامَّة ، فقال : ((ولا يقال : نصحتُكَ...وقد نصح فلان لفلان...هذا كلام العرب...قال الله تعالى : (وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ){ هود : ٣٤}))[٢] وقال ابن السكيت : ((وتقول : نصحتُ لك...فهذه اللغة الفصيحة)) [٣]

٩-**صدّ** : قال الله تعالى : **(وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ){النمل : ٤٣}** لم يتعدَّ (صدَّ) إلى مفعوله الثاني بنفسه ، إلّا في هذا الموضع ، وقد جاء في إعراب (ما) هنا ، بأنَّها منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير : وصدَّها عن ما كانت تعبد من دون الله [٤] وردَّ أبو حيان الأندلسي ، وتبعه السمين الحلبي وجه النصب على نزع الخافض ، ووصفه بأنَّه ضعيف لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

---

(١) ينظر : الصحاح ص ٦٠٧ ، ولسان العرب ٢٦٨/١٤ ، وتاج العروس ٩٨/٧ .

(٢) ما تلحن فيه العامَّة ص ١٠٢-١٠٣ .

(٣) إصلاح المنطق ص٢٨١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١٠٣/٧ ، والدر المصون ٦١٨/٨ .

تمرون الديار ولم تعُوجوا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ [1]

ذلك أنَّ الأفعال التي جاز فيها نصب الاسم على نزع الخافض باطِّراد ، من دون وصفه بالضعف والشذوذ ، لم يتفق على جميعها النحاة والمفسرون ، فقد تقدَّم في المبحث الأول أنَّ جمهور النحاة عددوا هذه الأفعال ، وجعلوا من بينها (صدَّ) أمَّا أبو حيان فقد قصرها على سبعة أفعال ، فقال : ((وهي مقصورة على السماع ، وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكنَّى ، ودعا ، وزوَّج ، وصدَّق)) [2] أي : لم يجعل من بينها (صدَّ) .

تبيَّن مما مر ذكره أنَّ جمهور النحاة والمفسرين ، قد اتفقوا على جواز إعراب (ما) في الآية المذكورة منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير عندهم : صدَّها عمَّا كانت تعبد ، إلّا أنِّي لم أجد أحدًا منهم من أشار إلى سرّ العدول

---

(١) البيت للشاعر الأموي المعروف جرير بن عطية الخطفي (ت : ١١٤هـ) ينظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٧٠١ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١٤٩/٢ ، والكشاف ٣٥٧/٣ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٢٦٢/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٢/٢ ، ورصف المباني للمالقي ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ١٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٨/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٧٢/٣ ، والبيت في الديوان :

أتمضونَ الرسومَ ولا تُحَيَّا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

ينظر : شرح ديوان جرير ، تأليف إسماعيل عبد الله الصاوي ص ٥١٢ ، وديوان جرير ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس ص ٣٧٧ ، فالبيت في ديوانه لا شاهد فيه ، وقال العيني : ((وقال النحاس : سمعتُ عليَّ بن سليمان ، يعني الأخفش الأصغر ، يقول : حدثني محمد بن يزيد ، يعني الميرد ، قال : حدثني عمار بن بلال بن جرير ، قال : إنَّما قال جدِّي : مَرَرْتُمْ بالديار ، فعلى هذا فلا شاهد فيه)) المقاصد النحوية ٢٧٣/٢ .

(٢) البحر المحيط ٥٠٣/٤

عن استعمال (عن) إلى النصب ، على الرغم من استعمال (عن) مع هذا الفعل في المواضع الأخرى ، فقد استعمل (عن) التي تفيد معنى المجاوزة مع (صدَّ) في مواضع كثيرة ، وأكثر ما استعملت في الصد عن سبيل الله ، كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلاَلًا بَعِيدًا){النساء : ١٦٧} وفي جميع هذه المواضع لم تستعمل إلّا في الصد عمَّا هو حق ، كالصد عن الهدى ، أو المسجد الحرام ، أو ذكر الله ، أو الصلاة ، أو آيات الله ؛ ذلك أنَّ دين الله ، وما كان في معناه ، لا يمكن صدُّه بالكامل ، أو إلغاء حقيقته ، أو محقه ؛ لأنَّ سبيل الله ، وما يمت إليه بصلة هو أمر الله ، قضى وجوده ؛ لئلّا يكون للناس على الله حجة يوم القيامة ، وكل ما يستطيع أن يفعله الطواغيت ، والشياطين ، وأتباعهم ، هو أن يميلوا الناس عنه ، أمَّا قوله تعالى : (وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ){النمل : ٤٣} فليس المراد منه صدَّها عن طريق إشراكها ، بل تركها هي وقومها الإشراك كلّه ، وقلعه من جذوره ، وعدم العودة إليه ، ودخولها في دين التوحيد ، والتعبير عن هذه الدلالة ، اقتضى جعل ما كانت تعبد من دون الله مفعولًا به ، ليستوعب الصدّ هذه العبادة برمتها ، ولم تستعمل (عن) في الصد عن الضلال ، إلّا عن لسان أهله ، كقوله تعالى : (قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ){ ابراهيم : ١٠} فاستعملت (عن) لأنَّ المشركين نظروا إلى دين آبائهم أنَّه دين الحق ، كما أنَّ استعمالها من جهة أخرى يوافق ما أرادوه ، من أنَّ رسل الله يسعون إلى جعلهم يميلون عن ملة آبائهم وأجدادهم

فالمعربون والمفسرون حين أعربوا قوله تعالى : (مَا كَانَت تَّعْبُدُ) منصوبًا على نزع الخافض ، ساووا بين عدم استعمال (عن) في هذا الموضع ، وبين استعمالها في المواضع الأخرى ، والادعاء بتساوي التعبيرين ، يعني الادعاء بإلغاء الجانب البلاغي ، الذي يُعَدُّ سرّ الإعجاز في القرآن الكريم ،

إذ من المعلوم لدى كل علماء اللغة والبلاغة ، أنَّ هذا القرآن العظيم ما استعمل حرفًا ما في موضع ، وتركه في موضع ، إلّا لوجه من وجوه البلاغة .

١٠-كال ، ووزن : قال الله تعالى : (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ {١} الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ {٢} وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ){المطفين : ١-٣} أجمعت كتب المعاني والإعراب والتفسير ، على أنَّ الضمير (هم) في : (كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ) هو في الأصح والأشهر منصوب على نزع الخافض ، والتقدير عندهم : كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ، استنادًا إلى أنَّ : كلته ووزنته ، في اللغة ، هو بمعنى : كلت له ووزنت له [١] وقد أجمعوا إيضًا كما هو ظاهر من الآية على أنَّ المعنى : أنَّ هؤلاء المطففين ، إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، أي : أخذوا ما لهم من حق على من اشتروا منهم ، من الكيل والوزن وافرًا حسبما يريدون ، لكنَّهم إذا كالوهم ، أو وزنوهم ، بمعنى : باعوا لهم أنقصوا لهم الكيل والوزن ، كقولك : يأخذ حقَّه من الناس تامًّا ، ويعطيهم حقَّهم ناقصًا ، وهي عبارة شائعة في الذم [٢]

يبدو أنَّ القول بالنصب على نزع الخافض قد أعمى بصائر الآخذين به ، ذلك أنَّ من المعلوم لدى جميع النحاة والمفسرين والمعربين قديمًا وحديثًا ، أنَّ القرآن الكريم ما استعمل خافضًا ، من أجل أنَّه خافض ؛ لأنَّ هذا

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٣٤/٣ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ص٢٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٠٧ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٥١٩ ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ١٢٨٧-١٢٨٨ ، ونزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز للسجستاني ص ٣٨١ ، وديوان الأدب للفارابي ٣٨٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٦٣/٢ ، والكشاف ٧٠٦/٤-٧٠٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥٠٠/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤٩٤/٢ ، والبحر المحيط للأندلسي ٦١٤/٨ ، وروح المعاني للآلوسي ٥٧٥/١٥ ، والتحرير والتنوير ١٧٠/٣٠ .

(٢) ينظر : روح المعاني للآلوسي ٢٧٥/١٥ .

المصطلح جاء من أنَّ المتكلم يخفض حنكه الأسفل ، عند النطق بالكسرة ، أو تنوين الكسر الذي يلحق آخر الاسم المخفوض[1] فهو إذن لا علاقة له بالمعنى البتة ، لا من قريب ، ولا من بعيد ، والقرآن الكريم استعمل الخافض بعد الفعل لدلالته ، لا للفظه ، والدليل على ذلك أنَّ هذا الخافض ليس واحدًا ، بل يختلف باختلاف الفعل ، بل كثيرًا ما يكون الخافض الذي اشتهر اقترانه بفعل معيَّن ، قد يستبدل به خافضًا آخر مع الفعل نفسه إذا احتاج السياق إلى دلالته ، فعلى الرغم من إجماع النحاة والمفسرين على هذه القضية ، إلّا أنِّي لم أجد أحدًا منهم من تطرَّق إلى دلالة لام (لهم) في التقدير الذي قدروا وفسَّروا به الآية : كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ، بل غفلوا عنها جميعًا ، وساووا بين ذكرها وعدم ذكرها ، واتفقوا على أنَّ : كالوهم ، ووزنوهم ، هو بمعنى : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، بل الأنكى من ذلك أنَّهم جعلوا الصيغتين الأخيرتين ، أي : اللتين باللام هو الأصل والأصح والأفصح ، والحقيقة الناصعة التي لا لبس فيها ، هو أنَّ لام (لهم) في التقديرين : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، هي لام (لي) نفسها في قوله تعالى : (وَاشْكُرُواْ لِي){البقرة : ١٥٢} ولام (لكم) في قوله تعالى : (وَأَنصَحُ لَكُمْ){الأعراف : ٦٢} لفظًا ودلالة ، لفظها ودلالتها في الاختصاص الذي جاء منه معنى الإخلاص ، فإجماع النحاة والمعربين والمفسرين على جعل قوله تعالى : (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) بمعنى : وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم ، مخالف للمعنى المراد من الآية وتفسيرها ؛ لأنَّه ليس المقصود أنَّ المطففين أخلصوا الكيل والوزن للناس ، بل المقصود ضد ذلك تمامًا ، وهو أنَّهم غشوهم في الكيل والوزن ، فكيف تسنَّى لأساطين النحو ، والإعراب ، والتفسير ، أن يساووا بين التعبيرين ، والتعبيران متضادَّان ؟ إنَّ الذي أسقطهم في هذا المأخذ ، قولهم بالنصب على نزع الخافض .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاج ص ٩٣ .

١١- مسح : قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ){المائدة : ٦} قال أبو حيان الأندلسي : ((واختلفوا في مدلول الباء هنا ، فقيل : إنَّها للإلصاق...وقيل الباء للتبعيض...وقيل الباء زائدة... وحكى سيبويه...مسحتُ رأسه وبرأسه في معنى واحد)) [١] ذهب النحاة والمفسرون إلى القول بأنَّ الجر والنصب معنييهما واحد ، وقد كثر ما أكدوا هذا المذهب ، وصرحوا به والصحيح ، كما هو ظاهر من سياق الآية ، أنَّ الباء للإلصاق ، حتى إنَّه يترتب عليه حكم ، وهو أن يمسّ هذا المسح الرأس ، لا أن يكون مجرد لمس لشعره ، فالباء حددتْ فقط غرض إلصاق المسح بالرأس ، ولا علاقة لها بمساحة الممسوح منه ، لذا جاز أن يكون المسح لجميع الرأس ، أو لجزء منه ، إلّا أنَّه يتعيَّن أن يكون المسح لجميع الرأس عند حذف الباء ، وقولنا في الكلام : وامسحوا رؤوسكم ؛ لأنَّ (رؤوسكم) تكون عندئذ منصوبة على المفعولية ، ويكون المعنى بها أن يستوعب المسح (رؤوسكم) مما يقتضي شمول الرأس جميعه بفعل المسح ، فالفرق بين الجر والنصب جلي وكبير ، ما كان ينبغي للنحاة والمفسرين أن يساووا بينهما ، وجاء في السِنّة النبوية أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد مسح رأسه كلّه ، وهذا يدلّ على أنّ مسح جزء من الرأس فرض ، ومسحه كلّه سنَّة .

١٢-هدى : قال المرادي : ((فقد جاء : هديتُ زيدًا إلى الطريقِ ، والطريقَ)) [٢] فيكون (الطريقَ) ، في حال النصب ، منصوبًا على نزع الخافض ، وقال الزمخشري : ((هدى : أصله أن يتعدَّى باللام ، أو بـ(إلى) كقوله تعالى : (نَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ){الإسراء : ٩} (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

---

(١) البحر المحيط ٦٠٩/٣ ، وينظر : الدر المصون ٦٩٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل ص ٤٣٩.

مُّسْتَقِيمٍ)}الشورى : ٥٢} فعومل معاملة (اختار) في قوله تعالى (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف ١٥٥}))[١]ومثل هذا قال أبو حيان الأندلسي[٢] وتلميذه الحلبي : ((ثمَّ يتسع فيه ؛ فيحذف الحرف ؛ فيتعدَّى بنفسه ، فأصل : (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ)}الفاتحة : ٦} اهدنا للصراط ، أو : إلى الصراط ، ثم حُذِفَ))) [٣]

فقد ساوى النحاة والمفسرون بين نصب (الصِّرَاطَ) وبين جره باللام ، وجره بـ(إلى) في الآيات الثلاث ؛ استنادًا إلى القول بالنصب على نزع الخافض ، وهذا مأخذ كبير ، إذ لا يعقل ، ولا يصح أن تتساوى دلالات الآيات القرآنية ، وتراكيبها مختلفة ، ولكون (إلى) أطول بناءً من اللام ؛ فإنَّ استعمالها في قوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)}الشورى : ٥٢} يدل على أنَّ طريق الهداية طويل ، كأنَّ الله ، سبحانه يخاطب حبيبه المصطفى : يا محمد إنَّك لتهدي الناس إلى الإسلام بتبليغ دؤوب ، وجهد طويل ، وباستعمال اللام في قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)}الإسراء : ٩} يكون المعنى : أنَّ هذا القرآن يهدي الناس إلى ما هو أفضل وأقوم ، بأقصر الطرق ، وأيسر السبل ، والله ، سبحانه وتعالى ، كما ورد في الحديث النبوي ،، يعلمنا أنَّه إذا سألناه ، أن نسأله أعلى المنازل ؛ لأنَّه ، تعالى ذكره ، كريم ، فنحن لا نسأله أن يهدينا إلى الصراط ، ولا نسأله أن يهدينا للصراط ، بل نسأله وندعوه أن يمكننا من أن نتمثل صراطه المستقيم قولًا ، وعقيدة ، وعملًا ، بمعنى أن نستوعبه ونحتوي عليه ، ولا يتحقق هذا المعنى

---

(١) الكشاف ٢٥/١

(٢) البحر المحيط ٤١/١ .

(٣) الدر المصون ٦٢/١ .

إلّا بنصب (الصراط) على معنى المفعولية ، ولهذا علمنا الله ، سبحانه ، أن ندعوه بقوله تعالى : (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ){الفاتحة : ٦}

ولأنَّ لكل من اللام ، و(إلى) دلالتها الخاصة ، حتى إنَّه لا يمكن أن تعوض إحداهما عن الأخرى ، فقد جمع بينهما في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ){يونس : ٣٥}

مما قاله القرطبي في تفسير هذه الآية : ((يقال : هداه للطريق ، وإلى الطريق ، بمعنى واحد)) [١] فاستنادًا أيضًا إلى ما اختلقه النحاة ساوى اللغويون والمفسرون في المعنى ، بين استعمال (إلى) في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) وقوله تعالى : (أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ) وبين استعمال اللام في قوله تعالى : (قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) [٢]

وقد تطرق الدكتور عبد الحميد الهنداوي إلى الفرق الدلالي بين الاستعمالين فذكر أنَّه استعمل (إلى) في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ)((ليوحي بطول طريق الهداية ، لدى هؤلاء الشركاء لو هَدوا...مع الدلالة المعجمية لكلمة (إلى) التي تفيد بعد المسافة ؛ فكأنَّ الله تعالى ، يقول لهم : هل من شركائكم مَن يهدي إلى الحق ، ولو بطريق طويل بعيد)) واستعمل اللام في قوله تعالى : (قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) ليوحي إلى ((قصر مسافة الهداية بالنسبة لله تعالى ؛ فهو يهدي إلى طريق مستقيم ؛ والطريق المستقيم ، هو أقصر الطرق المؤدية إلى الحق)) [٣]

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣٤١/٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦/٣ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧٣٦/٤ ، والصحاح للجوهري ص ١٠٢٩ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٢٣/٤ ، والدر المصون ١٩٧/٦ .

(٣) الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم ص ٩١.

هذه هي دلالة المقطع الأول من الآية الكريمة ((ثمَّ يأتي (في المقطع الثاني) الاستفهام التوبيخي : (أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلّا أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)... ليصبح المعنى : أفمن يهدي إلى الحق ، ولو بطريق طويل...أحق أن يتبع ، أم من لا تكون منه الهداية أصلًا ولو ببطءٍ شديد وتراخ إلى الأبد)) [1]

وفي هذه الآية دليل يتكرر على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ، ففي قول الله تعالى ، مثلاً : (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ {١١٧} وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ){الصافات : ١١٧-١١٨} لا يصحّ إعراب (الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّه لا يُعرف ما الخافض المراد نزعه (إلى) أم اللام ؟ وقد تبيَّن الفرقُ بينهما في المعنى ، والتفسير الذي اقتضاه كل منهما .

فالادعاء بتساوي (إلى) واللام ، في هذه الآية ونحوها ادِّعاء باطل من جهة ، كما أنَّه يُعَدُّ من جهة أُخرى ، دعوى لإماتة الجانب البلاغي في القرآن الكريم ، الذي يمثِّل سِرَّ إعجازه .

المبحث الخامس : النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرد في القرآن الكريم

تطرَّقنا في المبحث السابق إلى المواضع التي أجاز فيها النحاة النصب على نزع الخافض ، ولم يجيزوا ذلك في غيرها ؛ لذلك حكموا على ما جاء منصوبًا على نزع الخافض في غير هذه المواضع بشذوذها ، على الرغم من ورود شواهد قرآنية كثيرة ضمن هذه المواضع ، ولكثرة هذه الشواهد التي تكاد لا يمكن تحديدها وحصرها ، سأختار نماذج منها ، أبسط القول فيها ، مرتبة حسب مواضع ورودها في القرآن الكريم ، ومن الله الهدى والسداد .

---

(١) المصدر نفسه ص ٩٢ .

١-سوّى : قال الله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) {البقرة ٢٩} قال الفراء : ((فإنَّ السماء في معنى جمع ، فقال (فسواهن) للمعنى المعروف أنَّهنَّ سبع سماوات)) [١] وقال الأخفش : ((وهو إنّما ذكر سماءً واحدة ؛ فهذا لأنَّ ذكر السماء قد دل عليهنّ كلهنّ ، وقد زعم بعض المفسرين أن السماء جمع مثل : اللبن ، فما كان لفظه لفظ الواحد ، ومعناه معنى الجماعة ؛ جاز أن يجمع فقال (فسواهنَّ))) [٢] وقال : ((وقد تكون السماء يريد به الجماعة ، كما تقول : هلك الشاة والبعير ، يعني كل بعير وكل شاة)) [٣]

وقال الطبري : ((وقال بعضهم : إنَّما قال : استوى إلى السماء ، ولا سماء ، كقول الرجل لآخر : اعمل هذا الثوب ، وإنَّما معه غزل ، وأمَّا قوله (فسواهن) فإنه يعني هيأهنَّ ، وخلقهنَّ ، ودبرهنَّ ، وقومهنَّ ، والتسوية في كلام العرب ، التقويم والإصلاح والتوطئة ، كما يقال : سوَّى فلان لفلان هذا الأمر ، إذا قوَّمه وأصلحه ، ووطَّأ له ، فكذلك تسوية الله ، جل ثناؤه سمواته ، وتقويمه إياهنَّ على مشيئته ، وتدبيره لهنَّ على إرادته...وقال جل ذكره : (فسواهنَّ) فأخرج مكنيهنَّ مخرج مكنى الجمع...لأن السماء جمع واحدها سماوة ، فتقدير واحدتها وجمعها إذن تقدير ، بقرة وبقر ، ونخلة ونخل ، وما أشبه ذلك ، ولذلك أنَّث السماء مرة ، فقيل هذه سماء ، وذكَّر أخرى فقيل (السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا){النزمل : ١٨} كما يفعل ذلك بالجمع الذي لا فرق بينه وبين واحده ، غير دخول الهاء وخروجها ، فيقال : هذا بقر وهذه بقر ، وهذا نخل

---

(١) معاني القرآن ٢٩/١

(٢) معاني القرآن ص ٥٠

(٣) معاني القرآن ص ٥١

وهذه نخل ، وما أشبه ذلك ، وكان بعض أهل العربية يزعم أن السماء واحدة ، غير أنَّها تدل على السماوات فقيل : (فسواهنَّ) يراد بذلك التي ذكرت)) [١]

فلفظ : (السماء) ، إذن ، إمَّا جمع مفردة سماوة ، أو اسم جنس دال على الجمع ، وفي إعراب الآية ، قال أبو جعفر النحاس ((يجوز عندي أن يكون : فسوَّى منهنَّ ، كما قال جل وعز (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف ١٥٥} أي : من قومه)) [٢] وهذا هو الوجه الإعرابي الذي قال به النحاس ، بعد أن نقل وجه النصب على البدلية من الضمير (هنَّ) وقال مكي بن أبي طالب القيسي ((وقيل هو مفعول به لـ(سوَّى) تقديره : فسوى منهنَّ سبع سماوات ، فحرف الجر محذوف مع الهاء والنون ، كما قال (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف ١٥٥} أي : من قومه ، ثم حذف الحرف فانتصب ما بعده)) [٣] وقال أبو البركات بن الأنباري (((سبع سماوات) منصوب ، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن يكون على البدل من الهاء والنون في (سوَّاهنَّ) ، والثاني : أن يكون منصوبًا لأنه مفعول (سوَّى) على تقدير ، فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، فحذف حرف الجر ، فصار (فسواهنَّ) كقوله : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف ١٥٥} أي : من قومه ، ثم حذف حرف الجر ، فاتصل(سوَّاهنَّ) بما بعده ، فنصبه)) [٤] وقال ابن عطية الأندلسي : ((و(سبع) نصب على البدل من الضمير ، أو على المفعول به بـ(سوَّى) بتقدير حذف الجار من الضمير ، كأنَّه قال : فسوَّى منهنَّ سبع ، وقيل نصب على الحال ، وقال (سوَّاهنَّ) إمَّا على أنَّ السماء جمع ، وإمَّا على

---

(١) جامع البيان ١/٢٢٠-٢٢١ ، وينظر : الكشاف ١/١٢٧ .

(٢) إعراب القرآن ص ٣١

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٦٨

أنَّه مفرد اسم جنس ، فهو دال على الجمع)) [١] وقال العكبري : (((سبع) منصوب على البدل من الضمير ، وقيل التقدير : فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، كقوله (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف ١٥٥} وقيل (سوَّى) بمعنى صيَّر فيكون مفعولًا ثانيًا)) [٢]

إعراب (هُنَّ) في موضع نصب على نزع الخافض ، على تقدير : فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، اقتضى أن يكون المعنى : أنَّ هناك سماوات كثيرة ، أكثر من سبع ، وأنَّ الله سبحانه ، سوَّى منهنَّ سبعًا ، وهذا المعنى غير وارد في تفسير الآية لا من قريب ، ولا من بعيد ، فالظاهر من سياق الآية والمتفق عليه ، ما نصّ عليه الطبري بقوله : ((فقد أخبر ابن اسحاق ، أن الله ، جل ثناؤه ، استوى إلى السماء بعد خلقه الأرض وما فيها ، وهن سبع من دخان ، فسواهنَّ كما وصف)) [٣] والواحدي بقوله : ((وجائز أن تعود الكناية إلى أجزاء السماء ونواحيها ، فالمعنى : جعلهن سبع سماوات مستويات ، بلا فطور ، ولا أمت)) [٤] أي : بلا شقوق ولا نتوء .

فعلى الرغم من أنَّ المعنى الذي يقتضيه القول بالنصب على نزع الخافض صريح في مخالفته لمعنى الآية وتفسيرها ، فقد قال به ، أو أجازه ، كما تقدم أساطين النحو والإعراب والتفسير : أبو جعفر النحاس ، ومكي بن ابي طالب القيسي ، وأبو البركات بن الأنباري ، وابن عطية الأندلسي ، وأبو البقاء العكبري ، حتى ظننت أن لن أجد من سينتبه على قضية المعنى ، وقد انتبه عليها أبو حيان الأندلسي ، فقال : ((وأجازوا في (سبع سماوات) أن

---

(١) المحرر الوجيز ١١٥/١

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٤٣/١ .

(٣) جامع البيان ٢٢٢/١

(٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١١٢/١

يكون منصوبًا على المفعول به ، والتقدير : فسوى منهنَّ سبع سماوات ، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى : أمَّا من حيث اللفظ ، فإنَّ (سوَّى) ليس من باب (اختار) فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام ، وأمَّا من حيث المعنى ، فلأنَّه يدل على أن السماوات كثرة ، فسوَّى منهن سبعًا ، والأمر ليس كذلك ، إذ المعلوم أن السماوات سبع)) [١] وقد نبَّه أبو حيان على أنَّ إعراب (هُنَّ) منصوبًا على نزع الخافض يُعَد شاذًّا عند النحاة ، ومع ذلك قالوا به .

ولاعجب أن يكون هؤلاء النحاة والمفسرون ، قد سقطوا في هذه الغفلة التي تتعلق بالمعنى ، لأنَّ القول بالنصب على نزع الخافض قول قائم في الأصل على قضية لفظية بحتة ، وما نبَّه عليه أبو حيان الأندلسي يؤيد ما نبهنا عليه ، من أن حرف الجر لم يحذف ، في باب ما سمي النصب على نزع الخافض في هذه الآية ، إلّا من أجل أن يُلغى في الكلام معناه ، فحذف لأنَّ معناه لا يوافق ما أريد أن تعنيه الآية ، وهذا ما ينطبق على كل ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض .

٢-ظلّل : قال الله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) {البقرة ٥٧} في إعراب الآية : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ){البقرة : ٥٧} قال العكبري : ((ويجوز أن يكون التقدير : بالغمام)) [٢] وأشار أبو حيان الأندلسي إلى هذا الوجه من الإعراب فقال : ((مفعول على إسقاط حرف الجر ، أي بالغمام كما تقول : ظلَّلتُ على فلان بكذا...وعلى الوجه الأول ، تكون (فعَّل) فيه بمعنى (أفعل) فيكون التضعيف أصله للتعدية ، ثم ضُمِّن معنى فعل

---

(١) البحر المحيط ١٩٥/١

(٢) التبيان ٥٨/١

يُعدَّى بـ(على) فكأنَّ الأصل (وظلَّلناكم) أي : أظللناكم بالغمام...ثم ضُمِّن (ظلَّل) معنى (كلَّل) أو شبهه ، مما يمكن تعديته بـ(على) فعدَّاه بـ(على))) [١] و(ظلل) مثل (أظل) في اللزوم والتعدي ، يقال : ((أظلَّ الشيءُ ، وظلَّل : امتد ظلُّه ، فهو مُظِلٌّ ومُظلِّلٌ)) [٢] و((يقال : ظلّلني الشجر ، وأظلني)) [٣] و((ظلّله الله ، وأظلَّه : منعه وحرسه)) [٤]

وجاء في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : ((واستظل من الشيء ، واستظل به ، وتظلل ، وظلَّله عليه ، وفي التنزيل : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمِ الْغَمَامَ){الأعراف :١٦٠})) [٥] إذا جاء في اللغة تعدي (ظلَّل) إلى مفعوله بنفسه ، فهل بعد ذلك من حاجة في الأخذ بقول النصب على نزع الخافض في إعراب هذه الآية ، مع أنَّه قول مختلق من جهة ، واقتضى إلى تسويغه إلى القول بالتضمين ، وهو أيضًا قول مختلق ؟! أو هناك من حاجة إليه على الرغم من أن الأخذ به اقتضى هذا الالتواء في التعبير؟! والحقيقة أن سبب تأثير هذا القول المختلق بالعقول ، هو شيوعة في كتب النحو والتفسير، وإلّا فما سرّ الإشارة إليه ، والاعتماد عليه على أنَّه وجه من أوجه الإعراب المعوَّل عليها ؟ مع أن العكبري وأبا حيان الأندلسي أنفسهما ، ذكرا وجهًا آخر من الإعراب موافقًا تمامًا لمعنى الأية وتفسيرها وتركيبها اللغوي ، مع خلوه مما اعترى القول بالنصب على نزع الخافض من مآخذ القول بالتضمين وشدة التكلف في التأويل ، فقد قال العكبري : ((قوله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ

---

(١) البحر المحيط ٣١٢/١

(٢) المصباح المنير ص ٣٨٦ .

(٣) المفردات للأصفهاني ص ٣٢٦.

(٤) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : ٥/٣ .

(٥) ٧/١٠ .

وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ) { البقرة ٥٧ } ، أي : جعلناه ظلًّا ، وليس كقولك : ظلَّلت زيدًا بظِلٍّ ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الغمام مستورًا بظلٍّ آخر)) [١]

أشار العكبري إلى أن (الغمام) مفعول به ، إلّا أنَّ دلالته تختلف عن دلالة المفعول به في نحو : ظلَّلت زيدًا ، ففي المثال يعني : تظليل زيد بشيء ، أي : جعله مُظَلَّلًا ومستورًا بشي نُصَب فوقه ، أمَّا في الأية ، فعلى العكس من ذلك ، أي : جعل الغمام مُظلِّلًا وساترًا لشي تحته ، والمقصود بهم في الآية بنو إسرائيل ، وقد أحسن أبو حيان في التعبير عن هذا الوجه ، وشرحه فقال : ((أو مفعول به ، لا على إسقاط الحرف ، ويكون المعنى : جعلناه عليكم ظُلَلًا ، فعلى هذا الوجه الثاني يكون (فعَّل) فيه ، بجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه ، كقولهم : عدَّلت زيدًا ، جعلته عدلًا ، فكذلك هذا معناه ، جعلنا الغمام عليكم ظُلَّة)) [٢]

وهذا فيما يبدو محصور في صيغة (فعَّل) ، وهو كقولك أيضًا : سهَّلتُ الصعب ، أي : جعلته سهلًا ، وبوَّبتُ الشباك ، أي : جعلته بابًا ، ويكون بهدمه وتحويله من شباك إلى باب ، وقس على ذلك ، ومعنى هذا الوجه يتناسب ودلالة الآية والسياق الذي وردت فيه ، وهو تذكير الله لبني إسرائيل بعظم نعمه عليهم من جهة ، وأنَّه هو المنعم الأول والوحيد من جهة ثانية ، وليبين الله سبحانه لبني إسرائيل وكلّ عباده بأنَّه القادر على تسخير أي شيء كان في الكون والطبيعة إلى ما يشاؤه الله وتحويله إلى نعمة ، حتى لو كان في الأصل نقمة ، فقد جاء في التفسير : ((والغمام جمع غمامة ، كما السحاب جمع سحابة ، والغمام هو ماغمَّ السماء فألبسها من سحاب وقتام ، وغير ذلك مما يسترها عن أعين الناظرين ، وكل مُغَطًّى فإن العرب تسمية مغمومًا ، وقد

---

(١) البيان ٥٨/١

(٢) البحر المحيط ٣١٢/١

قيل : إنَّ الغمام التي ظلَّلها الله على بني إسرائيل ، لم تكن سحابًا...قال ابن عباس : ...هو غمام أبرد من هذا وأطيب ، وهو الذي يأتي الله ، عز وجل ، فيه يوم القيامة في قوله : (فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ){البقرة : ٢١٠} وهو الذي جاءت فيه الملائكة يوم بدر ، قال ابن عباس : وكان معهم في التيه)) [١] ((وقال مجاهد : وهو أبرد من السحاب وأرق وأصفى)) [٢]

فهذا الغمام إذن لم تصنعه الطبيعة بالأسباب التي أودعها الله في الطبيعة ، وإنَّما هو من صنع الله مباشرة ، هيَّأه الله ؛ ليكون أحد نعمه على بني إسرائيل ، فناسب أن يكون مفعولًا به لـ**(وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ)** فلو كانت الآية بالمعنى الذي يقتضيه القول بالنصب على نزع الخافض ، أي : لو قال سبحانه : وأظللنا عليكم بالغمام ، لخالف المراد من فحوى الآية وسياقها في ثلاثة أمور أساسية ، هي :

١-لو قال : بالغمام ، لاحتمل معنى استعانة الله بالأسباب ليحقق ما يريده .

٢-لو قال: بالغمام ، لأفاد أنَّ الله سبحانه استعان بالغمام ليجعله ظلًّا على بني إسرائيل ؛ مما يجعل بني إسرائيل يشعرون أو يظنون أن نعمة الظل جاءتهم من قبل الغمام ، لا من قبل الله .

٣-لو قال : بالغمام ، لتعين أن يكون المراد به هذا الغمام الذي يعتري الناس في كل زمان ومكان .

لكن لما أراد الله سبحانه ، أن يذكِّر بني إسرائيل ، أنَّ هذا الغمام الذي أظلهم هو ليس ككل غمام رأوه أو يرونه ، بل هو غمام خاص من صنع الله ، وأنَّ نعمة الظل إذن هي نعمة إلهية ربانية خالصة ، توجب أن يوجهوا شكرهم

---

(١) جامع البيان ٣٣٧/١

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية ١٤٨/١ .

عليها إلى الله ، سبحانه ، لا إلى غيره ، وأنَّ الله ، سبحانه ، وإن كان هو الذي خلق الأسباب ، إلّا أنَّه يتصرف فيها كما يريد ؛ يُضاف إلى ذلك أنَّه أريد باستعمال صيغة (فعَّل) من دون (أفعل) معنى استمرار النعمة ، أو طول مدتها ؛ لذلك قال سبحانه (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ) { البقرة ٥٧ } ولم يقل ما اقتضاه القول بالنصب على نزع الخافض : وأظللنا عليكم بالغمام ، لأن صيغة (فعَّل) تفيد معنى الجعل ، ومعنى تكثير الفعل واستمراره ، فناسب المقام ، فقد ظلل الله عليهم الغمام في التية الذي استمر أربعين سنة [١]

٣-سفهَ : قال الله تعالى : (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) {البقرة ١٣٠}

أجاز الأخفش[٢] والزجاج [٣] والقيسي [٤] والأنباري[٥] والعكبري[٦] إعراب (نَفْسَهُ) منصوبًا على نزع الخافض ، إذ الأصل : سفه في نفسه ، فلما حذف حرف الجر اتصل الفعل بالاسم فنصبه ، وجعلوا نظير ذلك قوله تعالى : (وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) { البقرة ٢٣٣} والمعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، وقوله تعالى (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) {البقرة ٢٣٥} والتقدير : ولا تعزموا على عقدة النكاح .

---

(١) ينظر : جامع البيان ٣٤٢/١

(٢) ينظر : معاني القرآن ص١١١

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٨٣/١-١٨٤ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٧١/١

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣/١

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٩٩/١

لكون هذا الوجه من الإعراب ، هو في الأصل ، إعرابًا مصنوعًا ، لا وجود له إلّا في عقول الفائلين به ، فإن إقحامه بين الأوجه الإعرابية عبث ، ومردود لما يأتي :

١- لم أجد في المعجمات العربية ، وكتب التفسير من ذكر عبارة : سفه في نفسه ، وأشار إليها أنَّها من لغة العرب ، وهو الأصل الذي استند إليه جمهور البصريين لتسويغ إعراب (نَفْسَهُ) منصوبًا على نزع الخافض ، جاء في العين للفراهيدي : ((وسفه حلمَه ، ورأيَه ونفسَه : إذا حملها على أمر خطأ)) [١] وقال الطبري في تفسيره : (((إلّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) من سفهتْ نفسُه ، وقد بينَّا فيما مضى أنَّ معنى السفه : الجهل ، فمعنى الكلام : وما يرغب عن ملة إبراهيم الحنيفية إلّا سفيه جاهل)) [٢] وجاء في التهذيب للأزهري : ((السفه : الخفَّة ، ومعنى السفيه : الخفيف العقل ، ومن هذا يقال : تسفهت الرياحُ الشيءَ : إذا حركته ، واستخفته فطيَّرته...ويقال : سفه فلان رأيَه : إذا جهله ، وكان رأيه مضطربًا ، لا استقامة له)) [٣] وجاء في الصحاح للجوهري : ((وقولهم : سفه نفسَه : ...كأنَّ الأصل : سفهتْ نفسُ زيدٍ)) [٤] وجاء في لسان لسان العرب لابن منظور : ((السفه والسفاه والسفاهة : خِفَّة الحلم ، وقيل نقيض الحلم ، وأصله ، الخفة والحركة ، وقيل : الجهل ، وهو قريب بعضه من بعض ، وقد سفه حلمَه ، ورأيَه ، ونفسَه ، سفهًا ، وسفاها ، وسفاهة : حمله على السفه...ويقال : سفه فلانٌ رأيَه : إذا جهله ...وسفه نفسَه : خسرها جهلًا...وقول المشركين : للنبي صلى الله عليه وسلم : أتسفِّه أحلامنا ، معناه

---

(١) ص ٤٣٢

(٢) جامع البيان ٦٤٦/١ ، وينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٦٤ .

(٣) ١٧١٠/٢-١٧١١ .

(٤) ص ٤٩٨

: أتجهّل أحلامَنا...وقال مجاهد : السفيه : الجاهل)) [١] وجاء في تاج العروس للزبيدي : ((السفه...وأصله : الخِفَّة والحركة ، أو الجهل ، وهو قريب بعضه من بعض...وقد سفه نفسَه...حمله على السفه)) [٢] .

إذن الأصل الذي استند إليه أصحاب هذا الوجه من الإعراب ، لا أصل له في كلام العرب .

٢-قال الزجاج : ((إن : سفه نفسَه : بمعنى : سفه في نفسه ، إلّا أنَّ (في) حُذِفت ، كما حُذِفت حروف الجر في غير موضع...والقول الجيد عندي في هذا : أنَّ (سفه) في موضع (جهل) فالمعنى ، والله أعلم : إلّا من جهل نفسَه ، أي : لم يفكر في نفسه...وعُدِّي كما عُدِّي))[٣]

التجاء الزجاج إلى التضمين دليل على عدم اقتناعه بنصب (نفسه) ، على نزع الخافض ، هذا من جهه ، ومن جهه أخرى ، فقد جاء في تفسير الطبري ، والتهذيب ، واللسان ، والتاج ، كما تقدم آنفًا أن الأصل في معنى السفه : هو الخفَّة ، والحركة ، أو الجهل ، وقد قال ابن قتيبة : ((السفه : الجهل)) [٤] وقال ابن دريد : ((وسفه الرجل ، أي : جهل)) [٥]

فلا معنى إذن لتضمينه معنى الجهل ، فيكون (سفه) قد نصب (نفسه) أصالة لا تضمينًا.

---

(١) ٧/٢٠٣-٢٠٤ .

(٢) ٣٦ /١٩٨-١٩٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٤.

(٤) تفسير غريب القرآن ص٦٤ .

(٥) جمهرة اللغة : ٢/٨٩٤ . .

٣- قال الفراء : ((والعرب توقع (سفه) على (نفسه) ، وهي معرفة ؛ لأنه مُفسِّر)) [١] ((وأنكر البصريون هذا القول ، وقالوا : لا تكون المفسِّرات إلاّ نكرات...وقال بعض النحويين في قوله تعالى : (إِلّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) إلّا من سفه في نفسه ، إلّا أنّ (في) حُذفتْ ، كما حُذِفتْ حروف الجر في غير موضع)) [٢]

والمقصود بالمفسِّر : مصطلح التمييز عند البصريين ، فالبصريون إذن لم يعربوا (نَفْسَهُ) مفسِّرًا ؛ لأنَّ المفسِّر عندهم لا يكون إلّا نكرة ؛ لذلك اضطروا إلى إعرابه منصوبًا على نزع الخافض ، بتقدير : سفه في نفسه ، فهذا الإعراب غير مقبول ؛ لأنه قول مضطرٌ ، وقول المضطرّ لا يُعَوَّل عليه ، هذا من جهه ، ومن جهه أخرى ، فإنَّ الفراء قد أحسن في الإجابة عن وقوع المفسِّر هنا معرفة ، فقد ذكر الفراء ؛ ومن نقل كلامه ، أن نحو : سفه زيدٌ نفسَه ، أصله : سفهتْ نفسُ زيدٍ ، فلما أُسنِد الفعل من النفس ، إلى صاحبها الذي هو (زيد) الواقع مضافًا إليه ، خرج ما بعده مُفسرًا ؛ ليدلّ على أن السفه فيه ، وكان حكمه أن يقال : سفه زيد نفسًا ؛ لأنَّ المُفَسِّر لا يكون إلّا نكرة ، ولكنه تُرِك على إضافته ، ونصب كنصب النكرة تشبيها به[٣]

٤-القول بالنصب على نزع الخافض في قوله تعالى : (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) {البقرة ١٣٠} لا يوافق تفسير الآية ، قال أبو عبيدة : ((سفه نفسه : أي : أهلك نفسَه ، وأوبقها ، تقول : سفهتَ

---

(١) معاني القرآن ٦٢/١ .

(٢) تهذيب اللغة ١٧١٠/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٦٢/١ ، وجامع البيان ٦٤٦/١ ، والتهذيب ١٧٠٩/٢ والصحاح ٤٩٨ ، واللسان ٢٠٣/٧ ، والتاج ١٩٩/٣٦ .

نفسَك)) [١] وقال الأخفش : ((فزعم أهل التأويل أنَّه في معنى : سفَّه نفسَه)[٢] وقال الزجاج : ((وذهب يونس إلى أن (فعِل) للمبالغة ، كما أنَّ (فعَّل) للمبالغة ، فذهب في هذا مذهب أهل التأويل ، ويجوز على هذا القول : سَفِهْتُ زيدًا ، بمعنى : سَفَّهْتُ زيدًا ، وقال أبو عبيدة ، معناه : أهلك نفسَه ، وأوبق نفسَه ، فهذا غير خارج عن مذهب أهل التأويل ، ومذهب يونس)) [٣]

ومما يقوِّي مذهب أهل التأويل الحديث المرفوع ، فقد سئل النبي ،صلى الله عليه وسلم ، عن الكِبْرِ ، فقال ، الكِبْرُ : أن تَسْفَه الحقَّ ، وتَغْمَطَ الناسَ [٤] أي : تستحقرهم ، وتستخفّ بشأنهم ((وفي الحديث : إنَّما البغي من سفِه الحقَّ ، أي : من جهله)) [٥] وقال الزمخشري : (((سفه نفسَه) امتهنها ، واستخفَّ بها...وقيل انتصاب (النفس) على التمييز ، وقيل معناه : سفه في نفسه...والوجه الأول ، وكفى شاهدًا له بما جاء في الحديث : الكِبْرُ أن تسفه الحقَّ وتغمصَ الناسَ)) [٦] وقال ابن عطية : ((وحكى ثعلب والمبرد أن (سفه) بكسر الفاء ، يتعدَّى كـ(سفَّه) بفتح الفاء وشدِّها)) [٧]

وقد نبَّه أبو حيان الأندلسي على قضية مهمة ، وهي أن النصب على نزع الخافض في (سَفِهَ) سماعي شاذ بإجماع النحاة ، فقد قال : ((وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله من : سفه في نفسه ، فلا ينقاس...وأمّا التضمين

---

(١) مجاز القرآن ص ٣٤

(٢) معاني القرآن ص ١١١

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٨٣/١ وينظر : التهذيب للأزهري ١٧٠٩/٢

(٤) التهذيب ١٧١٠/٢ ، ولسان العرب ٢٠٣/٧

(٥) التاج ١٩٩/٣٦

(٦) الكشاف ١٨٨/١-١٨٩

(٧) المحرر الوجيز ٢١٢/١

فلا ينقاس ، وأمَّا نصبه أن يكون مفعولًا به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأن ثعلبًا والمبرد حكيا أن (سفِه) بكسر الفاء ، يتعدى كـ(سفَّه) بفتح الفاء وشدِّها)) [١] وهذا هو الوجه الذي اختاره السمين الحلبي من بين سبعة أوجه فقال : ((قوله : (نفسه) في نصبه سبعة أوجه . أحدها ، وهو المختار ، أن يكون مفعولًا به)) [٢] واختار هذا الوجه استنادًا الى ما حكي عن ثعلب والمبرد ، واستنادًا الى الحديث المرفوع : الكِبْرُ أن تسفه الحقَّ وتغمِصَ الناسَ ، الذي مر ذكره [٣] والغمص والغمط معنياهما واحد .

٤-**اهتدى أو اقتدى : قال الله تعالى : (وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)**{البقرة : ١٣٥} قال الفراء في إعراب (مِلَّة) : ((فإن نصبتها بـ(نكون) كان صوابًا ، وإن نصبتها بفعل مضمر كان صوابًا ، كقولك : بل نتبع (ملة ابراهيم) [٤] وقال أبو عبيدة : ((انتصب ، لأنَّ فيه ضمير فعل ، كأنَّ مجازة ، بل اتبعوا ملة ابراهيم ، أو : عليكم ملة ابراهيم)) [٥] و: (عليكم) ، اسم فعل أمر بمعنى (الزم) ، وقال الطبري : ((وفي نصب (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) أوجه ثلاثة ، أحدها...بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا ، ثم يحذف (نتبع) الثانية ، ويعطف بـ(الملة) ، على إعراب اليهودية والنصرانية ، والآخر : أن يكون نصبه بفعل مضمر ، بمعنى (نتبع) ، والثالث : أن يكون أريد : بل نكون أصحاب ملة إبراهيم ، أو أهل ملة إبراهيم

---

(١) البحر المحيط ٥٦٤/١

(٢) الدر المصون ١٢٠/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٠/٢

(٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٧٠/٢

(٤) معاني القرآن ٦٤/١

(٥) مجاز القرآن ص٣٥

، ثم حذف (الأهل) ، و(الأصحاب) ، وأقيمت : (الملة) مقامها))[١] وقال ابن الأنباري : (((ملة) منصوب بفعل مضمر ، تقديره : بل نتبع ملة إبراهيم ، وزعم الكوفيون أنَّ تقديره : بل نكون أهل ملة إبراهيم ، والوجه الأول أوجه الوجهين ، لأنّك تفتقر في هذا الوجه إلى إضمار بعد إضمار ، إضمار الفعل وإضمار المضاف ، والإضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة ، فلا يصار إليها ما وجد عنها مندوحة)) [٢] وقال ابن عطية : ((وقيل : نُصبت على الإغراء)) [٣]

يبدو أن المفسرين قد ذكروا ما أمكن أن يذكروه من أوجه إعراب (ملة) إلّا النصب على نزع الخافض ، وأول من نقل القول به استنادًا إلى كتب التفسير التي رجعت إليها : القرطبي ، فقال : ((وقيل المعنى : بل نهتدي بملة إبراهيم ، فلما حذف حرف الجر صار منصوبًا)) [٤] وكذلك أشار اليه أبو حيان الأندلسي بقوله : ((وإمَّا على أنَّه منصوب على الإغراء ، أي : الزموا ملة إبراهيم ، قاله أبو عبيدة ، وإمَّا على أنَّه منصوب على إسقاط الخافض ، أي : بملة)) [٥] والسمين الحلبي بقوله : ((الرابع : أنَّه منصوب على إسقاط حرف الجر ، الأصل : نقتدي بملة إبراهيم ، فلمَّا حذف الحرف انتصب)) [٦]

---

(١) جامع البيان ٦٥٣/١ وينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٨٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٣/١ ، والكشاف ١٩٣/١ والبنيان في إعراب القرآن ١٠٢/١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٤/١

(٣) المحرر الوجيز ٢١٤/١

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٣٩/٢

(٥) البحر المحيط ٥٨٠/١

(٦) الدار المصون ١٣٥/٢

وبذكر الوجه الأخير وقعت مهزلة التقليد الأعمى ، لأنَّ القول بالنصب على نزع الخافض الذي شاع في كتب النحو والتفسير قد قصد به نزع الخافض ، لا نزع الفعل معه ، فقد جاز القول به تقليدًا للنحاة القدامى لو كان الفعل نهتدي ، أو نقتدي مذكورًا ، أي : لو قيل في الكلام : وقالوا كونوا هودًا أو نصارى تهتدوا قل بل نقتدي ملة إبراهيم حنيفا ، لجاز اتباعًا وتقليدًا إعراب (مِلَّةَ) منصوبًا على نزع الخافض ، أمَّا القول به ، والفعل المتعدي بحرف الجر غير مذكور، فهذا ما لا علاقة له البتة بالقول بالنصب على نزع الخافض .

والحقيقة أنَّ ثمة عامل لم يدخله النحاة والمفسرون في حسبانهم ، وهو ما يقتضيه نظم الكلام ، وهذا هو عامل النصب في الاسم (مِلَّةَ) ، لأنَّه متعلق بخبر : (كان) ، المنصوب في قضية الاتباع التي تؤلف المحور الأساسي ، والدليل على ذلك أنَّ جميع الأوجه الإعرابية مستوحاة من المعنى العام الذي في الأية المتمثل بحجية الاقتداء ، فهو لم ينصب بعامل الإغراء ، أو بإسقاط حرف الجر ، أو بالعطف أو بفعل مضمر ، تقديره كذا وكذا ، بل نصب بعامل السياق ، ومن نظائره في القرآن الكريم ، نصب (تَصْدِيقَ) في قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ){يونس : ٣٧}وقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لاوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ){يوسف : ١١١}

٥-**تطوّع : قال الله تعالى : (وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ){البقرة : ١٥٨}** أعرب ابن الأنباري (خيرًا) منصوبًا على نزع الخافض [١] وقال العكبري : (((خيرًا) ، منصوب بأنَّه مفعول به ، والتقدير : بخير ،

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٣٠ .

فلمَّا حُذِف الجر ، وصل الفعل ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : تطوعًا خيرًا)) [١]

تبيَّن من كلام سيبويه ، كما تقدَّم ، أنَّ المنصوب على نزع الخافض هو غير المفعول به ، فالأول ما كان في الأصل مجرورًا بحرف جر أصلي ، فينتصب عند حذفه ، والعكبري خلط بين المصطلحين ، والقول بأنَّ (خيرًا) منصوب على نزع الخافض لا يقبل إلّا بشروط ثلاثة ، هي :

١-أن يُبَيَّنَ سرّ التحول من الجر إلى النصب .

٢-أن يُشار إلى الفرق في المعنى بين الجر والنصب .

٣-أن يكون الفعل ضمن الأفعال السماعية التي جاز نصب ما تعدَّى إليه بحرف الجر .

وهذه الشروط الثلاثة غير متوافرة في الفعل (تطوَّع) في الآية الكريمة ، وغياب الشرط الأول ، والثاني يجعل نصب (خيرًا) ، عبثًا لا معنى له ، وفيما يتعلَّق بالشرط الثالث ، فإنَّ القول بأنَّ (خيرًا) نصب على نزع الخافض يدخل الآية الكريمة في حكم الشذوذ ؛ لذلك أشير إلى هذا الوجه بأنَّه غير مقيس ، وجعل كنصب (الديار) ، شذوذًا في قول الشاعر :

تمرون الديارَ ولم تعوجوا ..... [٢]

فيجب إذن التخلّي عن الأخذ بهذا الإعراب ، ولا سيما عند وجود إعراب آخر أقرب إلى معنى الآية وتركيبها ، وقد أشار إليه العكبري ، بقوله : ((ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : تطوعًا خيرًا)) [٣] وإعراب ثان ، وهو جعل (خيرًا) ، منصوبًا على الحالية ، كما أنَّني أشم في الآية معنى

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١ .

(٢) ينظر : الدر المصون ١٩٢/٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١ .

المفعول لأجله ، أي : كأنَّ المعنى : أنَّ من تطوَّع ، وكانت غايته من هذا التطوع فعل الخير ، فجزاؤه ما انتهت به الآية .

٦-استرضع : قال الله تعالى : (وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) {البقرة ٢٣٣} أولادكم : منصوب عند جمهور النحاة والمفسرين على إسقاط حرف الجر ؛ لأنَّ (استرضع) عندهم يتعدَّى إلى مفعولين ، الأول : يتعدَّى إليه بنفسه ، والثاني : يتعدَّى إليه بحرف الجر، والتقدير : أن تسترضعوا مرضعة لأولادكم[١]

فجمهور النحاة والمفسرين ذهبوا إلى أنَّ (أولادكم) المنصوبة ، هي في الأصل مجرورة ، والتقدير : لأولادكم ، إلّا أنِّي لم أجد أحدًا منهم من أشار إلى سرّ التحول الدلالي من الجرّ إلى النصب ، فهذا الوجه إذن من الإعراب مردود ؛ لما ذكرناه ؛ لأنَّه بدون الإشارة إلى ذلك ، يجعل نصب (أولادكم) في الآية عبثًا من جهة ، ونصبًا شاذًّا من جهة أخرى ، وهذا ما تنزَّه عنه القرآن الكريم ، يضاف إلى ذلك أنَّه لا مسوغ للسقوط في هذا المأخذ ، ما دام هناك مذهب آخر وإعراب آخر ، وهو ما ذكره الزمخشري أنَّ (استرضع) يتعدَّى إلى مفعوليه بنفسه ، فيكون (أولادكم) مفعوله الثاني ، والأول محذوف ، والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم [٢] وقال أبو حيّان الأندلسي : ((واستفعل : هنا للطلب ، أي : طلبتُ من المرأة إرضاع الولد ، كما تقول : استسقيتُ زيدًا الماءَ ، واستطعمتُ عمرًا الخبزَ ، أي : طلبتُ منه أن يسقيني ، وأن يطعمني ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٩٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٦٠/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٥٠/١ ، والبحر المحيط ٣٤٨/٢-٣٤٩ ، والدر المصون ٤٧٣/٢ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢٧٧/١ .

فكما أنَّ الخبز والماء منصوبان ، وليس على إسقاط الخافض ، كذلك : أولادكم ، منصوب لا على إسقاط الخافض)) [1] لذلك يكون من الخلط ، واللبس أن نسمي المنصوب على نزع الخافض مفعولًا به .

وجاء في لسان العرب : ((قال ابن برّي : وتقول : استرضعتُ المرأة ولدي ، أي : طلبتُ منها أن ترضعه ، قال الله تعالى : (أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ){القرة : ٢٣٣} والمفعول الثاني محذوف ، أي : تسترضعوا أولادكم مراضع ، والمحذوف على الحقيقة المفعول الأول ؛ لأنَّ المرضعة هي الفاعلة بالولد...وحكى الحوفي في البرهان في أحد القولين أنَّه متعدٍّ إلى مفعولين)) [2]

فإعراب (أولادكم) ، مفعولًا به مقبول ؛ لأنَّه قائم على معنى المفعولية ، أمَّا القول بأنَّ (أولادكم) منصوب على نزع الخافض ، فإنِّي لا أدري كيف استساغه الجمهور ؛ لأنَّه قول فارغ من كل محتوى .

٧- **واعدَ : قال الله تعالى : (وَلَـكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلّا أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا) {البقرة ٢٣٥}** قيل في إعراب (سرًّا) الأقوال الآتية :

١-إنه مفعول به لـ(تُوَاعِدُوهُنَّ) لأنّه بمعنى : النكاح ، والتقدير : لا تواعدوهن نكاحًا .

٢-إنّه مصدر في موضع الحال ، بمعنى مستخْفين ، والمفعول محذوف ، والتقدير : لاتواعدوهن النكاح سرًّا .

٣-إنّه صفة لمصدر محذوف ، أي : لا تواعدوهن مواعدة سرًا .

٤-إنّه بتقدير : في سرٍّ ، فيكون (سِرًّا) منصوبًا على الظرفية .

٥-إنّه منصوب على نزع الخافض ، أي : على سرٍ ، أي : على نكاح ، لأن الفعل : واعد ، يتعدى إلى مفعولين ، إلى الأول بنفسه ، وإلى

---

(١) البحر المحيط ٣٤٩/٢ .

(٢) ١٦٦/٦ وينظر : تاج العروس ٥٦/٢١

الثاني بحرف الجر (إلى) ، فلما حذف حرف الجر ، وصل إليه الفعل فنصبه[1]

وفيما يتعلق بالوجه الأخير قال ابن هشام (((على) : على وجهين أحدهما : أن تكون حرفاً...قوله

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لقضى عليَّ ، فحذفت (على) ، وجعل مجرورها مفعولًا ، وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى : (وَلَـكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلّا أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا) {البقرة ٢٣٥}أي : على سر)) [2]

ويبدو أن ابن عطية قد حسم الأمر في هذه الأوجه الإعرابية المختلفة بقوله : ((ذهب ابن عباس ، وابن جبير ، ومالك وأصحابه ، والشعبي ، ومجاهد ، وعكرمة ، والسُدِّي ، وجمهور أهل العلم ، إلى أنَّ المعنى : لا تواعدوهن بالمواعدة ، والتواثق ، وأخذ العهود في استسرار منكم وخفية ، و(سِرًّا) على هذا التأويل نصب على الحال ، أي : مستسرين)) [3]

وهذا هو المعنى والتفسير الذي يقطع بإعراب : (سِرًّا) حالًا ، من دون الإعراب المختلق : النصب على نزع الخافض ، وغيره من أوجه الاعراب المذكورة .

٨-رفع : قال الله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ){البقرة : ٢٥٣} في نصب (درجات) ، ستة أوجه ، هي :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١٠٠/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٥٢/١

(٢) مغني اللبيب ١٤٢/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣١٦/١

١-إنَّه حال من (بعضهم) على حذف مضاف ، أي : ذا درجات ، أو ذوي درجات .

٢-إنَّه مصدر واقع موقع الحال .

٣- إنَّه مفعول ثان لـ(رفع) على أنَّه ضُمِّن معنى (بلَّغ) والتقدير : بلَّغ بعضهم درجات .

٤-إنَّه بدل اشتمال .

٥-إنَّه مصدر على معنى الفعل لا لفظه ؛ لأنَّ الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنَّه قيل : رفع بعضهم رفعات .

٦-إنَّه منصوب على إسقاط الخافض ، وذلك الخافض يحتمل أن يكون (على) أو (في) ، أو (إلى) ، والتقدير : على درجات ، أو : في درجات ، أو : إلى درجات ، فلمَّا حُذِف حرف الجر انتصب ما بعده [١]

تقدَّم في مواضع مختلفة ذكر مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض ، ومن هذه المآخذ التي تتعلق بتفسير هذه الآية وإعرابها ما يأتي :

١-لو تأمَّلتَ هذه الأوجه الإعرابية ، لوجدتَ أنَّ لكل وجه معناه ، إلّا وجه النصب على نزع الخافض ، فإنَّه لا يدلّ على معنى ، فالأخذ به إذن في إعراب هذه الآية يعني إفراغها من محتواها ، وفي هذا تعطيل للتفسير ، وتحويل القرآن الكريم إلى مجرد تراكيب لفظية ، لا ترمز إلى دلالة معنوية ، أو بلاغية .

٢-لمَّا وردت (درجات) منصوبة ، فقد أريد بها حتمًا معنى من معاني الاسم المنصوب كالحال ، أو المفعول به ، وإعرابها منصوبة على نزع الخافض يعني جعلها بمعنى المجرور الذي يحمل دلالة الحرف الذي جرَّه ، وما أُريد هذا المعنى البتة ؛ لأنَّه لو أريد لجُرَّت (درجات) بالحرف الذي

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٦٣/١ ، والدر المصون ٥٣٦/٢ .

اختيرت دلالته من دون الأحرف الجارَّة الأخرى ، فالأخذ إذن بالنصب على نزع الخافض يُعَدُّ تحريفًا لدلالة الآية ، كما أنَّ النحاة والمفسرين بقولهم بهذا الوجه ، يُعَدُّون أيضًا قد تدخلوا فيما أراده الله ، فهو ، سبحانه ، لو أراد ما أرادوه ، فإنَّه ما كان يعجزه جر الاسم بأحد أحرف الجر التي قدَّروها .

٣-من الأوجه الإعرابية الأخرى المذكورة ، القول بتضمين (رفع) ، معنى (بلَّغ) وفي هذا الوجه مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض نفسها ؛ لإنَّه يُعَدُّ أيضًا تحريفًا لدلالة الآية ، وتدخلًا في إرادة الله ، سبحانه ، فلو أراد الله ، تعالى ذكره ، ما أراده المعربون والمفسرون من القول بالتضمين ، لما كان يعجزه أيضًا أن يقول : بلَّغ ، بدلًا من : رفع .

٤-الدليل على أنَّ (رفع) ، متعدٍّ إلى (درجات) ، بنفسه ، عدم ورود تعدِّيه إليها بحرف الجر في المواضع الأُخَر ، وهي : قول الله تعالى (وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ)[الأنعام : ١٦٥] وقوله تعالى : (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ)[الزخرف : ٣٢] وقوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)[الزخرف : ١١] وعلى نحو هذه الآيات قوله تعالى : (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا {٥٦} وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا)[مريم : ٥٦-٥٧]

٩-وعد : قال الله تعالى : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)[البقرة : ٢٦٨]

قال الزجاج : ((يعدكم الفقر : يعدكم بالفقر ، ولكنَّ الباء حُذِفتْ ، وأفضى الفعل فنصب ، كما قال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ))[1]

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٨/١ .

نسأل الزجاج في هذا المقام أنَّك حين جعلتَ قوله تعالى : (يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ) أصله : يعدكم بالفقر ، لِمَاذا لم تشر، ولو مجرد إشارة ، إلى الفرق في المعنى بين معنى النصب الذي في الآية ، ومعنى الجر في المثال والتقدير الذي جعلته هو الأصل ؟! ولماذا قال الله تعالى : (يَعِدُكُمُ الْفَقْر) ولم يقل كما هو الأصل : يعدكم بالفقر ؟! لماذا جاء قوله تعالى على خلاف الأصل ؟! يجيب لسان حاله : لم أذكر هذا كلَّه ، بل لم يخطر ببالي شيء من ذلك ؛ لأنَّ النحاة والمفسرين قد أجمعوا على أنَّ النصب والجر معنييهما واحد .

يا سبحان الله ، هؤلاء النحاة والمفسرون الذين اعتدنا منهم أن ينبهونا في مسائل كثيرة على أدق الفروق الخفية بين صيغة وصيغة قريبة منها ، ما بالهم ساووا هنا بين المنصوب والمجرور مع أنَّ الفرق بين معنييهما واضح شأنهما شأن كثير من الأمثلة ؟!

لم يرد في القرآن الكريم تعدي (وعد) إلى مفعوله الثاني بالباء ، ولهذا نقول : لو قيل في الكلام : يعدكم الشيطان بالفقر، لكان المراد إلصاق معنى الوعد بالفقر، وهذه قضية لا خلاف فيها ، ويكون التركيب بالجر هنا ، مشتغلًا بإبراز هذه الدلالة ؛ فلم يُعنَ بدلالة الفقر ، لذا يكون المقصود من الفقر معناه الاعتيادي ، إلّا أنَّه جاء منصوبًا في قوله تعالى : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ) لأنَّه أريد أن يقع مفعولًا به ، وهذه قضية يجب أن لا يُختَلَف فيها أيضًا ، وأُريد بهذا المعنى استيعابه والاحتواء عليه ؛ مما اقتضى أن يكون معنى الآية : إنَّ الشيطان يعدكم الفقر ، الفقر الذي هو بأوسع معناه ، وبكل دلالاته ، الفقر من المال ، والفقر من العز والجاه ، والفقر من النصر والغلبة ، والفقر من الأمن والأمان والأنصار ، والفقر من عافية البدن واطمئنان البال ، والفقر من القناعة بما قسم الله ، والفقر من رضى الله ، والفقر من الأجر والثواب ، والفقر من الإسلام والإيمان ، والفقر من كل خير ، خير الدنيا والآخرة .

هذا هو المأخذ العام الأول الذي جاء من القول بالنصب على نزع الخافض ، والمأخذ العام الثاني الذي وقع فيه النحاة والمفسرون من جراء هذا القول المختلق ، هو المأخذ نفسه الذي وقع فيه الزجاج هنا ، إذ قاس الزجاج كلام الله ، سبحانه ، على كلام البشر ، بل قاسه على ضرورة شعرية ، والشاعر مدرك تمام الإدراك أنَّ من الأفصح ، والأنسب أن يقول : أَمَرْتُكَ بالخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ به ؛ ليكون تركيب الأمر الأول ، وتركيب الأمر الثاني على نسق واحد ، إلّا أنَّ الشاعر خالف هذا النظم الأمثل ، فحذف الباء مضطرًّا ؛ لأنَّ وزن البيت لايستقيم إلّا بحذفها، ومن هذه الضرورة الشعرية استنبط النحاة ، والزجاج واحد منهم ، النصب على نزع الخافض ، وأخضعوا له لغة القرآن ، فهم بهذا العمل ، جعلوا لغة كتاب الله تابعة للغة الشعراء ، وكان الأولى قلب هذه المعادلة ، لا لأنَّ لغة القرآن الكريم هي الأفصح ، والأبلغ ، ولكن أيضًا لأنَّ النحو يوم وُضِعتْ اللبنة الأولى في أساسه ، كانت الغاية منه الحفاظ على لغة القرآن ، لا الحفاظ على لغة الشعراء ، كانت الغاية الأساسية أن نفهم ألفاظ القرآن الكريم ، ومقاصده ، وتحقيق هذه الغاية يستوجب أن نستنبط منه أولًا قواعد اللغة ، ثمَّ نخضع لها لساننا ، ونقيس عليها كلام العرب ، أي : تحقيق هذه الغاية أوجبت على النحاة والمفسرين أن يفسروا القرآن ، ويعربوه بقواعد مستقاة من القرآن ، لا بقواعد تؤخذ من غيره .

وتأمَّل كيف قاس الزجاج أفصح كلام ، وهو كلام رب العزة ، جل وعلا ، بضرورة شعرية ، فسقط في مأخذ كبير من حيث لم يشعر ، وهو أنَّه بهذا القياس حكم على أنَّ لغة القرآن الكريم ، هي في مستوى هذه الضرورة ، بل أدنى ، لأنَّه جعل لغة القرآن الكريم تابعة للغة الضرورات الشعرية ، والتابع حكمه أن يكون أدنى من المتبوع ، فهذه غفلة كبيرة ، وغفلة أخرى أكبر منها ، وفي هذا الموضع ، وهو قياس قوله تعالى : (يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ){البقرة : ٢٦٨} بقول الشاعر : أمرتكَ الخيرَ ؛ ليستدل من خلاله على أنَّ (الفقر) في كلام الله

نُصِبَ على غرار نصب (الخير) في كلام الشاعر ، من أجل أن يسوغ الأخذ بهذا القياس ، ولم يحتج بكلام الله : (وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء){البقرة : ٢٦٨} ليمنع هذا القياس ، أو لا يفكر فيه ، مع أنَّ قوله تعالى : (وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء){البقرة : ٢٦٨} أقرب إليه من قول الشاعر : أمرتكَ الخيرَ ، لأنَّه أعقب موطن الشاهد ، وعطف عليه في السياق نفسه .

هؤلاء هم النحاة الذين زعموا أنَّهم جعلوا لغة القرآن الكريم مصدرهم الأول في اللغة ، وهؤلاء هم الذين زعموا أنَّ النحو نضج واحترق ، وإنَّما الذي نضج واحترق ، هو النحو الذي استنبطوه من أشعار العرب ، وليس النحو الذي يستنبط من كتاب الله المجيد ، والشاهد على ذلك كثرة الدراسات النحوية القرآنية التي لا تزال مستمرة في نضوجها .

١٠-خوَّف : قال الله تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :١٧٥} قال الشريف الرضي : (((ومن سأل عن معنى قوله : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :١٧٥} فقال : المعلوم أنَّ الشيطان يخوّف أعداءه ، لا أولياءه ، فما معنى هذا الكلام ؟! فالجواب أنَّ المراد...يخوفكم من أوليائه... تقدير الكلام : يخوف المومنين بأوليائه الذين هم المشركون ؛ فلمَّا أسقط الباء ، وصل الفعل إلى الأولياء فنصبهم...أو يكون تقدير الكلام : يخوفكم أولياءه فحذف المفعول الأول واكتفى بالثاني... وذهب كثير من العلماء المتقدمين ...إلى أنَّ قوله تعالى : (يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ) على ظاهره ، وأنَّ المخَوَّفين هم أولياء الشيطان على الحقيقة...إنَّما هم المنافقون ، ومن لا حقيقة لإيمانه)) (١)

---

(١) حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، في ذيل الوجوه والنظائر لمقاتل بن سليمان ص ٣٠٤-٣٠٦ .

واختار جمهور المعربين والمفسرين إعراب (أولياءه) ، منصوبًا على إسقاط حرف الجر ، والتقدير : يخوِّفكم بأوليائه ، فحذف المفعول الأول (كم) ، والباء من المفعول الثاني ، فلمَّا حذف حرف الجر وصل الفعل إليه فنصبه[١] وأجاز بعضهم أن يكون المعنى : يخوِّف أولياءه من المنافقين في عدم مقاتلة المشركين[٢]

لاشتغال المعربين والمفسرين في إعراب (أولياءه) بالقول المختلق ، والمصنوع صناعة لفظية ، جعلهم لا ينتبهون على دلالة الفعل (يخوِّف) ، هنا وقد بدا لي أنَّه كدلالة : (ظَلَّلْنَا) في قوله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ){ البقرة ٥٧ } الذي مرَّ إعرابه وتفسيره ، فلصيغة (فعَّل) ، دلالتان ، فقولنا مثلًا : علَّمتُ زيدًا ، يعني ، زوَّدته بمعلومات ، لم يكن يعلمها من قبل ، هذا هو المعنى المعتاد ، لكن قد يقصد من هذه الصيغة دلالة أخرى ، يُتَعرَّف إليها من السياق ، وهي إفادتها معنى الجعل ، فيكون القصد من قولنا : علَّمتُ زيدًا ، جعلته معلِّمًا ، وكذلك قولنا : خوَّفتُ زيدًا ، فمعناه الشائع : أنَّك أخفته ، بمعنى أنَّك جعلته خائفًا ، لكن قد يراد من هذا المثال نفسه ، أنَّك جعلته مُخوِّفًا لا خائفًا ، أي : أنَّك أنت الذي صنعت فيه حدوث التخويف للآخَرين ، وعلى هذا النحو جاء قوله تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءه) فليس المراد أنَّه أخاف أولياءه ، بل المراد أنَّ الشيطان جعلهم مخوِّفين

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء١/١٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ١٥٠ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ١١٦ ، وجامع البيان للطبري ٤/٢٢٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤١١ ، والكشاف ١/٤٣٣ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/٥٤٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٣١ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٤٥ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢/١٦٧-١٦٨ ، والدرالمصون للسمين الحلبي ٣/٤٩٣-٤٩٤ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ص ٥٩٨

(٢) ينظر : زاد المسير لابن الجوزي ١/٤٠٣-٤٠٤.

، ذلك بأن ألبسهم قناعًا من أقنعته الشيطانية المزيفة ، فبدوا في نظر ضعاف الإيمان بأنَّهم مُخيفون ، وهم في الحقيقة أجبن الخلق ، ليسوا أهلًا لأن يخوفوا أهل الإيمان ، بل هم من شدة خوفهم من كل شيء صاروا أتباعًا للشيطان ، ولهذا قال الله ، سبحانه : (فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :١٧٥} لأنَّهم لا يستحقون أن يخاف منهم أحد .

والجدير بالذكر أنَّي قد وجدتُ فيما بعد أنَّ هذه الدلالة التي ذكرتُها للفعل (يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءه) في الآية ، قد صرح بها الخليل بقوله : ((وقد يقال : خوَّفتُ الرجلَ ، أي : صيَّرته بحال يخافه الناسُ)) [١]

١١- **نحتَ : قال الله تعالى : (وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)**{**الأعراف : ٧٤**} جاء في الدر المصون : ((قوله تعالى : (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) يجوز أن يكون (الجبال) منصوبًا على إسقاط الخافض ، أي : من الجبال...فيكون (بُيُوتًا) مفعوله ، ويجوز أن يُضَمَّن (تنحتون) معنى ما يتعدَّى لاثنين ، أي : وتتخذون الجبال بُيوتًا بالنحت ، أو تصيرونها بيوتًا بالنحت ، ويجوز أن يكون (الجبال) هو المفعول به و(بيوتًا) : حال)) [٢]

ولِمَ نلتجئ إلى الوجه الأول ، أو الثاني ، وقد جاز الوجه الثالث؟! وهو الأصح ، والأقرب إلى معنى الآية وتفسيرها ، فحين قال ، سبحانه ، (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) أراد دلالتين ، دلّ عليهما ظاهر الآية ، الأولى : أنَّه أراد من (تنحتون) معنى (تنحتون) فتضمينها معنى (تتخذون) ، أو (تُصيِّرون) ، تحريف صريح ومتعمد لدلالة الآية ، والدليل على ذلك أنَّ صاحب الدر المصون لم يستطع أن يتخلَّى عن معنى النحت ، فقيَّد التضمين

---

(١) كتاب العين ص ٢٧٣ ، وينظر : لسان العرب ١٨٠/٥.

(٢) الدر المصون ٣٦٣/٥-٣٦٤ .

به ، فاضطرَّ أن يقدر التضمين الأول بقوله : وتتخذون الجبال بُيوتًا بالنحت ، وقدَّر الثاني بقوله : تصيرونها بيوتًا بالنحت ، والثانية : أنَّه لم يستعمل (مِن) ، للاستغناء عن دلالتها ؛ إذ تدل على معنى التبعيض ، والمراد من قوله تعالى : (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) الجبال بصفة عامَّة ، واستعمال (مِن) ، يغيِّر هذه الدلالة ، ويخالف تفسيرها ، فليس المراد أنَّهم نحتوا جزءًا مما حولهم من الجبال ، وجعلوها بيوتًا ، فلو أُريد هذا المعنى لاستعمل (مِن) كما استعملها في (تتخذون) ، فيكون المعنى : أنَّهم اتخذوا أجزاءً من السهول ، فشيَّدوا فوقها قصورهم ، أمَّا الجبال التي حولهم فقد نحتوها بيوتًا .

١٢-عجلَ : قال الله تعالى : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :١٥٠ }

أدخل النحاة ، والمعربون ، والمفسرون ، كما مرَّ في غير موضع ، هذه الآية ضمن شواهد النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد ، فأعربوا (أمر) منصوبًا على إسقاط حرف الجر ، والتقدير : أعجلتم عن أمر ربكم ، فلمَّا حُذف حرف الجر ، اتصل به الفعل فنصبه[١]

يا سبحان الله ، ما بال النحاة ومن تبعهم من المفسرين ، عجلوا أمر القول بالنصب على نزع الخافض ، وشغفهم حبًّا ، ووقعوا في أسره وغرامه؟! ألقربه منهم ، ويسر تناولهم إيّاه ، أم ولعًا بتوسيع دائرة الحكم على القرآن الكريم بالشذوذ ؟!

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٦٩/١-٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ١٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٢٩٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٠٧/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٦/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤١٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٧-٤٣٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤١/٢-١٤٢ .

وثمة حالة في هذا الباب تكررت عندهم ، هي أنَّهم سرعان ما يحكمون على كلام الله بالشذوذ ، بحجة أنَّه جاء مخالفًا لكلام العرب ، حتى إذا رجعنا إلى كلام العرب ، وجدناه موافقًا لكلام الله ، فقد حكموا هنا على نصب : أمر ربكم ، بالشذوذ ، لأنَّ (عجل) لا يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه ، بل بحرف الجر ، بيد أنَّنا وجدنا اللغويين ينقلون جواز تعدِّي (عجل) إلى مفعوله بنفسه ، فقد جاء في معاجم اللغة ، وكتب معاني القرآن ، وإعرابه : عجِلْتُ الشيءَ : سبقتُه [١] وجاء في الصحاح للجوهري : ((عجِلْتُ اللحمَ : طبختُه على عجلة)) [٢] وجاء في المحكم لابن سيده : ((عجله : سبقه ، وفي التنزيل : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :١٥٠ }))[٣] وجاء في لسان العرب : ((وعجِلتُه : سبقتُه))[٤] فإذا كان : (عجِل) في قوله تعالى : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :١٥٠ } جاز تعدِّيه إلى مفعوله بنفسه ، كما جاء ذلك في كلام العرب ، فهل ثمة داع بعد ذلك إلى إدراج هذا الشاهد القرآني في باب القول المختلق : النصب على نزع الخافض ، ومن ثَمَّ الحكم عليه بالشذوذ ؟!

١٣–قدّرَ : قال الله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)(يس : ٣٩} قيل في إعراب (منازل) ، أربعة أوجه ، هي :

الأول : أنَّها مفعول ثان ، و(قدَّرَ) بمعنى (صيَّر) .

الثاني : أنَّها حال ، والتقدير : والقمر قدَّرناه ذا منازل .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٣٢٤ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣٤٠/٣، والدر المصون ٤٦٦/٥ ..

(٢) ص ٨٧٥ .

(٣) ٣٢٢/١.

(٤) ٤٦/١٠ .

الثالث : أنَّها ظرف ، أي : قدَّرنا مسيره في منازل .

الرابع : أنَّها مفعول به ، والهاء في (قدَّرناه) في موضع نصب على نزع الخافض ، والتقدير : والقمر قدَّرنا له منازل [1]

لِمَ الالتجاء إلى وجه النصب على نزع الخافض ، مع أنَّه وجه لفظي ومصنوع ، وفيه من المآخذ ما فيه ، ومع وجود أوجه أُخَر أوجه منه ، ولا أراه إلاّ الأول ، ولكن من غير تضمين (قدَّر) معنى (صيَّر) لأنَّ من معاني (فعَّل) معنى الصيرورة ؛ فـ(قدَّر) هنا نصب مفعوليه : الهاء و (منازل) ، بنفسه بالأصالة ، لا بالتضمين .

المبحث السادس : المفعول لأجله والنصب على نزع الخافض :

قال ابن هشام : ((ولمَّا أنهيتُ قولي في المرفوعات ؛ شرعتُ في المنصوبات ؛ فقلتُ : باب المنصوبات خمسة عشر : أحدها : المفعول به ، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل (ويشمل : المنادى ، والمنصوب على الاختصاص ، أو الذم ، أو المدح ، أو الترحم ، او الإغراء ، أو التحذير ، أو القطع)...والثاني...المفعول المطلق...والثالث... المفعول له ، ويُسّمَّى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله... والرابع ...المفعول فيه... والخامس : المفعول معه...والسادس : المشبه بالمفعول به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة...والسابع : الحال...والثامن : التمييز... والتاسع : المستثنى...والعاشر : خبر كان ، وأخواتها...والحادي عشر : خبر كاد ، وأخواتها...والثاني عشر : خبر ما حُمِل على ليس...والثالث عشر : اسم إنَّ ،

---

(١) ينظر : إعراب اقرآن للنحاس ص ٨٢١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٦/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥٩٥/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٣٤٢/٢ ، والدر المصون ٢٧٠/٩ .

وأخواتها...والرابع عشر : اسم لا ، النافية للجنس...والنوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر ، وهو الفعل المضارع التالي ناصبًا)) [١]

وهذه الأسماء تنوعتْ ، وتعددتْ ، لأنَّ كُلًّا منها يدلّ على معنى ، وأُعرب استنادًا إلى معناه ، والنحاة لم يعربوا اسمًا من هذه الأسماء منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّه من الأولى أن يعرب حسب المعنى الذي يدلّ عليه ، والنصب على نزع الخافض لا يدلّ على معنى ، إلّا أنَّه استثني من هذه الأسماء المنصوبة المفعول لأجله ، فأُعرب منصوبًا على نزع الخافض ، فحملني هذا الاستثناء ، على دراسة هذه القضية في مبحث مستقل .

والمفعول لأجله يُسَمَّى أيضًا المفعول له ، والمفعول من أجله ، قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موقوع له ؛ ولأنَّه تفسير لما قبله : لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا ، وذلك قولك : فعلتُ ذاك حذار الشر ، وفعلتُ ذاك مخافة فلان ، وادِّخار فلان ، قال الشاعر ، وهو حاتم بن عبد الله الطائي{من الطويل} :

وأغفِرُ عَوراءَ الكريم ادِّخاره وأصفح عن شتْم اللئيم تكَرُما

فهذا كله ينتصب لأنَّ مفعول له... لكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله))[٢]

كلّ ما قاله سيبويه عن سبب انتصاب المفعول لأجله ، يتعلق بالمعنى ، وبالسياق ، فقد أصاب وأحسن في تفسير هذا العامل المعنوي الذي عمل النصب في المفعول لأجله ، فالأسماء المنصوبة : حذار الشر ، ومخافة فلان

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٠٠-٢٦٣ .

(٢) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٦٧/١-٣٦٨ ، وتحقيق بديع : ٤٣٥/١ -٤٣٧ ، وينظر : ديوان حاتم الطائي ص ٤٥ .

، وادِّخار فلان ، وعوراء ، وتكرمًا ، انتصبت ؛ لأنَّها دلت على معنى المفعول لأجله ؛ لذلك أعرِبتْ هذا الإعراب ؛ واصطلح على تسميتها هذا المصطلح .

هذا هو الحق ، إلّا النحاة لم يأخذوا به ، وهو أنَّ العمل لا يكون إلّا بالمعنى ؛ فكدَّروا النحو أيَّما تكدير حين تركوا هذا الحق جانبًا ، وزعموا بأنَّ المفعول لأجله نُصب بالفعل الذي قبله ، شأنه في ذلك شأن المفعولات المنصوبة الأُخَر ، فها هو سيبويه سرعان ما غيَّر منهجه ، وانحرف عن جادة الصواب ، فهو بعد أن قال عن الأسماء المنصوبة المذكورة ونحوها : ((فهذا كله ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له)) [1] أعقب ذلك مباشرة بقوله : ((ولكنَّه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله)) [2] فزعم أنَّ المفعول لأجله مجرور باللام في الأصل ؛ فلمَّا حُذِف عنه حرف الجر وصل إليه الفعل فنصبه ، فجعله منصوبًا على نزع الخافض ، ففي كلام سيبويه هذا اختلطت ، وتشابكت ، وتداخلت أربعة عوامل ، بعضها في بعض : وهي :

١-عامل السياق ، عبَّر عنه سيبويه بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر...لأنَّه تفسير لما قبله : لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا))

٢- وعامل المعنى ، عبَّر عنه بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موقوع له)) وبقوله : ((فهذا كله ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له))

٣-عامل الفعل الذي قبله ، عبَّر عنه بقوله : ((ولكنَّه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله))

---

(١) المصدر نفسه تحقيق هرون : ٣٦٩/١ ، وتحقيق بديع : ٤٣٧/١.

(٢) المصدر نفسه تحقيق هرون : ٣٦٩/١ ، وتحقيق بديع : ٤٣٧/١ .

٤-عامل حذف الخافض ، عبَّر عنه بادعائه أنَّ النصب جاء من طرح اللام ، وعلى أساس هذا العامل اختلقوا مصطلحهم الذي عمَّ وطغى : النصب على نزع الخافض . والعامل الحقيقي الذي يجب أن لا يُختلف فيه ، هو عامل المعنى ، أو السياق ، وهذا الخلط بين هذه العوامل المختلفة التي تضمنها كلام سيبويه ظهر أثرها في كلام النحاة من بعده

قال المبرد : ((لأنَّ المعنى معنى اللام ، كما تقول : جئتُك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

فإذا قلتَ : جئتك أنَّك تحب المعروف ، فالمعنى معنى اللام ؛ فعلى هذا قدَّمتَ ، فهذا قول الخليل)) [١]

فقد جعل المبرد النصب بمعنى الجرّ ، والأصل هو الجرّ ، وهذا هو تفسير لمصطلح النصب على نزع الخافض

وفي إعراب قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَاد)[البقرة : ٢٠٧} قال الأخفش : (((ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ) فإنَّ انتصابه على الفعل... فلمَّا نزع اللام عمل الفعل ، ومثله (حَذَرَ الْمَوْتِ) في قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)[البقرة : ١٩} وأشباه هذا كثير ، قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

لمَّا حذف اللام عمل الفعل)) [٢]

قول الأخفش : ((لمَّا حذف اللام عمل الفعل)) هذا قول سيبويه ، تناقله النحاة ، ويتضمن الإشارة إلى عاملين : الفعل ، ونزع الخافض .

---

(١) المقتضب ٢/٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) معاني القرآن ص ١٣٢ .

وقال الزجاج : ((وإنَّما نصبتَ (حَذَرَ الْمَوْتِ) لأنَّه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنَّما نصبه في تأويل المصدر ، كأنَّه قال : يحذرون حذرًا...قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

والمعى : لادِّخاره)) [١]

صرّح الزجاج في أول كلامه بالعامل المعنوي ، دلّ على ذلك قوله : ((وإنَّما نصبتَ...لأنَّه مفعول له)) أي : نُصِب المفعول لأجله ؛ لأنَّه مفعول لأجله ، وهذه العبارة التي قالها سيبويه ، وأجمع النحاة من بعده على تكرارها تعني بما لا لبس فيه ، ولا إشكال ، بأنَّ المفعول له نصب بما دل عليه ، ثم نقل قول من قال بأنَّ عامل النصب ، هو نزع الخافض ، وهو قوله : (وليس نصبه لسقوط اللام) ثم عاد وأكد أنَّ أصل النصب هو الجرّ .

وقال السيرافي : ((قال أبو سعيد (والمقصود نفسه) اعلم أنَّ المصدر المفعول له ؛ إنَّما هو السبب الذي له يقع ما قبله ، وهو جواب لقائل قال له : لِمِ فعلتَ كذا ؟ فيقول : لكذا وكذا ، كرجل قال لرجل : لِمَ خرجتَ من منزلك ؟ فقال : لابتغاء رزق الله ، أو قال له : لِمَ تركتَ السوق ؟ فقال : للخوف من زيد ، ولحذار الشر...ويجوز حذف اللام ، ونصب الذي بعدها ، كقولك : قلتُه ابتغاءَ الخير ، وحِذارًا من شر ، والنصب للمصدر الفعل المذكور ، لا غير ، فإذا ألقيت اللام ...وصل الفعل إليه فنصبه ، وتدخل (مِن) في معنى اللام ؛ لأنَّه يجوز أن تقول : خرجتُ من أجل ابتغاء الخير ، واحتملتُ من أجل خوف الشر ، ومعناهما واحد)) [٢] وقال ابن هشام : ((ويجوز جر المستوفي

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩٢/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٥٥/٢-٢٥٦.

للشروط)) [١] وقال يس الحمصي : ((قوله : (ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه إشارة إلى أنَّ الشروط شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، وهذا يدل على أنَّ الجرّ هو الأصل ؛ لجوازه مطلقًا ، ويدل له أنَّه يقع جواب السؤال ، بـ : لِمَ ؟ والأصل تطابق الجواب والسؤال))[٢]

وثمة خمس حقائق برزت عندي في هذا المقام من الضروري التنبيه عليها :

الأولى : أنَّ المفعول لأجله ، لم يكتسب هذه الدلالة من اللام البتة ، بل قد تَمثل فيه معنى المفعول لأجله ذاتيًّا ، فلبس هذا المعنى من غير أداة ، كما لبس الحال معنى الحالية من غير أداة وبالشروط التي ذكروها ، فكذلك المفعول لأجله اكتسب هذه الدلالة من خلال الشروط التي تمثلها حتى استطاع النحاة أن يستنبطوها من خلال لفظه ، ومن خلال موقعه في التركيب ، فتعرفوا إليها ، وذكروها لنا ، وهي خمسة : أن يكون مصدرًا ، وأن يكون قلبيًّا ، وأن يتحد مع الفاعل في الزمان ، وأن يتحد مع الفعل في الفاعل ، وأن يكون علَّة لحصول الفعل [٣] وهذه الشروط هي التي هيأته لاكتساب هذه العلَّة ، أي : تمثلها لاكتساب هذه الدلالة ، لا لجواز نصبه كما زعم النحاة ، وإنَّما جواز نصبه كان بعد ذلك ، فبعد أن صار مفعولًا له ، انتصب على هذا المعنى ، كما انتصب الحال على الحالية ، والظرف على الظرفية ، والمفعول به على المفعولية ، وكما انتصب الاسم على الاختصاص ؛ لذلك فإنَّ المفعول لأجله لا يُجر باللام التي تحمل دلالته ، إلّا إذا فقد المفعول لأجله هذه الدلالة ، ويحصل هذا عند فقدانه لهذه الشروط ، أو بعضها .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/٤٩٠ .

(٢) حاشية شرح التصريح ٢/٤٩٢-٤٩٣.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٨٠-١٨٤ .

الثانية : أنّ العرب ميَّالون إلى الإيجاز ؛ فهم غالبًا ، بل دائمًا ما يحذفون لفظ الخافض كلما أمكن الاستغناء عن دلالته ، وإنَّه لا يمكن الفصل بينهما ، والنصب على نزع الخافض قائم على جواز التعبير عن دلالة الخافض من دون لفظه ، بينما العلاقة بينهما علاقة الروح بالجسد ، ؛ فهما إمَّا يُذكران معًا ، أو يُحذفان معًا ، ؛ إنَّها علاقة عدم ووجود ؛ لأنَّه إذا حذفنا لفظ الخافض ، حُذِفتْ تلقائيًّا دلالته .

الثالثة : إذا أدركنا أنَّ المفعول لأجله اكتسب دلالته هذه ذاتيًّا ، أي : من غير أداة ، شأنه في ذلك شأن الحال ونحوه ، فيجب أن نتذكر أنَّ من العبث الذي تنزهت عنه لغة القرآن الكريم أن يُجَر المفعول لأجله هذا بلام العلة ، أي : باللام التي تحمل دلالته .

وهذا ما أكده النحاة ، فقد وجد النحاة استنادًا إلى استقرائهم اللغة أن من العبث الذي تنزهت عنه اللغة العربية استعمال أداتين ، أو وسيلتين للغرض نفسه ، في وقت واحد إلّا في التوكيد ، وهذا ما نبهتُ عليه في كتابي المشاكلة تعقيبًا على قول النحاة بربط الجملة الحالية برابطين ، وفي كتابي دراسات في النحو القرآني تعقيبًا على قول النحاة في الأداة (لكي) أنّها مركبة من لام التعليل و(كي) التعليلية المؤكدة لها ، فلم يجز مثلًا، المبرد أن تدخل الواو على أم ، ولا أم عليها ؛ لأنَّ أم للعطف، والواو للعطف [1] حتى قد أُنكرَ الجمع بين العوض والمعوض في النظم ، فضلًا عن النثر، ولم يُجعل من الضرورات الشعرية[2].

والنحاة حين لم يجيزوا اجتماع أداتين لمعنى واحد، لم يلتمسوا للجواز عذرًا، فلم يقولوا بجواز اجتماع الهمزة والباء، نحو: أذهبت بزيد، زيادة في التعدية ، أو تحلية العلم بـ(ال) تقوية في تعريفه ، ولم يجيزوا أنْ يقال : سوف

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٧.

(٢) ينظر : ضرائر الشعر، للقيرواني ص١٤٩.

لن أفعل كذا ، بجعل (لن) توكيدًا لـ(سوف) بل منعوا هذا ، وعللوا المنع ، بان في جواز ذلك لغوًا فارغًا. إلّا في التوكيد كالجمع بين (إنَّ) ، المؤكدة ، ولام التوكيد في نحو : إنَّ زيدًا لصادق

واستنادًا إلى ذلك قيل بكراهة إضمار كي التعليلية بعد لام العلة ؛ لئلّا يؤدي إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد [١] وقال ابن هشام ((لأنَّ حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل)) [٢].

كذلك لا يجوز جرّ المفعول لأجله الدال على العلَّة بلام العلة ؛ لأنَّه لا يجوز أن يدخل تعليل على تعليل ؛ لئلّا يؤدي إلى اجتماع وسيلتين لغرض واحد .

الرابعة : إنَّ المصطلح الذي أجمع عليه النحاة : النصب على نزع الخافض ، وجعلوا من شواهده المفعول لأجله يعني : أنَّ المفعول لأجله نُصب بعامل نزع الخافض ، إلّا أنَّ النحاة أجمعوا من جهة أُخرى على أنَّ عامل النصب في المفعول لأجله ، هو الفعل الذي قبله ، وهذا تناقض واضح ، بل يمثِّل أبشع صور التناقض التي أجمع عليها النحاة . وقد وجدتُ للفراء حجة واضحة ودامغة ، دحض فيها قول النحاة ، الذين زعموا بأنَّ المفعول لأجله منصوب بعامل الفعل ، فقال : ((فتنصب (حَذَرَ الْمَوْتِ) في قوله تعالى : ((يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)){البقرة : ١٩} على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد : يجعلونها حذرًا ؛ إنَّما هو كقولك : أعطيتُكَ خوفًا وفرقًا ، فأنتَ لا تعطيه الخوف ؛ وإنَّما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ، ليس بالفعل...والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع وليس نصبه على طرح (مِن) وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم) [٣]

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٥/٢.

(٢) مغني اللبيب ١٨٢/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٤/١ .

بيَّن الفراء أنّ المفعول لأجله لم ينصب بنزع الخافض ، أمَّا جعله بتقدير : من أجل كذا ، لا يعني أنَّ أصله خفض ، وإنَّما كان يقدَّر بهذا التقدير من أجل تعليم المبتدئين ، كما استدل الفراء على أنَّ المفعول له ، لم ينصب بالفعل ، بالمثال الذي استشهد به : أعطيتُكَ خوفًا وفرقًا ، فقد وقع (خوفًا) هنا مفعولًا لأجله ، وهو بإجماع النحاة منصوب بالفعل (أعطى) ، لكن لو جعلنا (خوفًا) منصوبًا بـ(أعطى) ، لوجب أن يكون المعنى : أنَّكَ تعطيه الخوف ، وهو معنى لم ترده من جهة ، ومعنى فاسد من جهة أخرى ، لذا وجب عدم جعله منصوبًا بالفعل ، وقد جعله الفراء منصوبًا على التفسير ، وهو التمييز عند البصريين ، والجدير بالذكر أنَّ سيبويه نفسه قد أشار إلى هذا العامل الذي قال به الفراء في نصّ قوله المتقدم ذكره ، فقد قال : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر...لأنَّه تفسير لما قبله : لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا))[1] فقد بيَّن سيبويه أنَّ المفعول لأجله هو تفسير لما قبله ، ومما يثير الانتباه هنا ، أنَّ سيبويه جعل نصب المفعول لأجله ، هو كنصب (درهمًا) ، في نحو قولك : عندي عشرون درهمًا ، و(درهمًا) في هذا المثال يعرب تمييزًا ، عند البصريين ، والكوفيون يسمونه (تفسيرًا) .

الخامسة : أنَّ المفعول لأجله الذي جعله سيبويه والنحاة من بعده منصوبًا على نزع الخافض ، يختلف عن جميع ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض ، وهو أنَّه يمثل المنصوب على نزع الخافض الوحيد الذي قد تعرَّف النحاة والمفسرون إلى دلالة نصبه ، فأُعرب استنادًا إليها ، فجاء إعرابه مفعولًا لأجله موافقًا لمعناه ، وما من نحوي ، أو مفسِّر يرغب في العدول عن هذا الإعراب إلى إعرابه منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّ القول بالنصب على نزع

---

(١) كتاب سيبويه تحقيق هرون :٣٦٧/١ ، وتحقيق بديع : ٤٣٥/١ .

الخافض قول لفظي ، لا يدلّ على معنى ، بل هو فارغ من كل محتوى ، وكان ينبغي للنحاة والمفسرين أن يتعرَّفوا إلى الدلالة الإعرابية لكل اسم أعربوه منصوبًا على نزع الخافض ، كما فعلوا ذلك في المفعول لأجله ؛ ليعرب استنادًا إلى معناه ، فيدخلوه في أحد إعرابات الأسماء المنصوبة ، فلو فعلوا ذلك لألغي القول بالنصب على نزع الخافض تلقائيًّا ، وأنقذوا النحو العربي من مآخذ هذا القول المختلق ، وإشكالاته .

نخلص من كل ما تقدم ذكره وتفصيله ، أنَّ القول بالنصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد ، وغير المُطَّرَد الذي عدَّه النحاة والمفسرون نصبًا شاذًّا لا يجوز ، كلاهما قول مختلق ، وكذلك شواهدهما الكثيرة في القرآن الكريم التي تكاد لا تُحصى ، جميعها مختلقة ؛ لأنَّه لم يُعدَلْ عن جرّ الاسم إلى نصبه في أيِّ موضع كان ؛ إلّا لأنَّه أريد بذلك الاستغناء عن دلالة الحرف الجار ؛ ليستبدل به معنى من معاني النصب ، كمعنى المفعولية ، أو الحالية ، أو البدلية ، أو المصدرية ، أو الظرفية ، أو التمييز .

الفصل الثاني : التضمين في القرآن الكريم

تعريف التضمين لغة واصطلاحًا :

التضمين في الشعر : ((المضمَّن من الشعر : ما لم يتمَّ معنى قوافيه إلّا في الذي قبله أو بعده)) [١] والتضمين أيضًا : ((هو أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن كلام فيكون جزءًا منه)) [٢]

التضمين في اللغة : جاء في العين : ((وكلّ شيء أُحرِز فيه شيء ، فقد ضمَّنته...وتضمَّنته الأرض والقبرُ والرَّحِمُ ، وضمَّنته القبرَ)) [٣]

---

(١) العين ص ٥٥٤، وينظر : المحكم لابن سيده ٨/٢١٥-٢١٦ .

(٢) المثل السائر لابن الأثير ٢/٢٨٧ .

(٣) ص ٥٥٤ .

وقال ابن فارس : ((الضاد والميم والنون أصل صحيح ، وهو جعل الشيء في شيء يحويه ، من ذلك قولهم : ضمَّنتُ الشيءَ ، إذا جعلته في وعائه ، والمضامين : ما في بطون الحوامل)) [١] ((وفهمتُ ما تضمَّنه كتابُك : أي : ما اشتمل عليه ، وكان في ضمنه))[٢]

التضمين في النحو : ومعنى التضمين في النحو جاء استنادًا إلى معناه في اللغة قال سيبويه : ((وسمَّيتُه زيدًا...وسميَّتُه بفلان ، كما تقول : عرَّفتُه بهذه العلامة ، وأوضحته بها)) [٣] وقال المبرد : ((كما تقول : نبَّأتُ زيدًا يقول ذاك ، ونبَّأتُ عن زيد ، فيكون مثل : أعلمتُ زيدًا ، ونبَّأتُ عن زيد ، مثل : خبَّرتُ عن زيد)) [٤] وقال ابن جني : ((باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض...وذلك أنَّهم يقولون : إنَّ (إلى) بمعنى (مع)...ويقولون : إنَّ (في) تكون بمعنى (على))) [٥]وقال الزركشي : ((التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف ، فأمَّا في الأسماء فهو أن تُضمِّن اسمًا معنى اسم آخر...وأمَّا الأفعال فأن تُضمِّن فعلًا معنى فعل آخر)) [٦]

وبيَّن النحاة الغرض من قولهم بالتضمين فقد ذهب سيبويه كما تقدَّم إلى أنَّ الأصل في الفعل (سمَّى) أن يتعدَّى إلى مفعولين بنفسه ، نحو ما مثَّل : سمّيَتُه زيدًا ، هذا هو الأصل الذي لا يجوز أن يحاد عنه ، فإذا تعدَّى إلى

---

(١) مقاييس اللغة ص ١١٧ ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٩٣-٩٤ .

(٢) الصحاح ص ٨٢٦ .

(٣) كتاب سيبويه تحقيق هرون : ٣٨/١ ، وتحقيق بديع : ٧١/١-٧٢ .

(٤) المقتضب ، ٣٣٨/٤ .

(٥) الخصائص ٢/ ٩١

(٦) البرهان في علوم القرآن ص ٦٥٤

الثاني بحرف الجر وجاء في اللغة نحو ما مثَّل : سمّيَتُه بفلان ، فإنَّما كان ذلك من تضمن (سمَّى) معنى فعل آخر ، هو معنى (عرَّف) لأنَّ (عرَّف) يتعدَّى إلى الثاني بحرف الجر ، وقال ابن جني : ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ؛ فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ؛ إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ){البقرة :١٨٧} وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، وإنَّما تقول : رفثتُ بها ، أو معها ؛ لكنَّه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء ، وكنتَ تعدى (أفضيتُ) بـ(إلى) كقولك : أفضيتُ إلى المرأة ؛ جئتَ بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا إنَّه بمعناه)) [١]

وقال أيضًا بعد أن استشهد بآيات من كتاب الله العزيز في باب التضمين : ((ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا ، لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا ، وقد عرفتَ طريقه...وفيه أيضًا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد ، حتى تكلَّف لذلك أن يوجد فرقًا بين (قعد) و (جلس) وبين (ذراع) و (ساعد) ألا ترى أنَّه لما كان (رفث بالمرأة) في معنى (أفضى إليها) جاز أن يتبع (الرفث) الحرف الذي بابه باب الإفضاء ، وهو (إلى))) [٢]

فالتضمين إذن قائم على أساس ترادف الألفاظ ترادفًا تامًّا ، أي : على أساس تطابق الألفاظ في معانيها ، وهذا ما صرَّح به ابن جني بكلّ جلاء

وقال الزركشي : ((التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف ، فأمَّا في الأسماء فهو أن

---

(١) الخصائص ٢/ ٩٢.

(٢) الخصائص ٢/ ٩٤ .

تُضمِّن اسمًا معنى اسم ؛ لإفادة الاسمين جميعًا كقوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ)[الأعراف : ١٠٥} ضمَّن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنَّه محقوق بقول الحق وحريص عليه، وأمَّا الأفعال فأن تُضمِّن فعلًا معنى فعل آخر ، ويكون فيه الفعلين جميعًا ، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف ، فيأتي متعديًا بفعل آخر ، ليس من عادته التعدي به ؛ فيحتاج إمَّا إلى تأويله ، أو تأويل الفعل ليصحّ تعدّيه به ، وذهب المحققون إلى أنَّ التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى ؛ لتضمنه ما يتعدى بذلك الحرف أولى ؛ لأنَّ التوسع في الأفعال أكثر ، مثال قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)[الإنسان : ٦} فضمن (يشرب) معنى (يروى) لأنَّه لا يتعدى بالباء ؛ فلذلك دخلت الباء ، وإلّا فـ(يشرب) يتعدى بنفسه فأُريد باللفظ الشرب والري معًا ، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وقيل التجوز في الحرف ، وهو الباء ، فإنَّها بمعنى (من) وقيل لا مجاز أصلًا ؛ بل العين ها هنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء ، لا إلى الماء نفسه ، نحو نزلتُ بعين ، فصار كقوله : مكانًا يشرب به)) [١]

وقال أيضًا : ((ومن التضمين قوله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)[البقرة :١٨٧} ؛ لأنَّه لا يقال : رفثتُ إلى المرأة ؛ لكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك...وقوله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)[الأعراف : ١٦} قيل (الصراط) منصوب على المفعول به : أي : لألزمنك صراطك ، أو لأملكنّه لهم ، و(أقعد) وإن كان غير متعد ضُمِّن معنى فعل متعد...وقوله : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ)[المائدة :

(١) البرهان في علوم القرآن ص ٦٥٣ .

٥٤} فإنَّه يقال : ذلَّ له ، لا عليه ؛ ولكن هنا ضُمِّن معنى التعطف والتحنن)) (١)

فالغرض من التضمين إذن جاء لحلِّ مشكلة تعدِّي ما لا يتعدَّى من الأفعال ، ذلك بتضمينه أيَّ فعل كان من الأفعال المتعدِّية القريبة من معناه ، وكذلك لحلِّ مشكلة مجيء الفعل المتعدِّي لازمًا ، ويكون بتضمينه أيَّ فعل كان من الأفعال اللازمة القريبة من معناه ، وهذا هو المأخذ الأول من التضمين ، وهو أنَّ النحاة قالوا به لحلِّ مشكلة لفظية ، والمأخذ الثاني : أنَّه قد نشأ من القول بالتضمين تحريف المعنى ، وتغيير الدلالة ، والمأخذ الثالث : أنَّه اضطر النحاة إلى القول بتطابق الألفاظ والتراكيب في دلالاتها ، وهذا ما صرَّح به ابن جني آنفًا ، وفي ذلك يقول ابن مالك : ((فإنَّ الفعلين قد يتحدان معنى ، وأحدهما متعدٍّ والآخر لازم ، كصدَّقتُه وآمنتُ به ، ونسيتُه وذهلتُ عنه ، وحببتُه ورغبتُ فيه ، واستطعتُه وقدرتُ عليه ، ورجوتُه وطمعتُ فيه ، وتجنبتُه وأعرضتُ عنه)) (٢)

وهذا مأخذ كبير ؛ لأنَّه لا بدَّ من أن يكون بين كل تركيبين من التراكيب المذكورة ونحوها ، فروق معنوية وإن دقتْ ، وإنَّ بلاغة القرآن الكريم قامت بصفة أساسية على استعمال هذا الفعل من دون أن يستعمل مرادفه ، فالقول بتساوي دلالاتها يُعَدُّ هنا أيضًا في باب التضمين ، إماتة للجانب البلاغي في القرآن الكريم الذي تمثَّل فيه سرّ إعجازه ، والقول بهذا التطابق في المعنى الذي من شأنه هدم الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ، قد أصبح قولًا شائعًا عند النحاة بحجّة التضمين ، قال المرادي : ((وأكثر ما يكون التضمين

---

(١) البرهان في علوم القرآن ص ٦٥٤ –٦٥٥ .

(٢) شرح التسهيل ٨٦/٢ .

فيما يتعدَّى بحرف جر ، فيصير متعدِّيًا بنفسه ، ومن النحويين من قاس ذلك ...ومنهم من قصره على السماع)) [١]

المبحث الأول : شواهد التضمين في القرآن الكريم :

ومآخذ القول بالتضمين التي تقدم ذكرها قد يكون هيِّنًا إذا اقتصر على شعر العرب ، أمَّا إذا تجاوز هذا الحد إلى القرآن الكريم ، فهذا ما لا يجوز السكوت عليه ، لأنَّه سيؤدي إلى تحريف القرآن الكريم ، وإن لم يكن في ألفاظه ، فهذا ما عجز عنه ألدُّ أعدائه ، ولكن في دلالات ألفاظه .

ومما يجدر ذكره قبل دراسة هذه الشواهد أن أنبه على قضيتين :

الأولى : أنَّ انواع التضمين الثلاثة التي ذكرها الزركشي ، لا يمكن أن يُعوَّل عليها في تقسيم هذا المبحث ؛ لأنَّ المفسرين غالبًا ما اختلفوا في تحديد نوع التضمين في الشاهد القرآني نفسه .

الثانية : أنَّ شواهد التضمين في اللغة والقرآن الكريم كثيرة تكاد لا تُحصى ، وهذا ما صرَّح به ابن جني كما تقدَّم [٢] لذلك سأختار عددًا من هذه الشواهد في هذا الباب ؛ ولا سيما التي مرَّ ذكرها ؛ لتكون نماذج لشواهد كثيرة قد يصعب عليَّ ، وعلى غيري من الباحثين حصرها ، ومن الله الهدى والسداد

١-قال الله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَي أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ){الأعراف : ١٠٥} قرأ نافع (حقيق عليَّ) بتشديد الياء وفتحها ، وقرأ الباقون (حقيق على) بالألف على أنَّها حرف جر دخلت على (أن) [٣]

---

(١) شرح التسهيل ص٤٣٨ .

(٢) الخصائص٢/٩٤ .

(٣) ينظر : كتاب معاني القراءات ، للأزمري ص ١٨٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٧٠ ، وغيث النفع ص ٢٤٦ .

قال الفراء : ((وفي قراءة عبد الله : حقيق بأن لا أقول على الله ، حجة من قرأ (على) ولم يضف ، والعرب تجعل الباء في موضع (على) ، رميتُ على القوس وبالقوس ، وجئتُ على حال حسنة ، وبحال حسنة)) [١]

ويعني بقوله ((ولم يضف)) : لم يضف (على) إلى ياء المتكلم ، وتبع الفراء في تأويله هذا : الأخفش [٢]، والطبري [٣]، وأبو جعفر النحاس [٤]، وأبو علي النحوي [٥]، والواحدي [٦]، وابن عطية [٧]، وأبو البركات بن الأنباري [٨] وقال ابن عاشور ((أحسنها قول الفراء...أنَّ (على) هنا بمعنى الباء)) [٩]

وما قاله الفراء ، ومن تبعه يدخل في باب تضمين حرف معنى حرف آخر ، وما قال به الزركشي ، قد قيل به من قبل أيضًا ، فقد قال أبو عبيدة : ((ومن قرأ (حقيق على أن لا أقول) ولم يضف (على) إليه ، فإنَّه يجعل مجازه مجاز : حريص على أن لا أقول)) [١٠] وهذا من باب تضمين اسم معنى اسم آخر .

---

(١) معاني القرآن ٢٥٩/١ .

(٢) ينظر : معاني القرأن ص ١٩٧ .

(٣) ينظر : جامع البيان ١٩/٩ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ص ٣١٦ .

(٥) ينظر : الحجة ٣/ ٣٧-٣٨ .

(٦) ينظر : الوسيط ٣٩٢/٢ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٤٣٥ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٩/١ .

(٩) التحرير والتنوير ٨/ ٢٢٥

(١٠) مجاز القرآن ص ٩١ ، وينظر : جامع البيان للطبري ١٩/٩ .

والحقيقة أنَّه ليس في الآية أيُّ تضمين كان ، وأنَّه لا يصح أن تكون (على) بمعنى الباء ، ولا (حقيق) بمعنى (حريص) بل لكل منهما دلالتها المستقلة من دلالة غيرها ، وثمة حقيقة لغوية يمكن أن نستقرئها من كلام العرب ، وهي أنَّ حروف الجر التي تتعدى بها الأفعال ، غالبًا ما تصبح معانيها متقاربة ، في كثير من التراكيب ، وليست متطابقة ، كما ادعى ابن جني ، ومن المعلوم أنَّ العربي في كلامه ، كثيرًا ما يقصد معاني عامة ، يمكن أن يصل إليها باستعمال عدة حروف ، من ذلك ما استشهد به الفراء : ((والعرب تقول : جئتُ على حال حسنة ، وجئتُ بحال حسنة)) فاستعمال (على) هنا مرة ، والباء مرة أخرى ، لا يعني تطابقهما البتة ، وإنَّما جاز وضع أحدهما في موضع الآخر ؛ لأنَّ كليهما يوصل المتكلم العربي إلى المعنى العام الذي يروم التعبير عنه ، فكلّ ما يريده المتكلم هنا مثلًا هو التعبير عن حسن حاله عند مجيئه ، سواء توصَّل إليه بالباء التي تفيد معنى الإلصاق ، وقال : جئتُ بحال حسنة ، أو توصَّل إليه بـ(على) التي تفيد معنى الاستعلاء ، وقال : جئتُ على حال حسنة ، أو توصَّل إليه باستعمال (في) التي تفيد معنى الدخول في الشيء ، وقال : جئتُ في حال حسنة

وهذا جائز وحاصل في كلام البشر ، لكنه غير جائز ، وغير حاصل في كلام الله ، فالقرآن الكريم لم يستعمل لفظًا بمعنى لفظ آخر ، مهما بدا أنَّه قد وضع في موضع اللفظ الآخر : ومهما بلغت درجة ترادفهما في نظر الباحثين والدارسين ، ويبدو أنَّ الذي دفع القائلين بالتضمين عجزهم ، أو تقاعسهم عن كد ذهنهم ، وعن إمعانهم النظر في التعرف إلى الدلالة المقصودة من استعمال الألفاظ في مواضع ألفاظ أُخَر ، من ذلك ما قيل من تضمين (حقيق) معنى (حريص)[1] فلو أنَّ القائلين بالتضمين أنعموا في البحث في

(١) ينظر : مجاز القرآن ص ٩١ ، وينظر : جامع البيان للطبري ١٩/٩ ، والبرهان للزكشي ص ٦٥٣ .

قضية تعدي (حقيق) بـ(على) لتوصلوا إلى ما يغنيهم عن تبنّي هذا القول المختلق ، فقد صرَّح أبو علي النحوي بجواز تعدي (حقيق) بـ(على) بكلتا القراءتين على حدّ سواء [١] واستبعد ابن عطية تضمين (حقيق) معنى (حريص)[٢] وقد ذكر الزمخشري أربعة أوجه في تأويل تعدي (حقيق) بـ(على) وقال عن الوجه االرابع : ((وهو الأوجه الأدخل في نكت القرآن أن يغرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما وقد روي أنَّ عدو الله فرعون قال له ، لما قال (إنّي رسول من ربِّ العالمين) كذبتَ ، فيقول : أنا حقيق على قول الحق ، أي...أن أكون أنا قائله ، والقائم به)) [٣]

وكيف يصح تضمين (حقيق) معنى (حريص) والدلالتان مختلفتان ، لأنَّ (حقيق) من (الحقّ) والحقّ : في اللغة : ((نقيض الباطل)) [٤] و((خلاف الباطل)) [٥] وليس في لفظ (الحرص) شيء من هذه الدلالة ، وما دل عليه لفظ (الحق) في اللغة ، هو المعنى الذي أراد أن يعبّر عنه موسى عليه السلام ، وأراد أن يعبّر أنَّ هذا الحق واقع على ما ادعاه ، ومتمكنٌ منه ، لا ملتصقٌ به ؛ لذلك عداه بـ(على) لا بالباء ، والجدير بالذكر أنَّه قد جاء في العين للفراهيدي : ((الحق : نقيض الباطل ، حقَّ الشيء يحقُّ حقًّا ، أي : وجب وجوبًا ، وتقول : يحق عليك أن تفعل كذا ، وأنت حقيق على أن تفعله)) [٦] فعيَّن تعدي

---

(١) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٣/ ٣٧-٣٨

(٢) ينظر : المحرر ٤٣٥/٢ .

(٣) الكشاف ١٣٣/٢ .

(٤) العين ص ٢٠١ .

(٥) الصحاح ص ٢٤٩

(٦) ص ٢٠١ .

(حقيق) بـ(على) مع إضافة (على) إلى (أن) ، كما جاء تمامًا في قراءة (حقيق على أن لا أقول)

فليس إذن في الآية تضمين اسم معنى اسم آخر ، ولا تضمين حرف معنى حرف آخر .

٢-**قال الله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)**{البقرة :١٨٧} مرَّ قول ابن جني : ((وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، وإنَّما تقول : رفثتُ بها ، أو معها ؛ لكنَّه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء ، وكنتَ تعدّي (أفضيتُ) بـ(إلى) كقولك : أفضيتُ إلى المرأة ؛ جئتَ بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا إنَّه بمعناه)) [١] ومثل هذا قال ابن سيده [٢] ونسب الواحدي إلى الأخفش قوله : ((إنَّما عدّاه بـ(إلى) لأنَّه بمعنى الإفضاء)) [٣] وجاء في الدر المصون : ((وعدَّى (الرفث) بـ(إلى) وإنّما يتعدّى بالباء لما ضُمِّن من معنى الإفضاء ، كأنَّه قيل : أُحِلَّ الإفضاء إلى نسائكم بالرفث)) [٤]

هذا ما قاله اللغويون والمفسرون ، وليس الأمر كما قالوا ، وكان الأولى بهم أن يبينوا الفرق في الدلالة بين الرفث والإفضاء ؛ ليصلوا من خلال ذلك إلى معرفة السرّ من استعمال (إلى) بدلًا من الباء .

فـ(الرفث) وإن جعله أهل اللغة والتفسير بمعنى (الإفضاء) ؛ ليسوغوا به هذا التضمين ، فإنَّ بينهما فرقًا في الدلالة فـ((الرفث : كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من أهله)) [٥] وقال ابن فارس : ((الراء والفاء والثاء : أصل واحد

---

(١) الخصائص ٢/ ٩٢.

(٢) ينظر : المحكم ١/ ١٤١ ، ولسان العرب ٦/ ١٨٨ .

(٣) الوسيط ٢٨٦/١ .

(٤) ٢٩٢/٢ ، وينظر : أنوار التنزيل ، تفسير البيضاوي ١٢٦/١ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهري : ١٤٣٧/٢

، وهو كل كلام يُستحيا من إظهاره)) [١] وقال ابن سيده : ((الرفث : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته ، يعني التقبيل ، والمغازلة ونحوهما مما يكون في حال الجماع)) [٢]

هذه دلالة الرفث ، أمَّا الإفضاء ، فقد قال الفراء : ((الإفضاء : أن يخلو بها وإن لم يجامعها)) [٣] وهو المجامعة عند أبي عبيدة [٤] وقال الزجاج : ((الإفضاء : أصله الغشيان، وقال بعضهم : إذا خلا فقد أفضى ، غشي أو لم يغش)) [٥] وجاء في تهذيب اللغة : ((ويقال : أفضى فلان إلى فلان : إذا وصل إليه ، وأصله أنَّه صار في فرجته وفضائه...وعن ابن الأعرابي : أفضى الرجل : دخل على أهله ، قال : وأفضى أيضًا : إذا جامعها ، قال : والإفضاء في الحقيقة : الانتهاء ، ومنه قول الله ، جل وعز : (وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا){النساء : ٢١} أي : انتهى وأدَّى ، ويقال : أفضى الرجل جاريته : جامعها)) [٦] ((ويقولون : أفضى الرجل إلى امرأته : باشرها...وأفضى إلى فلان بسرِّه إفضاءً)) [٧] ((وأفضيتُ إلى فلان بسرِّي ، وأفضى الرجل امرأته : باشرها وجامعها)) [٨]

---

(١) مقاييس اللغة : ص ٣٤٥ .

(٢) المحكم : ١٤١/١٠

(٣) معاني القرآن : ١٨٢/٢ .

(٤) مجاز القرآن : ص ٥٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦/٢ .

(٦) ٢٧٩٦/٣ .

(٧) مقاييس اللغة : ص ٧٣٩ .

(٨) الصحاح : ص ٨١٤ .

فهذه دلالة الإفضاء : خلو الرجل بامرأته ، أو مجامعتها ، وعندها تتكشف للرجل أسرارها الأُنثوية ، فإذا طلقها في هذه الحال ، استحقت أن تأخذ من الرجل المهر كلّه ؛ ثمنًا لانكشاف سرّها له ، ولمجامعتها وفضّ بكارتها ، فاستعمال لفظ (الإفضاء) هو الملائم هنا لسياق الآية في سورة النساء ، أمَّا الآية الواردة في سورة البقرة ، فهي في سياق الصيام ، ومما يستلزم فيه : الصوم عن الفحش في الكلام ، والنظر إلى ما حرّم الله من عورات النساء ، أو مغازلتهنَّ أو تقبيلهنَّ أو مجامعتهنَّ ، وقد ظنّ بعض الصحابة أنَّ هذه الأمور ، كما هي محرَّمة عليهم في النهار ، فهي كذلك محرَّمة عليهم في الليل مع زوجاتهم ، فكان من المناسب أن يستعمل لفظ (الرفث) الذي يدلّ على ما تقدَّم ذكره

فبين (الرفث) و(الإفضاء) فرق واضح في الدلالة ، ولكل منهما سياقه وموضعه ، ومن الواضح أنَّ النحاة والمفسرين قد اضطروا إلى تحريف دلالة اللفظ القرآني عن طريق التضمين ، من أجل أن يسوغوا تعدي (الرفث) بـ(إلى) مع أنَّه من الجائز استعمال دلالة هذا الحرف مع (الرفث) لأنَّ المراد إحلال رفثهم الموجه إلى نسائهم ليالي الصيام ، كما أنَ ادعاءهم بأنَّ (الرفث) يتعدى بالباء ، ولا يتعدى بـ(إلى) يردُّه ما جاء في كتاب العين للفراهيدي : ((الرفث : الجماع ، رفث إليها وترفَّث)) [١]

٣-قال الله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ اللَّـهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ){النور : ٦٣} قال أبو عبيدة : ((مجازه : يخالفون أمره ، و(عن) زائدة)) [٢] وقال الطبري : ((وأُدخلت (عن) لأنَّ معنى الكلام : فليحذر الذين يلوذون عن أمره ،

---

(١) ص ٣٥٩ .

(٢) مجاز القرآن ص ١٨٩ .

ويدبرون عنه معرضين)) [١] وقال الواحدي : ((أي : يعرضون عن أمره ، ودخلت (عن) لتضمن المخالفة معنى الإعراض)) [٢] وقال العكبري : ((قوله تعالى (عن أمره) الكلام محمول على المعنى ؛ لأنَّ معنى (يخالفون) يميلون ويعدلون)) [٣] وقال الزمخشري : ((الذين يخالفون عن أمره) الذين يصدون عن أمره...والمعنى : عن طاعته ودينه)) [٤] وأوَّل ابن عطية قوله تعالى (يخالفون عن أمره) بأنَّ ((معناه يقع خلافهم بعد أمره ، وهذا كما تقول : كان المطر عن ريح)) [٥] وقال أبو حيان : ((ضمّن (خالف) معنى (صدَّ) و(أعرض) فعدَّاه بـ(عن))) [٦]

وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((وللتضمين صور أخرى ، فقد يُضمَّن فعل متعدّ معنى فعل لازم كقوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾{النور : ٦٣} فإنَّ (خالف) فعل متعدّ يقال : خالفتُ أمره ، ولا يقال : خالفتُ عن أمره ، ولكن ضُمِّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف ، كأنَّه قال : فليحذر الذين يبتعدون عن أمره ، أو ينحرفون عن أمره)) [٧]

قال : ((ولا يقال : خالفتُ عن أمره)) لكن الله سبحانه قد قال ذلك فالنحاة والمفسرون بدلًا من أن يدرسوا السرّ من تعدّي (يخالفون) بـ(عن) التجؤوا إلى التضمين ، تضمين (يخالفون) معنى (يلوذون ويدبرون) كما قال

---

(١) جامع البيان : ٢١١/١٨ .

(٢) الوسيط : ٣٣١/٣ .

(٣) التبيان :٢٥٦/٢ .

(٤) الكشاف . ٢٥٣/٣،

(٥) المحرر : ١٩٨/٤ .

(٦) البحر المحيط : ٥٧٨/٦ .

(٧) معاتي النحو ١٣/٣ .

الطبري ، أو (يعرضون) كما قال الواحدي ، أو (يصدون) كما قال الزمخشري ، أو(يميلون ويعدلون) كما قال العكبري ، أو (يبتعدون وينحرفون) كما قال الدكتور فاضل السامرائي ، ولم يخطر ببالهم فعلًا ، لو فطنوا إليه ، لبدؤوا به وشاع عندهم ، ولعدوا الأخذ به أولى مما ذكروه بهذا التضمين ، وهو (يرغبون) ويكون التقدير: فليحذر الذين يرغبون عن أمره

فأنت ترى كيف أنَّ النحاة والمفسرين رأوا أنَّ تعدّي (يخالفون) إلى مفعوله بـ(عن) مشكلة لفظية ؛ لأنَّ هذا الفعل عندهم يتعدى إلى مفعوله بنفسه لا بـ(عن) فأرادوا أن يحلّوا هذا الذي عدوه إشكالًا بتضمين الفعل (يخالفون) أيّ فعل كان من الأفعال القريبة من معناه ، ويتعدى مثله إلى مفعوله بالحرف نفسه .

وكان الأَولى بهم أن يبقوا الفعل (يخالفون) على معناه ، من غير تحريف ، ولا تقدير ، ولا تضمين ، ثم بعد ذلك يدرسون قضية تعديه بـ(عن) .

قال الطبري : ((واللواذ هو أن يلوذ بعضهم ببعض ، يستتر هذا بهذا ، كما قال الضحاك)) [1] وقال الزمخشري : ((يتسللون قليلًا قليلًا...واللواذ : الملاوذة...يعني ينسلون عن الجماعة في الخفية ، على سبيل الملاوذة ، واستتار بعضهم ببعض)) [2] فهذا عمل المنافق الذي لا يستطيع أن يترك حلقة الاجتماع لشأن الجهاد علنًا ، خوفًا من أن يُفضح أمره ، أو يتعرض للمساءلة والحساب ، فيلتجئ إلى الهروب من هذا الاجتماع ، بالطريقة التي ذكرها المفسرون ؛ فلما كانوا كذلك ، كان من المناسب أن يعبِّر عن مخالفتهم هذه باستعمال (عن) التي تفيد معنى المجاوزة ، وهو ما يقابل حركة تسللهم خفية ، ولو لم يستعمل (عن) وقال : يخالفون أمر الله ، لكان المراد المخالفة

---

(١) جامع البيان ٢١١/١٨ .

(٢) الكشاف : ٢٥٣/٣ .

الصريحة ، التي تقتضي الإعلان بها ، ومن دون خوف ، أو حياء ، أو نفاق ، وجاء بفعل المخالفة على وزن (يفاعلون) لأنَّه أراد المشاركة في معنى هذا الفعل بين طرفين ، وهذا ما لم يتوافر في أيِّ فعل من أفعال التضمين التي ذكروها ، قال الزمخشري : ((يقال : خالفني فلان إلى كذا ، إذا قصده ، وأنت مولٍّ عنه ، وخالفني عنه ، إذا ولَّى عنه ، وأنت قاصده، ويلقاك الرجل صادرًا عن الماء ، فتسأله عن صاحبه ، فيقول : خالفني إلى الماء يريد أنَّه قد ذهب إليه واردًا ، وأنا ذاهب عنه صادرًا ، ومنه قوله تعالى : (وما أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ)(هود :٨٨}))[١]

وهذا هو المعنى المراد من قوله تعالى : (يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) إذ التقدير : يخالفون الله عن أمره ، الذي يقتضي أن يبقى الفعل (يخالفون) على دلالته من دون تضمين ؛ لأنَّه قُصِد منه المشاركة في معنى المخالفة بين طرفين : المخالِف والمخالَف عنه ، وقُصِد من استعمال (عن) في سورة النور و(إلى) في سورة هود ، تحديد نوع هذه المخالفة وتحديد جهتها .

٤- **قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ)**{**المائدة :٥٤ }** قال الزركشي في باب التضمين : ((فإنَّه يقال : ذلّ له ، لا عليه ؛ ولكنَّه هنا ضُمِّن معنى التعطف والتحنن)) [٢] قال : ((فإنَّه يقال : ذلّ له ، لا عليه)) يعني يقال هذا بين الناس ، لكن الله قد قال : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) فلماذا يُعتدّ بكلام الناس ، ولا يعتدّ بكلام رب الناس ؟! والحقيقة أنَّه ليس في الآية تضمين ؛ ولو أراده لجاء بلفظه ، وقيل : عاطفين عليهم ، أو حانِّين عليهم ، وإنَّما أراد من قوله : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) ما يدلّ عليه هذا

---

(١) الكشاف : ٢/٤٠٤.

(٢) البرهان : ص ٦٥٥ .

اللفظ من غير تضمين ؛ وهذا ما أفصح عنه المفسرون أنفسهم القائلون بهذ التضمين . فقد قال الزجاج : ((أي : جانبهم ليِّن على المؤمنين ، ليس أنَّهم أذلاء مهانون)) [١] وقال ابن عطية : ((معناه : متذللين من قبل أنفسهم ، غير متكبرين)) [٢]وقال البيضاوي : ((عاطفين عليهم متذللين...واستعماله مع (على) إمَّا لتضمنه معنى العطف والحنو ، أو للتنبيه على أنَّهم مع علوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم)) [٣] وقال أبو حيّان : ((وعدِّي بـ(على) وإن كان الأصل باللام ؛ لأنَّه ضمَّنه معنى الحنو والعطف كأنَّه قال : عاطفين على المؤمنين ، على وجه التذلل والتواضع)) [٤]

تأمَّل قول أبي حيان ، أنَّه ما الحاجة إلى هذا التضمين الذي ادعاه ، بعد أن أبقى لقوله : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) دلالته التي جعلها بمعنى : التذلل والتواضع ، فما انتهى إليه كلام أبي حيان ، هو االتفسير الصحيح الذي أبطل به قوله بالتضمين من حيث لم يشعر ، وجاء في روح المعاني للآلوسي: ((يعني أنَّ كونهم أذلة ، ليس لأجل كونهم أذلاء في أنفسهم ؛ بل لإرادة أن يضموا إلى علو منصبهم وشرفهم فضيلة التواضع)) [٥]

فهذا المعنى الذي ذكره المفسرون ، لو أُريد التعبير عنه بأبلغ عبارة وأوجزها وأفصحها وأدقها ، فهل يمكن أن يكون غير قوله تعالى : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ)

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٤٨/٢ .

(٢) المحرر : ٢/ ٢٠٨ .

(٣) أنوار التنزيل : ١٣٢/٢.

(٤) البحر المحيط : ٧٠٣/٣ ، وينظر : الدر المصون ٣٠٩/٤ .

(٥) ٣٣١/٣.

نستنتج مما مرَّ ذكره أنَّه كما يقال : ذلَّ له ، يقال أيضًا : ذلَّ عليه ، كما هو الحال في (رغب) يقال : رغب في كذا ، ويقال : رغب عن كذا ، وكلٌّ في موضعه وسياقه وحسب المعنى المقصود ، فالذلّ في القول الأول ، هو ذلّ خضوع واستكانة ، ولا يصدر من صاحبه إلّا كرهًا ، وبرغم أنفه ، والذل في القول الثاني ، يجيء طوعًا ؛ لأنَّه ذل يبتغي به صاحبه التواضع ، وخفض الجناح لإخوانه المؤمنين ابتغاء مرضاة الله ، فالفرق بين الذلين واضح ، ومن الضروري جدًّا في هذا المقام أن أشير إلى قضية مهمة ، لم ينتبه عليها النحاة والمفسرون ، وهي **أنَّ** شيوع تركيب معيَّن، إنما يأتي من شيوع معناه الذي يتطلب التعبير عنه بهذا التركيب ، فإذا أُريد التعبير عن معنى آخر غير شائع ، وجب التعبير عنه بتركيب آخر يوافق هذا المعنى ، وإن ندر استعمال هذا التركيب ، وقد تكون ثمة معان استعملها القرآن الكريم ، لكنه لم يستعملها العرب في شعرهم ، ولا في نثرهم ؛ لذلك ورد هذا التركيب في كلام الله ، ولم يرد في كلامهم ، ومن المعاني التي لم يتطرق إليها إلّا القرآن الكريم ؛ مما اقتضى أن يكون التركيب المعبِّر عنه ، لم يرد إلّا في كتاب الله ، هو قول الله تعالى الذي تقدم دراسة مدلوله : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ)

وينبغي هنا استعمال طريق التفسير لا طريق التضمين ، فمن المعروف أن التفسير يذكر المعنى المراد من غير تضمين ، وهذا امر مقبول ، لأن القصد منه فهم المعنى ، لا إلباس اللفظ دلالة تعدل دلالته الأصلية ، أو تحلّ محلّها ، فالمراد من قوله تعالى : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) الذلّ نفسه بلفظه ومعناه المعجمي ، بأنَّه يدل على الخضوع والاستكانة واللين ، أي : ما كان ضد (العز) [1] إلّا أنَّ القرآن الكريم ببلاغة تراكيبه وأساليبه رسم منه ومن قوله : (أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) صورة جميلة مؤلفة من ضدّين ؛ لكنهما ظهرا في

(١) ينظر : مقاييس اللغة : ص ٣١٦ .

التعبير القرآني متآلفين متعانقين ؛ على خلاف ما عُرِف عنهما في كلام البشر ؛ إذ جعلهما كقطبين ، وإن تنافرا من جانب ، تجاذبا من جانب آخر ، فقد استعمل القرآن لفظ الذلّ بدلالته ، ومن أجل أن يبيِّن بأنَّ هذا الذي اتصفت به الصفوة المختارة ، قد جاء منهم طوعًا لا كرهًا ، عدَّاه بـ(على) ، ثم وصف القوم أنفسهم بما يناقض معنى الذل فقال: (أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) ليؤكِّد طواعية ذلهم تجاه إخوانهم المؤمنين

فهذه الصورة الجميلة التي رسمها القرآن الكريم ، يجب أن نعرضها للناس كما هي ، لا أن نشوهها بالتضمين

٥-قال الله تعالى : (قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَاقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى){طه : ٧١} قال مقاتل ، وأبو عبيدة ، وابن قتيبة : ((أي : على جذوع النخل))[١]وقال الهروي : (باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ، اعلم أنَّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض ، قد جاء ذلك في القرآن الكريم والشعر ، فمنها (في) ولها ستة مواضع ، تكون مكان (على) ، كما قال الله عز وجل : (وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ){طه : ٧١}))[٢] وقال المرادي : ((في : حرف جر ، وله تسعة معان...الخامس : أن تكون بمعنى (على) نحو قوله تعالى : ((وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ){طه :

(١) تفسير مقاتل ، تفسير الآية ٣٨ من سورة الطور ٢٨٦/٣ ، والوجوه والنظائر له ص ٧٢ ، ومجاز القرآن ص١٨١ ، وتفسير غريب القرآن ص ٢٩٨ .

(٢) الأزهية في علم الحروف ص ٢٧٧ .

٧١}))[١] وقال ابن هشام : ((في : حرف جر ، له عشرة معان...الرابع : الاستعلاء ، نحو قوله تعال : (وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)}طه : ٧١}))[٢]

هذا الذي قيل من لدن أساطين اللغة والنحو عن تضمين (في) معنى (على) لم يثبت عند التحقيق لدى آخرين ، قال الزجاج : ((معناه : على جذوع النخل ، ولكنَّه جاز أن تقع (في) ههنا ؛ لأنَّه في الجذع على جهة الطول ، والجذع مشتمل عليه ، فقد صار فيه)) [٣] ومثل هذا قال التبريزي[٤] وقال الزمخشري : ((شبَّه تمكُّن المصلوب في الجذع تمكُّن الشيء الموعى في وعائه ؛ فلذلك قيل : في جذوع النخل)) [٥]وقال ابن عطية : ((اتساع من حيث هو مربوط في الجذع ، وليست على حد قولك : ركبتُ على الفرس)) [٦] وقال العكبري : ((في : هنا على بابها ؛ لأنَّ الجذع مكان للمصلوب ، ومحتو عليه))[٧] وقال المالقي : ((ومن ذلك مجيئها بمعنى(على)...ومنه قوله تعالى : (وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)}طه : ٧١} وكل هذه المواضع لو تأولتها وجدتَ فيها معنى : (في) الذي هو الوعاء ، ألا ترى أنَّ معنى : (فِي جُذُوعِ النَّخْل) الوعاء ، وإن كان فيها العلو ، فالجذع وعاء للمصلوب ؛ لأنَّه لا بدّ من الحلول في جزء منه ، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاويًا من كل جهة ، ألا ترى أنَّ قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا)}الملك :

---

(١) الجنى الداني ص ٢٥١ .

(٢) مغني اللبيب ١٦٨/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٩/٣ .

(٤) ينظر : ملخص إعراب القرآن ص ٢٧١ .

(٥) الكشاف ٧٤/٣ .

(٦) المحرر الوجيز ٥٣/٤ .

(٧) التبيان في إعراب الفرآن ١٨٨/٢ .

١٥} يعني الأرض ، إنَّها لا تحوي الماشي ، وإنَّما يحلّون في جزء منها)) [١]
وقال أبو حيان : ((وأراد بالتقطيع والتصليب في الجذوع التمثيل بهم ، ولمَّا كان الجذع مقرًّا للمصلوب ، واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عُدِّي الفعل بـ(في) التي للوعاء ، وقيل (في) بمعنى (على) ، وقيل : نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله ، فصار ظرفًا لهم ، حتى يموتوا فيه جوعًا وعطشًا)) [٢]

فـ (في) إذن في قوله تعالى : (وَلَاصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ){طه : ٧١} جاءت على بابها ؛ تعبيرًا عن شدة الغضب التي اعترتْ فرعون ، وشدة وعيده بسحرته الذين آمنوا بموسى ، عليه السلام ، بأنَّه سيصلبهم في جذوع النخل ، لا على جذوع النخل ، فهو أشد تنكيلًا ، وأشفى لغليله .

٦-**قال الله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ {١} لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ){المعارج : ١-٢}** أجمعت كتب القراءات ، وكتب معاني القرآن وتفسيره على أنَّ الباء بمعنى (عن) والتقدير : سأل سائل عن عذاب واقع[٣] قال ابن خالويه الأصبهاني : ((فقال النحويون : الباء ها هنا بمعنى (عن) والتقدير : سأل سائل عن عذاب واقع)) [٤] وفي إجماع أهل اللغة ، والتفسير على أنَّ

---

(١) رصف المباني ص ٤٥١-٤٥٢ .

(٢) البحر المحيط ٢٢٣/٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧١/٥ ، وكتاب معاني القراءات لأبي منصور منصور الأزهري ص ٥٠٣ ، والأزهية للهروي ص ٢٩٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها للقيسي ص ٣٣٥ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٠٦/٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٦٤/٥ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٦٦/٢ ، ورصف المباني ص ٢٢٢ ، والجنى الداني للمرادي ص ٤١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٦٥/٨ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ص ٤٥٩ .

الباء في قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ){المعارج : ١} هي بمعنى (عن) ، مآخذ خطرة يمكن الإفصاح عنها بما يأتي :

١-الادعاء بأنَّ الباء في هذه الآية بمعنى (عن) يعني أنَّ كلام الله ، سبحانه ، عبَّر عن معنى (عن) بغير الحرف الدالِّ عليه بالأصالة ، بل بما ناب عنه ، وكأنَهم بهذا الادعاء يريدون أن يقولوا : كان من الأَولى على الله ، جل وعلا ، استعمال الأصيل لا البديل ، فلو استعمل الأصيل لما احتجنا إلى هذا التقدير .

٢-هذا الادعاء يعنى تدخلًا سافرًا في كلام الله ، سبحانه ، من جهة ، وتحريفًا لدلالته من جهة أخرى ، لأنَّ الله ، سبحانه ، ما استعمل الباء إلّا لإرادة دلالتها في الإلصاق التي لا تفارقها في كل أحوالها ، كما صرَّح بذلك النحاة [١] وهم يزعمون بأنَّه أراد معنى المجاوزة [٢]

٣-هذا الادعاء أيضًا أدَّى إلى الظنّ بتساوي التركيبين : سأل عن عذاب ، وسأل بعذاب ، مما جعل أهل اللغة والتفسير يعزفون عن ذكر الفرق الدلالي بينهما ، بل لم يشيروا البتة إلى سرّ استعمال الباء من دون (عن) وإذا علمنا أنَّ سرّ إعجاز القرآن قائم على مثل هذه القضايا التعبيرية ، فإنَّ هذا يعني أنَّهم بما زعموا قد أماتوا روح هذا الإعجاز ، وأقبروا ما في القرآن الكريم من الأوجه البلاغية .

٤-إنَّ الغرض من استعمال الباء هنا واضح لا يحتاج للتعرف إليه إلّا إلى قليل من الملاحظة بين الآية وسبب نزولها ، فقد أجمعوا على أنَّ الباء بمعنى (عن) على الرغم من أنَّهم قد أجمعوا على أنَّ معنى الآية وسبب نزولها

---

(١) ينظر : رصف المباني ص ٢٢١-٢٢٢ ، والجنى الداني ص ٣٦ ، ومغني اللبيب ١٠١/١ .

(٢) ينظر : الجنى الداني ص ٤١ ، ومغني اللبيب ١٠٤/١ .

هو : ((دعا داعٍ بعذاب واقع ، وهو النضر بن الحارث بن كلدة ، قال : اللهم إن كان ما يقوله محمد ، هو الحق من عندك ، فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذاب أليم ، فأُسِر يوم بدر فقُتِل هو ، وعقبة))[1] وهو إشارة إلى قوله تعالى : (وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاء أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ){الأنفال : ٣٢}[2] وقال أبو حيَّان في تفسير هذه الآية : ((قال الجمهور : نزلتْ في النضر بن الحارث حين قال : اللهم أنزل)) [3] وعن هذه العلاقة ((قال أبو عبد الله : أول هذه السورة جواب لقوله تعالى ، حكاية عن المشركين : (وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاء أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ){الأنفال : ٣٢} فأنزل الله قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ {١} لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ){المعارج : ١-٢}[4]

فليس هناك تناسب بين (عن) وحال سؤال هذا المنكر المستهزئ ؛ لأنَّ استعمال (عن) يكون جوابًا عمَّن سأل عن الشيء ليعرف ما العمل لتجنب العذاب ، فلو كان الأمر كذلك ، لقيل : سأل سائل عن عذاب الله ، فاتقوه يا عباد الله ، ولكن لمَا كان سؤال السائل عن شيء ينكره ، ويريد مستهزئًا ومتحدِّيًا وقوعه عليه ، لم تجئ الآية في أسلوب جواب ، بل في أسلوب ردٍّ لهذا الإنكار، فناسب استعمال الباء التي تفيد الإلصاق ؛ ليتضمَّن هذا الرد بأنَّ هذا العذاب سيقع عليه لا محالة ، وتأمَّل كيف تطابق الإنكار والردّ عليه ، وتناسقا بين قوله تعالى : (بِعَذَابٍ أَلِيمٍ){الأنفال : ٣٢} وقوله تعالى : (بِعَذَابٍ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٨١ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٥/٣٦٤ .

(٣) البحر المحيط ٨/٤٦٥ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خاليه الأصبهاني ص ٤٥٩ .

وَاقِعٍ){المعارج : ١} ولو استعمل (عن) بدلًا من الباء لاختل هذا التناسق بين الاستهزاء والجواب عنه ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

٧-قال الله تعالى : (إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا){الإنسان : ٥-٦} قال الفراء : ((وقوله ، عز وجل : (يَشْرَبُ بِهَا) ويشربها ، سواء في المعنى ، وكأنَّ : (يَشْرَبُ بِهَا) ، يَروى بها)) [١] فالفراء قد جعل الباء زائدة ، حين جعل قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) بمعنى : يشربها ، كما أنَّه ضمَّن (يشرب) معنى (يروى) ليسوغ تعديه إلى مفعوله بالباء لا بـ(مِن) وقال ابن قتيبة : ((ويكون بمعنى : يشربها عباد الله ، ويشرب منها)) [٢] وقال النحاس : ((وقال الفراء : يشرب بها ، ويشربها واحد ، وأحسن من هذا أن يكون المعنى : يروى بها)) [٣] وقد مرَّ قول الفراء : ((كأنَّ : يشرب بها ، يروى بها)) [٤] وذهب الزمخشري إلى أنَّ الباء جيء بها لمعنى الإلصاق ((كأنَّ المعنى : يشرب عباد الله بها الخمر ، كما تقول : شربت الماء بالعسل)) [٥] وقد تبنى ابن عطية مذهب القائلين بزيادة الباء ، فذهب إلى أنَّ قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) هو بمنزلة : يشربها[٦] وقال العكبري : (((يَشْرَبُ بِهَا) قيل : الباء زائدة ، وقيل : هي بمعنى (مِن) وقيل : هو حال ، أي : يشرب ممزوجًا بها ، والأَولى أن يكون محمولًا على المعنى :

---

(١) معاني القرآن ١٠٧/٣ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣٠١ .

(٣) إعراب القرآن ص ١٢٤٠ .

(٤) معاني القرآن ١٠٧/٣ .

(٥) الكشاف ٦٥٥/٤-٦٥٦ .

(٦) المحرر الوجيز ٤١٠/٥ .

يلتذُّ بها)) [١] وقال أبو حيان الأندلسي : (((يَشْرَبُ بِهَا) أي : يمزج شرابهم بها ، أتى بالباء الدالة على الإلصاق ، والمعنى : يشرب عباد الله بها الخمر ، كما تقول : شربتُ الماء بالعسل ، أو ضُمِّن (يشرب) معنى (يروى) فعُدِّي بالباء ، وقيل الباء زائدة)) [٢]

هذا ما جاء في كتب التفسير ، أمَّا ما ورد في كتب حروف المعاني ، فقد جعل الهروي (مِن) من أول معاني الباء ، فقال : ((تكون مكان (مِن) ، قال الله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)}الإنسان : ٦} أي : يشرب منها)) [٣] وكذلك جعل ابن هشام من معاني الباء ((التبعيض ، بمعنى (مِن) أثبت ذلك الأصمعي ، والفارسي ، والقُتَبي ، وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّه)}الإنسان : ٦}[٤]

فمجمل الأقوال التي قيلت في الآية ، هي :

١-تضمين (يشرب) معنى (يروى) والتقدير يروى بها ، أجاز هذا الوجه : الفراء ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو حيان الأندلسي .

٢-جعل الباء زائدة ، فتقدير قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) هو : يشربها .

٣-جعل الباء زائدة دالة على الإلصاق ، والمعنى : يشرب عباد الله بها الخمر.

٤-تضمين (يشرب) معنى (يلتذ) لذلك عُدِّي بالباء ، والتقدير : يلتذ بها .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٤٨١/٢ .

(٢) البحر المحيط ٥٥٢/٨ .

(٣) الأُزهية في علم الحروف ص ٢٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ١٠٥/١ .

٥-جعل الباء دالة على التبعيض ، بمعنى (مِن) ، والتقدير : يشرب منها .

مآخذ ما قاله النحاة والمعربون والمفسرون في قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ){المعارج : ١} تنطبق على ما قالوه هنا في قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ){الإنسان : ٥} وفي كلّ آية سخّروا التضمين في إعرابها ؛ فجميع هذه الأقوال باطلة ، لأنَّ الله ، سبحانه ، أراد من : (يشرب) في قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) معنى : يشرب ، ومن الباء في (بها) معنى الباء ، ولو أراد أن تكون زائدة لما أتى بها ؛ فمن اللغو والعبث استعمال لفظ ، وهو لا يريد معناه ، ولا أدري كيف تسنَّى للفراء ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي حيان الأندلسي أن يضمنوا (يشرب) في قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) معنى : يروى بها ، ويستحسنوا هذا الوجه ؛ إذ ليس في الجنة ظمأ ، ولا ظمآن ، فقد أروى الله ، سبحانه ، أهل الجنة قبل أن يدخلوا الجنة بالشرب من ماء حوض الكوثر ، فلكلّ نبي يوم القيامة حوض ترد إليه أمته ، وأعظمها حوض الكوثر الذي أعطاه الله لنبينا محمد ، صلى الله عليه وسلَّم ، قال الله تعالى : (إِنَّاأَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ){الكوثر : ١} جاء في الحديث الصحيح قوله : صلى الله عليه وسلَّم ، حوضي مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منه لا يظمأ أبدًا . رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية : من شرب منه شربة لم يظمأ أبدًا ، ومن لم يشرب منه لم يرو أبدًا . رواه البزار والطبراني ، وقد وردت روايات كثيرة بهذا المعنى [١]

فأهل الجنة إذن يدخلون الجنة وقد أرواهم الله ، سبحانه جميعًا من شرب ماء الكوثر الذي يُنصَب لنبيِّنا محمد ، صلى الله عليه وسلَم ، في عرصات يوم القيامة ، فالقول إذن بتضمين قوله تعالى : (يَشْرَبُ بِهَا) معنى :

---

(١) ينظر : الترغيب والترهيب للحافظ المنذري٥/١٢١٩-١٢٢٠ .

يروى بها ، باطل وفاسد ، لأنَّه ليس في الجنة ظمآن ليشرب من أجل أن يرتوي ، بل يشرب من أجل التمتع بطيب الشراب ، وطيب رائحته .

والمعربون والمفسرون قد جعلوا كل تقديراتهم المستندة إلى التضمين متعلقة بالعين ، وهي :

١–يروى بها ، أي : يروى بالعين .

٢– يشربها ، أي : يشرب العين .

٣– يلتذ بها ، أي : يلتذُّ بالعين .

٤– وكذلك من جعل الباء بمعنى الإلصاق ، فهو يعني إلصاق الشرب بالعين ، وهذه الأقوال لا تصحّ ، لأنَّه ليس المراد التعامل مع العين مباشرة ، فلم يرد في التفسير أنَّ كلّ أهل الجنة يلتقون ويجتمعون عند هذه العين ليشربوا منها ؛ ففي تفسير قوله تعالى : (يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا){الإنسان : ٦} قال الفراء : ((حيث ما أحب الرجل من أهل الجنة فجَّرها لنفسه)) [١] وقال الطبري : ((قوله : (يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) يقول ، تعالى ذكره : يفجرون تلك العين التي يشربون بها كيف شاؤوا ، وحيث شاؤوا من منازلهم وقصورهم تفجيرًا ، ويعني بالتفجير : الإسالة ، والإجراء...يعدلونها حيث شاؤوا...ويصرفونها حيث شاؤوا)) [٢] وقال أبو حيان : ((يفجرونها : يثقبونها بعود قصب ونحوه حيث شاؤوا ، فهي تجري عند كلّ واحد منهم ، هكذا ورد في الأثر ، وقيل : هي عين في دار رسول الله ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، تنفجر إلى دور الأنبياء والمؤمنين)) [٣]

وقد ذكر النحاة أنَّ من معاني الباء : السببية والاستعانة ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ

---

(١) معاني القرآن ١٠٧/٣ ، وينظر : زاد المسير لابن الجوزي ١٦٧/٨ .

(٢) جامع البيان ٢٤٦/٢٩–٢٤٧ .

(٣) البحر المحيط ٥٥٢/٨

الْعِجْل)}البقرة : ٥٤} وقوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيرًا)}النساء : ١٦٠} وقوله تعالى : (وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ)}البقرة : ٢٢} ونحو : لقيتُ بزيد الأسد ، وقطعتُ اللحم بالسكين ، وبريتُ القلم بالمبراة ، وكتبتُ بالقلم [١] فقد أفادت الباء في هذه الشواهد معنى الوسيلة والواسطة ، وهذا ما أفادته ودلَّت عليه في قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)}الإنسان : ٦} فأهل الجنة ، وهم في مواضعهم ومنازلهم من الجنة القريبين من العين والبعيدين منها ، يتمتعون ، كلٌّ في مكانه ، بالشرب من ماء العين ، ذلك بوساطة جداولها وسواقيها المتفرِّعة منها ، والممتدة إلى كل بيت من بيوتها ، اللهم اجعلنا وأهلينا وذرياتنا من أهلها ، اللهم آمين ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين .

المبحث الثاني : التضمين وبلاغة القرآن الكريم :

حجة المؤيدين للقول بالتضمين :

شاع القول بالتضمين في كتب النحو ، وقد احتج له بعض النحاة بأنَّ التضمين يؤتى به للجمع بين المعنيين في لفظ واحد ، فقد تقدم قول الزركشي : ((مثال قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)}الإنسان : ٦} فضمن (يشرب) معنى (يروى) لأنَّه لا يتعدى بالباء ؛ فلذلك دخلت الباء ، وإلّا فـ(يشرب) يتعدى بنفسه فأُريد باللفظ الشرب والريّ معًا ، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد)) [٢] وهذه الحجة باطلة ومردودة بما يأتي :

---

(١) ينظر : الأزهية في علم الحروف ص ٢٩٧ ، ورصف المباني ص ٢٢٢ ، والجنى الداني ص ٣٩ ، ومغني اللبيب ١٠٣/١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ص ٦٥٣ .

١–ليس صحيحًا أنَّ التضمين جيء به للجمع بين معنيين في لفظ واحد ، وإنَّما لحلّ مشكلة نحوية اختلقوها ، وهذا ما يصرّحون به في كل شاهد يستشهدون به في باب التضمين كما رأيت في قول الزركشي المذكور .

٢–لو كان عند العرب تضمين بهذا المعنى لاختصروا أفعالهم وأسماءهم وحروفهم إلى النصف إلّا أنَّ هذا لم يحصل .

٣–لو صحّت هذه الحجة لما وجدنا في العربية والقرآن الكريم عطفًا بين لفظين ؛ لأنَّه بدلًا من أن يُعطَف لفظ على لفظ يُضَمَّن أحدهما معنى الآخر ، فيلغى العطف وتلغى أداته ، إلّا أنَّ هذا لم يحصل أيضًا .

٤–جعل اللفظ الواحد يحمل معنيين ، كما تقدم في الفعل (يشرب) الذي جعل بمعنى الشرب والريّ في قوله تعالى : ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) لا يمكن لفكر الإنسان أن يتصوره أو يستوعبه ، فالمرء إذا قرأ أو سمع نحو : شرب بالعين أو شرب من العين ، فإنَّه لا يفهم من هذا الكلام إلّا معنى الشرب ، وإذا قرأ أو سمع نحو : ارتوى بالعين أو ارتوى من العين ، فإنَّه لا يفهم من هذا الكلام إلّا معنى الريِّ والارتواء ؛ لذلك فإنَّه إذا أُريد هذان المعنيان وأريد من السامع أن يستوعبهما معًا وجب التعبير عن كلٍّ منهما بلفظه ، وأن يقال : شرب من العين وارتوى .

وبلاغة القرآن الكريم ، غير قائمة على ما زعمه الزركشي ، بل هي قائمة على أساس استعمال المفردات اللغوية استنادًا إلى معانيها الخاصة ، لا استنادًا إلى معانيها العامة ، ولهذا يقال في هذا الباب : لِمَ قال الله كذا ، ولم يقل كذا ، وتضمين لفظ معنى لفظ آخر يهدم هذا الأساس الذي بُنِيت عليه بلاغة القرآن الكريم ، وبُنِي عليه سِرُّ إعجازه ، من ذلك على سبيل المثال ، ما قيل في قول الله تعالى : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ){القصص : ٢٣}

ورد الفعل (وجد) في هذه الآية ، وهو من أفعال (ظن) وأخواتها التي تنصب مفعولين ، أصلهما مبتدأ وخبر[١] إلّا أنَّه جاء في الدر المصون : (((تذودان) صفة لامرأتين ، لا مفعول ثانٍ ؛ لأنَّ (وجد) بمعنى (لقي)))[٢]

نقول في البدء ، لو أراد الله سبحانه ، معنى اللقاء ؛ لاستعمل لفظه وقال : ولقي من دونهم امرأتين ، إذ لم يكن يعجزه ذلك ، ولا سيّما أنَّ لفظ (لقي) قد استُعمِل في القرآن الكريم ، وقد عُرِّف اللقاء الذي هو مصدر (لقي) بأنَّه ((مقابلة الشيء ، ومصادفته معًا))[٣] وعُرِّف بأنَّه ((مصادفة الشيء للشيء ، ومقابلته معًا))[٤]

وعُرِّف الوجود الذي هو مصدر (وجد) بأنَّه على ((أضرب : وجود بإحدى الحواس الخمس ، نحو : وجدتُ زيدًا ، ووجدتُ طعمه ، ووجدتُ صوته ، ووجدتُ خشونته ، ووجود بقوة الشهوة ، نحو : وجدتُ الشبع))[٥]

فكيف يصح جعل (وجد) بمعنى (لقي) وبينهما هذا الفرق الواضح في المعنى ؟! إنَّه كان من الواجب في هذه الآية ونحوها ، أن يسأل المفسر نفسه : لِمَ قال الله هنا : (وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ) ولم يقل : ولقي من دونهم امرأتين ، وكذلك يسأل نفسه مرة ثانية : أنَّه لِمَ استعمل لفظ (لقي) ولم يستعمل لفظ (وجد) في قوله تعالى : (وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ){البقرة : ١٤} ولا بدّ من أن يكون لهذا

---

(١)ينظر : شرح ابن عقيل ٤١٦/١-٤٥١ .

(٢) ٦٦٢/٨ .

(٣) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٤٧٢ .

(٤) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للسمين الحلبي٣٧/٤ .

(٥) المفردات للراغب ص ٥٣٥ .

السؤال ، وذاك ، إجابة وتفسير ، وفي هذه الإجابة والتفسير تكمن بلاغة القرآن الكريم ، وفيها يظهر سرُّ إعجازه

إنَّ من ادعى وجود التضمين في القرآن الكريم ، وادعى أنَّه يمثل صورة من صور البلاغة فيه ، فقد وهم هذا المدعي كائنًا من يكون ، إذ تبيَّن أنَّ التضمين قائم على أساس ترادف الألفاظ الذي قُصد منه تطابق معانيها ، وهذا ما صرَّح به ابن جني ، وغيره وقد مرَّ كلامه في هذا الباب [1] وبلاغة القرآن الكريم قائمة على أساس أنَّه لا تطابق بين معاني ألفاظه ، فالقول بالتضمين ، والقول ببلاغة القرآن الكريم قولان متناقضان ، ولا يمكن التوفيق بينهما البتة ، بل إثبات أحدهما ، لا يتمُّ إلّا بعد أن يتمَّ إلغاء الآخر ؛ وهذا ما حصل .

يقول الدكتور فاضل السامرائي : ((فللتضمين غرض بلاغي لطيف ، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب ، وذلك بذكر فعل ، وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر فتكسب بذلك معنيين ، معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني ، وذلك نحو قوله تعالى : (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا){الأنبياء :٧٧} فقد ذهب قوم إلى أنَّ (من) ههنا بمعنى (على) وهذا فيه نظر ؛ فإنَّ هناك فرقًا في المعنى بين قولك : نصره من ، ونصره عليه ؛ فالنصر عليه يعني التمكن منه والاستعلاء والغلبة قال تعالى : (وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ){التوبة : ١٤} وقال تعالى : (فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ){البقرة : ٢٨٦} أي : مكَّنَّا منهم وليس هذا معنى نصره منه ، أمَّا نصرناه منهم ، فإنَّه بمعنى نجَّيناه منهم ، قال تعالى : (وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ) {هود :٣٠} فليس المعنى : من ينصرني على الله ، بل من ينجيني ويمنعني

(١) ينظر : الخصائص : ٢/٩٢-٩٤

منه)) [١] تأمَّل كيف أكَّد أنَّ (مِن) دلَّتْ على معناها الذي وضعت له ، وأنَّها ليست بمعنى (على) وأقول لا حاجة لتأكيد هذه الحقيقة لـ(مِن) بالاستعانة بإلباس (نصرناه) معنى الفعل (نجَّيناه) والدليل على ذلك أنَّ الدكتور فاضل السامرائي بعد أن ضمَّن (نصرناه) معنى الفعل (نجَّيناه) عاد بسرعة فنزع منه هذا التضمين ، وبكلام صريح ، وبنصّ قوله : ((وقد تقول : ما الفرق بين قولنا : نجيناه من القوم ، وقولنا : نصرناه من القوم ، والجواب أنَّ التنجية تتعلق بالناجي فقط ؛ فعندما تقول : نجيته منهم ، كان المعنى : أنَّك خلَّصته منهم ، ولم تذكر أنَّك تعرَّضتَ للآخرين بشيء ؛ كما تقول : أنجيته من الغرق ، ولا تقول نصرته من الغرق ؛ لأنَّ الغرق ليس شيئًا يُنتَصف منه ، أمَّا النصر منه ، ففيه جانبان في الغالب ، جانب الناجي ، وجانب الذين نُجِّي منهم ، فعندما تقول : نصرته منهم ، كان المعنى : أنَّك نجَّيته وعاقبتَ أولئك، أو أخذتَ له حقَّه منهم)) [٢]

إذن (مِن) هي بمعنى (مِن) وليست بمعنى (على) و(نصرناه) هو بمعنى (نصرناه) وليس بمعنى (نجَّيناه) فتأمَّل كيف أنَّه نفى تضمين (نصرناه) معنى (نجيناه) بعد أن نفى تطابقهما في الدلالة ، هذا ما أكَّده الدكتور الفاضل على الرغم من أنَّه أقر بالتضمين واستحسنه وجعله من لطائف البلاغة في بدء كلامه ، إلّا أنَّه نسفه نسفًا في آخر كلامه من حيث لم يشعر .

فالدكتور فاضل السامرائي ، حين أقر بالتضمين أول مرة ، كان استنادًا إلى أنَّ (نصرناه) و(نجيناه) معنيان متطابقان ، فاضطر إلى القول باتحادهما في المعنى لأنَّ التضمين قائم على أساس وحدة معنييهما ، لكنَّه لما أراد أن يبيِّن بلاغة القرآن في هذا المقام نفسه ، اضطر إلى القول بوجود فرق معنوي

---

(١) معاني النحو ١٢/٣

(٢) معاني النحو ١٢/٣-١٣ .

بينهما ، لأنَّ بلاغة القرآن قائمة على أنَّ اللفظ القرآني لا يطابق معناه إلّا اللفظ نفسه ، ومن هنا نؤكد ما قلناه : إنَّ القول بالتضمين ، والقول ببلاغة القرآن الكريم قولان متناقضان ، ولا يمكن التوفيق بينهما البتة ، بل إثبات أحدهما ، لا يتمُّ إلّا بعد أن يتمَّ إلغاء الآخر

فاستنادًا إلى ما تقدَّم يكون الفعل (نصر) كما يتعدى إلى مفعوله بـ(على) يتعدى إليه بـ(مِن) وكلّ من حرفي الجر هذين ، يُؤتى به من دون الآخر في مقامه ، وحسب المعنى الذي يراد التعبير عنه .

المبحث الثالث : التضمين بين كتب النحو وكتب الوجوه

التجأ النحاة والوجوهيون إلى التضمين ، إلّا أنَّ الغرض من التضمين عند النحاة كان لحلّ مشكلة نحوية ؛ لذلك كانوا يكتفون باختيار تضمين واحد ، من ذلك مثلًا (جعلَ) التي هي عند النحاة من أخوات ظنَّ تتعدى لمفعولين ، إلّا أنَّهم ضمّنوها معنى خلق المتعدية لمفعول واحد لحلّ مشكلة عدم تعدّيها لمفعولين في مواضع كقوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ){الأنعام : ١} [١]

ولأنَّ الغرض من التضمين عند أصحاب كتب الوجوه تعدد الأوجه ، فقد ضمنوا (جعل) سواء تعدت لواحد أم لاثنين معاني الأفعال الآتية : فَعَلَ ، وصيَّر ، وسمَّى ، وخلَّى ، ووصف ، ودخل ، ، وحرَّم ، وأماتَ ، وحكم ، وذكر ، وصدَّق ، وغيَّر ، وأكرم ، وقال ، وأنزل ، ووضع ، وترك ، وقَلَبَ ، وأعطى ، وأرسل ، وتوجَّه ، وشرع ، وسوَّى ، وقدَّر ، وبدَّل ، وأوجد ، وخلق كقوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ){الأنعام : ١} أي : خلق الظلمات والنور [٢]

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣٢٤/٤ وعمدة الحافظ ٢٣٤/١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢/٢ وهمع الهوامع ٥٣٩/١.

(٢) ينظر : الوجوه والنظائر للعسكري ص ١١١-١١٥ ووجوه القرآن للحيري ص ١٤١-١٤٣ والوجوه والنظائر للدامغاني ص ١٥٦-١٥٧ ونزهة الأعين ص ٩٠-٩١ ومنتخب قرة العيون ص ٨٩-٩٠ وبصائر ذوي التمييز ٣٨٣/٢-٣٨٤

وهذه التضمينات جميعها عند الفريقين باطلة ، وأكبر دليل على بطلانها أنَّه من حقّ أي باحث كان أن يسأل الفريقين أنَّه إذا كانت (جعل) في القرآن الكريم هي بمعنى (خلق) في قوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) والتقدير : خلق الظلمات والنور ، فلماذا إذن لم يستعمل لفظ (خلق) للتعبير عن معنى الخلق؟ ! أي : لماذا عبَّر عن الخلق بلفظ الجعل ؟ لا يستطيع كل أهل اللغة والنحو والتفسير ومعهم كلّ أصحاب كتب الوجوه ، وكل من قال بهذا التضمين الإجابة عن هذا السؤال إلّا بأحد أمرين ، إمَّا أن يدعوا بأنَّ من الأنسب والأبلغ والأفصح والأحق أن يُعَبَّر عن المعنى بلفظه ، إلّا أنَّ القرآن الكريم ألحن فعبَّر عن المعنى بغير لفظه ووضع اللفظ في غير موضعه ، وهذا ما لا يجرؤ ولا يستطيع أحد أن يدعيه ؛ لأنَّه ما من أحد يستطيع أن يثبت هذا الادعاء ، وإمَّا أن يعترفوا ويقروا جميعًا بأنَّ هناك فرقًا في المعنى بين الجعل والخلق ، وأنَّ القرآن الكريم استعمل لفظ الجعل ؛ لأنَّه أراد معناه ، ولم يستعمل لفظ الخلق لأنَّه ما أراد معناه ، وعندئذ تبطل فكرة تضمين (جعل) معنى (خلق) ويقال الكلام نفسه في تضمينها معاني الأفعال الأخرى ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة والنحو ، وهذا هو أيضًا عين ما حصل في كل وجه ذكره أهل الوجوه إلّا ما ندر وهي القائمة على أساس اللفظ المشترك لا على التضمين وهي لا تتجاوز بضعة ألفاظ في كلّ كتب الوجوه .

ومن ذلك أيضًا (اتخذ) التي هي أيضًا عند النحاة من أخوات ظنَّ تتعدى لمفعولين ، إلّا أنَّهم لم يحددوا دلالتها ، بل ضمّنوها معنى صيَّر لتسويغ تعديها لمفعولين كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً){النساء : ١٢٥}

وضمّنوها معنى اكتسب لحل مشكلة تعديها لمفعول واحد نحو : اتخذ فلان بيتًا ، بمعنى : اكتسبه [1]

ولأنَّ الغرض من التضمين عند أصحاب كتب الوجوه تعدد الأوجه ، فقد ضمنوا (اتخذ) سواء تعدت لواحد أم لاثنين معاني الأفعال الآتية : اختار ، وأكرم ، وصاغ ، وسلك ، وسمَّى ، وجعل ، وعبد ، وبنى ، ورضي ، وعصر ، وأرخى ، واعتقد ، ونسج ، كقوله تعالى : (كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا){العنكبوت : ٤١} يعني : نسجت بيتًا [2]

وهذه التضمينات جميعها عند الفريقين باطلة ، بالدليل الذي تقدّم ذكره

وكذلك (وجدَ) التي هي أيضًا عند النحاة من أخوات ظنَّ تتعدى لمفعولين ، إلّا أنَّهم ضمنوها معنى أصاب عند تعدّيها لمفعول واحد ؛ لحلّ مشكلة عدم تعديها لمفعولين في مواضع كقوله تعالى : (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ){النساء : ٨٩} وقوله تعالى : (فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ){التوبة : ٥} والتقدير : واقتلوهم حيث أصبتموهم [3] أمَّا الغرض من التضمين عند الوجوهيين فقد كان لتعدد الأوجه ؛ لذلك أكثروا بهذه الوسيلة من الوجوه ما أمكن إلى ذلك سبيلًا ، فقد ضمنوا (وجد) سواء تعدت لواحد أم لاثنين معاني سبعة أفعال : أصاب ، واستطاع ، وعلم ، وصادف ، واليسار والغنى ، وقرأ ، ورأى ، كقوله تعالى : (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ){النساء : ٨٩} وقوله

([1]) ينظر : عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢٣١/١-٢٣٤ وشرح ابن عقيل ٤١٦/١-٤٣٠ والدر المصون ٣٥٤/١ و٨٣/٢

([2]) ينظر : الوجوه والنظائر للدامغاني ص ٥٠-٥٢ ونزهة الأعين ص ٥٢-٥٣ ومنتخب قرة العيون ص ٨٩-٩٠ وبصائر ذوي التمييز ٥٨/٢-٥٩

([3]) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٢٧٢ والمقتصد ص ٤٤٦ والغرة المخفية ص ٢٤٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٤/٤ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣٤/١ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٦ والدر المصون١٤٥/٣-١٤٦و ٦٩٢/٣ وشرح التصريح لخالد الأزهري ١٩٤/٢ وهمع الهوامع للسيوطي ٥٣٦/١ ، ٥٤٠ وتاج العروس ١٤٣/٩-١٤٦

تعالى : (فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ)[التوبة : ٥} والتقدير : واقتلوهم حيث رأيتموهم [١]

وهذه التضمينات عند الفريقين باطلة ، بالدليل الدامغ الذي تقدّم ذكره .

المبحث الرابع : التضمين والترادف

تبيَّن أنّه ما سوَّغ القول بتعدي ظنَّ وأخواتها إلى مفعولين إلّا القول بالتضمين ، وما سوَّغ القول بالتضمين إلّا القول بترادف الألفاظ الذي قُصِد به تطابق معانيها لا تقاربها ، بل التضمين يعني تطابق لفظين في المعنى ، والحقيقة أنَّ اللفظ القرآني لا يطابق معناه إلّا اللفظ نفسه ، فلا ترادفَ تطابقٍ ولا تضمين في كتاب الله المبين ، والظن بوجود ألفاظ متطابقة في معانيها جاء من أمرين :

الأول : من كلام البشر ، فالبشر شعراء كانوا أم غير شعراء ، قدامى كانوا أم محدثين غالبًا ما يرومون المعنى العام ، فهم لا يهمهم أن يضعوا الألفاظ بعضها مكان بعض وإن افترقت عن بعضها بمعانيها الخاصة ، ما دامت قد اتحدت في المعنى العام ، من ذلك مثلاً قول الفراء : ((والعرب تجعل الباء في موضع (على) رميتُ على القوس وبالقوس ، وجئتُ على حال حسنة ، وبحال حسنة)) [٢] فاستعمال (على) هنا مرة ، والباء مرة أخرى ، لا يعني تطابقهما البتة ، وإنَّما جاز وضع أحدهما في موضع الآخر ؛ لأنَّ كليهما يوصل المتكلم العربي إلى المعنى العام الذي يروم التعبير عنه ، فكل ما يريده المتكلم هنا مثلًا هو التعبير عن حسن حاله عند مجيئه ، سواء توصَّل إليه بالباء التي تفيد معنى الإلصاق ، وقال : جئتُ بحال حسنة ، أو توصَّل إليه بـ(على) التي تفيد معنى الاستعلاء ، وقال : جئتُ على حال حسنة ، أو

---

(١) ينظر : الوجوه والنظائر للدامغاني ص ٤٦٧ ونزهة الأعين ص ٢٩٩ وبصائر ذوي التمييز ١٦٢/٥-١٦٤

(٢) معاني القرآن ٢٥٩/١ .

توصَّل إليه باستعمال (في) التي تفيد معنى الدخول في الشيء ، وقال : جئتُ في حال حسنة ، وهذا هو الذي أوهم بوجود ألفاظ متطابقة في معانيها في كلام البشر ، ثم قاسوا عليه كلام الله سبحانه ، فقالوا بوجوده في كتاب الله ، وهذا جائز وحاصل في كلام البشر ، لكنه غير جائز ، وغير حاصل في كلام الله ، فالقرآن الكريم لم يستعمل لفظًا بمعنى لفظ آخر ، مهما بدا أنَّه قد وُضِع في موضع اللفظ الآخر : ومهما بلغت درجة تقاربهما في نظر الباحثين والدارسين ، ويبدو أنَّ الذي دفع القائلين بوجود التضمين والتطابق في القرآن الكريم عجزهم ، أو تقاعسهم عن كدّ ذهنهم ، وعن إمعانهم النظر في التعرف إلى الدلالة المقصودة من استعمال الألفاظ في مواضع ألفاظ أُخرى

الأمر الثاني : الجهل بالفروق المعنوية بين عدد من الألفاظ القرآنية المترادفة لدقتها ، والجهل بالشيء لا يعني عدم وجوده ، وهو متأتٍّ من العجز وعدم الرغبة في البحث نتيجة الاتكال على ما قاله لغويون مشهورون كابن جني والعسكري ، وفيما يأتي عدد من الألفاظ المترادفة التي أكَّد وقطع بعض اللغويين والمحققين بتطابق معانيها :

فقد زعم ابن جني مثلًا بشيوع تطابق الألفاظ في اللغة والقرآن ، ففي باب (استعمال الحروف بعضها مكان بعض) وبعد أن استشهد لهذا الباب بشواهد قرآنية ، قال ما نصه : ((ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا ، لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا...وفيه أيضًا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد ، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقًا بين قعد وجلس)) [١] وهذا ما قاله المبرد من قبل في هذين الفعلين : ((وأمَّا اختلاف اللفظين والمعنى واحد ، فنحو : جلس وقعد))[٢]

---

(١) الخصائص ٢/٩١-٩٤ ، وينظر لسان العرب ١/١٤٤ .

(٢) المقتصب بتحقيق هرون ١/٤٦ وبتحقيق بديع ١/٨٧ .

بيَّنتُ في كتابي : النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين : أنَّ التضمين قائم على أساس تطابق الألفاظ في معانيها ، وهذا ما لا وجود له في كتاب الله ، وما ادعاه المبرد وابن جني بوجود ألفاظ متطابقة في معانيها ، الذي على أساسه سوَّغ ابن جني استعمال الأسماء والأفعال والحروف بعضها مكان بعض في القرآن الكريم ، مستشهدين بلفظي جلس وقعد ، كلام ينمُّ عن عدم إدراك حقيقة أنَّ اللفظ القرآني لا يطابق معناه إلّا اللفظ نفسه ، فالألفاظ المتطابقة قد توجد في لغة العرب ، لكن لا وجود لها في كتاب الله عز وجل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإنَّه قد يظهر الفرق الدلالي بينها بعد التحقيق والدراسة ؛ فجلس وقعد ، ليسا بمعنى واحد كما ادعى المبرد وابن جني ، وقد بيّنتُ الفرق بينهما في كتابي : لا وجوه ولا نظائر[1]

وقال محقق الفروق اللغوية للعسكري : ((نلاحظ في فروق العسكري شيئًا من التعسف والتكلف ومحاولة التماس الفروق حتى وإن كانت ضعيفة ، أو ليست بثبت ، ويبدو هذا الأمر واضحًا في طائفة من الألفاظ التي لم يستطع التفرقة بينها ، أو وجد صعوبة فيها ، كما يبدو هذا أيضًا في تردده في القول بالفروق بين جملة من الألفاظ ، وتجويزه لأن تكون بمعنى واحد على الرغم مما ذكره من فروق بينها ، كما في تفرقته بين النعت والصفة ، والختم والرسم ، والسنة والعام ، والكل والجمع ، ويبدو تكلف العسكري في التفرقة بين جملة ألفاظ من غير أن يذكر شواهد تؤكد صحتها ، على حين نجد أنَّ هذه الألفاظ التي فرق بينها قد وردت في المعجمات وكتب اللغة بمعنى واحد ، فمثلًا يفرق العسكري بين المشيئة والإرادة تفريقًا غامضًا ، وفي اللسان : المشيئة : الإرادة ، ويفرق العسكري بين النبأ والخبر بكلام طويل ، وفي اللسان : النبأ : الخبر...ويفرق العسكري بين أتى وجاء تفريقًا غير لغوي ، نحوي ، ثم يعترف

---

(١) ينظر : كتابي : لا وجوه ولا نظائر في كتب الوجوه والنظائر ، الحرف (إلى) رقم ١١٨

باستعمال أحدهما موضع الآخر ، وفي اللسان : المجيء : الإتيان ، وفي مكان آخر منه : الإتيان : المجيء ، وفي إصلاح المنطق : وقد أتيته : إذا جئته ، ويتكلف العسكري فرقًا بين السرور والحبور...على حين نجد ابن السكيت يقول : وقد حبره يحبره حبرًا : إذا سرّه ، والحبرة والحبر : السرور ، قال الله تعالى : (فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ){الروم : ١٥} أي : يسرون)) [١]

ذكر المحقق عددًا من الألفاظ المترادفة ، وأكَّد أنَّه لا فرق بينها في المعنى ، وهي

١-النعت والصفة

٢-الختم والرسم

٣-السنة والعام

٤-الكل والجمع

٥-أتى وجاء

٦-النبأ والخبر

٧-الحبور والسرور

٨-المشيئة والإرادة

لم يرد في القرآن الكريم لفظ النعت المرادف للصفة ، وكذلك لم يرد لفظ الرسم المرادف للختم ؛ لذلك لن أبحث الفرق بين النعت والصفة ، والختم والرسم ؛ لورودها في كلام الناس ، وعدم ورودها في كلام الله ، وكلام الناس لا يُعتَمد عليه في استنباط الفروق اللغوية ؛ لأنَّ الناس كثيرًا ما يضعون الألفاظ المترادفة التي يستعملونها بعضها مكان بعض لتقارب معانيها من دون مراعاة المعاني الخاصة التي تفرق بينها .

---

(١) الفروق اللغوية ص ٢٣ المقدمة .

وقد قطع المحقق بتطابق معاني ما ذكره استنادًا إلى ما ذكرته معجمات لغوية ، واستنادًا إلى أنَّ العسكري في كتابه الفروق اللغوية لم يستطع أن يوضح الفروق المعنوية بينها ، كأنَّ العسكري هو الذي انتهت إليه علوم اللغة ، فما لم يعلم منها شيئًا لم ولن يعلمه غيره ، والفروق المعنوية بين كلّ لفظين مترادفين ، من الألفاظ المترادفة المذكورة وغيرها ، لا يمكن التعرف إليها إلّا من خلال استعمالهما معًا في القرآن الكريم ؛ لأنَّ القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي وضع كل حرف في موضعه ، ولم يستعمله بمعنى حرف آخر ، حتى أصبح اللفظ القرآني لا يطابق معناه إلّا اللفظ نفسه ، وفيما يأتي تأكيد هذه الحقيقة في بيان الفروق المعنوية بين الألفاظ القرآنية التي زعم الزاعمون أنَّها بمعنى واحد .

١-**المترادفان : السنة والعام** : قبل الشروع في ذكر الفرق بين السنة والعام ، أريد أن أنوِّه بحقيقة لغوية قرآنية يجب أن نسلّم بها تسليما ، وهي أنَّه لا بد من وجود فرق معنوي بين كل لفظين مترادفين استعملا في القرآن الكريم ، إلّا أنَّه قد نجهل هذا الفرق ، والجهل بالشيء لا يعني عدم وجوده ، وقد تطرقت إلى الفرق بين السنة والعام بكلام موجز في ذيل كتابي : الوجوه الدخيلة ، تحت عنوان : لغة القرآن فوق نحو النحاة ، وقد جعلتُه فيما بعد ضمن التمهيد في كتابي : من مزاعم النحاة ، ومما قلت فيه ((قد تستعمل السنة بمعنى العام ، والعام بمعنى السنة ، لكنَّه قد اتضح لي أنَّه عند اجتماع لفظ (السنة) ولفظ (العام) في سياق واحد ، يكون المراد من السنة الشدَّة ، ومن العام الرخاء)) وأنا الآن أرجع عن الشطر الأول من قولي المذكور وأؤكد أنَّه ليس في القرآن الكريم لفظ يطابق معنى لفظ آخر ، مهما اشتدَّ ترادفهما سواء وردا مجتمعين في سياق واحد أم وردا متفرقين في موضعين متباعدين ، وسياقين مختلفين ، من ذلك السنة والعام ، وقد قال العسكري في : ((الفرق بين العام والسنة ، أنَّ العام جمع أيام ، والسنة جمع شهور...ومع هذا فإنَّ العام هو السنة ، والسنة هي

العام...كما أنَّ الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل ، وإن كان الكل إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء)) [١]

على الرغم من أنَّ العسكري لم يحسن التفريق بين السنة والعام ، ولم يوضحه ، حتى خلط بينهما وزعم ((أنَّ العام هو السنة ، والسنة هي العام)) فإنَّ الفرق المعنوي موجود حتمًا بينهما وبين كل لفظين مترادفين استعملا في كتاب الله ، إلّا أنَّ الجهل به ، هو الذي نجم منه القول بوحدة معنييهما من لدن كثير من أهل اللغة والتفسير ، قال الخليل : ((والعام يأتي على شَتْوَةٍ وصَيْفَةٍ))[٢] وقال الراغب : ((العام كالسنة ، كثيرًا ما تستعمل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدة ، أو الجدب ، ولهذا يُعبَّر عن الجدب بالسنة ، والعام بما فيه الرخاء والخصب ، قال تعالى : (عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ){يوسف : ٤٩} وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ){العنكبوت : ١٤} ففي كون المستثنى منه بالسنة ، والمستثنى بالعام لطيفة موضعها فيما بعد هذا الكتاب))[٣] ولم يتسنَّ لي التعرف إلى موضع هذه اللطيفة ، وما تضمنته ، إلّا أنَّ الحلبي قال في هذه الآية : ((في كون المستثنى منه بلفظ السنة ، والمستثنى بلفظ العام لطيفة حسنة ، وهي أنَّ هذه الخمسين بقاؤه بعد هلاك قومه ، فهي أعوام خير حيث هلك الكفرة المتمردة))[٤] وجاء في اللسان : ((العام : الحول يأتي على شَتْوَة وصَيْفَة)) [٥] وجاء في التاج : ((والعام : السنة

---

(١) الفروق اللغوية ص ٣٠٢ .

(٢) العين ص ٦٩٩ وينظر : تهذيب اللغة للأزهري ٢٢٩٠/٣ .

(٣) المفردات ص ٣٦٨.

(٤) عمدة الحفاظ ١٤٣/٣.

(٥) لسان العرب ٣٤٢/١٠ .

، كما في الصحاح [1] قال شيخنا : وعلى اتحادهما جرى المصنف ، ففسَّر كل واحد منهما بالآخر ، وقال ابن الجواليقي : ولا تُفرِّق عوام الناس بين العام والسنة ، ويجعلونهما بمعنى...عن أحمد بن يحيى أنَّه قال : السنة من أول يوم عددته إلى مثله ، والعام لا يكون إلّا صيفًا وشتاءً ، وليس العام والسنة مشتقين من شيء ، فإذا عددت من اليوم إلى مثله فهو سنة ، يدخل فيه نصف الشتاء ونصف الصيف ، والعام لا يكون إلّا صيفًا وشتاء ، ومن الأول يقع الربع والربع ، والنصف والنصف ، إذا حلف لا يكلمه عامًا لا يدخل بعضه في بعض ، إنَّما هو الشتاء والصيف ، فالعام أخصّ من السنة ، فعلى هذا تقول : كل عام سنة ، وليس كل سنة عام ، وقال الأزهري : العام حول يأتي على شَتْوَةٍ وصَيْفَةٍ ، وعلى هذا فالعام أخص مطلقًا من السنة ، وإذا عددت من يوم إلى مثله فهو سنة ، وقد يكون فيه نصف الصيف ، ونصف الشتاء ، والعام لا يكون إلّا صيفًا وشتاء متواليين)) [2] أي : أنَّ السنة تعني دورة كاملة تنتهي في اليوم الذي بدأت فيه ، أمَّا العام فإنَّه إمَّا أن يبدأ في أول صيف ، وينتهي في نهاية أول شتاء يأتي بعده ، ويكون بينهما خريف ، أو أن يبدأ في أول شتاء وينتهي في نهاية أول صيف يأتي بعده ، يكون بينهما ربيع ، فهذا يعني أنَّ السنة تمر على أربعة فصول الحول ، والعام يمر على ثلاثة فصول منه ، يخلو منه إمَّا الخريف أو الربيع ، وهذا يكون في العام الواحد ، والسنة الواحدة ، أمَّا في الجمع فيكون المراد من العام فصلي صيفه وشتائه ، من دون النظر إلى فصلي ربيعه وخريفه ، ويكون المراد من السنة فصولها الأربعة على حدٍّ سواء ، فإذا أراد من الحول صيفه وشتاءه استعمل العام ، وقد ورد العام في القرآن الكريم في سبعة مواضع ، بصيغة المفرد في ستة مواضع ، وبصيغة

---

(١) ينظر : الصحاح للجوهري ص ٧٥٧.

(٢) تاج العروس ٣٣/٩١.

المثنى في موضع واحد ، وقد مرَّ الكلام على موضعين منها ، والباقي قوله تعالى : (فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ){البقرة : ٢٥٩} يعني أنَّه أماته مدة مئة صيف ، ومئة شتاء ، فيكون المراد أنَّ طعامه وشرابه لم يتغير ويفسد على الرغم من أنَّه أقبل عليهما مناخان متضادان مفسدان للطعام والشراب ، تكرر كل منهما مئة مرة ، وقوله تعالى : (أَوَلاَ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لاَ يَتُوبُونَ وَلاَ هُمْ يَذَّكَّرُونَ){التوبة : ١٢٦} كأنَّ المعنى : يفتنون مرة في صيفة من العام ومرة في شتوة منه ، وقوله تعالى : (يُحِلِّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا){التوبة : ٣٧} وكأنَّ المعنى أيضًا : يحلّونه في صيف عام ويحرّمون في صيف عام آخر ، أو يحلّونه في شتاء عام ويحرّمونه في شتاء عام آخر ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا){التوبة : ٢٨} أي : بعد صيف عامهم هذا ، أو بعد شتاء عامهم هذا ، والله أعلم ، وقال تعالى : (وَوَصَّيْنَا الأنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ){لقمان : ١٤} والمعنى والله أعلم : أنَّ أمَّه عانت من حمله وتربيته عامين بصيفهما وشتائهما ، فصبرت على حمله وتربيته في حرّ الصيف وتبعاته ، وفي برد الشتاء وتبعاته .

هذا إذا أريد من الحول صيفه وشتاؤه ، وإذا أريد منه فصوله الأربعة وكلّ أيامه استعمل السنة لقصد التعبير عن طول زمانها ، وقد وردت السنة بصيغة المفرد في سبعة مواضع هي : قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ){الأحقاف : ١٥} وقوله تعالى : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)){البقرة : ٩٦} وقوله تعالى : (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ فَلاَ تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ){المائدة

٢٦} وقوله تعالى : (وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ){الحج : ٤٧} وقوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا){العنكبوت : ١٤} وقوله تعالى : (تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ){المعارج : ٤} وقوله تعالى : (ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ){السجدة : ٥} فمن الواضح جدًّا أنَّ المراد السنة في الشواهد القرآنية المذكورة كل فصولها وكل أيامها ؛ لأنَّها وردت في كل شاهد ضمن سياق زماني ضُرب مثلًا لطوله وكمال مدته

وقد استعملت السنة للجدب والشدة ، واستعمل العام في الخير والرخاء ، وهذا متأتٍّ من أنَّ العام يعني الحول الذي يأتي على شتوة وصيفة ؛ لأنَّ الخصب والنماء لا يكون إلّا بمرور هذين الفصلين يتلو أحدهما الآخر ، ففصل يسقي الأرض بمياه أمطاره ، وفصل ينبت به الزرع وينمو بسطوع شمسه ودفئه

وقد تطرقتُ إلى شرح دلالة الاستثناء في قوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا){العنكبوت : ١٤} [١]

٢-**المترادفان : الكل والجمع** : قال العسكري ((في الفرق بين الكل والجمع : إنَّ الكل عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء ، والجمع الإحاطة بالأبعاض...والصحيح أنَّ الكل يقتضي الإحاطة بالأبعاض ، والجمع يقتضي الأجزاء))[٢] وتقدم قوله في باب الفرق بين العام والسنة : ((كما أنَّ الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل ، وإن كان الكل هو إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء)) [٣]

---

(١) ينظر كتابي : الوجوه الدخيلة ، وكتابي : من مزاعم النحاة / التمهيد

(٢) الفروق اللغوية ص١٦٠-١٦١.

(٣) الفروق اللغوية ص ٣٠٢ .

والجمع لفظان مترادفان ، لكنهما غير متطابقين في المعنى ، وكان على أهل اللغة جميعًا أن يسلّموا بهذا الأمر تسليمًا ، لأنَّه لا بد من أن يكون بينهما فرق في الدلالة لاختلاف استعمالهما ، فكيف يتسنّى للغوي محقق أن يؤكد اتحادهما في المعنى ، و(الكل) وردت من دون (الجمع) مضافة إلى نكرة في مواضع كثيرة في القرآن الكريم بلغت ٢٥٩ موضعًا حسب إحصائي لها ؟! كقوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[القمر : ٤٩} وقوله تعالى : (فِيهِمَا مِن كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ)[الرحمن : ٥٢} وقوله تعالى : (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ)[الطور : ٢١} وإضافة (الكل) إلى النكرة يفيد ((استغراق أفراد المنكر))[١] وعدم ورود (الجمع) مضافة إلى النكرة يعني أنَّها لم تستعمل لهذا الغرض كما استُعملت له (الكل) .

و(الكل) اسم جامد على صيغته فلم يرد منه مشتق ، بخلاف (الجمع) الذي جاء منه الفعل واسم الفاعل والمفعول بصيغها المختلفة ، فاختلاف استعمالهما دليل أيّما دليل على اختلاف معنييهما ، كما أنَّ أهل اللغة أنفسهم عرفوا كلًّا منهما تعريفًا يختلف عن الآخر ، قال ابن فارس : ((فأمَّا (كلٌّ) فهو اسم موضوع للإحاطة))[٢] ((والجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء))[٣] ((والجمع : ضد التفريق))[٤]

والدليل على اختلاف معنييهما أنَّه كثيرًا ما يقع (الكل) في مواضع لا يصح أن يقع فيها (الجمع) كقوله تعالى : (وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ)[الإسراء : ١٣} فلا يصح ، وليس من المفيد أن يقال : وجميع إنسان

---

(١) الكليات ص ٦٢٦ .

(٢) مقاييس اللغة ص ٧٨٧.

(٣) مقاييس اللغة ص ١٧٥.

(٤) عمدة الحفاظ ٢٣٧/١ وينظر : بصائر ذوي التمييز ٣٩٠/٢ وتاج العروس ٢٤٠/٢٠

ألزمناه طائره في عنقه ، وكذلك كثيرًا ما يقع (الجمع) في مواضع لا يصح أن يقع فيها (الكل) كقوله تعالى : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)(القيامة : ١٧} فلا يصح ، وليس من المفيد أن يقال : إنَّ علينا كلَّه وقرآنه ((وسُئل المبرد عن قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)(الحجر : ٣٠} فقال جاء بقوله (كُلُّهُمْ) لإحاطة الأجزاء ، فقيل فـ(أَجْمَعُونَ) ؟ فقال : لو جاءت (كُلُّهُمْ) لاحتمل أن يكون سجدوا كلهم في أوقات مختلفات ، فجاءت (أَجْمَعُونَ) لتدل أنَّ السجود كان منهم في وقت واحد ، فدخلت (كُلُّهُمْ) للإحاطة ، ودخلت (أَجْمَعُونَ) لسرعة الطاعة)) [١]

٣-**المترادفان** : **أتى وجاء** : بسطتُ القول في شرح الفرق بين أتى وجاء ، لغة ودلالة واستعمالًا ، في كتابي : طرائق اختلاق الوجوه[٢]

٤-**المترادفان** : **النبأ والخبر** : قال العسكري في ((الفرق بين النبأ والخبر : إنَّ النبأ يكون للإخبار بما لا يعلمه المخبر ، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه ، وبما لا يعلمه ؛ ولهذا يقال : تخبرني عن نفسي ، ولا يقال : تنبئني عن نفسي...وقال علي بن عيسى : في النبأ معنى عظيم الشأن...قال أبو هلال أيده الله : ولهذا يقال : سيكون لفلان نبأ ، ولا يقال خبر بهذا المعنى))[٣] وقال ابن فارس : ((الخبر : العلم بالشيء ، تقول لي بفلان خِبْرَةٌ وخُبْرٌ ، والله تعالى : الخبير ، أي : العالم بكل شيء ، وقال الله تعالى : (وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ)(فاطر : ١٤}))[٤] وقال ابن فارس : ((النون والباء والهمزة قياسه الإتيان

---

(١) تاج العروس ١٨٩/٣٠

(٢) ينظر : طرائق اختلاق الوجوه في كتب الوجوه ، الطريقة الأولى : جعل اللفظ بمعاني مرادفاته ، لفظ الإتيان

(٣) الفروق اللغوية ص ٥٣

(٤) مقاييس اللغة ص ٢٧٨

من مكان إلى مكان ، يقال للذي ينبأ من أرض إلى أرض : نابئ ، وسيل نابئ : أتى من بلد إلى بلد ، ومن هذا القياس : النبأ : الخبر ؛ لأنَّه يأتي من مكان إلى مكان))[١] وقال الراغب : ((النبأ : خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظنّ ، ولا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة ، وحقّ الخبر الذي يقال فيه نبأ أن يتعرّى عن الكذب كالتواتر وخبر الله ، وخبر النبي عليه الصلاة والسلام)) [٢]وقال : ((الخبر : العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر)) [٣] ((وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ){الحجرات : ٦} فيه تنبيه أنَّه إذا كان الخبر شيئًا عظيمًا له قدر ، فحقه أن يتثبت فيه ويتيقن ، وإن غلب صحته على الظن حتى يعاد النظر فيه...والعرب تقول لمن تتوعده : لأنبئنك ، ومثله قوله تعالى : (فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا){فصلت : ٥٠} والنبي قرئ بالهمز وبغير الهمز ، فمن همزه جعله من النبأ ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ لأنَّه مُنَبَّأ من جهة الله تعالى ومُخَبَّر ، وقيل بمعنى فاعل ؛ لأنَّه يُنبئ الإنسان بما أوحي إليه)) [٤]

ذكر أهل اللغة أنَّ الخبر يعني العلم بالشيء ، إلّا أنَّ العسكري وغيره من أهل اللغة لم يحسنوا التفريق بينه وبين النبأ ، بل خلطوا بينهما في المعنى ، وقد تبيَّن لي أنَّ الخبر إذا كان يتضمن معلومة ، فإنَّ النبأ يعني نقل هذه المعلومة ، فالنبأ لا يعني الخبر وإنَّما يعني نقل الخبر من مكان إلى مكان ، أو نقله من مصدره وإيصاله إلى من يراد إيصاله إليه ، فيكون أقرب المعاني إلى

---

(١) مقاييس اللغة ص ٨٨٢

(٢) المفردات ص ٥٠٣

(٣) المفردات ص ١٤٧

(٤) عمدة الحفاظ ١٣٥/٤

النبأ هو البلاغ ، الذي يعني : ((الوصول إلى الشيء)) [١] أو التبليغ كما في قوله تعالى : (الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا){الأحزاب : ٣٩} وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ){المائدة : ٦٧} والمعنى : أوصل إلى الناس ما أوصلناه إليك ، أي : بلِّغهم ما بلَّغناك به ، وقال تعالى : (وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ){آل عمران : ٢٠} وقوله تعالى : : (هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ){إبراهيم : ٥٢} وقوله تعالى : (إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ){الأنبياء : ١٠٦} وقوله تعالى : (إِلا بَلاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالاتِهِ){الجن : ٢٣} وقوله تعالى : (بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ){الأحقاف : ٣٥} ((أي : هذا القرآن وما فيه من البيان بلاغ من الله إليكم)) [٢] وأنبأه كذا ونبَّأه ، يعني أبلغه وبلَّغه ، ويكون الفرق بينهما أنَّ التبليغ يكون عامًّا في الأمور صغيرها وكبيرها ، والنبأ يكون خاصًّا في الأمور المهمة والعظيمة الشأن ، وقد سمي النبي نبيًّا ؛ لأنَّه ينقل الأخبار بما تضمنته من معلومات من الوحي إلى الناس ؛ فالخبر هو المعلومة ، والنبأ هو التبليغ بهذه المعلومة ، فالخبر هو الشيء المنقول ، والنبأ هو الناقل ؛ لذلك فإنَّ الفعل بصيغه الثلاث ورد من النبأ ولم يرد من الخبر ، فالأخير لم يأت منه إلّا الاسم ، وجاء من النبأ الاسم كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءهُم مِّنَ الأنبَاء مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ){القمر : ٤} أي : جاءهم من البلاغ والتبليغات العظيمة ما فيه مزدجر ، وجاء منه الفعل الماضي كقوله تعالى : (قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ){التحريم : ٣} والمعنى : من نقل وأوصل إليك خبر ما حدث بيننا ، أي : من أبلغك هذا ؟ والفعل المضارع كقوله تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ

---

(١) مقاييس للغة ص ١١٢

(٢) زاد المسير ١٨٤/٧

أَعْمَالًا)}الكهف : ١٠٣} أي : هل نبلغكم بالأخسرين أعمالًا ، والفعل الأمر كقوله تعالى : (نَبِّىءْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)}الحجر : ٤٩} والمعنى : أبلغ عبادي

٥-**المترادفان : الحبور والسرور** : قال ابن فارس : ((الحاء والباء والراء أصل واحد منقاس مطرد ، وهو الأثر في حسن وبهاء...والمُحَبَّر : الشيء المُزَيَّن ، وكان يقال لطفيل الغنوي مُحَبِّر ؛ لأنَّه كان يُحَبِّر الشعر ويزينه)) [١]

وقال : ((السين والراء يجمع فروعه إخفاء الشيء ، وما كان من خالصه ومستقره ، لا يخرج شيء من هذا ، فالسرّ خلاف الإعلان ، يقال سررت الشيء إسرارًا ، خلاف أعلنته ، ومن الباب السرّ ، وهو النكاح ، وسمي بذلك ؛ لأنَّه أمر لا يُعلَن ، ومنه السرور ؛ لأنَّه أمر خال من الحزن)) [٢]

وقال العسكري في ((الفرق بين السرور والحبور : إنَّ الحبور هو النعمة الحسنة من قولك : حبَّرت الثوب : إذا أحسنته ، وفسر قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ)}الروم : ١٥} أي : ينعمون ، وإنَّما يسمى السرور حبورًا ؛ لأنَّه يكون مع النعمة الحسنة)) [٣]

وقال الراغب : ((الحِبْر : الأمر المستحسن ، وقوله عز وجل (فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ)}الروم : ١٥} أي : يفرحون حتى يظهر عليهم حَبار نعيمهم)) [٤] وقال الحلبي : ((قوله تعالى : (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ)}الزخرف : ٧٠} أي : تَنعمون ، وقيل : تُسرُّون ، وأصل اللفظة من

---

(١) مقاييس اللغة ص ٢٣٥

(٢) مقاييس اللغة ص ٤٠٤

(٣) الفروق اللغوية ص ٢٩٧

(٤) المفردات ص ١١١

الحبر ، وهو الأثر المستحسن...فقوله (يُحْبَرُونَ){الروم : ١٥} معناه يفرحون ويُسرُّون حتى يظهر عليهم حَبار نعيمهم ، والحَبْرَة : السرور ، والحبرة : النعمة أيضًا ، والحَبْر والحَبار : الأثر)) [١] وقال الفيروزآبادي : ((والحَبْرَة : السرور والبهجة لظهور أثره على صاحبه ، قال تعالى : (فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ){الروم : ١٥} أي : يفرحون حتى يظهر عليهم حَبار نعيمهم))[٢]

والحقيقة أنَّ الحبور غير السرور ، والذي دفع أهل اللغة إلى الخلط بينهما أمران ، الأول : تعريف أهل اللغة للحبور بالسرور ، وأهل اللغة حين يعرفون اللفظ يعرفونه بأقرب المعاني إليه لتوضيح معناه ، وأقرب المعاني إلى الحبور هو السرور ، فهو تعريف توضيح وتقريب لا تعريف تطابق .

الثاني : أنَّ بين الحبور والسرور علاقة تلازم ، فالحبور لا يعني السرور ، بل السرور من لوازمه ، وهو أنَّ الإنسان إذا أصابته نعمة أصابه السرور ، فالسرور من نتائج النعمة ، وهذا التلازم هو ما عبَّر عنه العسكري بقوله المذكور ((وإنَّما يسمى السرور حبورًا ؛ لأنَّه يكون مع النعمة الحسنة))[٣] وتفسير الراغب ومن تبعه قوله تعالى : (فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ){الروم : ١٥} بقولهم ((أي : يفرحون حتى يظهر عليهم حَبار نعيمهم)) يجب عكسه وأن يقال : ينعمون حتى يفرحون ؛ لأنَّ النعمة تؤدي إلى الفرح وليس العكس ؛ لأنَّ الفرح أمر نفسي لا يصيب الإنسان إلّا من أثر حسي ، فالإنسان لا يفرح من فراغ إلّا لسبب ، وأهم أسباب الفرح والسرور النعمة الحسنة

---

(١) عمدة الألفاظ ٣٦٦/١

(٢) بصائر ذوي التمييز ٤٢٣/٢

(٣) الفروق اللغوية ص ٢٩٧

٦-**المترادفان : المشيئة والإرادة** : ذكر أهل اللغة أنَّ المشيئة هي الإرادة بعينها وأنَّ أكثر المتكلمين لم يفرقوا بينهما[١] بل بينهما فرق أساسي يمكن إيضاحه بما يأتي :

١-يتجلّى الفرق بينهما من خلال تعريف أهل اللغة أنفسهم لكل منهما فقد جاء في كتبهم في باب الشيء ، شئتُ الشيءَ أشاؤه شيئًا ومشيئة ، وكلّ شيء بشيئة الله أي : بمشيئة الله ، والشيء معلوم ، ويُطلَق على الموجود والمعدوم وجمعه أشياء ، فقد أكدوا أنَّ الشيء مصدر شاء ، والظاهر أنَّه مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي : الأمر المشيء [٢] وعرفوا الإرادة بأنَّها تعني الطلب[٣] ((والفرق بين الطلب والإرادة أنَّ الإرادة قد تكون مضمرة لا ظاهرة ، والطلب لا يكون إلّا لما بدا بفعل أو قول ، وهل محلّ الإرادة الرأس أو القلب ، فيه خلاف))[٤] وقال الراغب : ((والمشيئة عند أكثر المتكلمين كالإرادة سواء ، وعند بعضهم : المشيئة في الأصل إيجاد الشيء وإصابته ، وإن كان قد يُستعمل في التعارف موضع الإرادة ، فالمشيئة من الله تعالى هي الإيجاد ، ومن الناس هي الإصابة ، قال : والمشيئة من الله تقتضي وجود الشيء ، ولذلك قيل : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، والإرادة منه لا تقتضي وجود المراد ، لا محالة...ومشيئته لا تكون إلّا بعد مشيئته (أي : مشيئة الإنسان لا تكون إلّا بعد مشيئة الله) روي أنَّه لما نزل قوله تعالى : (لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ){التكوير : ٢٨} قال الكفار : الأمر إلينا إن شئنا استقمنا وإن شئنا لم

---

(١) ينظر : الصحاح للجوهري ص ٥٧٢ والمفردات للراغب ص ٢٨١ ولسان العرب ١٦٩/٨-١٧٠ وتاج العروس ٢٠٨/١-٢٠٩ .

(٢) ينظر : المصادر السابقة نفسها .

(٣) ينظر : العين ص ٣٧٦ ومقاييس اللغة ص ٣٦٠ ولسان العرب ٢٥٩/٦.

(٤) تاج العروس ٦٩/٨-٧٠.

نستقم ، فأنزل الله : (وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ){التكوير : ٢٩}))[١] وقال : ((والإرادة منقولة من راد يرود : إذا سعى في طلب شيء...وجُعِلَ اسمًا لنزوع النفس إلى الشيء مع الحكم فيه بأنَّه ينبغي أن يُفعَل أو لا يُفعَل...فإذا استعمل في الله فإنَّه أراد به المنتهى دون المبدإ فإنَّه يتعالى عن معنى النزوع ، فمتى قيل أراد الله فمعناه حكم فيه أنَّه كذا وليس بكذا))[٢]

وقول الراغب : ((ولذلك قيل : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)) قد ورد في الحديث فعن بعض بنات النبي صلى الله عليه وسلم ، أنَّه قال لها : قولي حين تصبحين : سبحان الله وبحمده ، ولا قوة إلّا بالله ، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير ، وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علمًا ، من قالهنَّ حين يصبح حُفِظ حتى يمسي ، ومن قالهنَّ حين يمسي حُفظ حتى يصبح[٣] وعن زيد بن ثابت أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم علمه دعاء وأمره أن يتعاهد به أهله كل يوم ، قل حين تصبح : لبيك اللهم لبيك...ما شئتَ كان وما لم تشأ لم يكن [٤]

المشيئة والإرادة من الله : ذهب أهل اللغة إلى أنَّ المشيئة تعني الإرادة ، ففي نحو قولك : شاء الله كذا ، معناه عندهم : أراد الله كذا ، وليس الأمر ما ذهبوا إليه ، بل المعنى في الحقيقة : أوجد الله كذا ، وهذا ما صرح به الراغب بقوله المذكور ((فالمشيئة من الله تعالى هي الإيجاد ، ومن الناس هي الإصابة)) ولذا فإنَّ قوله صلى الله عليه وسلم : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، لا يعني : ما أراده الله كان ، وما لم يرده لم يكن ، بل المعنى : ما

---

(١) المفردات ص ٢٨١.

(٢) المفردات ص٢١٤.

(٣) جمع الفوائد ٤٩٩/٢.

(٤) جمع الفوائد ٥٠١/٢.

أحدثه الله كان ، وما لم يحدثه لم يكن ، أو ما أنشأه الله كان ، وما لم ينشئه لم يكن ، وقد أجمعوا أيضًا على أنَّ الشيء كالمشيئة مصدر شاء ، فيكون معناه في الأصل والحقيقة وبعد التصرف بصيغة الفعل : ما شيَّأه الله كان وما لم يُشَيِّئْه لم يكن ، بمعنى : ما جعله الله شيئًا كان ، وما لم يجعله شيئًا لم يكن ، وبعد حذف ما جاز حذفه لدلالة السياق عليه ، يكون التقدير : ما شيَّأَ الله كان وما لم يُشَيِّئْ لم يكن ، وبعد إرجاع الفعل إلى صيغته التي كان عليها ، يصبح التقدير : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو التركيب الذي جاء في الحديث ، وهذا القول الذي جاء في الحديث يقرر حقيقة واقعة أنَّ الإنسان لا يمكن له أن يُشَيِّئَ أمرًا إلّا إذا كان هذا الأمر قد شَيَّأه الله سبحانه ، لكنه يمكن أن يريد أمرًا لم يرده الله ، وهذه الإرادة الممكنة من الإنسان على قسمين ، الأول : أن يريد الشيءَ ولا يستطيع فعله ، كأن يريد الخلود في الدنيا ، لكنه لا يستطيع أن يُخَلِّد نفسه ؛ لأنَّ الخلود لم يشأْه الله ، وما لم يشأ لم يكن ، والثاني : أن يريد الشيءَ ويفعله ، كأن يريد الزنا ويزني ؛ لأنَّ الزنا مما شاءه الله ، أي : مما جعله الله شيئًا ، وما شاء الله كان ، فالإنسان وأفعاله جميعها خيرها وشرها من خلق الله ، فالإنسان لا يخلق أفعاله ، وإنَّما يكون السبب في حدوثها ، لذلك يثاب على فعل خيرها ، ويعاقب على فعل شرها .

فالمشيئة في قوله صلى الله عليه وسلم : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، تشمل أمور الخير والشر جميعًا ، لأنَّ هذا هو الكائن ، فكما شاء الله الخير شاء الشر ، لكنه سبحانه شاء الأولَ وأراده لعباده ، وشاء الثاني ولم يرده لعباده ، فشاء ما شاء وأراد ما أراد لاختبار الناس ليميز مؤمنهم من كافرهم ، فالله سبحانه مثلًا شاء العدل والعفة والأمانة وأرادها ، وشاء الظلم ، والزنا ، والخيانة ، لكنه ما أرادها ، وشاء اليسر وأراده ، وشاء العسر ولم يرده ؛ لذلك قال سبحانه : (يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ){البقرة : ١٨٥} والمعنى : يريد الله بكم اليسر الذي شاءه ، وأراده ، ولا يريد بكم العسر الذي

شاءه ، وما أراده ، وهذه إرادة ربانية تكون بعد المشيئة ، وهناك إرادة ثانية تكون قبل المشيئة وهي التي بها شاء ما شاء ، كما جاء في قوله تعالى : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ){النحل : ٤٠} وقوله تعالى : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ){يس : ٨٢}

فالفرق كما قلنا بين المشيئة والإرادة جلي وأساسي ، فكيف يصح مثلًا أن نجعل قوله تعالى : (وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ) بمعنى : وما تريدون إلّا أن يريد الله ؟! لأنَّ الإنسان يمكن له أن يريد أمورًا كثيرة ، وإن كان الله سبحانه لا يريدها ؛ فالإرادة عمل قلبي ، وليس العبرة بما يريد ، وإنَّما بفعل ما يريد ، أي : العبرة بما يشاؤه لا بما يريده فيكون قوله تعالى : (وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ) معناه : وما تنشئون شيئًا إلّا أن ينشئه اللهُ ، بمعنى : وما تجعلون من شيء شيئًا إلّا ما يخلقه اللهُ ويجعله شيئًا .

المشيئة والإرادة من الإنسان : من خلال تعريف أهل اللغة للمشيئة والإرادة اتضح أنَّ شاء من الإنسان تعني الإصابة ، أمَّا أراد فتعني منه الطلب ، مع ملاحظة الفرق المذكور بينهما ((أنَّ الإرادة قد تكون مضمرة لا ظاهرة ، والطلب لا يكون إلّا لما بدا بفعل أو قول ، وهل محل الإرادة الرأس أو القلب ، فيه خلاف))[1] ولا يكون بين صاحب المشيئة وتحقيق ما شاء فاصل زمني ، ويكون بين الإرادة وإصابة المراد مهلة زمنية ، وهي من الإنسان قد تطول أو تقصر ، وقد لا يصيب الإنسان مراده عجزًا أو يعدل عنه لسبب ، لأنَّها منه تكون كمعنى نوى ، أمَّا شاء فإنَّها تعني منه جعل الشيء شيئًا .

وبما أنَّ المشيئة تعني إيجاد الشيء ، فهي تعني حصول المشيء ، والإرادة لا تعني حصول المراد بعد ؛ لأنَّ الإرادة تعني الطلب ، فهي كمعنى عزم ، أو نوى ، أو كمعنى حَكَمَ ولم ينفذ الحكم بعد ؛ لأنَّ المشيئة فعل حسي ،

---

(١) تاج العروس ٨/٦٩-٧٠.

والإرادة فعل قلبي ، فالمشيئة من الإنسان تعنى اكتساب الشيء وحصوله ، والإرادة تعني طلب الشيء ، فيكون الفرق بينهما كالفرق بين الوجود والعدم ، فقولك : شاء فلان الزنا[1] يعني أنَّه زنا ، وقولك : أراد فلان الزنا ، يعني أنَّه لم يزن ، وإنَّما أراده وطلبه ، وقد يغير المرء رأيه ، فيعدل عن طلبه وعمَّا أراده ، أو يعجز عن فعله ؛ ولهذا فإنَّ الله سبحانه يحاسب من شاء الزنا ، وشرَّع جلده أو رجمه ، ولكن لا يحاسب من أراد الزنا ، ولم يُشَرِّع جلده أو رجمه ، فالمشيئة غير الإرادة إلّا أنَّ الذي أوهم أهل اللغة والتفسير بوحدة معنييهما هو شيوع وضع المشيئة موضع الإرادة في كلام الناس ، وهذا ما صرَّح به الراغب بقوله المذكور : ((المشيئة في الأصل إيجاد الشيء وإصابته ، وإن كان قد يُستعمل في التعارف موضع الإرادة)) [2]

مشيئة الله ومشيئة الإنسان : لاعتقاد أهل اللغة أنَّ الموجد للشيء هو الله وحده سبحانه ، لم يجعلوا المشيئة من الإنسان بمعنى إيجاد الشيء بل جعلوها بمعنى إصابة الشيء ، وهذا تحريف واضح للدلالة ، فلو أراد الله سبحانه معنى الإصابة لاستعمل لفظها وقال مثلًا : فمن أصاب ذكره ، بدلًا من أن يقول : (فَمَن شَاء ذَكَرَهُ){المدثر : ٥٥} والله سبحانه قد شارك الإنسانَ في صفاته ، ونسب إليه من صفاته ، فمن الأول قوله تعالى : (وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ {١٤} اللّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ){البقرة : ١٥} فقد قابل

---

(١) جاز أن يقال : شاء الله الزنا ، والمعنى : أنه : خلق أسبابه ومقدماته ، فأسبابه وجود الرجل والمرأة ، ووجود الشهوة الجنسية في كليهما ، والله هو الذي خلق الرجل والمرأة ، وخلق الميل بينهما ، فلو لم يخلق الله الإنسان وشهوته ، لما حصل الزنا ، كذلك كل فعل يفعله الإنسان ، وقد منح الله لكل إنسان القدرة على فعل الخير ، والقدرة على فعل الشر ، وقد أمره الله بفعل الأول ، ونهاه عن فعل الثاني ، من أجل امتحانه واختباره

(٢) المفردات ص٢١٤.

البارئ عز وجل استهزاءه باستهزاء البشر ، لكن ليس استهزاؤهم كاستهزائه ، فاستهزاؤه حق ، واستهزاؤهم باطل ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا {١٥} وَأَكِيدُ كَيْدًا){الطارق : ١٤-١٥} وكيد البشر ليس ككيد الله سبحانه ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ){الأنفال : ٣٠} ومن الثاني أنَّ الله سبحانه قد قصر الهداية والإضلال على نفسه فقال تعالى : (أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً){النساء : ٨٨} وقال تعالى : (وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلكِن يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء)}النحل : ٩٣} ومع ذلك فقد نسب الله سبحانه الإضلال إلى الإنسان ، فقال جل وعلا : (وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلاّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ)}آل عمران : ٦٩} وقوله تعالى : (إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا {١١٧} لَّعَنَهُ اللّهُ وَقَالَ لاتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا {١١٨} وَلأُضِلَّنَّهُمْ)}النساء : ١١٩} وقوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ)}المائدة : ٧٧} وقوله تعالى : (قَالَ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّن الْجِنِّ وَالإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَـؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِن لاَّ تَعْلَمُونَ)}الأعراف : ٣٨} وقوله تعالى : (وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى)}طه : ٧٩}

وكذلك نسب الهداية إلى الإنسان فقد نسبها إلى نبيه المصطفى في قوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)}الشورى : ٥٢} ونسبها إلى قوم من عباده في قوله تعالى : (وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)}الأعراف : ١٥٩} وقوله تعالى : (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)}الأعراف : ١٨١} وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ

بِأَمْرِنَا)[الأنبياء : ٧٣] وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا)[السجدة : ٢٤]

فالاستهزاء ، والكيد ، والحرب ، والمكر ، والإضلال ، والهداية ، هذه الصفات والأفعال ونحوها ، وإن نُسِبتْ نفسها إلى الله والبشر إلّا أنَّ المنسوبة إلى الله ليست كالمنسوبة إلى البشر ، فالله يضحك ويغضب ويتكلم وينزل من العرش إلى السماء الدنيا ، لكن ليس كما يضحك البشر ويغضبون ويتكلمون وينزلون ، هذه هي الحقيقة ولا إشكال فيها لأربعة أمور:

الأمر الأول : أنَّ الله سبحانه فصل هذا الإشكال بقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)[الشورى : ١١] فليس كمثل الله شيء لا في ذاته ولا في صفاته .

الأمر الثاني : أنَّ كل شيء يفعله البشر لا يكون إلّا بعد أن يشاءه الله ، فمشيئتهم مسبوقة بمشيئته ، فخالق كل شيء وموجده ومنشئه هو الله وحده ، ولا يستطيع البشر أن ينشئوا أو يفعلوا شيئًا إلا شيئًا أنشأه الله قبل ذلك ، وهذا ما تضمنه بكل وضوح قول الله تعالى : (وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ)[الإنسان ٣٠] وقوله تعالى : (وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)[التكوير : ٢٩] وقوله تعالى : (فَمَن شَاء ذَكَرَهُ {٥٥} وَمَا يَذْكُرُونَ إِلّا أَن يَشَاء اللَّهُ)[المدثر : ٥٦]

الأمر الثالث : نسب الله سبحانه المشيئة إلى الإنسان ؛ لأنَّه يُعدُّ السبب في إنشائها ، فقد نسب الله سبحانه إلى فرعون أنَّه أضل قومه في قوله تعالى : (وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى)[طه : ٧٩] لأنَّه كان السبب في إضلالهم ، بل نسب إبراهيم عليه السلام إلى الأصنام أنَّها أضلَّت الناس مع أنَّها أحجار لا تسمع ولا تبصر ولا تعقل ولا تضر ولا تنفع ، قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ {٣٥} رَبِّ

إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ){إبراهيم : ٣٤-٣٥} فقد نسب إليها أنَّهنَّ أضللن كثيرًا من الناس ، لأنَّها كانت السبب في إضلالهم .

الأمر الرابع : أنَّ الله سبحانه قادر على أن يمنع الإنسان من أن يفعل أي فعل كان ، إلّا أنَّه جل وعلا منحه ومكَّنه من فعل الخير ومن فعل الشر ، لاختباره أيفعل الأول أم يفعل الثاني ؟! ولهذا منح الله الإنسان المشيئة لاختباره ، أيشاء خيرًا وما يرضي الله أم يشاء شرًا وما يغضب الله ؟!

تبيّن أنّ الألفاظ المترادفة في القرآن الكريم تتقارب في معانيها ولا تتطابق ، وهي مهما اشتدّ ترادفها بينها فروق معنوية خاصّة ، وهي المقصودة في القرآن الكريم ؛ فلا تضمين إذن في كتاب الله ؛ لأنّ التضمين قائم على أساس تطابق الألفاظ في معانيها لا على ترادفها .

المبحث الخامس : التضمين في باب ظنَّ وأخواتها :

ذهب أهل النحو إلى أنّ (ظنّ) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وهذا هو الشائع في كتب النحو ، والصحيح أنّ المنصوب الثاني الذي يُعرَب مفعولًا به ثانيًا ، هو في الحقيقة حال وليس بمفعول ، وهذا ما بيَّنتُه وأثبتُّه بالأدلة الدامغة ، في بحث لي بعنوان : المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها ، إعرابه بين المفعوليّة والحاليّة ، وهو أحد البحوث التي تضمنها كتابي : من مزاعم النحاة .

وأغلب أفعال ظنَّ وأخواتها وردت في شواهد قرآنية كثيرة متعدية إلى مفعول واحد ، والنحاة والمفسرون بدلًا من أن يتخذوا من هذه الشواهد دليلًا على بطلان القاعدة المذكورة ، أو تعديلها ، راحوا لإثباتها عن طريق التضمين ، وفيما يأتي دراسة الأفعال التي ضمنوها معاني أفعال أُخَر لحلّ مشكلة تعديها لمفعول واحد أو لتسويغ تعديها لمفعولين الواردة في القرآن الكريم ، وحسبما رتبها ابن عقيل

قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك : ((ظنَّ وأخواتها ، وتنقسم إلى قسمين ، أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل ، فأمَّا أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ، أحدهما ما يدل على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتَعَلَّمْ ، والثاني منهما : ما يدل على الرجحان ، وذكر المصنف منهما ثمانية : خال ، وظنَّ ، وحسب ، وزعم ، وعدَّ ، وحجا ، وجعل ، وهبْ...هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب ، وأمَّا أفعال التحويل ، وهي المرادة بقوله (يعني قول ابن مالك) : والتي كـ(صيَّرا) فتتعدى أيضًا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة ، صَيَّر : نحو صَيَّرتُ الطين خزفًا ، وجعل : نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا){الفرقان : ٢٣} ووهَبَ: كقولهم : وهبني الله فداك ، أي : صَيَّرني ، وتخذ : كقوله تعالى : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا){الكهف : ٧٧} واتخذ : كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً){النساء : ١٢٥} وترك : كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ){الكهف : ٩٩} وردَّ)) [١]

قال ابن مالك : ((أخوات حسب ، هي الأفعال المقتضية مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر ، نحو : ظننتُ زيدًا كريمًا ، وخلته شجاعًا ، وزعمته حليمًا ، وعلمته بخيلًا ، ورأيته جبانًا ، ووجدته سفيهًا ، وصيَّرته ذليلًا ، واتخذته عدوًّا ، وجعلته منسيًّا)) [٢]

وقولهم بتعدي هذه الأفعال إلى مفعولين جعلوه هو القاعدة وقرآنًا منزَّلًا ، لذلك لمَّا وردت متعدية إلى مفعول واحد في الكلام الفصيح ، لم يعدِّلوا القاعدة في هذه الأفعال ، بل ضمنوها معاني أفعال أخرى ، أي : عمدوا إلى

---

(١) شرح ابن عقيل ٤١٦-٤٣٠.

(٢) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣١/١.

تغيير المعنى من أجل أن لا يعدلوا قاعدة من صنعهم ، فابن مالك بعد أن ذكر القاعدة المذكورة قال : ((متى تنصب هذه الأفعال مفعولًا واحدًا؟ : إن أريد بظننتُ معنى : اتهمتُ ، وبعلمتُ معنى : عرفتُ ، وبرأيتُ معنى : أبصرتُ أو رميتُ ، وبوجدتُ معنى : أصبتُ ، وباتخذتُ معنى : اكتسبتُ ، وبجعلتُ معنى : عملتُ أو ألقيتُ أو أوجبتُ ، تعدَّتِ إلى مفعول واحد ، وإن أريد بخِلْتُ معنى اختلتُ أو ظلعتُ ، وبزعمتُ معنى تكفلتُ ، وبوجدتُ معنى استغنيتُ أو حقدتُ أو حزنتُ...ورآه بمعنى أبصره))[١]

أفعال اليقين : وهي كما تقدم ، خمسة أفعال : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلَّمْ

١-رأى : المشهور في كتب النحو أنَّ (رأى) تقسم إلى قسمين بصرية وقلبية ، والأولى تتعدى إلى مفعول واحد ، والثاني تُعدُّ من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، وتكون رأيتُ بمعنى اعتقدتُ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : رأيت رأي مالك ، أي : اعتقدت ، وفلان يرى رأي الخوارج ، أي: يعتقد [٢] وفرَّقوا بينهما أنَّ المرئيَّ إذا كان مما يُرى بالعين ، فرأى بصرية ، وإذا كان مما لا يمكن رؤيته بالعين كالموت ، والغي ، والرشد ، وسوء العمل ، والبأس ، والمكروه ، والشدة ، والعذاب ، فرأى قلبية ، قال ابن فارس : ((الراء والهمزة والياء أصل يدل على نظر وإبصار بعين أو بصيرة)) [٣] وقال ابن سيدة : ((الرؤية : النظر بالعين والقلب)) [٤] وقال الراغب : ((والرؤية إدراك المرئي

---

(١) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣٤/١، وينظر : شرح ابن عقيل ٤٤٠/١.

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٧١-٢٧٢ والمقتصد للجرجاني ص ٤٤٦ والغرة المخفية لابن معط ص ٢٤٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٤/٤ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢٣٤/١ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٦ وشرح التصريح لخالد الأزهري ١٩٤/٢ وهمع الهوامع للسيوطي ٥٤٣/١

(٣) مقاييس اللغة ص ٣٦٥ .

(٤) المحكم ٣٣٨/١٠ وينظر : بصائر ذوي التمييز ١١٦/٣ .

وذلك أضرب بحسب قوى النفس ، الأول : بالحاسة وما يجري مجراها ، وقوله تعالى : (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ {٦} ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ)(التكاثر : ٦-٧} وقوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)(الزمر : ٦٠} وقوله تعالى : (وَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ)(التوبة : ٩٤} فإنَّه مما أجري مجرى الرؤية بالحاسة ؛ فإنَّ الحاسَّة لا تصحّ على الله تعالى ، والثاني : بالوهم والتخييل ، نحو : رأيتُ أنَّ زيدًا منطلق ، ونحو قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ)(الأنفال : ٥٠} والثالث بالتفكر كقوله تعالى : (إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ)(الأنفال : ٤٨} والرابع بالعقل وعلى ذلك قوله تعالى : (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى)(النجم : ١١} وعلى ذلك حُمِل قوله تعالى : (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى)(النجم : ١٣}))[١]

فأنت ترى أن أهل اللغة بيَّنوا أنَّ الرؤية هي إدراك الشيء بالنظر إليه بالعين ، أو إدراكه بالقلب والبصيرة ، أو بالتخييل والتفكر ، أو بالعقل ، وأنزلوا إدراك الشيء بهذه الأمور بمنزلة رؤيته بالعين ، فالرؤية هي الرؤية سواء كانت بالعين أم بغيرها، وهي لا تتعدَّى إلّا إلى مفعول واحد ، أمَّا المنصوب الثاني فهو منصوب على الحالية ، سواء جاء بعد رأى البصرية أم القلبية كما قسّمهما النحاة ، والحال يؤتى بها عندما يُحتاج إليها ويراد التعبير عنها ، وإلّا فلا ، فقد جاءت رأى البصرية بالمفعول من دون الحال في قوله تعالى : (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ)(الكهف : ٥٣} وقوله تعالى : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا)(الأنعام : ٧٦} وجاءت بالمفعول والحال في قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا)(الأنعام : ٧٧} وقوله تعالى : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ)(الروم : ٥١}

---

(١) المفردات ص ٢١٦ وينظر : عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للحلبي ٥٧/٢ وبصائر ذوي التمييز ١١٦/٣-١١٧

وكذلك رأى القلبية كما جاءت بالمفعول والحال في قوله تعالى : (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا){فاطر : ٨} فقد جاءت من دون الحال في قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ {٨٤} فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ){غافر : ٨٣-٨٤} قال الراغب : ((البؤس و البأس والبأساء : الشدة والمكروه))[١] وفُسِّر البأس في الآية بأنَّه يعني ((شدة العذاب))[٢]والمعنى : ((فلما رأوا شدة عذابنا)) [٣] ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : (وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ){آل عمران : ١٤٣} فرأى هنا قلبية تعدت إلى مفعول واحد إلّا أنَّ النحاة بدلًا من أن يتخذوا من هذا الشاهد والذي قبله ونحوهما دليلًا على أنَّ ظنَّ وأخواتها لا تتعدى إلّا إلى مفعول واحد ، فقد راحوا يتكلفون في التأويل ، بأنَّ : ((قوله : (فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ) الظاهر أنَّ الرؤية بصرية فتكتفي بمفعول واحد ، وجوزوا أن تكون علمية فتحتاج إلى مفعول ثان هو محذوف ، أي : فقد علمتموه حاضرًا ، أي : الموت)) [٤]

وكذلك قوله تعالى : (وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَافِلِينَ){الأعراف : ١٤٦} إلّا أنَّ النحاة أولوه بنفس ما أولوا الشاهد السابق بأنَّ (قوله تعالى : (وَإِن يَرَوْاْ) الظاهر أنَّها بصرية ، ويجوز أن تكون قلبية ، والثاني محذوف لفهم المعنى)) [٥]

---

(١) المفردات ص ٧١ .

(٢) الكشاف ١٧٨/٤ .

(٣) مدارك التنزيل ١٠٦٧ .

(٤) الدر المصون ٤١٣/٣ واللباب ٥٦٦/٥.

(٥) الدر المصون ٤٥٦/٥ .

قال : والظاهر ، أي ظاهر هذا ؟! والمرئي مما لا يمكن رؤيته بالعين ؟! فلا ظاهر على ما ادعاه ، ومن الواضح جدًّا أنَّ النحاة جاؤوا بهذين التأويلين من أجل أن لا يكسروا قاعدة من صنعهم واختلاقهم ، وهي أنَّ ظنَّ وأخواتها تتعدى إلى مفعولين

٢-**علم** : تقدمت دراسة هذا الفعل في كتابي : لا وجوه ولا نظائر مع ظنَّ ، وعلم من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردت أن تكون بمعنى عرف [١]

إنَّ أهل الوجوه لم يكن همهم بيان بلاغة القرآن بذكر الفرق بين المترادفات التي جعلوها وجوهًا ، وكذلك النحاة في باب التضمين ، فالنحاة عندما ضمنوا عَلِمَ معنى عَرَف هل سألوا أنفسهم ، ما أثر هذا التضمين على الدلالة الحقيقية والمقصودة في اللفظ القرآني؟ فلا أصحاب كتب الوجوه ولا النحاة كان همهم أن يسألوا أنفسهم مثل هذه الأسئلة ، بل كان همهم جميعًا اختلاق الوجوه ، أو حل إشكالات مختلقة ، ولو كان على حساب الحقيقة .

وتبيَّن كما رأيت أنَّ النحاة عمدوا إلى تحريف دلالة أفعال ظنَّ وأخواتها من أجل أن لا يكسروا قاعدة نحوية هي من اختلاقهم ، وهذا التحريف سيشمل القرآن الكريم ؛ لورود هذه الأفعال فيه في مواضع كثيرة ، فقد ضمنوا العلم معنى المعرفة ، مع أنَّ المعرفة ضد الإنكار ، والعلم نقيض الجهل[٢] قال الراغب : ((المعرفة والعرفان : إدراك الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأثره ، وهو أخص من العلم ، ويضادُّه الإنكار ، ويقال : فلان يعرف اللهَ ، ولا يقال : يعلم اللهَ ، متعديًا إلى مفعول واحد ؛ لمَّا كان معرفة البشر لله هي بتدبُّر آياته دون إدراك

---

(١) ينظر : المقرب لابن عصفور ص ١٧٧ وشرح كافية ابن الحاجب ١٥٠/٤ وهمع الهوامع ٥٣٦/١ ، ٥٤٠.

(٢) ينظر : مقاييس اللغة ص ٥٩٦ ، ٦٥٨-٦٥٩ .

ذاته ، ويقال : اللهُ يعلم كذا ، ولا يقال : يعرف كذا ؛ لمَّا كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصَّل به بتفكُّر ، قال تعالى : (فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ)[البقرة : ٨٩] وقال الله تعالى : (وَلَوْ نَشَاء لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ)[محمد : ٣٠] وقال تعالى : (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[البقرة : ١٤٦] ويضاد المعرفة : الإنكار ، والعلم : الجهل ، قال تعالى : (يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ)[النحل : ٨٣]))[١]

وقال الفيروزآبادي : ((المعرفة تتعلق بذات الشيء ، والعلم يتعلق بأحواله...أنَّك إذا قلتَ : علمتُ زيدًا ، لم تفد المخاطب شيئًا ، لأنَّه ينتظر أن تخبره على أيِّ حال علمته ، فإذا قلتَ : كريمًا أو شجاعًا حصلت له الفائدة ، وإذا قلتَ : عرفت زيدًا ، استفادَ المخاطَب أنَّك أثبته وميَّزته من غيره ، ولم يبق ينتظر شيئًا آخر)) [٢]

وصفوة الكلام في الفرق بين العلم والمعرفة : أنَّ المراد بالعلم علم حقائق الأشياء وصفاتها وأحوالها ، والمراد بالمعرفة معرفة ذوات الأشياء والظاهر منها ، والنحاة كما تبيَّن أجمعوا على أنَّ (عَلِمَ) يكون بمعنى العلم بعينه إذا جاء على أصله متعديًا إلى مفعولين ، ولا يجيء متعديًا إلى مفعول واحد إلّا بتضمينه معنى (عَرَفَ) لذلك قال الأخفش : ((وأمَّا قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ)[البقرة : ٦٥] يقول : ولقد عرفتم ، كما تقول : لقد علمتُ زيدًا ولم أكن أعلمه ، وقال : (وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ) أي : لا تعرفهم نحن نعرفهم ، وإذا أردت العلم الآخر ، فلتَ : قد علمتُ زيدًا ظريفًا ؛ لأنَّك تحدث عن ظرفه ،

---

(١) المفردات ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) بصائر ذوي التمييز ٤/٤٩-٥١.

فلو قلتُ : قد علمتُ زيدًا ، لم يكن كلامًا)) [1] ولذلك أيضًا قال الطبري في قوله تعالى : (وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ){الأنفال : ٦٠} ((فاكتفى للعلم بمنصوب واحد في هذا الموضع لأنَّه أُريد : لا تعرفونهم)) [2] واستنادًا إلى هذا التضمين أُعرِب مثلًا (مشربهم) في قوله تعالى : (قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ){البقرة : ٦٠} بأنَّه ((مفعول لـ(علم) بمعنى عَرَفَ)) [3]

هذا ما أجمع عليه النحاة ، ولي على هذا الإجماع ملاحظاتي الآتية :

١–أفاد قول الأخفش أنَّ قولنا : قد علمتُ زيدًا ، يكون مفيدًا إذا جعلنا علم بمعنى عرَف ؛ لأنَّه يكون بمعنى : عرفتُ زيدًا ؛ لأنَّ المراد من المعرفة معرفة ذات زيد ، وقد تم الكلام بمعرفة هذه الذات ، ولا يكون مفيدًا ، إذا أبقينا علم على معناها ، ولم نضمنها معنى المعرفة ؛ لأنَّ العلم لا يعني معرفة الذات ، بل معرفة ما تتصف به الذات ؛ لذا لا يكون الكلام مفيدًا إلّا بعد ذكر الصفة ، وقولنا مثلًا : قد علمتُ زيدًا ظريفًا ، كما مثَّل الأخفش ، وليس الأمر كما قال ، فالفرق المذكور بين العلم والمعرفة قائم على كل حال ، فقولنا : قد علمتُ زيدًا ظريفًا ، أفاد العلم بصفة معينة من صفات زيد ، لكن إذا أردتُ العلم بكل صفاته وأحواله السرية والعلنية ، ولم أُقيد علمي بصفة معينة من صفاته ، أطلقتُ هذا العلم بحذف هذا القيد ، وقلتُ : علمتُ زيدًا ، بمعنى : أنَّني علمتُ حقيقته التي هو عليها كما هي ، لذا صحّ أن تقول : كنتُ أعرف زيدًا من قبل ، لكني ما كنتُ أعلمه ، وقد علمتُه الآن ، وهذا هو المعنى المراد من قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ) فليس المعنى ، ولقد عرفتم ، قال الدكتور فاضل السامرائي

---

(١) معاني القرآن ص ٨٢.

(٢) جامع البيان ٤٠/١٠.

(٣) الدر المصون ٣٨٧/١.

: ((فليس معناه : عرفتم ، لأنَّهم لا يعرفونهم ، وبينهم القرون المتطاولة ، ولكن معناه : أنَّكم علمتم أمرهم وحالهم))[1] وقوله تعالى : (وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ) فالآية ليست بمعنى : لا تعرفونهم الله يعرفهم ؛ لأنَّ المراد في آية الأنفال ونحوها معنى العلم لا معنى المعرفة ، قال ابن كثير : روي ((أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في قوله تعالى : (وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ) قال هم الجنُّ...وهذا الحديث منكر لا يصح إسناده ولا متنه ، وقال مقاتل بن حبان وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هم المنافقون ، وهذا أشبه الأقوال ، ويشهد له قوله تعالى : (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ){التوبة : ١٠١}))[2]

لا يصحّ إذن هنا أن يكون المقصود من العلم معنى المعرفة ، لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون المنافقين ، بل كانوا يرونهم ويجالسونهم ويتعاملون معهم ، لكنهم ما كانوا يعلمون حقيقتهم ، أنَّهم منافقون ، وأنَّهم سرًّا يكيدون لهم وللإسلام ، وهذا هو المعنى المراد من آية الأنفال وآية التوبة ، فجعْلُ العلم فيهما بمعنى المعرفة يُعدُّ تحريفًا صريحًا للتفسير ولدلالة اللفظ القرآني في هاتين الآيتين ونحوهما ، فكيف تسنى لأساطين اللغة والتفسير كالأخفش والطبري السقوط في هذا المأخذ الكبير ؟! إنَّه القول بالتضمين .

٢-أما سأل النحاة أنفسهم كم مرة وردت (عَلِمَ) متعدية إلى مفعولين؟! إنَّها لم ترد على هذا الأصل كما زعموا إلّا في موضع واحد ، هو قوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ){الممتحنة : ١٠} لذلك لم أجد النحاة يستشهدون في هذا الباب إلّا بهذه الآية ، أمَّا ورودها متعدية إلى مفعول واحد فهو الشائع في

---

(١) معاني النحو ٩/٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥٨/٤.

القرآن الكريم ، كقوله تعال : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ)[البقرة : ٦٥] وقوله تعالى : (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ)[المائدة : ١٠٤] فكيف تسنَى لهم أن يضمنوا ما شاع من العلم معنى المعرفة؟! ألا يعني هذا أنَّهم أشاعوا تحريف دلالة هذا اللفظ القرآني؟!

٣-هناك قضية أخطر مما ذُكر هي أنَّ النحاة والمفسرين نسبوا إلى الله جل وعلا العلم القاصر عندما جعلوا العلم بمعنى المعرفة ؛ لأنَّه كما تقدَّم قول الراغب أنّ ((المعرفة والعرفان : إدراك الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأثره ، وهو أخصّ من العلم ، ويضادُّه الإنكار ، ويقال : فلان يعرف اللهَ ، ولا يقال : يعلم اللهَ ، متعديًا إلى مفعول واحد ؛ لمَّا كان معرفة البشر لله هي بتدبُّر آياته دون إدراك ذاته ، ويقال : اللهُ يعلم كذا ، ولا يقال : يعرف كذا ؛ لمَّا كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصَّل به بتفكُّر))[١] فكيف إذن تسنّى لأساطين النحو والتفسير أن ينسبوا هذا العلم القاصر إلى الله سبحانه؟! إذ قد شاع في القرآن الكريم إسناد العلم المتعدي إلى مفعول واحد إلى الله عز وجل ، كقوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ)[البقرة : ١٩٧] وقوله تعالى : (وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ)[الأنعام : ٣] وقوله تعالى : (قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)[البقرة : ٣٠] وقوله تعالى : (لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ)[التوبة : ١٠١] وقوله تعالى : (لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ)[الأنفال : ٦١] ونحو هذا كثير في القرآن الكريم

٣-**وجد** : وجد : من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردتَ أن تكون بمعنى أصاب ، أو صادف ، أو بمعنى لقي ، وتكون فعلًا لازمًا إذا كانت بمعنى حزن أو غضب ، أو حقد ، أو غنيَ ،

---

(١) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٣٤٢-٣٤٣.

ومصدر وجد بمعنى حزنَ وَجْدٌ ومصدر وجد بمعنى حقدَ موجدة [1] والذي يعنينا من هذا البحث الفعل المتعدي من دون الفعل اللازم

قال ابن فارس : ((الواو والجيم والدال أصل واحد ، وهو الشيء يلفيه ، ووجدت الضالة وجدانًا ، وحكى بعضهم : وجدتَ في الغضب وجدانًا)) [2] هذا ما قاله ابن فارس في تعريفة للوجد ، ولم يقيد الشاهد الذي ذكره أن يكون فعله بمعنى : أصاب ، أو صادف ، أو لقي ، على الرغم من تعديه لمفعول واحد ، وقال الراغب : ((الوجود أضرب : وجود بإحدى الحواس الخمس ، نحو : وجدت زيدًا ، ووجدتُ طعمه ، ووجدتُ صوته ، ووجدتُ خشونته ، ووجود بقوة الشهوة ، نحو : وجدتُ الشبع...ويعبَّر عن التمكن بالشيء بالوجود ، نحو : (فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ){التوبة : ٥} أي : حيث رأيتموهم ، وقوله تعالى : (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ){القصص : ١٥} أي : تمكَّن منهما وكانا يقتتلان...وقوله تعالى : (فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء){النساء : ٤٣} فمعناه : فلم تقدروا على الماء)) [3] والذي نلحظه أنَّ الفعل وجد في جميع هذه الأمثلة والشواهد مما يتعدَّى لمفعول واحد من دون الإشارة إلى تقييده بمعنى الإصابة .

وقد وردت (وجد) متعدية لمفعول واحد في شواهد كثيرة ، منها الشواهد المذكورة ، وكقوله تعالى : (إِنِّي لأجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلاَ أَن تُفَنِّدُونِ){يوسف : ٩٤} وقوله تعالى : (وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمْ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ){النور : ٣٣} وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلا

([1]) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٢٧٢ والمقتصد ص ٤٤٦ والغرة المخفية ص ٢٤٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٤/٤ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣٤/١ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٦ والدر المصون٣/١٤٥-١٤٦و ٦٩٢/٣ وشرح التصريح لخالد الأزهري ١٩٤/٢ وهمع الهوامع للسيوطي ٥٣٦/١ ، ٥٤٠ وتاج العروس ١٤٣/٩-١٤٦

([2]) مقاييس اللغة ص ٩٤٧

([3]) المفردات ص ٥٣٥-٥٣٦ وينظر : عمدة الحفاظ ٢٨٤/٤-٢٨٥ وبصائر ذوي التمييز ١٦٢/٥-١٦٣

نَصِيرًا)[الأحزاب : ٦٥} وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ)[التوبة : ٧٩} وقوله تعالى : (لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)[التوبة : ٥٧} وقوله تعالى : (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ)[التوبة : ٩١} وقوله تعالى : (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ)[التوبة : ٩٢} وقوله تعالى : (تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ)[التوبة : ٩٢} وقوله تعالى : (وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا)[البقرة : ٢٨٣} وفاعل وجد في هذه الشواهد ، وأينما وردت في القرآن الكريم هو الإنسان ، أمَّا فاعل أصاب ، أينما وردت في كتاب الله فهو حوادث الدهر ، أي : أمور الخير والشر ، التي تصيب الإنسان وممتلكاته ، أي : يكون الإنسان في أصاب هو المفعول لا الفاعل ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَواْ أَجْرٌ عَظِيمٌ)[آل عمران : ١٧٢} وقوله تعالى : (مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هِذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ)[آل عمران : ١١٧} وقوله تعالى : (وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[الأنفال : ٢٥} وقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا)[النساء : ٧٢} وقوله تعالى : (كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا)[البقرة : ٢٦٤} وقوله تعالى : (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاء فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ)[البقرة : ٢٦٦} وقوله تعالى : (فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ)[آل عمران : ١٤٦} وقوله تعالى : (مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا)[النساء : ٧٩} وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالأخِرَةَ

ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ){الحج : ١١) ولم يُنسَب فاعل الإصابة إلى الإنسان ، وإنَّما نُسِب إلى حوادث الدهر ، أينما وردت في كتاب الله ، إلّا أنَّه قد نُسِب إلى الله سبحانه ؛ لأنَّه هو الذي بيده الخير والشر يصيب بهما من يشاء من عباده وخلقه في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ){التوبة : ٥٢} فبين وجد وأصاب فرق أساسي من حيث الإسناد ، فمن هذا الجانب استعملت (وجد) خلاف ما استعملت له أصاب ، واستعملت (أصاب) خلاف ما استعملت له (وجد) فلا يكون هناك مجال لجعل إحداهما بمعنى الأخرى ، وما الداعي إلى ذلك وما المسوغ ، وقد استعمل القرآن الكريم كلًّا منهما لدلالتها وفي موضعها .

أمَّا معنى لقي وصادف ، فقد قال ابن فارس : ((لقي...يدل على توافي شيئين...واللقاء : الملاقاة ، وتوافي الاثنين متقابلين))[١] وقال الراغب : ((اللقاء : مقابلة الشيء ، ومصادفته)) [٢] وقال الحلبي : ((اللقاء : مصادفة الشيء للشيء ، ومقابلته له معًا)) [٣] فلقي وصادف يدلان على مشاركة الفاعل والمفعول فيهما في الفعل ، وليس كذلك (وجد) فلا مجال إذن أن نجعل إحداهما بمعنى الأخرى .

فجعل وجدَ بمعنى أصاب ، أو لقي ، أو صادف ، يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّ وجدَ وردت فيه متعدية لواحد ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة .

فأنت ترى أنَّ النحاة قد ضمنوا (وجد) معنى أصاب ، ولقي ، وصادف ، ولم تكن الغاية الأساسية من هذا التضمين هو المعنى ، أي : أنَّهم أرادوا تضمين (وجد) معنى أيّ فعل كان من الأفعال القريبة من معناه ، على أن

---

(١) مقاييس اللغة ص ٨٣٨ .

(٢) المفردات ص ٤٧٢.

(٣) عمدة الحفاظ ٣٧/٤.

يكون من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد ، وقد تبين أنَّ الألفاظ المرادفة للفظ ليست على درجة واحدة من حيث ترادفها ، فصحيح أنَّها جميعها تتحد بأنَّها قريبة من معناه ، لكن لاّ بدّ من أن يكون ثمة مرادف أقرب إلى معناه من المرادفات الأُخَر ، والنحاة لم يكن يعنيهم تحري هذا الفعل المرادف الذي يُعدُّ أقرب المعاني إلى (وجد) وإنَّما كان همهم أن يكون هذا الفعل يتعدى إلى مفعول واحد ، وأكبر دليل على ذلك أنَّه مما أجمع عليه أهل اللغة والنحو والتفسير أنَّ أقرب الأفعال إلى (وجد) هو (ألفى) حتى قال ابن فارس كما تقدم : ((الواو والجيم والدال أصل واحد ، وهو الشيء يلفيه)) [1] إلّا أنَّهم لم يضمّنوه معنى هذا الفعل ؛ لأنَّ (ألفى) عندهم مثل (وجد) يتعدى إلى مفعولين ، فتضمينهم إيّاه لا يحلّ لهم مشكلة تعديه لمفعول واحد ، لأنَّ غايتهم من التضمين ليس هو المعنى ، بل حل مشكلة نحوية ، مع أنَّ هذه المشكلة ليست حقيقية ، بل لا وجود لها ؛ لأنَّها من صنعهم واختلاقهم

جواز جعل (وجد) المتعدية لاثنين متعدية لواحد : (وجد) في الحقيقة تتعدى لمنصوب واحد ، أمَّا المنصوب الثاني فإنَّه إذا وردت متعدية إليه فهو منصوب على الحال لا على المفعولية ، وهذا ما أجيز في إعرابه ، فقد جاء في إعراب قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)(البقرة : ٩٦} ((وجد هنا متعدية لمفعولين ، أولهما الضمير ، والثاني أحرص ، وإذا تعدَّت لاثنين كانت كـ(علمَ) في المعنى...ويجوز أن تكون متعدية لواحد ، ومعناها لقي وأصاب ، وينتصب أحرص على الحال)) [2] وقوله تعالى : (وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءنَا)(الأعراف : ٢٨} ((وقوله (وَجَدْنَا) يحتمل أن تكون العلمية...ويحتمل أن تكون بمعنى لقينا ، فيكون (عَلَيْهَا) مفعولًا ثانيًا على

---

(1) مقاييس اللغة ص ٩٤٧

(2) الدر المصون ٣/١٤٥-١٤٦ .

الأول ، وحالًا على الثاني)) [1]وهذا يعني جواز جعل كل وجد تعدتْ لمفعولين ، أن تكون متعدية لمفعول واحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا وهذا هو الحقّ ، وهذا ما ينطبق على ظنَّ وجميع أخواتها .

وجاء في إعراب قوله تعالى : (وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا){طه : ١١٥} ((يجوز أن تكون وجد علمية فتتعدَّى لاثنين ، وهما (لَهُ عَزْمًا) وأن تكون بمعنى الإصابة متعدية لواحد ، وهو (عَزْمًا) و(لَهُ) حال من (عَزْمًا) إذ هو في الأصل صفة له قُدِّمتْ عليه)) [2]

والعلّة التي استند إليها لإعراب المنصوب الثاني لـ(وجد) حالًا لا مفعولًا به ، وهو كونه في الأصل صفة للأول موجودة في المنصوب الثاني لكل فعل قالوا بأنَّه من أخوات ظنَّ وبأنَّه ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، لأنَّ كل خبر هو في الأصل صفة للمبتدأ ؛ لذا وجب إعرابه حالًا عنه لا مفعولًا ثانيًا .

وجد وألفى : وردت ألفى في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع ، هي : قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ){البقرة : ١٧٠} وقوله تعالى : (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ){يوسف : ٢٥} وقوله تعالى : (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ){الصافات : ٦٩} قال ابن فارس : ((ألفيته : لقيته ووجدته)) [3] وقال الراغب : ((ألفيتُ : وجدتُ)) [4] وقال الحلبي : ((يقال : ألفيتُ الشيءَ : وجدته ، وألفيته : لقيته)) [5] فألفى : فيها شيء من دلالة وجد ، وشيء من دلالة : لقي وصادف ، تقول : بحثتُ عن

---

(1) الدر المصون ٢٩٥/٥.

(2) الدر المصون ١١١/٨-١١٢

(3) مقاييس اللغة ص ٨٣٧ .

(4) المفردات ص ٤٧١.

(5) عمدة الحفاظ ٣٣/٤ .

زيد حتى وجدته ، ولا تقول : بحثتُ عن زيد حتى ألفيته ولقيته ، فألفى الشيءَ : يعني وجده ، لكن من غير ترقب وتوقع ، أو طلب وبحث ، كقوله تعالى : (وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ) وتقول : وجدتُ زيدًا صادقًا ، تقول ذلك عند وجودك إيّاه أول مرة ، فإذا عاشرته وعايشته زمنًا ، وهو باق على صدقه ، تقول : ألفيتُ زيدًا صادقًا ، وعلى المعنى الأول جاء قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)[لقمان : ٢١} وعلى المعنى الثاني جاء قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ) فقد سوَّغوا اتباع آبائهم في المعنى الثاني بطول ما ألْفَوا وألِفُوا عليه آباءهم ، وسوَّغوا اتباعهم في المعنى الأول بقولهم : (قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ)[المائدة : ١٠٤}

جواز جعل ألفى المتعدية لمفعولين متعدية لمفعول واحد : ألفى في الحقيقة تتعدى لواحد ، أمَّا الثاني فهو منصوب على الحال ، والدليل على ذلك أنَّهم أجازوا في إعراب ألفى المتعدية لاثنين أن تكون متعدية لواحد بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، جاء في إعراب قوله تعالى : (قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا)[البقرة : ١٧٠} ((وألفينا : وجدنا المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تكون متعدية إلى مفعولين مثل : وجدتُ ، وهي ها هنا تحتمل الأمرين ، والمفعول (آبَاءنَا) وَ (عَلَيْهِ) إمَّا حال أو مفعول ثان)) [١] وقال الحلبي : ((قوله تعالى : (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ)[الصافات : ٦٩} أي : وجدوهم ، و (ضَالِّينَ) حال ، وقيل معناها الظن ، فهو مفعول ثان)) [٢]

٤–درى : لم ترد درى في القرآن الكريم متعدية لمنصوبين ظاهرين

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١١٦/١ وينظر : الدر المصون ٢٢٧/٢ .

(٢) عمدة الحفاظ ٣٣/٤ .

٥-**تعَلَّمْ** : لم يرد هذا الفعل في القرآن الكريم

أفعال الرجحان : وهي كما تقدم ثمانية أفعال : خال ، وظنَّ ، وحسب ، وزعم ، وعدَّ ، وحجا ، وجعل ، وهبْ

١-**خال** : لم ترد في القرآن الكريم

٢-**ظنَّ** : تقدمت دراسة هذا الفعل في كتابي : لا وجوه ولا نظائر برقم ١٨٤ كان التضمين هو الطريقة التي اتبعها أصحاب كتب الوجوه لاختلاق الوجوه ، وإن لم يصرحوا بها ، كما صرَّح بها النحاة ، بيد أنَّ النحاة في باب التضمين لم تكن غايتهم تعدد الأوجه ؛ ليضمنوا الظن عدة مرادفات ، كما فعل أهل الوجوه ؛ لأنَّ التضمين عند النحاة استعمِل لحل إشكال لغوي كالإشكال الحاصل في الفعل ظنَّ المتعدي إلى مفعول واحد ، وعندهم أنَّه يتعدى لمفعولين ، فحلوا هذا الإشكال بجعل ظنَّ بمعنى فعل آخر ، من الأفعال التي تتعدى في الأصل إلى مفعول واحد ، قريب من معناه ، أو مما أفاد وإن خالف المراد ، كالفعل اتهم ، هذا هو التضمين وما أدراك ما التضمين؟! ، فقد اتُّخِذ وسيلة لحل ما أشكل على اللغويين من قضايا اللغة ، فهم بدلًا من أن يحلّوا إشكالاتها بالدراسة والتحقيق ، حلَّوها بالتضمين ؛ لأنَّه أيسر منالًا ، ولا يكلفهم جهد فكر وعناء بحث ، إنَّه مطيّة العجزة من أهل اللغة والنحو والتفسير، فقد تقدم قول ابن مالك بأنَّ ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، ما دامت باقية على معناها ، ولا تتعدَّى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردت أن تكون بمعنى اتَّهم وهذا ما أجمع عليه النحاة[١]

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٧٠ والمقتصد للجرجاني ص ٤٤٦ والغرة المخفية لابن معط ٢٤٧/١ والمقرب لابن عصفور ص ١٧٧ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٦

وقال ابن عقيل : ((إذا كانت علم بمعنى عرف تعدَّتْ إلى مفعول واحد ، كقولك : علمتُ زيدًا ، أي : عرفته ومنه قوله تعالى : (وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا)[النحل : ٧٨} وكذلك إذا كانت ظنَّ بمعنى اتَّهمَ ، تعدَّتْ إلى مفعول واحد ، كقولك : ظننتُ زيدًا ، ومنه قوله : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ)[التكوير : ٢٤} أي : بمتهم))[١]

وقال الرضي : ((وقد يجيء ظنَّ بمعنى اتَّهم فينصب مفعولًا واحدًا ، ومعنى الاتَّهام أنّ تجعل شخصًا موضع الظن السيِّئ ، تقول : ظننتُ زيدًا ، أي : ظننتُ به أنَّه فعل سيِّئًا ، وكذا اتهمته))[٢]وقال ابن يعيش : ((فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد...ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أي : بمتَّهم وظنين هنا بمعنى مظنون ، وفيه ضمير مرفوع ، كان مفعولًا فأقيم مقام الفاعل)) [٣]

وجَعْلُ ظنَّ بمعنى اتَّهم إذا تعدّى إلى مفعول واحد مبنيٌّ في البدء على أساس خاطئ ؛ لأنَّ أفعال ظنَّ وأخواتها لا تتعدى إلى مفعولين ، بل إلى مفعول واحد ، أمَّا الثاني فهو في الحقيقة حال ؛ ولأنَّ الظنّ بخلاف التهمة لا يعني الظنّ بذات الشيء ، بل بصفاته وأحواله فقد لازمه الحال ، وكما تقدَّم فقد استشهد أهل الوجوه في مجيء ظن بمعنى اتَّهم بالشاهد الذي استشهد به النحاة

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٤٠/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٥١/٤ .

(٣) شرح المفصل ٣٢٣/٤.

وهو قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) وبقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)}الأحزاب : ١٠} وقوله تعالى : (وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)}الفتح : ١٢}[١]

والحقيقة أنَّ الظن في قوله تعالى : (وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) لم يتعدَّ إلى مفعول واحد أو مفعولين ؛ لأنَّ (ظَنَّ السَّوْءِ) مفعول مطلق وليس مفعولًا به فلا مسوغ لجعله بمعنى التهمة من جهة الإعراب ، وكذلك من جهة المعنى ؛ لأنَّه جاز أن يقال في الكلام : وظننتم ظنَّ الخير ، والتهمة تكون في أمور السوء والشر ، لا في أمور الخير ، وكذلك قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) لم يتعدَّ الظن فيه إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين ؛ لأنَّ (الظُّنُونَا) مفعول مطلق وليس مفعولًا به ، فلا مسوغ إذن لجعله بمعنى التهمة من جهة الإعراب ، وكذلك من جهة المعنى ؛ فقد جاء في التفسير : (((وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) قال الحسن : اختلفت ظنونهم ، فظنَّ المنافقون أنَّ محمدًا وأصحابه يُستأصَلون ، وظنَّ المؤمنون أنَّه يُنصَر))[٢]والمعنى : هذا ما اعتقده المنافقون ، وهذا ما اعتقده المؤمنون . وهذا مما يدلّ على أنَّ الظن لا علاقة له بمعنى التهمة ، ولا الشك ، ولا اليقين ، بل هو معنى محايد

وقد ورد قوله تعالى : (يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ)}آل عمران : ١٥٤} قال الزمخشري (((غَيْرَ الْحَقِّ) في حكم المصدر ، ومعناه : يظنون بالله غير الظن الحق الذي يجب أن يُظنَّ به و(ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ) بدل منه ، ويجوز أن يكون المعنى : يظنون بالله ظن الجاهلية و(غَيرَ الْحَقِّ) تأكيد لـ(يَظُنُّونَ)))[٣] وهذا يعني أنَّ الزمخشري لم يجعل ظن هنا متعدية إلى

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان ص ٣٢٨ وباسم الوجوه والنظائر ص ١٥٨ والوجوه والنظائر لهرون ص ٢٣٢-٢٣٣ والوجوه والنظائر للدامغاني ص ٣٣٢ ونزهة الأعين ص ١٩٦ .

(٢) زاد المسير ١٩٣/٦ .

(٣) الكشاف ٤١٩/١-٤٢٠ .

((مفعولين بل تكون الباء ظرفية للظن كقولك : ظننتُ بزيد ، أي : جعلته مكان ظني)) [١] وقال العكبري : ((غير الحق : المفعول الأول ، أي : أمرًا غير الحق ، و(بِاللَّهِ) الثاني))[٢] فعلى هذا الإعراب يكون (((يَظُنُّونَ) له مفعولان))[٣]والحقيقة أنَّ الظن لا يعني التهمة في كلا الإعرابين لورود قوله تعالى : (لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا){النور : ١٢} لأنَّه إذا جعلنا الظن متعديًا إلى مفعول واحد في آل عمران ، فهو كذلك متعد إلى مفعول واحد في آية النور ، أي : كما جاز أن نقول : ظننتُ بزيد سوءًا ، جاز أن نقول : ظننتُ بزيد خيرًا ، وإذا جعلنا الظن متعديًا إلى مفعول واحد ، في المثال الأول ، فهو كذلك متعدٍّ إلى مفعول واحد في المثال الثاني .

وكذلك جُعلهم الظن في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) بمعنى التهمة ، وهذا الوجه في هذا الشاهد كما أجمع عليه أهل الوجوه ، أجمع عليه أهل اللغة والتفسير والقراءات .

قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (بِضَنِينٍ) بالضاد ، والضن البخل والمعنى : ليس ببخيل عليكم بعلم ما غاب عنكم مما ينفعكم ، أي : لا يكتمه كما يكتم الكاهن ليأخذ الأجر عليه ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بِظَنِينٍ) بالظاء ، والمعنى : ما هو بمَتَّهَم على ما يخبر به عن الله[٤]

---

(١) الدر المصون ٣/٤٤٧-٤٤٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٤٠.

(٣) الدر المصون ٣/٤٤٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٠٦ ، وجامع البيان للطبري ٣٠/١٠٢-١٠٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٢٧ ، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص ٢٠-٢١ ، ومعاني القراءات للأزهري ص ٥٣١ ، والحجة في علل القراءات لأبي علي النحوي ٤/٥٢٣ ، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٢/٣٦٤ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٨/٢١٢ .

وعلى الرغم من هذا الإجماع فالمراد من الظن في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) الظن بعينه ، فـ((ظنين...أصله مظنون وصُرِف عن مفعول إلى فعيل ، كما قالوا : مطبوخ وطبيخ)) [١] أي : أنَّ الظنين على وزن فعيل بمعنى اسم المفعول ، ولإفادته معنى التهمة قالوا : ((الظنين : الذي تُظَنُّ به التهمةُ))[٢] والتهمة : نائب فاعل للفعل تُظَنُ المبني للمجهول ، وقالوا : ((الظنين : القليل الخير ، وقيل : هو الذي تسأله وتَظُنُّ به المنعَ))[٣]((والظنين : الذي تسأله وتَظُنُّ به المنع ؛ فيكون كما ظننتَ)) [٤] أي : يمكن أن نجعل (بِظَنِينٍ) في الآية بمعنى التهمة على تقدير : الذي تُظَنُّ به التهمةُ ، أو على تقدير : الذي تَظُنُّ به التهمةَ ، فتكون التهمة نائب فاعل على التقدير الأول ، أو مفعولًا به على التقدير الثاني .

إذا جاز أن نسميَ الظنين باسم معنى نائب فاعله ، أو مفعوله ، لأصبح بالإمكان أن نعدد وجوهه بقدر تعدد معاني الاسم المسند إليه ، فجاز مثلًا أن نجعل الظنين في الآية بمعنى الساحر ، على تقدير : الذي يُظَنُّ به السحرُ ، والمعنى : وما أنت على الغيب بساحر ، وبمعنى البخيل على تقدير : الذي يُظَنُّ به البخلُ ، والمعنى : وما أنت على الغيب ببخيل ، وبمعنى الكاذب على تقدير : الذي يُظَنُّ به الكذبُ ، والمعنى : وما أنت على الغيب بكاذب ، وبمعنى الضعيف على تقدير : الذي يُظَنُّ به الضعفُ ، والمعنى : وما أنت على الغيب بضعيف ، وكذلك جاز أن نجعل الظنين بمعنى المُتَّهَم على تقدير : الذي يُظَنُّ به التهمةُ ، وما أنت على الغيب بمُتَّهَم ، جازت هذه

---

(١) الأضداد لأبي بكر الأنباري ص ٢٠-٢١ .

(٢) لسان العرب ١٩٧/٩.

(٣) لسان العرب ١٩٨/٩.

(٤) تاج العروس ١٨٧/٣٥ .

المعاني جميعها ، إلّا أنَّ أيًّا منها ليس هو معنى الظن في الظنين ، بل هو معنى نائب فاعله ، أي : هو معنى الشيء الذي يُظَنُّ بوجوده في رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لذا فالظنين في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أُريد به الظن بعينه ، وهو كذلك في كل مواضع وروده في القرآن الكريم ، فهو ليس من الأضداد ، ولا من الألفاظ المشتركة .

فجعل ظنَّ بمعنى اتهم يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّ ظنَّ وردت فيه متعدية لواحد ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة ، .

٣-حسبَ : حسِب عند النحاة من أخوات ظنّ تنصب مفعولين تدل على الرجحان ، وقد تجيء بمعنى علم كقول الشاعر لبيد :

حسبتُ التقى والجود خير تجارة رباحًا إذا ما أصبح المرء ثاقلًا [١]

قال ابن فارس : ((الحاء والسين والباء أصول أربعة ، فالأول : العدُّ ، تقول : حَسَبْتُ الشيءَ...حَسْبًا وحُسبانًا (بضم الحاء) قال تعالى : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ){الرحمن : ٥} ومن قياس الباب الحِسبان (بكسر الحاء) : الظنُّ وذلك أنَّه فُرِّق بينه وبين العدِّ ؛ لأنَّه إذا قال : حَسِبتُه كذا ، فكأنَّه قال : هو في الذي أعدّه من الأمور الكائنة)) [٢] فقد جعل ابن فارس (حسَب) بفتح السين بمعنى العدِّ ، وبكسر السين بمعنى الظنِّ ، وصرَّح بأنَّه لا فرق بينهما في المعنى ، وأنَّ كليهما بمعنى العدّ ، وهذا ظاهر من قوله الأخير : ((لأنَّه إذا قال : حَسِبتُه كذا ، فكأنَّه قال : هو في الذي أعدّه من الأمور الكائنة)) وقال الراغب : ((حَسَبَ...حسابًا وحُسبانًا (بضم الحاء ، يعني العدّ) قال تعالى : (لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ){يونس : ٥}...قال تعالى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٢٢/١ وحاشية الصبان ٢٩/٢ وهمع الهوامع ٥٤٢/١.

(٢) مقاييس اللغة ص ٢٠٨

آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ {٢} وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ {٣} أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَاء مَا يَحْكُمُونَ){العنكبوت : ١-٤} وقال تعالى : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ){إبراهيم : ٤٢} وقال تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم){البقرة : ٢١٤} فكل ذلك مصدره الحِسْبان (بكسر الحاء ، بمعنى الظن) والحِسبان : أن يحكم لأحد النقيضين من غير أن يخطر الآخر بباله ، فيَحْسِبُه ويعقد عليه الأُصبع ، ويكون بعرض أن يعتريه فيه شك ، ويقارب ذلك الظن ، لكن الظنّ أن يُخطر النقيضين بباله ، فيُغَلِّب أحدهما على الآخر)) [١]

وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((ويبدو أنَّ بين حسِب وظنَّ فرقًا ، فإنَّ حسِب القلبي منقول من حسب الحسي الذي منه الحساب ، ومنه حسَب الدراهم ، أي : عدَّها ، فإنَّ حسب في قولك حسِبتُ محمدًا ، فيه معنى الحساب ، أي : حسب ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه ، وليس هذا الفعل مطابقًا للظن تمامًا ، فهناك فرق بين قولك : تحسبهم جميعًا ، وتظنهم جميعًا ، فإنَّ قولك : تحسبهم جميعًا إنَّما يكون بعد مراقبة أحوالهم ، فكأنَّك أجريت عملية حساب ، فأدى حسابك إلى ذلك بخلاف قولك : أظنّهم ، فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلي ، بخلاف الظن الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب)) [٢]

نخلص من كل ما سبق ذكره أنَّ (حسب) كما استعملت لحساب الأمور الحسية استعملت لحساب الأمور القلبية ، ولم تستعمل حسبَ في القرآن الكريم للرجحان أو للشك أو لليقين ؛ لأنَّها وردت فيه وهي مسندة إلى الغائب أو

---

(١) المفردات ص ١٢١-١٢٢

(٢) معاني النحو ٢/٢٠-٢١ .

المخاطَب ، ولم ترد مسندة إلى ضمير المتكلم لمعرفة دلالتها عنده ، والذي لاحظته أنَّ حسبَ استعملت في كل شواهدها الواردة في كتاب الله ، فيما كان مخالفًا للحقيقة والواقع كقوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً)﴿النمل : ٤٤﴾ لذلك كثر ورودها في سياق الاستفهام الإنكاري ، كقوله تعالى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ)﴿العنكبوت : ٢﴾ وقوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم)﴿البقرة : ٢١٣﴾ وقوله تعالى : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ)﴿المؤمنون : ١١٥﴾ حتى قوله تعالى الموجه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا)﴿الكهف : ٩﴾ ((قال المفسرون : معنى الكلام : أحسبتَ (يا محمد) أنَّهم كانوا أعجب آياتنا ؟! قد كان في آياتنا ما هو أعجب منهم ، فإنَّ خلق السموات والأرض وما بينهما أعجب من قصتهم ، وقال ابن عباس : الذي آتيتك من الكتاب والسنة والعلم أفضل من شأنهم))[١] أي : ((لا تظن يا محمد أنَّ قصة أصحاب الكهف واللوح الذي كُتِبتْ فيه أسماؤهم من آياتنا عجيبة وغريبة ، فإنَّ خلق السموات والأرض وما فيهما أعجب من ذلك))[٢]

ولم يضمن النحاة (حسب) معنى فعل آخر ، لأنَّها وردت في القرآن الكريم متعدية إلى اسمين ظاهرين ، كقوله تعالى : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ)﴿إبراهيم : ٤٢﴾ ولم ترد متعدية إلى منصوب واحد ؛ لأنَّ الغاية الأساسية من التضمين عند النحاة ، هو أن يحلّوا به مشكلة هذا التعدي .

---

(١) زاد المسير ٧٩/٥.

(٢) التفسير الميسر ، إعداد نخبة من العلماء ص ٢٩٤.

٤-زعمَ : زعم : من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردت أن تكون بمعنى تكفَّل[١] وورد الزعم في القرآن الكريم في سبعة عشر موضعًا ، ورد وقد حُذِف معموله في ثمانية مواضع ، ومتعدِّيًا إلى المصدر المؤول في خمسة مواضع ، ومتعديًا إلى مفعوله بالباء في موضعين ، وبصيغة المصدر في موضعين ، ولم يرد متعديًا إلى اسمين ظاهرين .

قال ابن فارس : ((الزاي والعين والميم أصلان ، أحدهما : القول من غير صحة ولا يقين ، والآخر : التكفل بالشيء ، قال الله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا)(التغابن : ٧}...والأصل الآخر : زعم بالشيء : إذا كفل به...ومن الباب الزعامة ، وهي السيادة ؛ لأنَّ السيد يزعم بالأمور ، أي : يتكفَّل بها ، وأصدق من ذلك قول الله جل ثناؤه : (قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ)(يوسف : ٧٢}))[٢] وقال ابن سيدة : ((الزّعم : القول ، وهو الظنُّ ، وقيل : الكذب...والزعيم : الكفيل ، زعم به يزعم وزعامة قال (الشاعر ، وهو عمرو بن شاش) :

تقول هلكنا إن هلكتَ وإنَّما على الله أرزاق العباد كما زعم

وزعيم القوم سيدهم ورئيسهم ، وقيل : رئيسهم المتكلم عن لسانهم ، والجمع زعماء ، والزعامة : السيادة والرياسة)) [٣] وقال الراغب : ((والزعم حكاية قول يكون مظنة للكذب ، ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذُمَّ القائلون به نحو قوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا)(التغابن : ٧} وقوله تعالى : (بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا)(الكهف : ٤٨} وقوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ

---

(١) ينظر : عمدة الحافظ ٢٣٤/١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/٢ وشرح التصريح ١٩٤/٢ وهمع الهوامع ٥٣٦/١-٥٣٨

(٢) مقاييس اللغة ص ٣٨٣

(٣) المُحكم ٥٣٤/١-٥٣٥ .

الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)}الأنعام : ٢٢} وقوله تعالى : (قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً)}الأنعام : ٥٦} وقيل للضمان بالقول والرئاسة زعامة ، للاعتقاد في قوليهما إنَّهما مظنة للكذب قال تعالى : (وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ)}يوسف : ٧٢} وقال تعالى : (سَلْهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ)}القلم : ٤٠} إمَّا من الزعامة ، أي : الكفالة ، أو من الزعم بالقول)) [١] وقال الحلبي : ((والزعم : القول ، قد يكون حقًّا ، وقد يكون باطلًا ، ولكن الأكثر في الثاني ، قال تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا)}التغابن : ٧} وقال تعالى : (فَقَالُواْ هَذَا لِلّهِ بِزَعْمِهِمْ)}الأنعام : ١٣٦}))[٢]

والحقيقة أنَّ المعنى الدقيق للزعم ليس هو ((القول من غير صحّة ولا يقين)) كما قال ابن فارس ، وليس هو الظنُّ ، أو الكذب ، كما قال ابن سيدة ، وليس هو ((حكاية قول يكون مظنّة للكذب)) كما قال الراغب ، وليس هو ((القول ، قد يكون حقًّا ، وقد يكون باطلًا)) كما قال الحلبي ، وإنَّما هو حكاية قول يُجعل صاحبه وحده هو المسؤول عنه من حيث صحّته وعدم صحّته ، وقد استعملها القدامى بهذا المعنى ، كما استعملها سيبويه عندما ينسب قولًا ما إلى أستاذه الخليل ، كقوله : ((وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على (إذا) قبيح))[٣] وقوله : ((وزعم الخليل أنَّ (إن) هي أمُّ حروف الجزاء ، فسألته : لِمَ قلتَ ذلك ؟))[٤] فلو قال : قال الخليل ، لأفاد تبنيه لقوله ، لكن لمَّا قال : زعم الخليل ، دلَّ على أنَّه أراد أن يُخرج نفسه عن مسؤولية هذا القول ، وكأنَّه جعل

---

(١) المفردات ص ص ٢٢٠

(٢) عمدة الحفاظ ١٤٠/٢ .

(٣) كتاب سيبويه بتحقيق هرون ٦٤/٣ وبتحقيق بديع ٧٣/٣.

(٤) كتاب سيبويه بتحقيق بديع ٧٢/٣ .

الخليل هو الضامن والمتكفل وحده بصحّة ما زعمه ، ولهذا الغرض كثيرًا ما نسب سيبويه إلى أستاذه الخليل وإلى أساتذته الآخرين أقوالهم بلفظ : زَعَمَ[1]

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : التقى عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم على المروة فتحدثا ، ثم مضى عبد الله بن عمرو ، وبقي عبد الله بن عمر يبكي ، فقال له رجل : ما يبكيك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : هذا ، يعني عبد الله بن عمرو زعم أنَّه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كان في قلبه مثقال ذرة حبَّة من خردل من كِبْر كبَّه الله تعالى لوجهه في النار . رواه أحمد ورواته رواة الصحيح[2]

فقال : زعم ؛ ليجعل صاحبه هو المسؤول عمَّا زعمه ، فكأنَّه قد جَعَله هو الضامن والمتكفل بصدق ما قاله ، ولهذا جاءت الزعامة بمعنى السيادة ((لأنَّ السيد يزعم بالأمور ، أي : يتكفَّل بها)) فيكون وحده هو المسؤول عنها ، فالدلالة هنا وهناك واحدة .

وقد تقدم أنَّ النحاة جعلوا عزم من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردتَ أن تكون بمعنى كفل ، إلّا أنَّ (زعم) التي جُعِلت بهذا المعنى لم تتعد إلى مفعول واحد ، بل تعدت إليه بالباء ، فقد تقدم قول ابن فارس ((زعم بالشيء : إذا كفل به...ومن الباب الزعامة ، وهي السيادة ؛ لأنَّ السيد يزعم بالأمور ، أي : يتكفَّل بها ، وأصدق من ذلك قول الله جل ثناؤه : (وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ){يوسف : ٧٢}))[3] وقول ابن سيدة : ((والزعيم : الكفيل ، زعم به يزعم وزعامة)) [4] وقول الراغب : ((وقيل للضمان بالقول

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه بتحقيق بديع ٦١/٢ ، ١٦٣ وبتحقيق هرون ١٦٤/٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٧/٢ .

(2) الترغيب والترهيب ٩٨٨/٤

(3) مقاييس اللغة ص ٣٨٣

(4) المُحكم ٥٣٤/١-٥٣٥ .

والرئاسة زعامة ، قال تعالى : (وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ){يوسف : ٧٢} وقال تعالى : (سَلْهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ){القلم : ٤٠} إمَّا من الزعامة ، أي : الكفالة ، أو من الزعم بالقول)) [١] فللزعم دلالة واحدة ولا تضمين .

٥-**عدَّ** : من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردتَ أن تكون بمعنى حسَب (بفتح السين) [٢] قال الخليل : ((في باب عدَّ : ((عَدَدَتُ الشيءَ عَدًّا : حَسَبْتُه وأحصيته)) وقال ابن فارس : ((العين والدال أصل صحيح واحد ، لا يخلو من العدّ الذي هو الإحصاء)) [٣] ولم يذكر الخليل ولا ابن فارس ولا الراغب الأصفهاني ولا غيرهم من أصحاب معاجم اللغة مجيء عدَّ بمعنى ظنَّ بل حصروا كل معانيها بمعنى العدّ الذي هو الإحصاء ، والنحاة أنفسهم لم يستشهدوا على مجيء عدَّ بمعنى ظنَّ بآية من القرآن الكريم ، ولم أجد ذلك إلّا في قوله تعالى : (وَقَالُوا مَا لَنَا لا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الأَشْرَارِ){ص : ٦٢} ومع ذلك لم أجد في كتب التفسير التي رجعتُ إليها من ذكر دلالة العدّ هنا أهي بمعنى العد الذي هو الإحصاء أم هي بمعنى الظنّ إلّا ابن عاشور فسرها بقوله : ((أي : كنا نحسبهم أشقياء)) [٤] وكذلك لم أجد في كتب المعاني والإعراب إعرابًا لهذه الآية غير ابن الأنباري قال في إعرابها : (((نَعُدُّهُم) و(مِّنَ الأَشْرَارِ) في موضع نصب ؛ لأنَّه يتعلق بـ(نَعُدُّهُم))) [٥] فالظاهر أنَّه جعل عدَّ من أخوات ظنَّ تنصب مفعولين . وعدَّ هنا هي أيضًا بمعنى الإحصاء لا بمعنى الظنِّ ؛ لأنَّ المعنى أنَّ المشركين في

---

(١) المفردات ص ص ٢٢٠

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/٢ وشرح التصريح ١٩٤/٢وهمع الهوامع ٥٣٧/١.

(٣) مقاييس اللغة ص ٥٦٦.

(٤) التحرير والتنوير ١٨٣/٢٣

(٥) البيان في غريب القرآن ٣١٨/٢ .

الدنيا كانوا يحصون مَن هم الأشرار في نظرهم ، فكانوا يعدُّونهم : فلان ، وفلان ، وفلان ، فالضمير (هم) في (نَعُدُّهُم) كانوا عندهم ضمن المعدودين ، جاء في التفسير : ((كنا نعدُّهم في الدنيا من الأشرار ، يعنون فقراء المسلمين : عمَّارًا ، وخبَّابًا ، وصهيبًا ، وبلالًا ، وسلمان)) [1]

فـ(عدَّ) كـ(حسِب) كلاهما بمعنى العد والإحصاء ، إلّا أنَّ العدّ ينحصر في تعداد الشيء ، و(حسب) معناه مطلق في الحساب ، فيشمل التعداد وغيره ، من جمع وطرح وضرب وتقسيم وغيرها من معاني الحساب ؛ لذلك جعل اسمًا ليوم الحساب الذي يحاسَب فيه الناس يوم القيامة

٦-**حجا** : لم يرد هذا الفعل في القرآن الكريم .

٧-**جعَلَ** : جعل هي الفعل الوحيد الذي يدلّ على معنى التحويل ، وهي من أخوات ظنَّ تتعدى إلى مفعولين ، وقد قسمها النحاة على قسمين : جعل التي هي من أفعال القلوب كقوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)[الزخرف : ١٩][2] وجعل التي هي من أفعال التحويل كقوله تعالى تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا)[الفرقان : ٢٣][3] ولا تتعدى إلى مفعول واحد إلّا إذا أردتَ أن تكون بمعنى فعل من الأفعال التي تتعدى لمفعول واحد ، كعمل ، أو ألقى ، أو اتخذ ، أو اعتقد ، أو أوجد ، أو وجب ، أو خلق ، كقوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)[الأنعام : ١] [4] فقد جعل النحاة والمفسرون جَعَلَ بمعنى صيَّر إذا جاءت متعدية لاثنين ، وأنَّ هذا المعنى يُعدُّ أقرب المعاني إلى معنى الجعل ، وهذا هو السرّ في عدم استعمال

---

(1) الوسيط للواحدي ٥٦٥/٣ وينظر : زاد المسير ٣٦/٤ والجامع لأحكام القرآن ١٧٠/١٥

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٢٧/١.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٢٨/١.

(4) ينظر : شرح المفصل ٣٢٤/٤ وعمدة الحافظ ٢٣٤/١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢/٢ وهمع الهوامع ٥٣٩/١.

(صيَّر) في القرآن الكريم ، وهو أنَّ (جَعَلَ) عوَّضت عنها ، إلّا أنَّ أهل اللغة والتفسير قد جعلوا جَعَلَ بمعنى فعل من الأفعال المذكورة عند مجيئها متعدية لمفعول واحد ، والظاهر أنَّ أقرب المرادفات إليها في هذه الحال هو التصيير أيضًا ، والدليل على ذلك جواز أن تجعل الجعل بمعنى التصيير وتقديره في كل مواضع ورودها في القرآن الكريم بخلاف معاني العمل ، أو الإلقاء ، أو الاتخاذ ، أو الاعتقاد ، أو الإيجاد ، أو الوجوب ، أو الخلق ، لأنَّ أفعال هذه المعاني إن أفادت أن تكون بتقدير جعل في مواضع ، لم تفد أن تكون بتقديرها في مواضع أخرى .

فجعْلُ جَعَلَ بمعنى عملَ ، أو ألقى ، أو اتخذَ ، أو اعتقدَ ، أو أوجدَ ، أو أوجبَ ، أو خلقَ ، يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّ جعلَ وردت فيه متعدية لواحد ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة ، وأشهر المعاني التي ألصقوها بالجعل في حال تعديها لمفعول واحد ، هو الخلق .

الجعل والخلق : جَعْلُ لفظ بمعنى لفظ آخر بحجة التضمين يعطل البحث عن سر استعمال أحدهما من دون الآخر في القرآن الكريم ، من ذلك مثلاً تضمين جعلَ معنى خلق لتسويغ تعديه لمفعول واحد ، فالقرآن الكريم قد استعمل هذين اللفظين ، وهذا يعني أنَّه لا بدّ من أن يكون بينهما فرق في المعنى فالتضمين المذكور يجعل الباحثين يعزفون عن التعرّف إلى هذا الفرق المعنوي بينهما ، ولا يقدمون عليه إلّا بعد إلغاء هذا التضمين ، قال الراغب : ((الخلق : أصله التقدير المستقيم ، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء ، قال تعالى : (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحقِّ){إبراهيم : ١٩}...ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء نحو قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا){الأعراف : ١٨٩} وقوله

تعالى : (خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ){النحل : ٤}))[١] وقال : ((جعلَ : لفظ عام في الأفعال كلها ، وهو أعم من فعل وصنع وسائر أخواتها ، ويتصرف على خمسة أوجه ، الأول : يجري مجرى صار وطفق ، فلا يتعدى نحو : جعل زيد يقول...والثاني : يجري مجرى أوجد فيتعدى إلى مفعول واحد ، نحو قوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ){الأنعام : ١}...والثالث : في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه نحو قوله تعالى : (وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا){النحل : ٧٢}...والرابع : في تصيير الشيء على حالة دون حالة ، نحو قوله تعالى : (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً){البقرة : ٢٢} والخامس : الحكم بالشيء على الشيء حقًّا كان أو باطلًا ، فأمَّا الحق فنحو قوله تعالى : (إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ){القصص : ٧} وأمَّا الباطل فنحو قوله عز وجل : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ){الحجر : ٩١}))[٢] والرابع والخامس من أوجه جعلَ يدخلان في معنى التحويل والتصيير

وفي تفسير قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ){الأنعام : ١} ذهب جمهور المفسرين إلى أنَّ جعل هنا بمعنى خلق لتعديها لمفعول واحد[٣] إلّا أنَّ الزمخشري فرَّق بينهما فقال : ((والفرق بين الخلق والجعل أنَّ الخلق فيه معنى التقدير ، وفي الجعل معنى التضمين كإنشاء شيء من شيء ، أو تصيير شيء شيئًا ، أو نقله من مكان إلى مكان ، من ذلك قوله تعالى : (وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا){الأعراف : ١٨٩} وقوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ){الأنعام : ١} لأنَّ الظلمات من

---

(١) المفردات ص ١٦٤ وينظر : عمدة الحفاظ ٥٢٧/١ وبصائر ذوي التمييز ٥٢٧/١ .

(٢) المفردات ص ٩٩ وينظر وعمدة الحفاظ ٣٢٨/١ وبصائر ذوي التمييز ٣٨٣/٢ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٧٨ والوسيط للواحدي ٢٥١/٢ والمحرر الوجيز لابن عطية ٢٦٦/٢ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٥/٦ ومدارك التنزيل ص ٣١٢ وفتح القدير ١٢٤/٢

الأجرام المتكاثفة ، والنور من النار)) [1] و((والجعل فيه معنى التضمين ، أي : كونه مُحَصَّلًا من آخر ، كأنَّه في ضمنه ؛ ولذلك عبَّر عن أحداث النور والظلمة بالجعل ، تنبيهًا على أنهما لا يقومان بأنفسهما)) [2] فهذا هو معنى الجعل أنَّه يعني التصيير ، وكونه محصلًا من آخر ، سواء جاء متعديًا لواحد أم لاثنين ، وليس كذلك الخلق كما ادعى الراغب ومن تبعه ، فقد تقدم أنَّه ومن تبعه جعلوا من معاني الخلق إيجاد الشيء من الشيء نحو قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ)[الأعراف : ١٨٩] [3] وجعلَ من معاني الجعل : إيجاد شيء من شيء ، كقوله تعالى : (وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا)[النحل : ٧٢][4] فجعلَ الخلقَ والجعلَ بمعنى واحد ، والحقيقة أنَ الجعل لا يعني الإيجاد والإنشاء بل التحويل والتصيير فقوله تعالى : (وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) يفيد باستعمال الجعل أنَّ (أَزْوَاجًا) هي بعض (أَنفُسِكُمْ) والمعنى : صيَّر بعض أنفسكم أزواجًا ، فتكون (مِن) تبعيضية والمعنى يختلف باستعمال الخلق ، كقوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا)[الروم : ٢١] فالآية باستعمال خَلَقَ تعني أنَّه أوجد وأنشأ أزواجًا من أنفسكم من دون أن تكون هذه الأزواج هي بعض أنفسكم ، بل هي من ذريتكم ، فتكون (مِن) للابتداء وليست تبعيضية .

وكذلك قوله تعالى : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللّهِ مَن لَّعَنَهُ اللّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضَلُّ عَن سَوَاء السَّبِيلِ)[المائدة : ٦٠] والمعنى باستعمال الجعل أنَّه سبحانه وتعالى صيَّر بعض من لعنهم الله قردة وخنازير ، فتكون (مِن)

---

(1) الكشاف ٣/٢ وينظر : البحر المحيط ٩١/٤

(2) روح المعاني ٧٨/٤ .

(3) ينظر : المفردات ص ١٦٤ وعمدة الحفاظ ٥٢٧/١ وبصائر ذوي التمييز ٥٦٦/٢

(4) ينظر :المفردات ص ٩٩ وعمدة الحفاظ ٣٢٨/١ وبصائر ذوي التمييز ٣٨٣/٢ .

تبعيضية ، ولو استعمل الخلق ، وقيل : وخلق منهم القردة والخنازير ، لكان المعنى أنَّه سبحانه أوجد وأنشأ وخلق ممن لعنهم الله القردة والخنازير ، أي : خلق أولادهم قردة وخنازير ، فيكون هذا المسخ بدأ ممن لعنهم ، من دون أن يشمل ويعنى هذا المسخ أحدًا منهم ، بل لشمل وعنى نسلهم وذريتهم ، فيكون الله سبحانه أخذ الذرية بجريرة آبائهم وأجدادهم ، وهذا ما تنزه الله عنه ، فتكون (مِن) للتبعيض لا للابتداء ، وكذلك قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[الأعراف : ١٨٩] والنفس الواحدة هي آدم عليه السلام ، والمعنى باستعمال الجعل : خلقكم من نفس واحدة وصيَّر من هذه النفس حواء ، أي : صيَّر بعضها زوجًا لها ، فتكون حواء جزءًا وبعضًا وبضعة من آدم ، فكأنَّه أنجبها ، فتكون (مِن) تبعيضية ، والمعنى يختلف باستعمال الخلق في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[النساء : ١] والمعنى : خلقكم من نفس واحدة ، وخلق من هذه النفس زوجها ، أي : خلق آدم من طين وخلق حواء من آدم ، و(مِن) ابتدائية لا تبعيضية ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الأنسَانِ مِن طِينٍ)[السجدة : ٧] وكما بدأ خلق آدم من طين بدأ خلق حواء من آدم ، فلأنَّ جَعلَ تفيد معنى التحويل والتصيير فكل (مِن) بعدها تكون للتبعيض ، ولأنَّ خلَقَ تفيد معنى الإنشاء فكل (مِن) بعدها تكون للابتداء .

جواز جعل (جعل) المتعدية لمفعولين متعدية لمفعول واحد : جعل : في الحقيقة تتعدى لواحد ، أمَّا الثاني فهو منصوب على الحال ، والدليل على ذلك أنَّهم أجازوا في إعراب جعل المتعدية لاثنين أن تكون متعدية لواحد بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، فقد أجازوا في (جعل) في نحو :

جعلناهم موالي ، أن تكون متعدية لمفعولين هما : الضمير (هم) ، وموالي ، وأن تكون متعدية لمفعول واحد ، وهو الضمير المذكور ، وموالي حال [1]

وجاء في إعراب قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ){البقرة : ١٩} ((والجعل هنا بمعنى الإلقاء ، ويكون بمعنى الخلق فيتعدى لواحد ، ويكون بمعنى صيَّر أو سمَّى فيتعدى لاثنين)) [2]

وجاء في إعراب قوله تعالى : (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً){البقرة : ٢٢} ((و(جَعَلَ) فيها وجهان ، أحدهما أن تكون بمعنى صيَّر ، فتتعدى لمفعولين ، فيكون (الأَرْضَ) مفعولًا أوّل و (فِرَاشًا) مفعولا ثانيًا ، والثاني : أن تكون بمعنى خلق فتتعدى لواحد ، وهو (الأَرْضَ) ويكون (فِرَاشاً) حال)) [3]

وقوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ){البقرة : ١٢٥} ((و(جَعَلْنَا) يحتمل أن يكون بمعنى خلق ووضع ، فيتعدى لواحد ، ويكون (مَثَابَةً) نصبًا على الحال ، وأن يكون بمعنى صيَّر فيتعدى لاثنين ، فيكون (مَثَابَةً) هو المفعول الثاني)) [4]

وقوله تعالى : (ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا){البقرة : ٢٦٠} ((قوله (ثُمَّ اجْعَلْ) جَعَلَ : يحتمل أن يكون بمعنى الإلقاء فيتعدى لواحد ، وهو (جُزْءًا) وأن يكون بمعنى صيَّر فيتعدى لاثنين ، فيكون (جُزْءًا) الأول ، و(عَلَى كُلِّ جَبَلٍ) هو الثاني)) [5]

وقوله تعالى : (قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيَ آيَةً){آل عمران : ٤١} ((قوله تعالى : (اجْعَل لِّيَ آيَةً) يجوز أن يكون الجعل بمعنى التصيير فيتعدى لاثنين ،

---

(١) ينظر : الدر المصون في إعراب الآية ٣٣ من سورة النساء .

(٢) الدر المصون ١٧٢/١ .

(٣) الدر المصون ١٩٢/١ .

(٤) الدر المصون ١٠٤/٢.

(٥) الدر المصون ٥٧٧/٢ .

أولهما آية ، والثاني الجار قبله...والتقدير : صيِّرْ آية من الآيات لي ، ويجوز أن يكون بمعنى الخلق والاتخاذ ، أي : اخلق لي آية ، وفي (لِي) على هذا وجهان ، أحدهما أن يتعلق بالجعل ، والثاني أن يتعلق بمحذوف على أنَّه حال من (آيَةً) لأنَّه لو تأخر لجاز أن يقع صفة لها)) [١]

وقوله تعالى : (وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا)(النحل : ٨٠} ((قوله تعالى : (سَكَنًا) يجوز أن يكون مفعولًا أوّل ، على أنَّ الجعل تصيير ، والمفعول الثاني أحد الجارين قبله ، ويجوز أن يكون الجعل بمعنى الخلق فيتعدى لواحد)) [٢]

وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ)(الإسراء : ١٢) ((هذا كلّه إذا جعلنا الجعل تصييرًا متعديًا لاثنين ، فإن جعلناه بمعنى خلقنا كان (آيَتَيْنِ) حالا ، وتكون حالًا مقدرة)) [٣]

وقوله تعالى : (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا)(الكهف : ٧} (((زِينَةً) يجوز أن ينتصب على المفعول له ، وأن ينتصب على الحال ، إن جعلتَ (جَعَلْنَا) بمعنى خلقنا ، ويجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا ، إن كانت (جعل) تصييرية)) [٤]

وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ)(الأعراف : ١٠} ((قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ) يجوز أن تكون بمعنى خلق فتتعدى لواحد ...ويجوز أن تكون التصييرية فتتعدى لاثنين)) [٥]

---

(١) الدر المصون ١٦٣/٣-١٦٤

(٢) الدر المصون ٢٧٢/٧ .

(٣) الدر المصون ٣٢١/٧.

(٤) الدر المصون ٤٤٣/٧

(٥) الدر المصون ٢٧٥/٥ .

وقوله تعالى : (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا){مريم : ٢٤} ((قوله (سَرِيًّا) يجوز أن يكون مفعولًا أول و(تَحْتَكِ) مفعول ثان ؛ لأنَّها بمعنى صيَّر ، ويجوز أن تكون بمعنى خلق ؛ فتكون (تَحْتَكِ) لغوًا)) [١]

وهذا يعني جواز جعل كل (جعل) تعدتْ لمفعولين ، أن تكون متعدية لمفعول واحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، ومن دون تضمين ، وهذا هو الحق ، وهذا ما ينطبق على ظنَّ وجميع أخواتها .

٨-**هَبْ** : لم يرد هذا الفعل بهذه الصيغة وبهذا المعنى في القرآن الكريم

أفعال التحويل : وهي كما تقدم سبعة أفعال : صيَّر ، وجعل ، ووهبَ ، وتخذ ، واتخذ ، وترك ، وردَّ

١-**صيَّر** : لم يرد هذا الفعل بهذه الصيغة في القرآن الكريم .

٢-**جعلَ** : تقدم ذكرها وهي كالتي قبلها لا فرق بينهما غير أنَّ الأولى تفيد معنى التصيير في الأمور القلبية ، وهذه تفيد معنى التصيير في الأمور الحسية قال الحلبي : (((الجعل : يأتي لمعان : التصيير ، وهو على ضربين ، الأول : تصيير بالفعل نحو : جعلتُ الطين خزفًا ، والثاني : القول نحو (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا){الزخرف : ١٩}))[٢]

٣-**وهَبَ** : ورد هذا الفعل في القرآن الكريم بمعنى العطاء ، ولم يرد بمعنى التحويل

٤-٥- **تخذَ ، واتَّخذَ** : اتخذ من أخوات ظنَّ تنصب مفعولين ، نحو : ((صيَّرته ذليلاً ، واتخذته عدوًّا ، وجعلته منسيًّا...وإن أريد بـ(اتخذتُ) معنى : اكتسبتُ تعدَّت إلى مفعول واحد ، واتخذ بيتًا أو غيره ، بمعنى : اكتسبه))[٣]

---

(١) الدر المصون ٥٨٤/٧

(٢) عمدة الحفاظ ٣٢٨/١ .

(٣) عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢٣١/١-٢٣٤ .

وجعل (اتخذ) عند ابن مالك المتكلم عن لسان النحاة بمعنى اكتسب لم يكن من باب التعريف ، بل هو معنى دخيل ، وقد أُلبست معنى هذا الفعل لحلّ مشكلة تعديها لمفعول واحد ، وهي مشكلة لا وجود لها ، بل هي من صنع النحاة ، وهم في هذا الباب قد جعلوا اللفظ لفظ اتخذ ، والمعنى معنى اكتسب ، ولِمَ نلجأ إلى هذا الفصل بين اللفظ ومعناه ، وبين المعنى ولفظه ؟! لِمَ لا نبقي اتخذ على معناها ، ثم ندرس قضية مجيئها متعدية لمنصوبين في مواضع ، ومتعدية لمنصوب واحد في مواضع أخرى ؟! أليس هذا هو الحق ؟! أليس هذا هو المنهج الأصحّ والأحكم ؟! بل أليس هذا هو الواجب اتباعه ؟! لأنَّنا إذا جعلنا اللفظ بغير معناه الحقيقي فقد أفرغناه من محتواه ، واللفظ إذا ضيَّعنا نسبه الأصلي تعددت أنسابه الدخيلة، وهذا ما حصل ، فقد جاء في إعراب قوله تعالى : (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ)[البقرة : ٥١] ((واتخذ : يتعدى لاثنين...وقد يتعدى لمفعول واحد إذا كان معناه عمل وجعل ، نحو قوله تعالى : (وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا)[البقرة : ١١٦] وقال بعضهم : تخذ واتخذ ، يتعديان لاثنين ما لم يفهما كسْبًا ، فيتعديان لواحد)) [١] وجاء في إعراب قوله تعالى : (وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا)[البقرة : ١١٦] ((و(اتَّخَذَ) يجوز أن يكون بمعنى عمل وصنع فيتعدى لمفعول واحد ، وأن يكون بمعنى صيَّر فيتعدى لاثنين)) [٢]

فالفعل اتخذ عند النحاة من أفعال التحويل التابعة لأخوات ظنَّ تنصب مفعولين ، وأشهر أفعال التحويل صيَّر ؛ لذلك جُعِلتْ بمعناها ، ولا تتعدى لمفعول واحد إلّا إذا أردتَ أن تكون بمعنى : اكتسب ، أو صنع ، أو عمل .

والمنهج الصحيح ، والواجب اتباعه أن نبحث أولًا ونتحرّى أقرب المعاني إلى الاتخاذ ما هو ؟ والاتخاذ هو من الأخذ ، والأخذ : خلاف

---

(١) الدر المصون ٣٥٤/١

(٢) الدر المصون ٨٣/٢ .

العطاء[1] وعرَّف العسكري الاتخاذ بقوله : ((الاتخاذ : أخذ الشيء لأمر يستمر عليه مثل الدار يتخذها مسكنًا ، والدابة يتخذها قُعدة))[2] وقال الراغب : ((والاتخاذ : افتعال من (أخذ) ويُعدَّى إلى مفعولين ، ويجري مجرى الجعل نحو قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء){المائدة : ٥١} وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء){الزمر : ٣} وقوله تعالى : (أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ){المائدة : ١١٦} وقوله تعالى : (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا){المؤمنون : ١١٠}))[3] وقال ابن الجوزي : ((الاتخاذ ، والإعداد ، والاصطناع يتقارب ، والاتخاذ يقال في الغالب لما يختار ويرتضى ، تقول : اتخذتُ فلانًا صديقًا))[4] فاتخذ ليست بمعنى عمل ، ولا بمعنى صنع ، ولا بمعنى اكتسب ، بل في (اتَّخذ) معنى الجعل ، والأخذ ، والاصطفاء ، والاختيار ، والاستمرار والرضى بهذا الأخذ ، فالمعنى المحصَّل من هذه المعاني مجتمعة هو الذي يُعدُّ معنى الاتخاذ .

وقد بيَّنتُ غير مرة أنَّ أهل اللغة في المعاجم يعرِّفون اللفظ بما يرادفه ، وغايتهم في ذلك إيضاح معناه ، وهذا ما يفعله أهل التفسير في كتب التفسير ، أمَّا التضمين في النحو فليست الغاية منه ذلك ، بل كثيرًا ما يكون اللفظ المضمَّن واضح المعنى لا يحتاج إلى تعريف وتفسير ، وإنَّما يلجؤون إلى تضمينه لحل إشكالات نحوية ، كما فعلوا في تضمين أفعال ظنَّ وأخواتها لحلّ مشكلة ورودها في القرآن الكريم متعدية لمفعول واحد ، وعندهم أنَّها تتعدى لمفعولين ، وهذا يتطلَّب إلباس كل فعل من هذه الأفعال معنى فعل آخر يتعدى لمفعول واحد ، ولا يكون هذا إلّا بتجريد الفعل من معناه الأصلي وإفراغه من

---

(1) ينظر : لسان العرب ٦٣/١.

(2) الفروق اللغوية ص ١٥٧.

(3) المفردات ص ١٧ .

(4) نزهة الأعين ص ٥٢.

محتواه وإحلال معنى الفعل الآخر محلّه ، من ذلك اتخذ الذي يتعدى عندهم لاثنين بمعناه الاتخاذي ، فلما جاء متعديًا لواحد سلخوا منه معنى الاتخاذ ، وألبسوه معنى : عمل ، أو صنع ، أو اكتسب ، وهذه المعاني الثلاثة دخيلة عليه ، ولا يصح إلّا معناه الأصلي ، أيصح مثلًا في قوله تعالى : (وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا)[البقرة : ١١٦} أن يكون المعنى أو التقدير : عمل الله ولدًا ، أو صنع الله ولدًا ، أو اكتسب الله ولدًا ؟! أيصح في هذه الآية معنى العمل أو معنى الصنع ، أو معنى الاكتساب أم لا يصح فيها إلّا معنى الاتخاذ ؟! وكذلك باقي الشواهد التي وردت فيها اتخذ متعدية لمفعول واحد .

فجعل اتخذ بمعنى اكتسبَ ، أو عملَ ، أو صنع يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّ اتخذ وردت فيه متعدية لواحد ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة .

جواز جعل اتخذ المتعدية لاثنين متعدية لواحد : اتخذ في الحقيقة تتعدى لواحد ، أمَّا الثاني فهو منصوب على الحال ، والدليل على ذلك أنَّهم أجازوا في إعراب اتخذ المتعدية لاثنين أن تكون متعدية لواحد بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، فقد جاء في إعراب قوله تعالى : (لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء)[آل عمران : ٢٨} ((و(يَتَّخِذِ) يجوز أن تكون المتعدية لواحد ، فيكون (أَوْلِيَاء) حالًا وأن تكون المتعدية لاثنين و(أَوْلِيَاء) هو الثاني)) [١]

وجاء في إعراب قوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)[الأنعام : ١٤} (((أَغَيْرَ اللّهِ) مفعول أول لـ(أَتَّخِذُ) و(وَلِيًّا) مفعول ثان...ويجوز أن يكون اتخذ متعديًا لواحد ، فيكون (غَيرَ) منصوبًا على الحال من (وَلِيًّا) لأنَّه في الأصل صفة له)) [٢] والعلة التي استند إليها لإعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا

---

(١) الدر المصون ١٠٦/٣ .

(٢) الدر المصون ٥٥٤/٤.

به ، وهو كونه في الأصل صفة للأول موجودة في المنصوب الثاني لكل فعل قالوا بأنَّه من أخوات ظنَّ وبأنَّه ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، لأنَّ كل خبر هو في الأصل صفة للمبتدأ ؛ لذا وجب إعرابه حالًا عنه لا مفعولًا ثانيًا .

وأجازوا في إعراب اتخذ في قوله تعالى : (وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءكُمْ ظِهْرِيًّا)(هود : ٩٢} ((أن تكون المتعدية لاثنين ، أولهما الهاء ، والثاني (ظِهْرِيًّا)...ويجوز أن تكون المتعدية لواحد ، فيكون (ظِهْرِيًّا) حالًا فقط))[١]وكذلك أجازوا هذين الإعرابين في قوله تعالى : (وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثًا)(الإسراء : ٤٠} أن تكون اتخذ متعدية لمفعولين ، مفعولها الأول (إِنَاثًا) ومفعولها الثاني (مِنَ الْمَلآئِكَةِ) قُدِّم على الأول ، وأن تكون متعدية لمفعول واحد ، و(مِنَ الْمَلآئِكَةِ) حال من النكرة بعده[٢] ونحو ذلك أجازوا هذين الإعرابين في اتخذ في قوله تعالى : (هَؤُلاء قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً)(الكهف : ١٥}[٣] وقوله تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ)(الأنبياء : ٢١}[٤] وقوله تعالى : (مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء)(الفرقان : ١٨} [٥] وقوله تعالى : (أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً)(يس : ٢٣}[٦] وهذا يعني جواز جعل كل اتخذ تعدتْ لمفعولين ، أن تكون متعدية لمفعول واحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، ومن دون تضمين وهذا هو الحق ، وهذا ما ينطبق على ظنَّ وجميع أخواتها .

---

(١) الدر المصون ٣٧٩/٦.

(٢) الدر المصون ٣٥٨/٧ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤٥٣/٧.

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٧٣/٦ والدر المصون ١٤١/٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٤٦٥/٨.

(٦) ينظر : الدر المصون ٢٥٥/٩ .

٦-**ترك** : قال ابن فارس : ((الترك : التخلية عن الشيء)) [١] وقال الراغب : ((ترك الشيء : رفضه...ومنه : تركة فلان لما يخلفه بعد موته ، وقد يقال في كل فعل ينتهي به إلى حالة ما : تركته كذا)) [٢] وقال الحلبي : ((الترك : التخلية ، وقوله تعالى (إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ){يوسف : ٣٧} أي : رغبت عنها وأعرضتُ ، وقال ابن عرفة : الترك على ضربين : مفارقة ما يكون الإنسان فيه ، وترك الشيء رغبة عنه من غير دخول فيه)) [٣] فالترك يعني التخلي ، ولا يعني تحويل الشيء من حال إلى حال إلّا أنَّ المعربين والنحاة أدخلوه في هذا المعنى ، جاء في إعراب قوله تعالى : (وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ){الأنعام : ٩٤} ((وترك هنا متعدية لواحد ؛ لأنَّها بمعنى التخلية ، ولو ضُمِّنت معنى : صيَّر تعدت لاثنين))[٤] وقد جعل النحاة ترك من أفعال التحويل بمعنى : صيَّر ((كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ){الكهف : ٩٩} وقول الشاعر :

وربَّيتُه حتى إذا ما تركتُه أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُهُ)) [٥]

وقال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ((الشاهد فيه قوله (تركتُه أخا القوم) حيث نصب فيه ترك مفعولين ؛ لأنَّه في معنى فعل التصيير)) [٦] وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((ترك : وأصل ترك كونه بمعنى : طرح وخلَّى ،

---

(١) مقاييس اللغة ص ١٢٧.

(٢) المفردات ص ٧٩.

(٣) عمدة الحفاظ ٢٦١/١-٢٦٢ .

(٤) الدر المصون ٤٦/٥ .

(٥) شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ .

(٦) شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ هامش الصفحة المذكورة .

فلها مفعول واحد ، فضمِّن معنى صيَّر فتعدى لمفعولين ، نحو (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)}الكهف : ٩٩} قال الشاعر :

وربَّيتُه حتى إذا ما تركتُه أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُهُ)) [١]

وترك : هي بمعنى التخلي سواء تعدَّت لواحد أم لاثنين ، وهذا هو معناها في الآية والبيت ، فالآية ليست بمعنى : صيَّرهم في ظلمات ، وإنَّما هي بمعنى تركهم على هذه الحالة ، وكذلك قول الشاعر إنَّما معناه ربَّيته حتى إذا أوصلتْه تربيتي إلى أن يكون أخا القوم ويعتمد على نفسه تركته وتخليتُ عنه وهو في هذه الحال ، فثمة فرق أساسي بين الترك والتصيير ، هو أنَّه في التصيير أثر يحدثه الفاعل في التغيير والتحويل ، وليس في فاعل الترك أثر في ذلك ، وإنَّما مجرد ترك المتروك على حاله ، فقولك : صيَّرتُ أخي مريضًا ، يعني بكل وضوح أنَّك أنت الذي أحدثتَ فيه المرض ، وحوَّلته من سليم إلى مريض ، وليس على هذا المعنى قولك : تركتُ أخي مريضًا ؛ فأنت لم تحدث فيه المرض ، ولم تكن راغبًا في ذلك ، بل من المؤكد كنتَ تودُّ لو تركته وهو سليم .

وكيف يصح جعل الترك بمعنى التصيير في نحو قوله تعالى : (مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)}الحشر : ٥} واللينة : النخلة [٢] لأنَّه كيف يصحّ أن يكون المعنى : ما قطعتم من نخلة ، أو صيَّرتموها قائمة ؟! لأنَ الذي صيَّرها قائمة هو الله سبحانه ، ثم كيف يصحّ أن يصيِّروها قائمة وهي قائمة في الأصل ؟!

وكذلك قوله تعالى : (وَاتْرُكْ الْبَحْرَ رَهْوًا)}الدخان : ٢٤} و(رَهْوًا) يعني : ساكنًا ((فأمره أن يتركه ساكنًا على هيئته قارًّا على حاله من انتصاب الماء ،

---

(١) معاني النحو ٢٧/٢ .

(٢) مدارك التنزيل ص ١٢٢٣.

وكون الطريق يبسًا لا يضربه بعصاه ، ولا يغير منه شيئًا ؛ ليدخله القبط)) [1] فالله سبحانه أمر موسى عليه السلام بأن لا يضرب البحر بعصاه لمَّا جاوزه ليبقى البحر ساكنًا ، فالبحر لم يكن جاريًا ليصيِّره موسى ساكنًا ، بل هو في حال سكون ، وإنَّما أمره أن يتركه ويخليه على هذه الحال ، فكيف يصحّ أن يأمره بأن يصيِّر الساكن ساكنًا ؟! وإنَّما أمره أن يتركه وأن يدعه على حاله .

وكذلك قوله تعالى : (وَتَرَكُوكَ قَائِمًا){الجمعة : ١١} والمعنى : تركوك قائمًا تخطب من دونهم[2] فكيف يصحّ جعل الترك بمعنى التصيير ؛ لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان قائمًا يخطب قبل أن يتركوه ؟! فكيف يصحّ أن يكون المعنى : وصيَّروك قائمًا ، وهو قائم قبل أن يصيِّروه ؟! وإنَّما المعنى : تركوك وتخلوا عنك وأنت في حال كونك قائمًا تخطب فيهم .

فجعل تركَ بمعنى صيَّر يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّ ترك وردت فيه متعدية لاثنين ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة ،

جواز جعل ترك المتعدية لاثنين متعدية لواحد : ترك في الحقيقة تتعدى لواحد ، أمَّا الثاني فهو منصوب على الحال ، والدليل على ذلك أنَّهم أجازوا في إعراب ترك المتعدية لاثنين أن تكون متعدية لواحد بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، جاء في إعراب قوله تعالى : (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ){البقرة : ١٧} ((وأصل الترك : التخلية ، ويراد به التصيير فيتعدى لاثنين...فإن قلنا هو متعد لاثنين كان المفعول الأول هو الضمير ، والمفعول الثاني (فِي ظُلُمَاتٍ)...وإن كان ترك متعديًا لواحد كان (فِي ظُلُمَاتٍ) حال من الضمير المنصوب في (وَتَرَكَهُمْ))) [3] وهذا يعني جواز جعل

---

(1) مدارك التنزيل ص ١١١٢.

(2) مدارك التنزيل ص ١١١٢.

(3) الدر المصون ١٦٥/١ .

كل (ترك) تعدتْ لمفعولين ، أن تكون متعدية لمفعول واحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، وهذا هو الحق ، وهذا ما ينطبق على ظنَّ وجميع أخواتها .

٧-**ردَّ** : ردَّ من أفعال التحويل عند النحاة التابعة لأخوات ظن تنصب مفعولين عندما تكون بمعنى صيَّر ، كقول عبد الله بن الزبير :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدنَ له سمودًا

فردَّ شعورهنَّ السود بيضًا وردَّ وجوهنَّ البيض سودًا

والسمود : السكوت والحزن ، و((ردَّ في معنى التصيير والتحويل)) [١] وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((الردُّ : صرف الشيء ورجعه إلى أهله ، ثمَّ ضُمِّن معنى التصيير ، كقوله :

فردَّ شعورهنَّ السود بيضًا وردَّ وجوهنَّ البيض سودًا))[٢]

والحقيقة أنَّه لا تضمين ولا تصيير ولا نصب لمفعولين ، قال ابن فارس : ((الراء والدال أصل واحد مطرد منقاس وهو رجع الشيء ، تقول : رددتُ الشيء أرده ردًّا ، وسمِّي المرتدّ ؛ لأنَّ ردَّ نفسه إلى كفرها)) [٣] أمَّا مجيئها في بيت الشاعر بمعنى التصيير في قوله

فردَّ شعورهنَّ السود بيضًا وردَّ وجوهنَّ البيض سودًا

فإنَّه مما يجب التنويه به أن شعر الشعراء وكلام البشر بصفة عامة كائنًا من كانوا ، ومهما بلغت فصاحتهم إذا جاز أن يعتمد عليه في تقعيد القواعد العامة فإنَّه يجب أن لا يُعتمد عليه في تقعيد القواعد الخاصّة لا في مجال اللغة ولا في مجال النحو ، لأنَّ البشر في كلامهم لا يعنون بالمعاني الخاصة ؛ بل كثيرًا ما يضعون الألفاظ بعضها مكان بعض ما تقاربت معانيها من دون أن يُعنَوا

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٣٠/١ وحاشية الصبان ٣٥/٢ وهمع الهوامع ٥٤٤/١ .

(٢) معاني النحو ٢٨/٢.

(٣) مقاييس اللغة ص ٣٣٢ .

بالفروق المعنوية الخاصة بينها ، فلا يهمهم مثلًا أن يضعوا لفظ عدَّ مكان ظنَّ ، أو ظنَّ مكان عدَّ ، أو أن يضعوا لفظ علمَ مكان حسبَ ، أو حسب مكان علمَ ، كقول لبيد : حسبتُ التقى والجود خير تجارة ، فهذا كلام البشر ، ولا سيما إذا كانت هذه القضية تتعلق بالوزن الشعري ، فالشاعر مهما بلغت فصاحته وحرصه على توخي الفصاحة ، فإنَّه كثيرًا بل دائمًا ما يضحي بالكلام الأفصح وبالتركيب الأدق والأبلغ من أجل أن لا يكسر وزن بيته الشعري كقول الشاعر المذكور :

فردَّ شعورهنَّ السود بيضًا وردَّ وجوهنَّ البيض سودًا

فالأفصح والأقرب إلى مضمون معنى البيت استعمال صيَّر لا ردَّ ؛ لأنَّ صيَّر تعني تحويل الشيء من حالة إلى حالة ، أمَّا ردَّ ففيها معنى إرجاع الشيء إلى أصله ؛ وليس هذا مكانها ، وإنَّما هذا مكان صيَّر ، أي : من الأفصح والأبلغ إمَّا أن يقال

فصيَّر شعورهنَّ السود بيضًا وصيَّر وجوهنَّ البيض سودًا

أو أن يقال : فردَّ شعورهنَّ البيض سودًا وردَّ وجوهنَّ السود بيضًا

وقد يكون الشاعر يعلم بهذه الحقيقة اللغوية ، وكان يعلم أنَّه من الأفصح أن يستعمل صيَّر لا ردَّ ، لكنَّه اضطر إلى مخالفة استعمال التركيب الأدق والأبلغ ؛ من أجل المحافظة على سلامة وزن البيت الشعري ، كل هذا يحصل في كلام البشر ، ولا يحصل البتة في كلام الله سبحانه على .

فجعل ردَّ بمعنى صَيَّر يعدُّ تحريفًا لدلالتها في كل شاهد قالوا بأنَّها وردت فيه متعدية لاثنين ، وهذا هو عين ما حصل في كل تضمين قيل به من دون استثناء في كتب اللغة ،

فالرد يعني إرجاع الشيء إلى مصدره ، وأصله ، أو يعني إرجاع الشيء إلى ما كان عليه ، وهذا هو معناه أينما ورد في كتاب الله ، كقوله تعالى : (وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً){البقرة :

١٠٩} وقوله تعالى : (يَرُدُّوكُم بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ){آل عمران : ١٠٠} وقوله تعالى : (وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا){النساء : ٨٦} وقوله تعالى : (فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا){القصص : ١٣} وقوله تعالى : (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ){التين : ٥}

جواز جعل ردَّ المتعدية لمفعولين متعدية لمفعول واحد : ردَّ في الحقيقة تتعدى لواحد ، أمَّا الثاني فهو منصوب على الحال ، والدليل على ذلك أنَّهم أجازوا في إعراب ردَّ المتعدية لاثنين أن تكون متعدية لواحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ، جاء في إعراب قوله : (لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً){البقرة : ١٠٩} ((و(كُفَّاراً) حال من الكاف والميم ، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا ؛ لأنَّ يردُّ بمعنى يصيّر)) [١]

وقوله تعالى : (يَرُدُّوكُم بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ){آل عمران : ١٠٠} ((قوله تعالى : (يَرُدُّوكُم) ردَّ : يجوز أن يُضمَّن معنى صيَّر فينصب مفعولين...ويجوز أن لا يتضمن فيكون المنصوب الثاني حالًا)) [٢]

وهذا يعني جواز جعل كل ردَّ تعدتْ لمفعولين ، أن تكون متعدية لمفعول واحد ، بعد إعراب المنصوب الثاني حالًا لا مفعولًا ثانيًا ومن دون تضمين ، وهذا هو الحق ، وهذا ما ينطبق على ظنَّ وجميع أخواته

المبحث السادس : النصب على نزع الخافض والتضمين بين الشعر والقرآن الكريم

تعرَّفنا من خلال هذا البحث بمباحثه الخمسة السابقة إلى قضيتين عامتين ، الأولى : أنَّ النصب على نزع الخافض والتضمين لا وجود لهما في القرآن الكريم ، والثانية : أنَّ النحاة والمفسرين كثيرًا ما وجدتُهم يصفون لغة القرآن الكريم ، بأنها جاءت على غير الأصل ؛ استنادًا إلى القواعد النحوية

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٨٩/١ وينظر : الدر المصون ٦٧/٢.

(٢) الدر المصون ٣٢٩/٣ .

التي استنبطوها من أشعار العرب ، المملوءة إلى حدّ التخمة باللحن المُتَعَمَّد فيه ، وهذا ما اعترف به اللغويون تحت اسم : الضرورات الشعرية ، وكان الأَولى بهم أن يعكسوا هذه المعادلة ؛ لأنَّ الذي دفعهم أول مرة لوضع اللبنات الأولى للنحو ، هو دافع الحفاظ على لغة القرأن الكريم من الضياع ، فهذا هو الدافع الأساسي ، فلولاه لما وجد صناع النحو الأُوَل من حاجة إلى استنباط قواعد اللغة ، وكتابتها وتعلمها وتعليمها للأبناء والأحفاد ، فالحفاظ على لغة القرآن الكريم كان الدافع الوحيد لنشأة النحو العربي ، وكذب وافترى من ادعى ، بأنَّه كانت مع هذا الدافع دوافع القومية العربية ، والدوافع الاجتماعية [١]

ولو صحّ هذا الادعاء ، لحفظت هذه الدوافع باقي اللغات من الضياع ، وأكبر دليل على ذلك ، أنَّ اللغات العالمية كافة التي عاصرت نزول القرآن ، ضاعت جميعها من دون استثناء ، فقد تبدلت وتغيرت وتفرعت إلى عدة لغات ، ابتعدت جميعها عن لغة الأم بصفة أساسية ، إلّا اللغة العربية ، فقد حفظها القرآن الكريم من أن تتبدل وتتفرع ، حتى استمرار التأليف في النحو العربي كان سببه استمرار وجود القرآن الكريم محفوظًا وبلسانه العربي المبين ؛ إذ لولا القرآن الكريم لتغيرت اللغة العربية برمتها بعد عصر النزول في غضون بضعة قرون ، وانقطع التأليف في النحو العربي .

فقد كانت الغاية الأولى والأساسية التي دفعت النحاة ، أوَّل مرة إلى كتابة النحو ، هي أن نستنبط قواعد اللغة من القرآن الكريم ، للحفاظ على لغة كتاب الله من الضياع من جهة ، ولنتعلم هذه القواعد المستنبطة منه من جهة أخرى ، لنكون على صلة بلغة القرآن الكريم لنعيه ونفهمه

---

(١) ينظر : : المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٢ ، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١/٦٤-٦٥

هذه هي الغاية التي عاهد بها ربهم على تنفيذها بحذافيرها رواد النحو ، وكتَّابه الأُوَل ، لكن الذي يبدو أنَّ الخلف ارتدوا على أدبارهم ، وغيروا وبدَّلوا ، فهم بدلًا من أن يستنبطوا قواعد اللغة من القرآن الكريم ، ويخضعوا لها لغة العرب ، استنبطوها من أشعار العرب ، ثم راحوا فأخضعوا لها لغة القرآن الكريم ، حتى حكموا ، استنادًا إليها ، على كثير من آيات كتاب الله بالشذوذ .

والعجيب والغريب أنَّ النحاة آثروا الشعر العربي على القرآن الكريم في صياغة قواعد اللغة ، على الرغم من إجماعهم على أن الشعر العربي محكوم بالوزن والقافية ؛ مما يجعل الشاعر مضطرًّا للتضحية بالمعنى وبالتركيب الأفضل من أجل الحفاظ على وزن الشعر ووحدة القافية ، فمن هذا الشعر الذي اختلق فيه ناظمه ما اضطر أن يختلقه ، اختلق النحاة ، القول بالنصب على نزع الخافض .

ويبدو أن الذي حمل النحاة على القول بهذا القول المختلق ضياع دلالة حرف الجر ، مما اضطرهم إلى إعراب الاسم مجرورًا استنادًا إلى لفظه لا إلى دلالته ، بخلاف إعرابه منصوبًا ومرفوعًا ، لذلك لم يتعدد الاسم المجرور ، بينما تعددت أنواع الأسماء المنصوبة حسب دلالاتها ، فهناك المفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والتمييز ، والحال ، وغيرها من المنصوبات ، ولهذا أيضًا تعددت أنواع الأسماء المرفوعة ، إلّا أنَّه لم يحصل مثل هذا في الأسماء المجرورة ، لعدم الأخذ بدلالات الحروف الجارة التي عملت فيها الجر ، ولعل السبب في ذلك كثرة حروف الجر من جهة ، وتعدد دلالات الحرف نفسه ضمن السياقات المختلفة من جهة ثانية ، وصعوبة تحديد دلالة الحرف أحيانًا من جهة ثالثة ؛ فهذه الأمور مجتمعة جعلت النحاة يكتفون بإعراب ما جر بالأحرف مجرورًا ، من دون أن يصطلحوا على تسميته بما دلّ عليه الحرف ، مما جعل التعرف إلى مغزى التحول من الجر إلى النصب ، يحتاج إلى كدٍّ في الذهن ، فمال النحاة

لتقاعسهم عن إنعام النظر في دلالة كل مجرور، إلى اختلاق القول بالنصب على نزع الخافض ، ولا يخفى أنَّ الادعاء بتساوي دلالة الجر والنصب طمس للحقيقة وتحريف للمعنى المراد .

والنصب على نزع الخافض قد يكون له وجود في شعر العرب ، ذلك أنَّ الشاعر العربي محكوم بالوزن ، فإذا جاء البيت لا يستقيم وزنه إلّا بحذف الجار حذفه ونصب الاسم ، أي : لم ينصب ، لأنَّه أراد معنى النصب ، ففي هذه الحالة يمكن أن يكون في الشعر نصب على نزع الخافض ، لأنَّ هذا هو مراد الشاعر ، ومما سوَّغ أيضًا التجاء الشاعر إليه ؛ أنَّ في تراكيب الكلام معاني متقاربة ، وأنَّ الشاعر لا يعنيه إرادة هذه المعنى أو ذاك ، ما دام المعنى الإجمالي يشملهما ، فهو إن قال : تمرون بالديار ، أو عليها ، أو حولها ، أو فوقها ، أو قال : تمرون الديار ، ففي جميع هذه التراكيب قد أراد معنى : المرور بالديار ، لذلك جاز أن يقال ، أو أن يعرب (الديار) في بيت الشاعر

تمرُّون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

بأنه منصوب على نزع الخافض ، لأنَّه قد أراد معنى جره بالباء ، ولم يحذف الباء وينصب الاسم إلّا اضطرارًا لفظيًّا ، وقد تقدم استشهاد النحاة بهذا البيت على شذوذ حرف الجر ، وقالوا الأصل : تمرون بالديار ، أو تمرون على الديار ، وقالوا : مذهب الجمهور أنَّ حذف حرف الجر هنا شاذ لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع [1] والأمر قد يهون لو حصروا العمل بهذا القول المختلق على كلام العرب ، ولم تتعدَّ مآخذه لغة القرآن الكريم .

إذن قد يصح الحكم على قول الشاعر بالشذوذ ، لأنه محكوم بالوزن الشعري ، فالشاعر العربي لا يعنيه الاختلاف في المعنى ، بين ذكر حرف الجر وحذفه ، أكثر مما يعنيه سلامة شعره من أن يختل وزنه ؛ فالبشر لا

---

(١) ينظر : المقاصد النحوية : ٢/٢٧٣ .

يهمهم النظر إلى جزئيات المعاني ، فهو يعبّر عنها كيفما اتفق ، ما دام قد أصاب المعنى العام ، كما أنَّه لا يهمه إن أخطأ ولم يصب في دقائق الأمور ؛ لأنه لم يشذ عن أقرانه ، فهذا هو كلام البشر ، وكلام الله على خلافه .

قال ابن قتيبة : ((لأنَّه قد يجوز في الشعر ، ما لا يجوز في الكلام ؛ لاضطرار الشاعر إلى ذلك ؛ لإقامة وزن الشعر ، وتأليف القوافي)) [١] وقال ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر : ((اعلم أنَّ الشعر لمَّا كان كلامًا موزونًا ، يخرجه الزيادة فيه والنقص عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام)) [٢]

وضمَّن ابن عصفور كتابه هذا ، أنواعًا كثيرة من الضرورات الشعرية ، منها ما أدخله النحاة في باب النصب على نزع الخافض ، فقال : ((ومنه حذف حرف الخفض من المعمول ، ووصول العامل إليه بنفسه للضرورة ، تشبيهًا له بالعامل الذي يصل بنفسه ، نحو قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجوا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

يريد : على الديار ، وقول النابغة :

فبتُّ كأنَ العائدات فرشنني هراسًا به يُعلى فراشي ويُقشَبُ [٣]

يريد : فرشن لي ، فحذف اللام وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه ، ومثل ذلك قول الآخر

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةً وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

يريد : لقضى عليَّ)) [٤]

---

(١) تلقين المتعلم من النحو ص ١٤٢.

(٢) ص ٧ .

(٣) ينظر : ديوان النابغة الذبياني ص ٢٢ .

(٤) ضرائر الشعر ص ١١٤ .

ولكون شواهد النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد في القرآن الكريم ، التي بسطنا القول في نماذج مختارة منها ، قد عدَّها النحاة ، وأصحاب كتب معاني القرأن ، وإعرابه ، وتقسيره ، شاذة ، قرنوها وساووها بالضرورات الشعرية التي استشهد بها ابن عصفور في كتابه : ضرائر الشعر، التي لا تجوز في سعة الكلام ، وقد أرجأتُ الحديث عن بعض هذه الشواهد ؛ لأبين من خلالها هذه الحقيقة في هذا المبحث ، من ذلك ما قالوه في إعراب الشواهد القرآنية الآتية :

الشاهد الاول ، قول الله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[البقرة : ٢٢٧} وقال الله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ)[البقرة : ٢٣٥}

قال النحاس في إعراب الآية الثانية : ((أي : على عقدة النكاح ، ثم حذف (على)...والحذف في هذه الأشياء لا يقاس)) [١] وقال القيسي : ((أي : على عقدة النكاح ، فلما حذف الحرف نصبَ)) [٢] وقال أبو البركات بن الأنباري : ((أن يكون منصوبًا على تقدير حذف حرف الجر ، وتقديره : ولا تعزموا على عقدة النكاح ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الفعل به فنصبه)) [٣] وقال العكبري : ((قوله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[البقرة : ٢٢٧} : أي على الطلاق ، فلما حذف الحرف نصبَ ، ويجوز أن يكون حَمَلَ (عزم) على (نوى) فعداه بغير حرف)) [٤] وقال : (((وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ)[البقرة : ٢٣٥} أي : على عقدة النكاح ، وقيل :

---

(١) إعراب القرآن ص ٩٩ ، وينظر البحر المحيط للأندلسي : ٣٧٧/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١٠٠/١ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٦١/١

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٤٦/١ .

(تعزموا) بمعنى (تنووا) وهذا يتعدى بنفسه ، فيعمل عمله)) [١] وجاء في الدر المصون : ((قوله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ) في نصب الطلاق وجهان : أحدهما : أنَّه على إسقاط الخافض ؛ لأنَّ (عزم) بتعدى بـ(على)...والثاني : أن تُضمِّن (عزم) معنى (نوى) فينتصب مفعولًا به)) [٢]وجاء فيه أيضًا في إعراب: قوله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ) : ((قوله (عقدة) في نصبه ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّه مفعول به على أنَّه ضُمِّن (عزم) معنى ما يتعدى بنفسه ، وهو (تنووا) أو (تباشروا) ونحو ذلك ، والثاني : أنَّه منصوب على إسقاط حرف الجر ، وهو (على) فإنَّ (عزم) يتعدى بها... والثالث : أنَّه منصوب على المصدر فإنَّ المعنى : ولا تعقدوا عقدة)) [٣] وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((وقد يُضمَّن فعل لازم معنى فعل متعد ، كقوله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ){البقرة : ٢٣٥} لأنَّ (عزم) فعل لازم ، وقد ضُمِّن معنى : ولا تنووا))[٤]

تبيَّن مما تقدم نقله من أقوال أهل اللغة والتفسير أنَّ كلا القولين : النصب على نزع الخافض ، والتضمين ، قائم على أساس أنَّ (عزم) لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه ، بل يتعدى إليه بـ(على) وقد جاء (عزم) في الآيتين متعديًا إلى مفعوله بنفسه ، خلاف الأصل كما ظنّوا ، وعدوا ذلك إشكالًا يحتاج إلى حلّ ، فحلَّوه على أحد وجهين : إمَّا على إعراب كلٍّ من (الطلاق) و(عقدة) منصوبًا على نزع الخافض ، وإمَّا على تضمين (عزم) معنى (نوى) . هذا ما أجمع عليه النحاة ، والمعربون ، والمفسرون وأجمعوا أيضًا على أنَّ العزم في

---

(١) التبيان في إعراب القرآن :١٥٢/١ .

(٢) الدر المصون : ٤٣٥/٢ .

(٣) الدر المصون : ٤٨٥/٢.

(٤) معاني النحو ١٣/٣

الآية الأولى ، يعني : التصميم على الطلاق ، وفي الآية الثانية ، يعني : العزم على عقدة النكاح [1]

إنَّ إعراب كلٍّ من (الطلاق) في الآية الأولى (وعقدة) في الآية الثانية ، منصوبًا على نزع الخافض ، أو إعرابه مفعولًا به بتضمين (عزم) ، معنى (نوى) ، فاسد ، وباطل ، ولا يصح ، لما يأتي :

١-ذهب النحاة والمفسرون إلى القول بالنصب على نزع الخافض ، أو إلى القول بالتضمين، استنادًا إلى أنَّ الفعل (عزم) في كلام العرب يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجر (على) ولهذا قالوا بأنَّ التقدير في الآية الأولى : وإن عزموا على الطلاق ، أو: ولا تنووا الطلاق ، وفي الآية الثانية بتقدير : ولا تعزموا على عقدة النكاح ، أو: ولا تنووا عقدة النكاح ، إلّا أنَّ المعجمات اللغوية نقلت جواز الوجهين على حد سواء ، فقد جاء في كتاب العين للخليل : ((والرجل يعتزم الطريقَ فيمضي ، ولا ينثني)) [2] قال : يعتزم الطريقَ ، لا : يعتزم على الطريق ، وجاء في تهذيب اللغة للأزهري ، مادة ، عزم : ((قال الله ، عز وجل : (فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ){محمد : ٢١} سمعتُ المنذري يقول : سمعت أبا الهيثم يقول في قوله تعالى : (فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ) هو فاعل معناه المفعول ، وإنَّما يُعْزَمُ الأمرُ ، ولا يَعْزِمُ ، والعزم للإنسان ، لا للأمر...وقال الزجاج : (فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ) فإذا جدَّ الأمر ولزم فرض القتال [3]، قال : هذا معناه ، والعرب تقول :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١٠٠/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١٦١/١-١٦٢ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٤٦/١ ، ١٥٢/١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٢٥/٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٦٥/٢ ، والدر المصون ٤٣٥/٢ .

(٢) ص ١٦١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١/٥ .

عزمتُ الأمرَ ، وعزمتُ عليه ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾{البقرة : ٢٢٧}))[١]

أي : إذا أضفنا ما دل عليه قوله تعالى : ﴿فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ﴾ جازت ثلاثة أوجه : عزم الأمرُ ، وعزمتُ الأمرَ ، وعزمتُ على الأمر .

وقال الأصفهاني : ((العزم والعزيمة : عقد القلب على إمضاء الأمر ، يقال : عزمتُ الأمرَ ، وعزمتُ عليه ، واعتزمت)) [٢]

وقال الحريري : ((ويضاهي لفظة (أجمعتُ) في تعديها بنفسها تارة ،وبحرف الجر أُخرى لفظة (عزمتُ) فيقال : عزمتُ على الأمر ، وعزمته ، كما قال ، عز وجل : (((وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾{البقرة : ٢٣٥}))[٣]

((وقال ابن برّي : ويقال : عزمتُ على الأمر ، وعزمتُه ، قال الأسود بن عمارة النَّوفلي :

خليلَيَّ من سُعْدى أَلِمَّا فسلِّما على مريم لا يبعدُ الله مريما

وقولًا لها هذا الفراق عزمتِه فهل موعد قبل الفراق فيُعلما)) [٤]

والشاهد في البيت : عزمتِه ، وقال القرطبي : ((يقال : عزم الشيءَ ، وعزم عليه... قال سيبويه : والحذف في هذه الأشياء لا يقاس عليه))[٥] وفي المصباح المنير للفيومي : ((عزم على الشيء ، وعزمه عزمًا ، من باب :

---

(١) تهذيب اللغة ٢٤٢٥/٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ص ٣٤٧ .

(٣) درة الغوَّاص : ص ٦١.

(٤) لسان العرب ١٣٩/١٠ ، وتاج العروس ٥٣/٣٣ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٩٢/٣ .

ضرب)) [١] وقال السمين الحلبي : ((العزيمة : عقد القلب على إمضاء الأمر ، ويتعدى بنفسه ، وبـ(على) يقال : عزمتُ الأمر، وعزمتُ عليه)) [٢]

ويظهر أنَّ الزمخشري أخذ بما جاء في كلام العرب في تفسيره لقوله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ){البقرة : ٢٣٥} فقد قال : في إعراب هذه الآية : ((من : عزمَ الأمرَ ، وعزمَ عليه)) [٣]

فإذا جاء في اللغة تعدِّي (عزم) إلى مفعوله بنفسه ، كتعدِّيه إليه بـ(على) فهل ثمة داع بعد ذلك إلى إعراب الاسم المنصوب بعده في الآيتين، منصوبًا على نزع الخافض ، أو تضمين (عزم) معنى (نوى) ؟!

٢-من المعلوم ، وكما هو مدوَّن في كتب النحو ، ولا سيما التي اختصت بشرح حروف المعاني ، أنَّ لكل حرف من حروف الجر معناه ، فيجب في البدء أن يؤخذ هذا المعنى في الحسبان ، فيجتهد الباحث في استنباط المعنى المراد من استعماله في السياق ، ولم يستعمل القرآن الكريم (عزم) متعدِّيًا إلى مفعوله بـ(على) لذلك نقول : إنَّه لو قيل في الكلام : وإن عزموا على الطلاق ، لأفاد تسليط العزم على الطلاق ؛ لأنَّ (على) دلالتها العامة هي الاستعلاء على الشيء ، حقيقة ، أو مجازًا ، فيكون المعنى باستعمال (على) كما يبدو حصر العزم على أمر الطلاق ، لا على أمر آخر غيره ، فعند حذف هذا الحرف ، سيكون حتمًا أريد به الاستغناء عن معناه المذكور ، ليستبدل به معنى آخر ، وهو معنى النصب ، أي : معنى المفعولية ، وهو الذي جيء به في قوله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ){البقرة : ٢٢٧} فقد عُدِّي (عزم) إلى مفعوله بنفسه ؛ لأنَّه أريد أن يستوعب العزم الطلاق ،

---

(١) ص ٤٠٨ .

(٢) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : ٣/٧١ .

(٣) الكشاف ١/٢٨٠ .

ويحتوي عليه ، ويشمله من كل جوانبه ، من دون أن يكون هناك مجال ، ينفذ من خلاله الرجوع عن هذا العزم ؛ أو لأنَّه أريد الطلاق بصفة عامة ، وبكل دلالاته ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإنَّه كما سيأتي ، أنَّ القرآن الكريم استعمل فعل العزم ، ولم يستعمل فعل النية ؛ لأنَّ العزم أقرب إلى الفعل من النية ، فهو أولى من أن يترتَّب عليه الحكم ، ولتحقيق هذا الغرض وإكماله ، فإنَّه لم يستعمل حرف الجر بين فعل العزم والطلاق ، فلم يفصل بينهما بأي فاصل لفظي ، ليكون ذلك دليلًا على قرب العزم من الطلاق ، وملاصقته له ، أو أنَّ الطلاق سيعقبه ، ويباشره ، قصرت المدة ، أم طالت .

٣-استنادًا إلى الحقيقة التي طال ما أشرنا إليها في المبحث الأول ، بأنَّ قول النحاة والمفسرين بالنصب على نزع الخافض قائم على أساس لفظي بحت ، لذا كان من البديهي أن لا يتطرقوا إلى قضية الفرق في الدلالة بين النصب الذي عليه الآيتان الكريمتان ، وبين الجرّ الذي عدّوه هو الأصل ، بل صرحوا غير مرة ، كما مرَّ ، إلى أنَّ النصب هو بمعنى الجر ، فهذا يعني ، من حيث لم يشعروا ، الحكم على أنَّهما نصبا عبثًا ، وهذا مأخذ كبير .

٤-تبيَّن كما تقدَّم في المبحث الأول أنَّ النحاة والمفسرين عددوا الأفعال التي جاز فيها النصب على نزع الخافض ، ولم يجعلوا الفعل (عزم) ، من بينها ، فهذا يعني أيضًا أنَّهم أدخلوا نصب الاسم بعده في الآيتين الكريمتين ضمن المواضع الشاذة ، وهذا ما صرح به النحاس آنفًا ، بقوله : ((أي : على عقدة النكاح ، ثم حذف (على)...والحذف في هذه الأشياء لا يقاس)) [١] أي هو حذف شاذ ، وقد صرحوا بهذا أيضًا حين قرنوه بشذوذ نصب الاسم في قول الشاعر : تمرون الديارَ ، إلّا أنَّهم اعتذروا لوقوع الشاعر في هذا الشذوذ ، وسوَّغوه له ، بحجة أنَّه اضطر إليه للمحافظة على وزن البيت ، ولهذا أدخلوه

---

(١) إعراب القرآن ص ٩٩ ، وينظر البحر المحيط للأندلسي : ٣٧٧/٢ .

ضمن الضرورات الشعرية ، وقالوا بأنَّ هذا الشذوذ ما جاز وقوعه إلّا في الشعر[1] والقرآن الكريم ليس بشعر ، وهذا يعني أيضًا أنَّ القرآن الكريم وقع في شذوذ ، لا يجوز ، ولا مسوغ له .

وهذا ادعاء ضمني باطل ، يجب أن يُتصدَّى له بقوة ، فليس هناك شذوذ في القرآن الكريم ، بل الشذوذ فيهم وفي مصطلحهم : النصب على نزع الخافض ، الذي كان الدافع إلى اختلاقه تقاعسهم في البحث عن وجدان الفرق الدلالي بين الجر والنصب ، وعجزهم عن التعرف إلى سرّ العدول من الأول إلى الثاني .

٥-سبق أن قلنا بأنَّ النحاة ، وأتباعهم المفسرين ، وإن ادعوا وأكّدوا أنّ مصدرهم الأول في اللغة ، هو القرآن الكريم ، إلّا أنَّهم لم يجعلوه في الواقع كذلك ، حتى إنّهم في إعرابهم للقرآن الكريم وتفسيرهم له قدّموا عليه لغة العرب ، فلو صدقوا فيما ادعوه وألزموا بها أنفسهم ، لجعلوا مثلًا الأصل في (عزمَ) أن يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه ، لأنَّه بهذا الأصل جاء في كتاب الله ، لكن لمَّا جعلوا شعر العرب ، مصدرهم الأول ، والأساسي في اللغة ، قاسوا لغة القرآن بلغة العرب ، وضروراتهم الشعرية ، فقد قال الرضي : ((والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما إيضًا قياسًا، إذا تعيَّن الجار ، كما في : خرجتُ الدارَ ، ولم يثبت ، بلى قد جاء في غيرهما ، إمَّا شذوذًا كقوله : تمرون الديار...وقوله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف ١٦} و(وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) { البقرة ٢٣٥ } و(أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) {البقرة ٢٣٣} والأَولى في مثله أن يقال : ضُمِّن اللازم معنى المتعدي ، أي : تجوزون الديار ، ولألزمنَّ

---

(١) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٤٠-١٤١ ، والدر المصون ١/١١٢ ، ٢/١٩٢ .

صراطك ، ولا تنووا عقدة النكاح ، وترضعوا أولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ)) [1]

فقد صرَّح الرضي بأنَّ النحاة قد حكموا على قوله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ)} البقرة : ٢٣٥} بالشذوذ ؛ لأنَّه خلاف ما جاء في كلام العرب ، وهو تعدِّي (عزمَ) بـ(على) على نحو ما توهموا ، وجعلوا الشذوذ في هذه الآية يعادل شذوذ قول الشاعر : تمرون الديار... بل جعلوها بمنزلة كلّ شذوذ ، لم يجيزوا وقوعه في سعة الكلام ، وكذلك سلطوا الحكم نفسه على كل الشواهد القرآنية التي جعلوها على نحوها ، ثم إنَّ الرضي أراد أن يمنَّ على الله سبحانه بإخراج كلامه ، تعالى ، من هذا الشذوذ عن طريق التضمين ، والتضمين شأنه شأن النصب على نزع الخافض ، هو مثله قول باطل ومختلق .

فقد قاس الرضي كلام الله على كلام الشاعر ، فكما اضطر إلى تضمين : تمرون الديار ، في البيت معنى : يجوزون الديار ؛ لإبعاد الشاعر من أن يُتَّهم قوله بالشذوذ ، فكذلك اضطر إلى تضمين الأفعال التي تعدَّتْ إلى مفعولها بنفسها في الآيات المذكورة معاني أفعال أُخَر متعدِّية إلى مفعولها أصالة ، فهو أولى عنده من الحكم عليها بالشذوذ ، وهذان القولان أحدهما أدهى وأمر من الثاني ، فكما لا يجوز الحكم على أيات من القرآن الكريم بالشذوذ ، فكذلك لا يجوز تحريف دلالاتها ، والحقيقة أنَه ليس في هذه الآيات ونحوها نصب على نزع الخافض ، ولا تضمين ، فكلا القولين مختلق ، وكذب وافتراء ، وأكبر دليل على ذلك أنَّ الشاعر حين قال : تمرون الديارَ ، فإنَّه لم يرد البتة تضمينه معنى : تجوزون الديارَ ، وإنَّما اضطر الشاعر إلى حذف الخافض ليستقيم بهذا الحذف وزن البيت ، ولم يخطر بباله ما ادعاه الرضي .

---

(١) شرح كافية ابن حاجب ١٤١/٤ – ١٤٠

هؤلاء هم النحاة الذين التجؤوا إلى التفسيرات اللفظية ، أسقطهم في هذا المأخذ ، وهو إمَّا أن يحكموا على أيات في القرأن الكريم بالشذوذ ، أو يمنُّوا عليه بحل هذه الإشكال حسب زعمهم عن طريق ما سموه التضمين ، الذي يتضمن تحريف دلالات الأفعال

وقال الأشموني : ((التضمين ، نحو : ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾البقرة : ٢٣٥} أي : لا تنووا ؛ لأنَّ (عزم) لا يتعدَّى إلّا بـ(على) تقول : عزمتُ على كذا)) [١]

أنحن البشر نوجب على الله كيف يقول ؟! ، أنحن البشر نعلِّم الله كيف يكون كلامه ؟! كيف تسنى لنحوي أن يدَّعي أنَّ البارئ ، عز وجل ، استعمل (عزم) على غير ما يجب ؟!

٦–قال الخليل في مادة (نوي) : ((النوى : التحول من دار إلى دار ، كما كانوا ينتوون منزلًا بعد منزل ، والفعل : الانتواء ، والمصدر : النية ، أو النوى... والناوي : الذي أزمع على التحوّل... والنية : ما ينوي الإنسان بقلبه من خير ، أو شر)) [٢] ((والنوى : البعد ، والنوى : النيَّة ، وهي النية مخففة ، ومعناها : القصد لبلد غير البلد الذي أنت فيه ، وفلان ينوي وجه كذا ، أي : يقصده من سفر ، أو عمل)) [٣] وقال في مادة (عزم) : ((والعزم : ما عقد عليه القلب أنَّك فاعله ، أو من أمر تيقنته)) [٤] ((وروي عن الرسول ، صلى اله عليه وسلَّم ، أنَّه قال : خير الأُمور عوازمها ، وله معنيان : أحدهما : خير الأُمور ما وكدتَ عزمك ، ورأيك ، ونيتك عليه ، ووفيتَ بعهد الله فيه...

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤١/٢ .

(٢) العين ص ٩٩٦ ، وينظر : تهذيب اللغة للأزهري ٣٦٨٢/٤ .

(٣) تهذيب اللغة ٣٦٨٢/٤ .

(٤) العين ص٦٣١ .

والمعنى الثاني : في قوله : خير الأُمور عوازمها ، أي : فرائضها التي عزم الله عليك بفعلها)) [١]

فالفرق واضح بين النيّة والعزم ، فلكون النيّة أصلها البعد ، وانتوى فلان : إذا بعد ، سُمِّيتْ بها الإرادة التي بعد بينها وبين مرادها ، وليس العزم كذلك ، فالعزم أقرب إلى مراده ، من النية إلى مرادها[٢] أي : بين النية والفعل يوجد العزم ، فأول مراحل الإرادة النية ، ثم يليه العزم والفعل ، فالفعل يعقب العزيمة ، ويباشرها ؛ لذا كان من المنطق السليم الموافق للدلالة اللغوية ، أن يرتِّب القرآن الكريم الحكم على العزم لا على النية .

إذا كان سياق الآية ، والحكم الذي تضمنته ، والدلالة التي أرادت أن تثبتها ، اقتضى هذا كلّه أن يكون لفظ العزم فيها بمعنى العزم ، فكيف يصح أن يُضَمَّنَ معنى النية ؟!

الشاهد الثاني ، قول الله تعالى: (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ){التوبة : ٥}

قال الأخفش : ((وألقى (على) وقال الشاعر :

نُغالي اللحمَ للأضياف نِيئًا ونَبْذُلُهُ إذا نَضِجَ القُدُورُ

أراد : نغالي باللحم)) [٣] أي : أنَّ قوله تعالى : (كُلَّ مَرْصَدٍ) منصوب عند الأخفش على نزع الخافض ، وذهب الزجاج إلى أنَّ : (كُلَّ مَرْصَدٍ) منصوب على الظرف[٤] ونقل هذين الوجهين القيسي [١]، وابن عطية [٢]، وأبو البركات بن الأنباري [٣]، والعكبري [٤]،

---

(١) تهذيب اللغة ٢٤٢٥/٣ .

(٢) ينظر : الفروق اللغوية للعسكري ص ١٤٢ .

(٣) معاني القرآن ص ٢٠٨ ، وقد ذكره في ص ٦٦ ... ونُرْخِصُهُ إذا نضج القدور، وينظر : معاني الفرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٨/٢ .

(٤) ينظر : معاني الفرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٨/٢ .

وقال أبو حيان : ((وهذا الذي قاله الزجاج ، قال (كُلَّ مَرْصَدٍ) ظرف... ردَّه أبو علي ، لأنَّ (المرصد) المكان الذي يُرصَد فيه العدو ، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلّا سماعًا ، كما حكى سيبويه : دخلتُ البيت ، و :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[٥]،

انتهى ، وأقول يصح انتصابه على الظرف...وقال الأخفش : معناه : على كل مرصد ، فحذف وأعمل الفعل ، وحَذْفُ (على) ووصول الفعل إلى مجرورها فتنصبه ، يخصه أصحابنا بالشعر ، وأنشدوا :

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةً وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لقضى عليَّ)) [٦] وكذلك عدَّ ابن هشام نصب : (كُلَّ مَرْصَدٍ) في هذه الآية ونحوها على إسقاط حرف الجر (على) على شاكلة حذف حرف الجر (في) في قول الشاعر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[٧]

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٥٦/١ ..

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٨/٣ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٤/١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٧١/١ .

(٥) والبيت من شواهد سيبويه ٦٩/١ ، وقائله : ساعدة بن جُؤية الهذلي ، أخو بني سعد ، المقاصد النحوية ٢٦٥/٢ ، والبيت في ديوان الهذليين : لذٌّ بهز الكف يعسل متنه... قوله : لذٌّ : أي : تلذ الكف بهزه ، ينظر : ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٩٠ .

(٦) البحر المحيط ١٤/٥ .

(٧) مغني اللبيب ٥٢٥/٢ .

وكذلك قال السمين الحلبي : إنَّ نصب (كُلَّ مَرْصَدٍ) شاذ ((لا ينقاس بل نقتصر فيه على السماع ، كقوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف : ١٦} أي : على صراطك ، اتفق الكل على أنَّه على تقدير (على)... وجعله (في الشذوذ) نظير قول الشاعر

نُغالي اللحمَ للأضياف نِيْئًا ونُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدُورُ)) [١]

وكذلك عدَّ الأشموني نصب (كُلَّ مَرْصَدٍ) شاذًّا كشذوذ قول الشاعر :

((لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

أي : في الطريق)) [٢]

والحقيقة التي غفل عنها النحاة والمفسرون ، أنَّه أُريد من نصب (كُلَّ مَرْصَدٍ) أن يشمله حدوث القعود من لدن المؤمنين من كلِّ جهاته ، فالمراد الإحاطة الشاملة بكل موضع من مواضع وجود المشركين التي ينبغي أن يراقبوا فيها ، لرصد تحركاتهم المريبة من كل جانب ، وهذا المعنى المراد ، لا يتحقق بأوجز لفظ ، وأتم معنى إلّا بجعل (كُلَّ مَرْصَدٍ) مفعولًا به ؛ ليستوعبه القعود ، ويشتمل عليه ؛ وهذا ما يدلّ عليه سياق الآية بكل وضوح : (فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ){التوبة : ٥}

الشاهد الثالث ، قول الله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ {١٦} ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ){الأعراف : ١٦-١٧}

---

(١) الدر المصون ١٢/٦ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤١/١-١٤٢ .

مرّ قول الأخفش : (((لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف : ١٦} أي : على صراطك... وقال الشاعر

كأنِّي إذا أسعى لأظفرَ طائرًا مع النجم في جو السماء يَصُوبُ

يريد : لأظفر بطائر ، فألقى الباء ، ومثله قوله تعالى : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :١٥٠ } يريد : عن أمر ربكم)) [١]

وقال الزجاج في إعراب (صِرَاطَكَ) في هذه الآية : ((لا اختلاف بين النحويين في أنَّ (على) محذوفة)) [٢] وقال النحاس : (((لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف : ١٦} أي : على صراطك... وأنشد {الكامل}

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يعْسِلُ مَتْنُهُ كما عسَلَ الطريقَ الثعلَبُ[٣]

والتقدير : على صراطك ، وفي الطريق)) [٤]

ومرَّ قول ابن مالك : ((متعدٍ بإسقاط حرف الجر ، نحو قوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ){الأعراف : ١٦} وقوله تعالى (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :١٥٠ } وقول الشاعر :

كأنِّي إذا أسعى لأظفرَ طائرًا مع النجم في جَوِّ السماء يَصُوبُ

وكقول الأخر :

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةً وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

والأصل : على صراطك المستقيم ، وعن أمر ربكم ، ولأظفر بطائرٍ ، ولقضى عليّ)) [١]

---

(١) معاني القرآن ص ١٩٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٢ .

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه ، الكتاب ٦٩/١ ، قائله جؤيَّة الهذلي ، أخو بني سعد ، ينظر المقاصد النحوية ٢٦٥/٢ .

(٤) إعراب القرآن ص ٢٩٩ .

وقال القرطبي : (((لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف : ١٦}... صراطك : منصوب على حذف (على) أو (في) ، من قوله : صراطك ، كما حكى سيبويه... وأنشد :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يعْسِلُ مَتْنُهُ كما عسَلَ الطريقَ الثعلَبُ)) [٢]

والنحاة والمفسرون حين يحكمون صراحة ، على هذه الشواهد القرآنية ونحوها بالشذوذ ، فإنَّهم غالبًا ما يبقون ساكتين ، لا يعلقون ولا يعقبون ، إلّا أنَّهم أحيانًا يحاولون حلّ هذا الإشكال بالتضمين ، كما فعلوا ذلك ، كما مرَّ في الشاهدين السابقين : في قوله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ){البقرة : ٢٢٧} وقوله تعالى : (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ){البقرة : ٢٣٥} وكذلك قالوا هنا ، في قوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) فقد ذهب ابن عطية إلى أنَّ (صِرَاطَكَ) مفعول به على تضمين : قوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ) معنى : لأتَعَرَّضَنَّ [٣] ومرَّ قول الرضي : ((وقوله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) {الأعراف ١٦} و(وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ))){البقرة : ٢٣٥} والأولى في مثله أن يقال : ضُمِّن اللازم معنى المتعدي ، أي : ...لألزمنَّ صراطك ، ولا تنووا عقدة النكاح...حتى لا يحمل على الشذوذ)) [٤]

وقال أبو حيّان : ((وانتصب : (صراطك) على إسقاط (على) قاله الزجاج...وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا... وما جاء خلاف ذلك شاذ ، أو ضرورة ، وعلى الضرورة أنشدوا :

---

(١) شرح التسهيل ٨٥/٢ وينظر شرح التسهيل للمرادي ص ٤٣٧-٤٣٨

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧٥/٧ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٣٨٠/٢ .

(٤) شرح كافية ابن حاجب ١٤٠/٤-١٤١ .

ـَ لدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

والأولى أن يُضَمَّن : (لأَقْعُدَنَّ) معنى ما يتعدَّى بنفسه ؛ فينتصب : (الصراط) على أنَّه مفعول به ، والتقدير : لألزمنَّ بقعودي صراطك المستقيم)) [١]

وجاء في الدر المصون : ((قوله : (صِرَاطَكَ) في نصبه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنَّه منصوب على إسقاط الخافض ، قال الزجاج : لا اختلاف بين النحويين أنَّ (على) محذوفة...إلّا أنَّ الذي قال الزجاج ، وإن كان ظاهره الإجماع ، ضعيف من حيث إنَّ حرف الجر لا يطَّرد حذفه ، بل هو مخصوص بضرورة ، أو بشذوذ قوله :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجوا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

وقوله :

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةً وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

وقوله :

فبتُّ كأنَ العائدات فرشنني هراسًا بهِ يُعلى فراشي ويُقشَبُ[٢]

والثاني : أنَّه منصوب على الظرف ، والتقدير : لأقعدنَّ لهم في صراطك ، وهذا أيضًا ضعيف ؛ لأنَّ (صراطك) ، ظرف مكان مختص ، لا يصل إليه الفعل بنفسه ، بل بـ(في)...وإن ورد غير ذلك كان شاذًّا...أو ضرورة كقوله :

جزى الله بالخيرات ما فعلا بكم رفيقينِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣٥٥/٤ .

(٢) قائله النابغة الذبياني ينظر : ديوانه ص ٢٢ .

(٣) قال ابن هشام : ((خبر الهاتف من الجنِّ عن طريق الرسول ، صلى الله عليه وسلم في هجرته ، قالت (يعني أسماء بنت أبي بكر) تم انصرفوا ، فمكثنا ثلاث ليال ، وما ندري أين رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حتى أقبل رجل من الجنِّ من أسفل مكة ، يتغنَّى بأبيات من شعر العرب ، وإنَّ الناس يتبعونه ، ويسمعون صوته وما يرونه ، ، حتى خرج من أعلى مكة ، وهو يقول :

أي : قالا في خَيْمَتَيْ [1] وجعلوا نظير الآية في نصب المكان المختص قول الآخر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وهذا البيت أنشده النحاة على أنَّه ضرورة ...والثالث : أنَه منصوب على المفعول به ؛ لأنَّ الفعل قبله ، وإن كان قاصرًا ، فقد ضُمِّن معنى فعل متعدٍّ ، والتقدير : لألزمنَّ صراطك المستقيم بقعودي عليه)) [2]

وهذا البيت من الشواهد التي استشهد بها ابن هشام في باب المفعول فيه قائلًا : ((وإنَّما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية ، وهو (في) قال الشاعر ، وهو رجل من الجنِّ :

جزى الله ربُّ الناس خير جزائه رفيقينِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

وكان حقه أن يقول : قالا في خيمَتَي أمِّ معبَدِ... ولكنَّه اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه)) [3]

وكيف يصح أن يقاس كلام الله على ضرورة شعرية اضطرَّ إليها الشاعر اضطرارًا ؛ فالقول بالتضمين توأم القول بالنصب على نزع الخافض ،

جزى الله ربُّ الناس خير جزائه رفيقين حلاَّ خيمتَي أمِّ معبد

هما نزلا بالبرِّ ثمَّ تروَّحا فأفلح من أمسى رفيق محمد

قال ابن هشام : أمُّ مَعْبَد بنت كعب من خزاعة ... قال ابن إسحاق : قالت أسماء بنت أبي بكر ، رضي الله عنهما ، فلمَّا سمعنا قوله عرفنا حيث وجه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأنَّ وجهه إلى المدينة ، وكانوا أربعة ، رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، رضي الله عنه ، وعامر بن فُهيرة ، وعبد الله بن أرقط دليلهما)) سيرة ابن هشام ٧٢/٢ .

(١) و (قالا) من القيلولة ، وهو النوم وقت الظهيرة ، ينظر : الدر المصون ٣٧٢/١ .

(٢) الدر المصون ٢٦٦/٥-٢٦٨ ، وينظر : ٤٨٧/٤ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢١٧-٢١٩ .

كلاهما قول باطل ، وفاسد ، وفي كليهما ، حال الأخذ به ، تحريف صريح للقرآن الكريم ، من حيث الدلالة والمعنى والتفسير، وقد التجأ إليهما النحاة والمعربون والمفسرون ، إمَّا لتقاعسهم عن كدِّ الذهن ، وإنعام النظر في تدبِّر القرآن ، وإمعانهم في مقاصده ، وإمَّا لجهلهم ، فهروبًا مما يجهد ذهنهم ، أو لعجزهم اختلقوا هذين القولين .

فالقرآن العظيم لم يستعمل الخافض الذي أوجب النحاة والمفسرون تقديره ؛ إلّا لأنَّه ما أراد دلالته ؛ إذ من العبث الذي تنزهتْ عنه لغة القرآن الكريم أن يحذف لفظًا ويريد دلالته ، فلا نصب إذن على نزع الخافض في كتاب الله ، وكذلك من العبث الذي تنزهت عنه لغة القرآن الكريم ، في غير باب المجاز ، أن يستعمل لفظًا ، وهو يريد معنى لفظ آخر، فلا تضمين إذن في هذا الكتاب المجيد ، فكان الأولى بعلماء اللغة والتفسير أن ينعموا نظرهم في سرّ نصب (صراطك) وعدم جره بـ(على) والحقيقة أنَّ التعرف إلى سرّ ذلك لا يحتاج إلّا إلى قليل من التفكير، فقد قال الفراء : ((والمعنى ، والله أعلم : لأقعدنَّ على طريقهم ، أو في طريقهم)) [1] كأنَّه يريد دلالتيهما معًا ، أي : يجوز أن يكون المعنى : على طريقهم ، أو في طريقهم ، ويجوز كذلك أن يكون المعنى : بطريقهم ، أو عن طريقهم ، أو من تحته ، أو من فوقه ، أو من أمامه ، أو من خلفه ، أي : أريد (صراطك) بكل جهاته ، وأن يشمله كلّه حدوث القعود من لدن الشيطان ، وهذا هو المقصود ، ولا يتحقق بأوجز لفظ ، وأتم معنى إلّا بجعل : صراطك ، مفعولًا به لـ(لأقعدنَّ) ليستوعبه القعود ويحتوي عليه .

ولا أدري كيف غفل النحاة ، والمعربون ، والمفسرون عن إرادة هذه الدلالة ، وسياق الآية بعدها يدل عليها بكل جلاء ، وهو قوله تعالى : (ثُمَّ

---

(١) معاني القرآن ٢٥٣/١ .

لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ)}الأعراف : ١٧{

فالفعل (قعد) إذا صح أنَّه فعل لازم ، ولا يتعدَّى إلى مفعوله إلّا بـ(على) فهو كذلك في كلام العرب ، إلّا أنَّه لازم ، ومتعدٍّ في كلام الله ، وهنا تثار قضية ، قد كثر ما أشرتُ إليها ، وأرى أنَّ من الضروري أن أعيد التنبيه عليها في هذا المقام ، وهي أنَّ قواعد اللغة العربية التي يصحّ أن تخضع لها لغة القرآن الكريم ، يجب أن تستنبط من القرآن الكريم ؛ ليفسَّر القرآن ويعرب بقواعد لغته ، لا بقواعد لغة تستنبط من أشعار العرب ، المملوءة إلى حد التخمة بألوان شتى من اللحن ، التي أجازها النحاة تحت اسم : الضرورات الشعرية .

فقد جعل النحاة والمفسرون قول الله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)}الأعراف : ١٦{ شاذًا كشذوذ قول الشاعر : كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ ، وأكثر من ذلك أنَّهم جعلوا قوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) مثالًا يقتدى به ، ومقدَّمًا شذوذه على شذوذ قول الشاعر المذكور ، ففي إعراب قوله تعالى : (اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا)}يوسف : ٩{ قال السمين الحلبي المتكلِّم عن لسانه ولسان النحاة والمفسرين ما نصه : ((أرضًا : وفيه ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفًا ، أي : في أرض ، كقوله تعالى : (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)}الأعراف : ١٦{ وقوله :

لدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ)) [١]

فالأسماء المنصوبة في هذه الشواهد القرآنية ، وكذلك في الشواهد القرآنية التي تطرقنا إليها في المبحث الخامس من الفصل الأول : النصب على نزع

---

(١) الدر المصون ٦/٦٤٣-٦٤٤ .

الخافض السماعي غير المُطَّرد ، وفيما جاء في نحوها مما لا يُحصى ، يُعَدُّ نصبها شاذًا عند النحاة والمفسرين ، ولا يجوز عندهم إلّا في ضرورة الشعر ، فهي كما قال أبو حيان الأندلسي آنفًا : ((وحَذْفُ (على) ووصول الفعل إلى مجرورها فتنصبه ، يخصه أصحابنا بالشعر)) [1] وكما قال السمين الحلبي : ((وأمَّا حذف حرف الجر وانتصاب مجروره ، فهو ضعيف أيضًا لا يجوز إلّا في ضرورة كقوله :

فبتُّ كأنَ العائدات فرشنني هراسًا بهِ يُعلى فراشي ويُقشَبُ

وقوله :

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةً وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

وقوله :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجوا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

وقد تقدَّم تحقيق ذلك ، واستثناء المُطَّرَد منه)) [2]

تبيَّن أنَّ النحاة والمفسرين قد أجمعوا على أنَّ في الشواهد القرآنية الأربعة التي تقدَّم ذكرها شذوذًا ، ساووه بشذوذ الضرورات الشعرية ، وهو تعدي الأفعال : (وَلاَ تَعْزِمُواْ) ، (وَإِنْ عَزَمُواْ) ، (لأَقْعُدَنَّ) ، (وَاقْعُدُوا) فيها إلى مفاعيلها بنفسها ، والقياس والصواب عندهم تعدّيها إليها بحرف الجر ، وقد بيَّنتُ فساد هذا الذي أجمعوا عليه وبطلانه ،

ومن المعلوم لدى كل علماء الأمَّة أنَّ كتاب الله ، هو في مستوى واحد من البلاغة والفصاحة ، حتى إنَّه لا يجوز أن يقال بأنَّ آية كذا ، أبلغ وأفصح من آية كذا ، لذلك فإنَّ من حكم على لفظ منه بالشذوذ ، يكون كمن حكم على القرآن كلّه بالشذوذ ، كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

---

(١) البحر المحيط ١٤/٥ .

(٢) الدر المصون ٤٨٧/٤-٤٨٨ .

، الذي لا نقص فيه ولا زيادة ، الذي سجد لبديع نظمه وجزالة ألفاظه أنبغ الشعراء ، وأفصح البلغاء ، وشهدوا جميعًا بعظم إعجازه ، وعجزوا عن أن يأتوا بمثل آية من آياته ، كيف تسنَّى لكم أيها النحاة ، والمفسرون أن تحكموا على هذا الكتاب المجيد بالشذوذ ، وتجعلوه بمستوى الضرورات الشعرية ؟! والطامَّة الكبرى في هذه الفضية أنَ النحاة والمفسرين اعتذروا للشعراء أن يقعوا في هذا الشذوذ ؛ لكونهم مضطرين إليه ؛ حفاظًا على وزن البيت الشعري ، إلّا أنَّهم سكتوا جميعًا عن قضية وقوع هذا الشذوذ نفسه في القرآن الكريم ، كما زعموا

الخاتمة ونتائج البحث :

تبيَّن مما استشهد به النحاة والمفسرون من الآيات القرآنية التي أخضعوا إعرابها وتفسيرها إلى القول بالنصب على نزع الخافض تارة ، وإلى التضمين تارة أخرى ما يأتي :

١-إنَ القول بالنصب على نزع الخافض قول مختلق ومصنوع .

٢-إنَّه قول لا معنى له ، بل هو في الأساس قائم على قضية لفظية محضة .

٣-تبيَّن أنَّ الاسم لم ينصب في القرآن الكريم بعد حذف حرف الجر إلّا من أجل أن يُجعل في معنى من معاني الاسم المنصوب ، والقول بالنصب على نزع الخافض مبني على أنَّ هذا الاسم بعد نصبه باق في حكم المجرور لفظًا ومعنى ، أي : على ما كان عليه قبل نصبه ، ففي الأخذ بهذا القول إذن تحريف لدلالة الآية .

٤-تبيَّن أنَّ النحاة والمفسرين قسَّموا النصب عل نزع الخافض السماعي على قسمين : سماعي مُطَّرَد ، وسماعي غير مُطَّرَد ، وأدخلوا في السماعي غير المُطَّرَد شواهد قرآنية كثيرة ، يكاد لا يمكن حصرها ، وقد حكموا على هذا السماعي غير المُطَّرَد بالشذوذ ، وعدَّوه بمنزلة الضرورات الشعرية ، وقرنوها صراحة بقول الشاعر : تمرون الديار...وقالوا : الأصل : تمرون على الديار،

أو بالديار، إلاّ أنَّ هذا الشذوذ أجازوه وسوَّغوه في الشعر، ولمَّا كان القرآن الكريم ليس بشعر ، فهذا يعني أنَّ هذا الشذوذ في القرآن الكريم حسب زعمهم لا يجوز ولا مُسَوِّغ له ، هذا هو مُؤدَّى ما صرَّحوا به ، وإنَّ بإمكان أي مستشرق كان وعدوٍّ للإسلام أن يثبت وجود هذا الشذوذ في القرآن الكريم ، مستدِلًّا على ذلك بأقوال النحاة والمعربين والمفسرين .

٥-تبيَّن أيضًا أنَّ التضمين كالنصب على نزع الخافض قول مختَلَق ومصنوع .

٦-تبيَّن أنَّ التضمين يعني جعل اللفظ المذكور بمعنى لفظ آخر غير مذكور ، بل يُقَدَر من أجل حلّ مشكلة ، ففي الأخذ به إذن في إعراب القرآن الكريم وتفسيره تحريف لمعنى اللفظ ، وتحريف لدلالة الآية وتفسيرها .

٧-تبيَّن أنَّ النحاة والمفسرين اختلقوا القول بالنصب على نزع الخافض ، والقول بالتضمين ، بسبب تقاعسهم عن أن ينعموا النظر في مقاصد الآيات القرآنية ، ويمعنوا في تأمّلها ، فأدَّى هذا التقاعس إلى اشتغالهم بالأخذ بهذين القولين والاكتفاء بهما في إعراب القرآن وتفسيره ، مما حملهم على أن يعزفوا عن سبر أغوار كتاب الله ، وإظهار ما يمكن إظهاره ، مما يكمن في أعماقه من حقائق ناصعة ، وأسرار باهرة .

٨-تبيَّن أنَّ ما تطرَّقنا إليه من الشواهد القرآنية في هذا الكتاب هي أقل بكثير من الشواهد التي حكم عليها النحاة والمفسرون بالشذوذ استنادًا إلى قولهم بالنصب على نزع الخافض والتضمين ؛ إذ جعلنا ما تطرقنا إليه نماذج قرآنية مختارة ؛ إذن الأخذ بهذين القولين في الإعراب والتفسير ، يعني الحكم على شواهد قرآنية كثيرة بالشذوذ ، كما أنَّ هذه القضية لم تقف عند هذا الحدّ ، لأنَّ الدراسات القرآنية الحديثة لا تزال تتبنَّى هذين القولين ، ويتباها أصحابها أنَّهم تعرفوا إلى شواهد قرآنية جديدة ، لم يشر إليها النحاة والمفسرون من قبل ، فوسعوا من مساحة هذا الشذوذ في القرآن الكريم ، لذا أعد كُلًّا من القول

بالنصب على نزع الخافض ، والقول بالتضمين سلطانًا زاحفًا ليحرق ما تبقَّى ، مما يتوجب على الغيورين على كتاب الله باستئصالهما ، ولا يكون ذلك إلّا بإلغائهما من الأوجه الإعرابية ، وتأثيم من يأخذ بهما في إعراب القرآن الكريم وتفسيره .

٩-من المعلوم أنَّ تعدي (ظنَّ) وأخواتها إلى مفعولين ، تُعد قاعدة من القواعد النحوية المشهورة التي يجمع عليها النحاة ، وقد تبيَّن أنَّ هذه القاعدة قد اختلقوها بطريقتين :

الأولى : جعل المنصوب الثاني مفعولًا به ثانيًا ، وهو في الحقيقة حال .

الثانية : التضمين ، وقد تبيَّن أنَّ التضمين يعني : إلباس اللفظ دلالة تعدل دلالته الأصلية ، أو تحلّ محلّها ، وهذا ما فعله النحاة حتى إنَّهم غيّروا بموجب هذا التضمين حكم الفعل من فعل متعدٍّ لاثنين إلى فعل متعد لواحد أو العكس ، وهنا يكمن خطر التضمين ؛ لأنَّ اللفظ القرآني جاز تعريفه وتفسيره بألفاظ فصيحة قريبة من معناه ، لغرض توضيح دلالته ، كما هو الحال في معاجم اللغة وكتب التفسير ، وجاز أيضًا تعريفه وتفسيره بألفاظ عامية لغرض توضيح دلالته للعوام والأميين الذين يصعب عليهم فهمه بغير لغتهم المحلية ، بل جاز تعريفه وتفسيره بألفاظ أعجمية لتوضيح معناه لمن لا يعرف العربية ، كل هذا جائز في باب التعريف والتفسير ، وهذا أمر مقبول ، لأن القصد منه فهم المعنى ، لكنه لا يجوز أن نجعل هذه الألفاظ المعرِّفة والمفسِّرة مهما بلغت فصاحتها أن تكون معادلة لدلالة اللفظ القرآني المُعَرَّف والمُفسَّر الأصلية أو تحلّ محلّها ، ومن تعمَّد ذلك فقد حرَّف دلالة اللفظ القرآني .

فالنحاة لم تكن غايتهم من التضمين في ظنَّ وأخواتها التعريف والتفسير، بل كان إمَّا لحلّ مشكلة تعدّيها لمفعول واحد ، أو لتسويغ تعدّيها لمفعولين فلم يكن يهمهم المعنى ، بل تعمدوا تحريف دلالة الفعل ، وأحلّوا محلّه

دلالة فعل آخر من أجل أن لا يكسروا القاعدة التي اختلقوها : أنَّ ظنَّ وأخواتها تتعدى لمفعولين ، فإذا جاءت متعدية لمفعول واحد ضمنوها معاني ما يتعدى لمفعول واحد ، وهذا هو التضمين إنَّه التحريف المتعمد بعينه .

١٠-إنَّ تضمين ظنَّ وأخواتها معاني أفعال أُخَر ، لما تقدم ذكره ، يعني إفراغها من محتواها ، وتجريدها من معانيها الموضوع لها في اللغة

١١-تقدم أنَّ النحاة كثيرًا ما يجيزون أن يضمنوا ظنَّ وأخواتها معنى أيّ فعل كان مما أفاد ويتعدَّى في الأصل لمفعول واحد ، وهذا يعني أنَّهم لم يكن يعنيهم مطلقًا اختيار المعنى المراد ، والملائم للسياق ، فليكن ما يكن بشرط أن يحل لهم مشكلة تعدّيه لمفعول واحد .

١٢-التعمد في تحريف الدلالة ، فقد ذكروا مثلًا في إعراب قوله : (وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ اللّهِ وَلاَ رَسُولِهِ وَلاَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً){التوبة : ١٦} أنَّ اتخذ تنصب مفعولين إذا ضُمّنت معنى التصيير ، وتنصب مفعولًا واحدًا إذا كانت اتخذ على بابها[١] وهذا يعني أنّها بالتضمين المذكور لا تكون على بابها ؛ لأنَّ التصيير لا يمثل معنى الاتخاذ ؟!

١٣-تحريف دلالة لفظ بتضمينه دلالة لفظ آخر إن اختفت آثاره وإشكالاته في شواهد لتقاربهما في هذا الشواهد في الفائدة ، فإنَّه لا بد من أن تظهر جليّة في شواهد أخرى ، من ذلك تضمين (جعل) معنى خلقَ لتسويغ تعديها لمفعول واحد في قوله تعالى : (جَعَلَهُ دَكَّاء){الكهف : ٩٨} يعني السدّ الذي بناه ذو القرنين ، قال ابن عطية : (((دَكَّاء) فيحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ(جعل) ويحتمل أن يكون جعلَ بمعنى خلقَ ، ويُنصب (دَكَّاء) على الحال)) [٢] وقال أبو حيان معقبًا على قول ابن عطية : ((وهذا بعيد جدًّا ؛ لأنَّ السدّ إذ

---

(١) الدر المصون ١٠٥/٨

(٢) المحرر الوجيز ٥٤٤/٣ .

ذاك مخلوق وموجود ، ولا يُخلَق المخلوق، لكنَّه ينتقل من بعض هيئاته إلى هيئة أخرى))[1]

١٤-هناك مأخذ عام أساسي يكفي وحده أن يمثل الطامة الكبرى التي جاءت من هذا التضمين ، وهو أنَّهم من أجله تعمدوا تغيير دلالة الفعل وصرفه عن معناه الموضوع له قال ابن عصفور ((تنصب مفعولين إذا كانت بمعانيها))[2] وهذا يعني أنَّها تنصب مفعولًا واحدً إذا جعلناها بغير معانيها ، فللنحاة الحقّ في أن يلغوا أو يعدلوا ويغيروا ما صنعوه واختلقوه من قواعد ، إذا وجدوا شواهد قرآنية تخالفها كزعمهم بأنَّ ظنَّ وأخواتها تتعدى لمفعولين ، لكن ليس لهم الحق ولا لغيرهم في أن يغيروا دلالة الأفعال ويضمّنوها معاني أفعال أخرى من أجل حل إشكالات اعترت هذه القواعد التي هي من صنعهم واختلاقهم ؛ لأنَّ هذه الأفعال قد دونت في المعاجم وحفظت دلالاتها الموضوعة لها لغة وعرفًا واستعمالًا ، أمَّا التضامين فلا أصل لها في اللغة ، بل هي من اختلاق النحاة ليسوغوا تعديها لواحد ، أو لاثنين ، والدليل على ذلك جعل الفعل بأكثر من تضمين ، والدليل أيضًا أنَّه كان لحل إشكال مختلق من صنعهم .

١٥-تقدّم أنّ النحاة ضمّنوا (عَلِمَ) معنى (عَرَفَ) ، و(وجدَ) معنى أصابَ ، أو صادف ، أو لقي ، و(ظنّ) معنى اتّهم ، و(زعمَ) معنى تكفّل ، و(جعلَ) معنى عمل ، أو ألقى ، أو اتخذ ، أو اعتقد ، أو أوجد ، أو خلق ، و(اتخذ) معنى اكتسب ، و(ترك) معنى خلّى ؛ لتسويغ مجيئها في القرآن الكريم متعدّية إلى مفعول واحد .

وضمّنوا (عدّ) معنى حسب ، و(جعل) و(اتخذ) و(ترك) و(ردّ) معنى صيّر ؛ لتسويغ مجيئها في القرآن الكريم متعدية إلى مفعولين .

---

(١) البحر المحيط ٢٠٥/٦ وينظر : الدر المصون ٥٥٠/٧-٥٥١.

(٢) المقرب ص ١٧٧.

وأعيد هنا ما قلته في التمهيد بأنّ هذه التضمينات جميعها باطلة ، وأكبر دليل على بطلانها أنَّه من حقّ أيّ باحث كان أن يسأل أنَّه إذا كانت أفعال (ظنّ) وأخواتها في القرآن الكريم بمعاني هذه التضمينات ، فلماذا إذن لم يستعمل ألفاظها للتعبير عن معانيها ؟! أي : لماذا لم يعبّر عن التضمينات بألفاظها ، وعبّر عنها بألفاظ (ظنّ) وأخواتها ؟! لا يستطيع كلّ أهل اللغة والنحو والتفسير ، وكلّ من قال بهذا التضمينات الإجابة عن هذا السؤال إلّا بأحد أمرين ، إمَّا أن يدعوا بأنَّ من الأنسب والأبلغ والأفصح والأحق أن يُعَبَّر عن المعنى بلفظه ، إلّا أنَّ القرآن الكريم ألحن فعبَّر عن المعنى بغير لفظه ووضع اللفظ في غير موضعه ، وهذا ما لا يجرؤ ولا يستطيع أحد أن يدعيه ؛ لأنَّه ما من أحد يستطيع أن يثبت هذا الادعاء ، وإمَّا أن يعترفوا ويقرّوا جميعًا بأنَّ هناك فرقًا بين معاني (ظنّ) وأخواتها ، ومعاني تضميناتها ، وأنَّ القرآن الكريم استعمل ألفاظ (ظنّ) وأخواتها ؛ لأنَّه أراد معانيها ، ولم يستعمل ألفاظ تضميناتها ؛ لأنّه ما أراد معانيها ، وعندئذ تبطل فكرة كلّ التضمينات التي قال بها النحاة من أجل اختلاق القول بأنّ (ظنّ) وأخواتها تنصب مفعولين .

المصادر والمراجع :

– أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٦٧هـ) تحقيق الأستاذ علي فاعور الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٩هـ

–الأزهية في علم الحروف ،لأبي علي بن محمد النحوي الهروي (ت : ٤١٥) تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٣٩١هـ=١٩٧١م

–الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

-الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، شمس الدين (ت :٦٩٥) تحقيق د-يَحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م .

-إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحلق ، المعروف بابن السكيت (ت : ٢٤٤هـ) شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هرون ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٣٦٨هـ=١٩٤٩م .

- الأصول في النحو: لابن السراج (ت٣١٦هـ) أبي بكر محمد بن السري ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ج١، مطبعة النعمان، النجف الاشرف ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، ج٢ مطبعة الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

-الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م .

-الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت : ٣٥١هـ) بتحقيق الدكتور عزة حسن ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م .

-الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم ، الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، الطبعة الأولى ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م .

-إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : ٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

-إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت : ٦٠٣هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد

الأسيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

–الأعلام لخير الدين الزِرِكْلي (بكسرالزاي والراء) ،الطبعة السادسة عشرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٥م.

–الإغفال لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (د–ت)

–أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت –لبنان ، دار عمار ، عمان –الأردن ، (د–ت).

–الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ،أبي البركات بن الأنباري (ت:٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٨هـ= ١٩٩٨ م

–أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير ، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت : ٦٩١هـ) إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د–ت) .

–الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (: ٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد (١٩٨١– ١٩٨٣).

–الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧هـ)تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة السادسة ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ١٤١٦هـ=١٩٩٦م .

–البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، (ت : ٧٤٥هـ) حقق أُصوله، الدكتور عبد الرزاق المهيدي، ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

– بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت (د– ت).

–البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت: ٧٩٤هـ) تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، دارالحديث ، القاهرة ،١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م .

–بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ،بيروت (د–ت)

–البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

–بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

–البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.

–تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى بن محمد الحيني الزَّبيدي (ت :١٢٠٥هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ،بيروت ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م .

-تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديتوري (ت : ٢٦٧هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧٧م .

-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-التحرير والتنوير، للشيخ محمد الظاهر ابن عاشور (ت : ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م .

-الترغيب والترهيب ، للإمام الحافظ المنذري ، حققه أبو عبد الرحمن المكي ، الطبعة الأول ، مكة المكرمة ، الرياض ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م .

-تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت : ٢٧٦) تحقيق السيد أحمد صفر ، المكتبة العلمية ، بيروت ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م .

-تفسير مقاتل بن سليمان (ت : ١٥٠هـ) تحقيق أحمد فريد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٤هـ =٢٠٠٣م .

-تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ) عماد الدين أبي الفداء اسماعيل الدمسقي، علق عليه وخرَّج أحاديثه هاني الحاج ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، القاهرة (د-ت)

-تلقين المتعلم من النحو، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق عبد الله الناصر ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، عمَّان ١٤١٣هـ=١٩٩٣م .

-تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق د-رياض زكي قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م .

– جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م.

–الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ) محمد بن احمد الانصاري، الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٧م

–جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ، للإمام محمد بن سليمان بن طاهر المغربي المالكي (ت : ١٠٩٤هـ) ضبطه وصححه محمد عبد الخالق الزناتي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م

–جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت : ٣٢١هـ) تحقيق الدكتور رمزي منير البعلبكي الطبعة الأولى ،دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ١٩٨٨م .

– الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والدكتور محمد نديم فاضل ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٣٠هـ

–حاشية الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت : نحو ٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأُولى، القاهرة، ١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م،

–حاشية محمد الخضري (ت : ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركائه (د–ت).

–الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت : ٣٧٧هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ،

والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

-حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، للشريف الرضي (ت : ٤٠٦هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي ، في ذيل الوجوه والنظائر ، لمقاتل بن سليمان .

-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

-الدراسات اللغوية في العراق، للدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.

-درة الغوَّاص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري (ت : ٥١٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م .

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

-ديوان الأدب ، ميزان اللغة ومعيار الكلام ، لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت : ٣٥٠هـ) تحقيق محمود السيد عثمان ، وأحمد شمس الدين الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠١١هـ .

-ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م .

-ديوان جران العود النميري ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق وتذييل الدكتور نوري حمودي القيسي ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م .

–ديوان جرير ، اعتنى به وشرحه حمدو طمَّاس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

–ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدَّم له أحمد رشاد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .

–ديوان المتلمس الضُبعي ، برواية الأثرم ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م .

–ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به حمدو طمَّاس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .

–ديوان الهذليين ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٥م .

–رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

–روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت : ١٢٧٠هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .

–زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وضع حواشيه، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

–الزاهر في معاني كلام الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت : ٣٢٧هـ) دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

-سرّ صناعة الإعراب ،لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت:٣٩٢هـ) تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٣هـ-١٩٥٤م.

-السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت : ٢١٣هـ) وضع حواشيه وخرَّج أحاديثه الشيخ فؤاد بن علي حافظ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م

-شرح ابن عقيل (ت : ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت : ٦٧٢هـ) تحقيق أحمد السيد علي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د-ت) .

-شرح التسهيل للمرادي (ت : ٧٤٩هـ) تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار العلوم، جامعة القاهرة

-شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م - ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

-شرح الحدود النحوية ، لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت : ٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، القاهرة ١١٤١٧هـ=١٩٩٦م .

-شرح شذور الذهب لابن هشام (ت٧٦١ هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبي ، الطبعة الأُولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ =١٩٩٩م .

-شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ١٩٨٣م .

-شرح ديوان جرير ، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، دار الأندلس ، بيروت .

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت :٣٢٧).، تحقيق بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

-شرح القصائد العشر ، لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت :٥٠٢هـ)تحقيق الأستاذ عبد السلام الحوفي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٨هـ=١٩٩٧م .

-شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت : ٦٨٦هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

-شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨هـ) تقديم أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكب العلمية ، بيروت لبان ، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .

-شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديتوري (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق الدكتور مفيد قميحة والأستاذ محمد أمين الضنَّاوي الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .

-الصحاح للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (ت : نحو ٤٠٠هـ) اعتنى به خليل مأمون شيحا ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

-ضرائر الشعر ، أو كتاب ما يجوز للشاعر لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت : ٤١٢هـ) تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور محمد مصطفى هدار ، الناشر المعارف الإسكندرية (د-ت) .

-ضرائر الشعر ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي المعروف بابن عصفور(ت : ٦٦٣هـ) وضع حواشيه خليل عمران المنصور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م .

-طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلاَّم الجمحي (ت : ٢٣١هـ) تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بجدة (د-ت)

-عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت : ٦٧٢} تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المُغينيّ ، الطبعة الأولى ، مصر ، القاهرة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م

-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمين الحلبي (ت :٧٥٦هـ) تحقيق حمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د-ت)

-العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م

-غريب القرآن الكريم في لغات العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) تحقيق الدكتور أحمدي الشيخ ، الطبعة الأولى ، دار اليقين للنشر والتوزيع ، مصر المنصورة ، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .

-الغرة المخفية لابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت: ٦٢٨هـ) مطبعة العاني، بغداد ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

-غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي (ت : ١١١٨هـ) تحقيق محمد بن عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

-الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤ = ٢٠٠٣م .

-الفروق اللغوية ، لأبي هلال بن سهل العسكري (ت :٣٩٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميو ،بيروت ، ٢٠٠٩م .

-في النحو العربي، قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

-الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م.

-الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت:١٨٠هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ، د إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

-كتاب الأفعال ، لأبي بكر محمد بن عمر الأندلسي ، المعروف بابن لبقوطية (ت : ٣٦٧هـ)تحقيق إبراهيم شمس الدين الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،١٤٢٤هـ ٢٠٠٢م .

-كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

-كتاب اللامات لأبي القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٣٧هـ) تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، دار صادر ، بيروت ١٤١٢هـ =١٩٩٢م .

-كتاب معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، قدَّم له ، وقرَّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، كلية اللغة العربة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

-كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

-الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القَريميِّ الكفويِّ (ت : ١٠٩٤هـ) تحقيق د-عدنان درويش ، ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ=٢٠١١م .

-اللباب في علوم الكتاب ، لأبي جعفر عمر بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

-لسان العرب ،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م

-ما تلحن فيه العامّة ، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت : ١٨٩هـ) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م

-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن الأثير الجزري (ت :٦٣٧ هـ) حققه وعلق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

-مجاز القرآن ، لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى التيمي (ت : ٢١١هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م .

-مجالس ثعلب: ثعلب (ت ٢٩١هـ) أبو العباس احمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هرون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر١٩٥٦م-١٩٦٠م.

-المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:٧٠٢هـ) تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبد السميع ، الطبعة الأُولى ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

-المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، المعروف بابن سيده (ت : ٤٨٥هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م

-المدارس النحوية ، للدكتورة خديجة الحديثي ،مطبعة جامعة بغداد ، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .

-المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، مصر .

-مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت : ٧١٠هـ)اعتنى به عبد المجيد طعمة حلبي ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٢٦هـ=٢٠٠٦م .

-المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ) قرأه وعلَّق عليه الدكتور يحيى مراد ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م

-مشكل إعراب القران ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت : ٧٧٠هـ) دار الكتب العلميو ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م .

-معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، قدَّم له ، وقرَّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، كلية اللغة العربة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م

-معاني القرآن ،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-معاني القرآن ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:٢٠٧هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:٣١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

-معاني النحو ، للدكتور فاضل مهدي صالح السامرائي، بغداد ١٣٨٦هـ-١٩٨٧م

-معجم الأدباء ، المسمى : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت : -٦٢٦هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م .

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (د-ت).

-المفردات ي غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت : ٥٠٢هـ) ضبطه هيثم الطعيمي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م .

-المفصل في علم العربية ،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت : ٨٥٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٤م .

-مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥هـ) تحقيق أنس محمد الشامي ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م

-المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د-ت) .

-المقرّب ، لابن عصفور (ت:٥٦٩هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨- ١٩٩٨م.

-الملخّص في إعراب القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي (ت : ٥٠٢) تحقيق د-يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م .

-المنهل الصافي في شرح الوافي لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت : ٨٢٧هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور فاخر حبر مطر ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ٢٠٠٨م .

-الميسر في القراءات الأربع عشر ، لمحمد فهد خاروف ، ومحمد كريم راجح، الطبعة الرابعة ، دمشق-بيروت ١٤٢٧هـ ١٠٠٦م .

-نزهة الأعين في علم الوجوه والنظائر ، للإمام جمال أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) وضع حواشيه خليل المنصور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م .

-نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي االبركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م .

-نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن ، للإمام أبي بكر بن عزيز السجستاني (ت : ٣٣٠هـ)تحقيق الدكتوريوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م .

-النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت : ٦٠٦هـ) الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م .

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، (ت : ٩١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر.

-الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت : ١٥٠هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

-الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لأبي الهلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت : بعد ٣٩٥هـ) تحقيق أحمد السيد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ٢٠١٠م .

-الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لهرون بن موسى القارئ (ت : ١٧٠هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ، عمَّان ٢٠٠٢م .

-الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ، لأبي عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني (ت : ٤٧٨هـ) تحقيق عربي عبد الحميد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م

– الوسيط في تفسير القران المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت:٤٦٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم	٦
المبحث الأول : تعدِّي الفعل في القرآن الكريم إلى مفعوله بنفسه في مواضع وبحرف الجرّ في مواضع أُخَرَ	٦
المبحث الثاني : النصب على نزع الخافض في كتب النحو .	٢٤
المطلب الأول : التعريف بالنصب على نزع الخافض	٢٤
المطلب الثاني : مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض	٢٨
المطلب الثالث : النصب على نزع الخافض بين الجواز والشذوذ	٣٣
المبحث الثالث : النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم	٣٦
المطلب الأول : مذهب الأخفش	٣٦
المطلب الثاني : حقيقة الخلاف بين الخليل وسيبويه	٤٠
المطلب الثالث : شواهد النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم	٥٣
المبحث الرابع : النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد في القرآن الكريم .	٦٥
المبحث الخامس : النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد في القرآن الكريم .	٩٢

المبحث السادس : المفعول لأجله والنصب على نزع الخالفض	١٢١
الفصل الثاني : التضمين في القرآن الكريم	١٣٠
التعريف بالتضمين لغة واصطلاحًا .	١٣٠
المبحث الأول : شواهد التضمين في القرآن الكريم .	١٣٥
المبحث الثاني : التضمين وبلاغة القرآن الكريم	١٥٦
المبحث الثالث : التضمين بين كتب النحو وكتب الوجوه	١٦١
المبحث الرابع : التضمين والترادف	١٦٤
المترادفان : السنة والعام	١٦٨
المترادفان : الكلّ والجمع	١٧٢
المترادفان : أتى وجاء	١٧٤
المترادفان : النبأ والخبر	١٧٤
المترادفان : الحبور والسرور	١٧٧
المترادفان : المشيئة والإرادة	١٧٩
المبحث الخامس : التضمين في باب ظنّ واخواتها	١٨٦
المبحث السادس : النصب على نزع الخافض والتضمين بين الشعر والقرآن الكريم	٢٣١
الخاتمة والنتائج	٢٥٥
المصادر والمراجع	٢٦٠

السيرة العلمية

-الاسم : عبد الجبار فتحي زيدان ذنون صوفي علي الحمداني .

-محل وتاريخ الولادة : الموصل/١٩٤٧م ، محلة الشفاء ، قرب دورة قاسم الخياط .

-أنهيتُ دراستي الابتدائية ، في المدرسة القحطانية ، سنة ١٩٦٢ .

-أنهيتُ دراستي المتوسطة ، في متوسطة الحرية ، سنة ١٩٦٥م .

-أنهيتُ دراستي الإعدادية ، في الإعدادية المركزية ، القسم العلمي ، سنة ١٩٦٧م

-خريج كلية التربية الملغاة / قسم اللغة العربية /جامعة بغداد ، حصلتُ على شهادة البكالوريوس في هذه الكلية بدرجة جيد جدًّا ، سنة ١٩٧٢م .

-عُيِّنتُ مدرسًا في ثانوية قيّارة في ١٩٧٣/١٠/٩م ، ثم نُقلتُ بعدها إلى متوسطة كَرَمْلِيسْ ، ثم ثانوية قره قوش ، ثم متوسطة المثنى ، فمتوسطة أبي بكر الصديق ، وبعد حصولي على شهادة الماجستير، تم نقلي إلى معهد إعداد المعلمات سنة ١٩٨٩م .

-حصلتُ على شهادة الماجستير في اللغة العربية ، بدرجة جيد جدًّا عالٍ يرسالتي الموسومة (المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي) بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠م جامعة الموصل / كلية الآداب ، بموجب الأمر الجامعي المرقم ٣١٩/١١/٣ في ١٩٨٩/١/٩م

-حصلت على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، بدرجة امتياز ، بأطروحتي الموسومة ((ما) في القرآن الكريم /دراسة نحوية) في ١٩٩٧/٨/٢٦م ، بموجب الأمر الجامعي العدد ٢/١١/٣ع٧٢ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦م

-تم نقل خدماتي إلى وزارة التعليم العالي ، وباشرتُ التدريس بكلية المعلمين في ١٩٩٧/٣/١٩م ، التي هي كلية التربية الأساسية حاليا

-كُلِّفتُ بالخطابة من لدن وزارة الأوقاف ، وكان عدد الجوامع التي صعدتُ فيها على منابرها ، خمسة عشر جامعًا ، وأول خطبة خطبتها كانت في جامع الطالب/حي الرفاعي ، في الأسابيع الأولى من افتتاحه ، سنة ١٩٨٧م ، وأكثر خطبي كانت في جامع يونس النحوي المعروف بجامع شيخ الشط ، وآخرها كانت في جامع العطاش/كوكجلي ، ثم تركتُ المنبر سنة ٢٠٠٠م

-بقيت أعمل تدريسيًّا بكلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، ومحاضرًا في الدراسات العليا ، ومناقشًا ومشرفًا لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه . في قسم اللغة العربية في الكلية المذكورة ، حتى أُحلتُ إلى التقاعد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥م .

-ترقيتُ إلى الأستاذية بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣م

موبايل ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

فايبر ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

فيسبوك : البروف النحوي

للمؤلف

١-الله والتقدم المادي عند الإنسان رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٤٦ لسنة ١٩٧٧م

٢-اغتنم شبابك في طاعة الله ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد بغداد ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م ، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد٢٩٩ لسنة ١٩٨٥م .

٣-فضل الصلاة وحكم تاركها في الكتاب والسنة ، أو رسالة إلى تارك الصلاة ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٨٥م رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٥٦٦ لسنة ١٩٨٦م .

وهذه الكتب الثلاثة نفدت نسخها ولم أُعد طبعها ؛ لأنَّها لم تكن وقتئذ مسجلة على قرص ، أو مخزونة في حاسبة .

٤-إعجاز القرآن الكريم . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد٨٠٢/ لسنة ٢٠٠٩م وهو كتاب منهجي كنتُ أدرِّسه لطلاب المرحلة الرابعة في قسم التربية الإسلامية / كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل / أعددتُه حسب المنهج الذي قرّرتْه عمادة الكلية المذكورة .

٥-مواعظ إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٣ لسنة ٢٠٠٩م

٦–دروس إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٤ لسنة ٢٠٠٩م

٧–بين الماضي والحاضر / قصائد إسلامية . وهي من نظمي وشعري ، يضمّ ثماني قصائد ، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٥ لسنة ٢٠٠٩م

٨–المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٦ لسنة ٢٠٠٩م

٩–(ما) في القرآن الكريم / دراسة نحوية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٧ لسنة ٢٠٠٩م

١٠–دراسات في النحو القرآني . . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨١١ لسنة ٢٠٠٩م

١١–من مزاعم النحاة . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٨ لسنة ٢٠٠٩م

١٢–النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين ، رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٣٢ لسنة ٢٠١٠م .

١٣–(ظنَّ) وأخواتها والتضمين في القرآن الكريم ، وقد دمجتُ هذا الكتاب في الكتاب السابق

١٤– الوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر ، لفظ (الذكر) نموذجًا ، مع بحث صغير بعنوان : لغة القرآن فوق نحو النحاة رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٩٨ لسنة ٢٠١١م

وقد جعلتُ الموضوع الأول من هذا الكتاب ضمن أحد مواضيع التمهيد في كتابي : لا وجوه ولا نظائر ، تحت عنوان دراسة نموذجية ، وجعلتُ كلامي في الموضوع الثاني ضمن التمهيد في كتابي : من مزاعم النحاة .

١٥–لا وجوه ولا نظائر في كتب الوجوه والنظائر . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٢ لسنة ٢٠١٤م

١٦–اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٣ لسنة ٢٠١٤م

١٧–طرائق اختلاق الوجوه في كتب الوجوه . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٤ لسنة ٢٠١٤م .

١٨– الأضداد في القرآن الكريم

ملاحظة : هناك خطأ شائع جدًّا ، يتعلّق برسم الكلمة ، وهو وضع تنوين الفتح والنصب على الألف ، والصحيح وضعها على الحرف قبلها ، فمن ذلك مثلًا رسم الكلمات : مثلاً–سميعاً–كتاباً ، والصحيح : مثلًا–سميعًا–كتابًا ، ومن الخطأ الشائع أيضًا وضع رسم الشدة على الألف نحو : إلاّ–ألاّ–كلاّ والصحيح إلّا–ألّا–كلّا ، وقد استدركتُ في مؤلفاتي هذا الخطأ الذي يتعلّق بالرسم في كثير من المواضع ، وفاتتني مواضع كثيرة أخرى